



الانتخابات الرئاسية الأمريكية

الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية

الدكتور نضال فواز العبود

الانتخابات الرئاسية الأمريكية

الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية

مركز دراسات الوحدة العربية



الانتخابات الرئاسية الأمريكية

الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية

الدكتور نضال فواز العبّود

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العبّود، نضال فواز

الانتخابات الرئاسية الأمريكية: الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية/نضال فواز العبود.

٢٥٤ ص.

ببليوغرافيا: ص ٢٣٧ ـ ٢٤٤.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-784-1

١. الانتخابات ـ الولايات المتحدة الأمريكية. ٢. الولايات المتحدة الأمريكية ـ تاريخ. ٣. الأحزاب السياسية ـ الولايات المتحدة الأمريكية. أ. العنوان.

327.73056

العنوان بالإنكليزية

US Presidential Election:
Historical, Political and Constitutional Dimensions

by Nidal Fawwaz Al-Aboud

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

المحتويات

القسم الثاني
تقنية الانتخابات الأمريكية

خلاصة الكتاب

تلقي الانتخابات الرئاسية الأمريكية بظلالها على الأحداث العالمية كافة مرة كل أربع سنوات. وتهيمن سيرورتها ووقائعها على مختلف وسائل الإعلام، وتفرز لها الصحف والمجلات والقنوات الفضائية مساحات تشي بضخامة الحدث وأهميته على الصعيدين الداخلي والخارجي الأمريكيين. فلا غرو أن أذرع الولايات المتحدة ـ كقوة عسكرية واقتصادية كبرى ـ تصل إلى أربع جهات الأرض. ولشخصية الرئيس الجديد وتوجهاته وانتمائه الحزبي دور كبير في التأثير في كثير من علاقات الولايات المتحدة الدولية، ووجودها في الخارج من عقد اتفاقيات السلام والتعاون وحل النزاعات، إلى شن الحروب كما حصل في عهد بوش الابن بغزوه أفغانستان والعراق، وكما فعل قبله فرانكلين روزفلت بدخوله الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء.

أما على الصعيد الداخلي، فيتوسّم الكثير من الأمريكيين أن يمتلك الرئيس الجديد في جعبته حلولاً لمشاكلهم في تحسين مستوى دخولهم، ومساعدتهم على خلق فرص عمل جديدة، والتقليل من تكاليف الرعاية الصحية لتشمل أفقر الشرائح الاجتماعية، واستعداده لدعم برامج الضمان الاجتماعي وخزانة التقاعد، والتقليل من معدل الجريمة وضمان الأمن الداخلي، وغيرها.

تتميز الانتخابات الأمريكية الأخيرة بمفاجأة من العيار الثقيل، أتت بالمرشح الجمهوري دونالد ترامب رئيساً على حساب منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون الأوفر حظاً. ففضلاً عن كون ترامب شخصية جدلية بامتياز، أجبر الكثير من الشخصيات البارزة في حزبه على التخلي عنه ـ نظراً إلى الكثير من مواقفه وتصريحاته غير المألوفة ـ فإنه قدم إلى البيت الأبيض من خارج المؤسسة السياسية، فهو لم يشغل يوماً منصباً تنفيذياً أو تشريعياً أو قضائياً. ولمع اسمه كأحد كبار تجار العقارات وغيرها من الأعمال التجارية في سماء نيويورك. وتشكل هذه المفارقة سابقة في التاريخ الأمريكي لكسره الأعراف والتقاليد السياسية الأمريكية المتأصلة منذ ما يزيد على قرنين من الزمن.

ولكن قبل أن نخوض في بحثنا في آليات عملية انتخاب الرئيس ومراحلها وتعقيداتها وصولاً إلى الانتخابات الأخيرة التي ربما ستشكل علامة فارقة في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأمريكية،

فمن المفيد أن نسلط الضوء على الأرضية التي انبنت عليها هذه الانتخابات من لحظة قدوم المستعمرين الأوروبيين إلى تشكيل الأحزاب، مروراً بوضع الدستور الذي أسس لنموذج فريد من الدول في التاريخ الحديث، هو النموذج السياسي الأمريكي.

أولاً: الولايات المتحدة من التأسيس إلى الدستور

حاول الأمريكيون صياغة دولتهم الاتحادية وهندستها بعد استقلالهم عن المستعمر الإنكليزي ـ الذي احتل النصف الشمالي من القارة الأمريكية بعد الفتوحات الجغرافية الأولى للقارة ـ على شكل كيان سياسي تنظيمي محدّد الأبعاد والزوايا، وضمّنها السياسيون الأوائل شبكة معقدة من العلاقات، تربط فيما بينها، تتسم بالصرامة التنظيمية، الأمر الذي جنبها، بالإضافة إلى عوامل أخرى، التفكك والانهيار.

تأسّست الولايات المتحدة الأمريكية الحالية في بدايات القرن السابع عشر، بعد ما يزيد على قرن من الاكتشافات الأولى التي قام بها الإسبان في البداية ومن ثم انتقلت الغلبة إلى الإنكليز بعد حروب بين الطرفين[1]، ومن بعدها شرعت بريطانيا في تأسيس مستعمرات من طريق ثلاث عشرة مستعمرة على الساحل الشرقي فيما أصبح يعرف بإنكلترا الجديدة (New England). ازدادت وتيرة الاستيطان الإنكليزي على الساحل الشرقي بعد ظهور شركات شجعت حركة الاستيطان في أراضي ما وراء البحار، ولاقت رواجاً بين الأوروبيين بسبب الأزمات الاقتصادية والبطالة والاضطهاد الديني. وعمل المهاجرون الأوائل في الزراعة والتجارة وتربية المواشي والتعدين. وتعلموا الكثير من الزراعات وتدجين الحيوانات بفضل السكان الأصليين من «الهنود الحمر»، وردّوا لهم الجميل قتلاً وإبادةً. ومع دخول القرن الثامن عشر أصبح العبيد الأفارقة القوة العاملة الأساسية في البلاد.

أدى التوتر بين المستعمرين الأمريكيين والبريطانيين إلى حرب الاستقلال الأمريكية التي دارت أحداثها بين عامي ١٧٧٥ و١٧٨١. في اليوم الرابع عشر من شهر حزيران/يونيو عام ١٧٧٥، أسس المؤتمر القاري الثاني الذي عقد في فيلادلفيا جيشاً قارياً بقيادة جورج واشنطن. أعلن المؤتمر أن «كل الناس قد خلقوا متساوين، ووهبوا بعض الحقوق غير القابلة للتغيير»، كما اعتمد إعلان الاستقلال الذي صاغه توماس جفرسون في الرابع من شهر تموز/يوليو ١٧٧٦، وأصبح يحتفل بذاك التاريخ عيداً لاستقلال أمريكا. وفي عام ١٧٧٧، أسست مواد الاتحاد الكونفدرالي حكومة اتحادية ضعيفة ظلت قائمة حتى عام ١٧٨٩. عقد خلالها مؤتمر دستوري في عام ١٧٨٧ من جانب أولئك الذين يرغبون في إقامة حكومة وطنية قوية لها سلطات ضريبية. تم التصديق على دستور الولايات المتحدة في عام ١٧٨٨، وتسلّم أول مجلس شيوخ ونواب ورئيس (جورج واشنطن) للولايات المتحدة مهماتهم في عام ١٧٨٩.

---

(١) عبد العزيز سليمان وعبد المجيد نعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ٢٠ ـ ٣١.

وتعتبر الأوراق الاتحادية (The Federalist) من الوثائق السياسية والتاريخية المهمة التي يضفي عليها السياسيون القداسة إلى جانب الدستور وإعلان الاستقلال وإعلان التحرر، بسبب ما تلقيه من ضوء على نمط السياسة الأمريكية[٢]، والنموذج الأمريكي الفريد الذي نراه الآن. وهي سلسلة من التعليقات على الدستور الأمريكي كتبها ثلاثة من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، هم: ألكسندر هاملتون، وجون جي وجيمس ماديسون. حذق هؤلاء الثلاثة في دراسة فن الحكم، وركّزوا اهتمامهم على الأفكار عند تطبيقها. وبرغم كونهم من المحافظين، إلا أن قدرتهم على الابتكار لم تكن خافية عن أحد. فقد استطاعوا أن يستوعبوا الدروس السياسية التاريخية في فن الحكم عند شعوب مختلفة، ورسموا الخطوط العريضة لجمهورية اتحادية تتسم بالديمومة التاريخية، لا تشبه أي جمهورية أخرى. فالقيود التي فرضوها على سلطة الحكم وعناصر التوازن في «حكم مختلط» قائم على فصل سلطات الدولة، لم يمنعها من أن تكون نشيطة وتتمتع بحركية عالية واستجابة سريعة للمتغيرات الداخلية والخارجية. ويندر أن يتمكن شعب خلال قرنين من الزمان ونيّف من تاريخه الدستوري، وفي مواجهة التغيرات والشروط اللازمة للنمو والقوة، من الاحتفاظ بطاقة عالية على تحقيق التوازن بين الدوافع المتعارضة للملكية والرأسمالية من جهة، وبين الديمقراطية وقوة الأغلبية والحرية الفردية من جهة ثانية.

ولكن بالرغم من العبقرية الأمريكية التي امتازت بالتجديد والتكيّف والديناميكية الفائقة، إلا أنه لا أحد يستطيع أن يتغافل أو ينكر جانبها الآخر المظلم والظالم؛ فقد قامت على إحلال العنصر الأوروبي الأبيض مكان السكان الأصليين من «الهنود الحمر»، مع ما رافق ذلك من إبادة لعشرات الملايين من الذين لم يستوعبوا دهاء المستعمر الأبيض ومكره وفتكه[٣]. مع وجود الكثير من المصادر التي تشير إلى أن السكان الأصليين قد أقاموا العديد من التنظيمات السياسية والاقتصادية التي تتسم بدرجة عالية من الرقي، وبخاصةٍ في ميدان العلاقات الإنسانية السمحة، والاحتكام إلى القانون السائد، والحفاظ على حقوق جميع الأطراف والأفراد في تعايش سلمي. وقلّما كانوا يلجؤون إلى العنف والقتال لحل المشاكل التي تنشأ فيما بينهم، وحتى المرأة كانت لها مكانة هناك قبل قرون من تمتع المرأة بحقوقها في البلدان الأوروبية[٤]. ومع الإشارة إلى هذا الجانب الأسود من التاريخ الأمريكي، إلا أن المجال لا يتسع هنا للاستفاضة فيه، ونتركه لأبحاث أخرى تعتني به وتعطيه حقه.

---

(٢) Alexander Hamilton, James Madison and John Jay, *The Federalist Papers* (New York: The New American Library, 1961).

(٣) منير العكش، **أمريكا والإبادة الجماعية: حق التضحية بالآخر** (بيروت؛ لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢).

(٤) المصدر نفسه.

ثانياً: الدستور ونظام الحكم الأمريكي

إن نظام الحكم الأمريكي، من الناحية التطبيقية أكثر منه من الناحية النظرية، قدم مساهمات ظاهرة في فنون الحكم، أبرزها الفدرالية كأسلوب ناجح في تحقيق التوازن، والتشبث بحكم القانون، وبخاصة من طريق المراجعة القضائية التي تتولاها محاكم الولايات والاتحاد(٥)، والمؤتمر الدستوري كطريقة لصياغة القانون الأساسي (الدستور)، وإعادة النظر فيه، ونظام الحزبين كضامن للمعارضة السياسة وتنظيم السلطة ونقلها، والحكم الرئاسي الذي يختلف عن نظام الحكم البرلماني، وزعامة رئيس الجمهورية ومسؤوليته يتعارض مع التقلبات غير المستقرة التي تتصف بها الحكومات البرلمانية، وخلق الوكالات الإدارية شبه المستقلة لتحمّل أعباء الرقابة الديمقراطية على جميع نشاطات الحياة الاقتصادية.

ويعتبر الدستور الأمريكي ـ كأعلى قانون على الأرض الأمريكية ـ أقدم وأقصر دستور مكتوب معمول به من دون انقطاع في العالم. وهو الوثيقة التي تؤسس الاتحاد الأمريكي. يتألف الدستور في الأصل من ديباجة وسبع مواد تحدّد الإطار الوطني للحكومة. وما ديباجة الدستور إلا مقدمة تمهيدية توضح أصل الدستور ومجاله وهدفه. وينبثق عن الدستور سلطات الحكومة الأمريكية الثلاث التي تفصّلها مواده الثلاث الأولى على التوالي: التشريعية ويمثلها الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ، والسلطة التنفيذية ويمثلها رئيس الجمهورية، والسلطة القضائية وتمثلها المحكمة الدستورية العليا. وترسخ المواد الرابعة والخامسة والسادسة مفاهيم المبدأ الاتحادي، وتصف الحقوق والمسؤوليات الملقاة على عاتق الولايات، وعلاقة الولايات بالحكومة الاتحادية. تعنى المادة السابعة بالإجراءات التي يمكن للولايات الثلاث عشرة أن تتبعها في عملية المصادقة على الدستور وإقراره. ويتصف الدستور الأمريكي بالجمود إلى حدٍ ما، إذ يحتاج تعديله إلى عملية وإجراءات غير عادية. ويقترح تعديله ثلثا أعضاء الكونغرس، ويجب موافقة ثلاثة أرباع الولايات حتى يتم التعديل(٦). منذ أن أصبح الدستور ساري المفعول في عام ١٧٨٩، تمّ تعديله سبعاً وعشرين مرةً. تعرف عموماً أول عشرة تعديلات بمجموعها، بشرعة الحقوق (Bill of Rights)، وهي التي جرى تبنّيها في عام ١٧٩١، حيث تتطرّق إلى الحماية الخاصة للحرية الفردية والعدالة، وتمنع تقييد الحريات الشخصية وتتطرق إلى الأمور التي تقع خارج سلطات الولايات(٧).

وتختص المادة الثانية من الدستور بوصف منصب رئيس الجمهورية، والمؤهلات التي يجب أن يتمتع بها عند انتخابه، فضلاً عن الصلاحيات الواسعة الممنوحة له. فالرئيس هو رأس الجهاز التنفيذي للحكومة الاتحادية وكذلك للولايات، إضافة إلى كونه رئيس الأمة ورئيس الدولة

---

(٥) Darrell J. Kozlowski, *Federalism* (New York: Infobase Publishing, 2010), pp. 33-39.

(٦) Leonard W Levy, Kenneth L Karst and Adam Winkler, eds., *Encyclopedia of the American Constitution* (New York: Macmillan, 1992).

(٧) John E. Finn, *Civil Liberties and the Bill of Rights Part I: Lecture 4: The Court and Constitutional Interpretation* (Chantilly, VA: Teaching Company, 2006), pp. 52–54.

والحكومة. وعليه أن يكون مواطناً مولوداً على الأرض الأمريكية أو مواطناً في لحظة اعتماد الدستور، عمره خمس وثلاثون سنة على الأقل، ومقيم في الولايات المتحدة على الأقل منذ أربع عشرة سنة. ويعتبر الرئيس مارتن فان بورين هو الرئيس الأول المولود على الأرض الأمريكية.

وتبيّن هذه المادة أيضاً منصب نائب الرئيس، فهو يخلف الرئيس إذا أُقيل هذا الأخير أو أصبح غير قادر على تصريف مهمات الرئاسة وسلطاتها، أو إذا مات أو استقال. وينتخب كل من الرئيس ونائب الرئيس ليخدما فترة زمنية متطابقة قدرها أربع سنوات. وتمنح هذه المادة الرئيس صلاحيات كبيرة، أهمها:

ـ الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في الولايات المتحدة، وكذلك للفصائل المسلحة في الولايات عندما تدعى للخدمة الاتحادية.

ـ يمكن الرئيس أن يمنح تخفيفاً أو عفواً عن العقوبات إلا في حالات الاتهام بالخيانة.

ـ يمكن الرئيس أن يعقد الاتفاقيات بمشورة مجلس الشيوخ ورضاه، شرط أن يوافق ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين.

ـ يمكن الرئيس برضا مجلس الشيوخ ومشورته أن يعيّن السفراء والوزراء والمستشارين الآخرين، وكذلك قضاة المحكمة العليا، وكل الموظفين الكبار في الولايات المتحدة الذين لم يحدّد الدستور طريقة تعيينهم.

ـ يمكن الرئيس أن يدعو مجلس أو مجلسي الكونغرس إلى الانعقاد.

ـ يفوّض ويسند الرئيس كل المناصب في الحكومة الاتحادية.

تشرح الفقرة الرابعة إقالة الرئيس وكل أصحاب المناصب الاتحادية الأخرى. يُقال الرئيس بسبب الاتهام بالخيانة أو الإدانة بالخيانة أو الرشوة أو جريمة كبرى أو جنحة أخرى.

وأظهر الآباء المؤسسون، وخاصة كتبة الأوراق الاتحادية (The Federalist)، براعة كبرى في مواجهة الاعتراضات التي وجهها إلى الدستور كلا اليمين واليسار، ليجعلوا من الدستور الأمريكي بوتقة تنصهر فيها أوجه الديمقراطية كافة، وتتفاعل ضمنها كل التيارات الفكرية، وتتجلى في خطوطه العريضة مختلف وجوه الحياة الأمريكية، واقعها ومستقبلها. فقد كان جوابهم عن اتهام الدستور أنه «انقلاب ثوري» هو أن الشعب ومن خلال الدستور احتفظ بسيادته ليغيِّر أي أداة حكم غير صالحة له، يمكن أن تنشأ لاحقاً؛ وكان جوابهم على الذين ساورهم الخوف من قيام سلطة مركزية قوية: هو الحاجة إلى سلطة قوية قد تتفادى الحكم الضعيف وصنوه الفوضى[٨].

---

(٨) Max Larner, *America as a Civilization* (New York: Simon and Schuster Publication, 1957), pp. 539-562.

ثالثاً: السياسة الأمريكية

يميّز السياسة الأمريكية من غيرها من سياسات الدول الغربية النمط البراغماتي المتجذّر في عمق اللاوعي الجمعي للإنسان الأمريكي، الذي يقوم على فكرة ما يمكن عمله وما هي الطريقة لعمله. فالمعارك والحملات الانتخابية لا تنطلق بناءً على شعارات عقائدية ومبدئية، وإنما تجري للحكم على الشخصيات وما يحتمل أن تعمله بعد انتخابها. لذلك ليس غريباً أن يتجنب الأمريكيون ذكر كلمتي الدولة أو الحكومة (Government)، وإنما يفضّلون الحديث عن الإدارة (Administration)، وهي البديل الموضوعي الذي يستخدمونه للإشارة إلى الكلمتين السابقتين، وكذلك التعبير الأقرب للشكل البراغماتي ـ الذرائعي الذي يفضلون أن تنتهجه حكومتهم المنتخبة بعيداً من المبادئ التي يمكن أن ترميهم في أحضان الدكتاتورية، حسب ما يعتقدون[٩]. فلا غرو إذاً أن تكون أعظم شكوى يقدمها أبناء الطبقة المتوسطة ضد أي حكومة هي اتهامها بتبديد «أموال دافع الضرائب». في المقابل ينظر الكثير من الأمريكيين إلى السياسة على أنها مباراة تنافسية هائلة، يلعب فيها المتبارون على جوائز كبيرة تتمثل بالمنصب والسلطة.

لهذا السبب تتميز الأحزاب الأمريكية عموماً بضعف بنيتها التنظيمية. فالانتماء الحزبي لدى الجمهور الأمريكي ليست قضية حياة أو موت، ولا ينتج من عقيدة راسخة بمبادئ الحزب وأهدافه، وما الأحزاب بالنسبة إليهم إلا جسر يوصل الفرد إلى غايات وحاجات يمكن أن يحققها البرنامج الحزبي أو الشخصية السياسية التي يتم انتخابها[١٠].

رابعاً: النظام الحزبي في الولايات المتحدة

سيطر نظام الثنائية الحزبية على الحياة السياسية الأمريكية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبالرغم من أن الدستور الأمريكي لم يشر إلى الأحزاب مطلقاً، وبالرغم من نظرة الآباء المؤسسين إلى الأحزاب على أنها مثار للشقاق والخصام؛ إلا أن جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على البيت الأبيض بعد تلك الفترة أتوا من أحد الحزبين الكبيرين المسيطرين: الديمقراطي والجمهوري.

تضطلع الأحزاب في الولايات المتحدة بأربع وظائف أساسية. فهي تؤدي دوراً في انتخاب الموظفين العموميين وعلى رأسهم رئيس الولايات المتحدة، وتقوم بعرض المشاكل العامة، والرقابة على الموظفين الحكوميين، وتوجيه الناخبين إلى صناديق الاقتراع، وإشعال جذوة الصراع السياسي[١١].

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) David Karol, *Party Position Change in American Politics: Coalition Management* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009).

(١١) هارولد زينك، هوار دينيمان وجيسي هاثورن، **نظام الحكم والسياسة في الولايات المتحدة** (القاهرة: مطبعة المعرفة، ١٩٥٨)، ص ١٥٩.

يسيطر الحزبان الديمقراطي والجمهوري على الحياة السياسية، ويستحوذان على اهتمام واسع في المجتمع الأمريكي بالرغم من وجود أحزاب صغيرة أخرى، مثل الحزب التحرري (Libertarian) وحزب الخضر وغيرهما. فقدرة الحزبين الكبيرين المالية من جهة، وحنكتهما في تمثّل البرامج الحزبية التي تطرحها الأحزاب الصغيرة، جعل من هذه الأخيرة ضعيفة التأثير في خيارات الناخب الأمريكي[(١٢)].

دأب الحزب الديمقراطي في بداياته على معارضة تمركز السلطة بيد الحكومة الاتحادية، وحماية المصالح الزراعية والدفاع عنها. وشكل الحزب فيما بعد دعامة أساسية لمعظم التيارات والاتجاهات الليبرالية الإصلاحية، مثل حركات حقوق الإنسان، والحركات النسائية المطالبة بالعدالة والمساواة. يتجه الحزب الديمقراطي إلى تقليص حجم التدخل الأمريكي في الشؤون الدولية، والتقليل من النفقات العسكرية، إلا أنه كنظيره الحزب الجمهوري لا يألو جهداً في دعم إسرائيل في عدوانها، ومباركة مشاريعها التوسعية في المنطقة العربية[(١٣)].

سيطر الحزب الديمقراطي على مدى ثلث قرن على الحكم في الولايات المتحدة بمساعدة التحالف الذي التف حول فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٢ والذي عرف باسم العهد الجديد (New Deal)، وبرنامجه لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي نشبت عام ١٩٢٩ بعد فترة الكساد العظيم. وجذب هذا البرنامج صغار المزارعين والنخب المثقفة من البيض والنقابات العمالية وكثيراً من السود في الجنوب[(١٤)].

أما الحزب الجمهوري فقد نشأ في الولايات الشمالية في عام ١٨٥٤ من جانب الناشطين المناهضين للرق، وأصبح بسرعة المعارض الرئيسي للحزب الديمقراطي المسيطر. يشتمل الحزب الجمهوري الحديث على عدة مكونات ذات توجهات عقائدية مختلفة: المحافظين، المحافظين الاجتماعيين، الليبراليين الاقتصاديين، المحافظين ضريبياً، المحافظين الجدد، الشعبويين، المعتدلين، التحرريين واليمين الديني. ودافع الحزب تاريخياً عن الليبرالية التقليدية والتقدمية[(١٥)].

تمكن الحزب الجمهوري من السيطرة على الرئاسة والكونغرس على مدار الأعوام ١٨٦١ ـ ١٩٣١، وجاء تراجعه بعد فترة الكساد العظيم عام ١٩٢٩، وعادت الحياة إليه بعد تولي ريغان السلطة، فقد بدا الحزب حينها أكثر نشاطاً وحيوية من الحزب الديمقراطي.

---

(١٢) حافظ الدليمي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية** (عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٦٨.

(١٣) حسن نافعة، **معجم النظم السياسية الليبرالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٣٢.

(١٤) Matthew Levendusk, *The Partisan Sort: How Liberals Became Democrats and Conservatives Became Republican* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009).

(١٥) Heather Lehr Wagner, *The History of the Republican Party* (New York: Infobase Publishing, 2007).

في السنوات العشرين الأخيرة، يعُدُّ نحو ٣٠ بالمئة من الأمريكيين أنفسهم ينتمون إلى الحزب الجمهوري. وبحسب معهد غالوب لاستطلاعات الرأي في ٢٠١٠ [١٦]، يعرّف ٢٩ بالمئة من الأمريكيين أنفسهم بأنهم جمهوريون، مقابل ٣١ بالمئة لمصلحة الحزب الديمقراطي، و٣٨ بالمئة من المستقلين، وهو ما يظهر انخفاضاً في عدد الجمهوريين، حيث عرّف ٣١ بالمئة عن أنفسهم بأنهم جمهوريون في عام ١٩٨٨. وفي مسح لمعهد غالوب عام ٢٠١٤، انخفض هذا العدد إلى ٢٥ بالمئة، وهو الأدنى في السنوات الخمس والعشرين الماضية على الأقل[١٧].

خامساً: الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية

يُختار المسؤولون الكبار، على مستوى الاتحاد والولايات والمحليات في الولايات المتحدة عن طريق الانتخابات. فعلى المستوى الاتحادي، ينتخب رئيس الولايات المتحدة، بصورة غير مباشرة من جانب المقترعين، عبر ما يسمّى المجمّع الانتخابي، ويلتزم ناخبو المجمّع الانتخابي دائماً بخيارات المقترعين ونتائج الاقتراع الشعبي في ولاياتهم. ويعتبر أعضاء كونغرس الولايات المتحدة، وكذلك قضاة المحاكم الاتحادية، من الأشخاص الذين يتم انتخابهم بصورة مباشرة. ويحدّد دستور الولايات المتحدة الخطوط الأساسية لعقد الانتخابات الاتحادية، وذلك في المادتين الأولى والثانية وتعديلاتهما من الدستور. تنظّم قوانين الولايات كل على حدة معظم الإجراءات الانتخابية وملامحها، بما فيها الانتخابات التمهيدية، وأهلية المقترعين أيضاً (في الأمور التي لم يذكرها الدستور)، وكذلك إدارة المجمّع الانتخابي في ما يتعلق بالولاية، وإدارة الانتخابات المحلية وانتخابات الولاية.

إنّ انتخابات رئيس الولايات المتحدة ونائبه هي عملية انتخابية غير مباشرة، إذ يقوم المواطنون الأمريكيون أولاً بانتخاب المجمّع الانتخابي (Electoral College)، الذي يقوم بدوره بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس في دورة تجري مرةً واحدةً كل أربع سنوات، وقد بدأ العد اعتباراً من سنة ١٧٨٩.

اليوم الذي يجري فيه الانتخاب في كل دورة انتخابية شبه ثابت، وهو يوم الثلاثاء الواقع بعد أول اثنين بين ٢ و٨ من تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الانتخابية، فمثلاً الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ جرت يوم الثلاثاء الواقع في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر، وانتخابات ٢٠١٦ حدثت يوم الثلاثاء الواقع في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦. ويمكن أن يتقاطع هذا اليوم مع الانتخابات المحلية لعدد من الولايات الأمريكية. وطبقاً لدستور الولايات المتحدة، لكل ولاية الحق في تحديد الطريقة التي يتم بها اختيار ممثليها للمجمّع الانتخابي. بهذا فإنّ الانتخابات

(١٦) Jeffrey M. Jones, «Democratic Party ID Drops in 2010, Tying 22-Year Low,» Gallup Surveys, 5 January 2011, <http://www.gallup.com/poll/145463/democratic-party-drops-2010-tying-year-low.aspx>.

(١٧) Jeffrey M. Jones, «Record-High 42% of Americans Identify as Independents,» Gallup (8 January 2014).

تجرى من جانب الولايات المختلفة وليس من جانب الحكومة الاتحادية، لكن هذه الأخيرة لها حق الإشراف عليها بصورة غير مباشرة. يحقّ لأعضاء المجمّع الانتخابي التصويت لأيٍ من المرشحين للمنصب الرئاسي، وفي خطوة لاحقة يصادق الكونغرس على صحة هذه الانتخابات في شهر كانون الثاني/يناير التالي، حيث يعتبَر الكونغرس والحالة هذه، الحكم النهائي لمشروعية انتخابات المجمّع الانتخابي.

١ ـ الحملات الانتخابية وجماعات الضغط

لا يزال تمويل الحملات الانتخابية، وبخاصة الرئاسية، مثاراً للجدل في السياسة الأمريكية منذ عام ١٨٦٧. فقد وقعت بين مطرقة التعديل الأول للدستور الذي ينص على حرية التعبير، وبين الادعاءات بالفساد الناجم عن التمويل غير المحدود، والحاجة إلى المساواة والعدل في الإنفاق على هذه الحملات بين المرشحين الذين تتفاوت مصادر تمويلهم(١٨). ولم تظهر التشريعات الأولى التي تنظّم وتقنن عملية وحجم التمويل إلا في بدايات السبعينيات من القرن العشرين، ومع ذلك لم تصل إلى نهايتها بعد، لصعوبة التحكم فيها، ولوجود طرق كثيرة للتحايل عليها.

أقرت المحكمة الأمريكية الفدرالية في ٢٠١٠، حق جماعات الضغط في الولايات المتحدة في الحصول على مبالغ غير محدودة من المال لتمويل أنشطتها السياسية، ومنذ هذا الإقرار تعاظم دور جماعات الضغط في توجيه دفة القرارات الصادرة من واشنطن، وبخاصة الدور الكبير لهذه الجماعات في دعم مرشحي الرئاسة الأمريكية.

جماعات الضغط أو ما تعرف بالـ PACS، هي مؤسسات الهدف الأساسي منها جمع المال من المتبرعين لتمويل نشاطات سياسية تُؤثر في القرار السياسي في اتجاه معين، مستثمرةً آليات العمل الديمقراطي من كل جوانبه، بدءاً من التعددية السياسية وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي. وتسعى هذه الجماعات إلى تمويل ودعم حملات انتخابية تتبنى مواقف داعمة لقضاياها؛ ودعم المرشحين، وصنّاع القرار الذين يتبنون مواقف قريبة منها، بهدف تمرير قوانين أو سياسات تتفق مع مواقفها. جدير بالذكر كذلك أن مرشحي الحزب الجمهوري، دائماً ما يحصلون على الدعم الأكبر من هذه الجماعات؛ بسبب سياسات الحزب الداعمة للسوق المفتوحة وعلاقته مع كبار رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات.

يبرز في مقدم جماعات الضغط لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية ـ الأمريكية (آيباك)، التي تأسست عام ١٩٥٣ على يد المجلس الصهيوني الأمريكي، وهو لوبي محترف ومسجّل، تبلغ موازنته عشرات الملايين من الدولارات. ولهذه اللجنة تسلسل هرمي محدد ولجان عمل ومؤتمرات سنوية، يحرص أكثر الساسة الأمريكيين على حضورها والحديث أمام أعضائها عن دعمهم إسرائيل

(١٨) Anthony Gierzynski, *Saving American Elections: A Diagnosis and Prescription for a Healthier Democracy*, Politics, Institutions, and Public Policy in America (Amherst, NY: Cambria Press, 2011).

وحفاظهم على أمنها. وهي على علاقة وثيقة بمراكز صنع القرار الأمريكي، فضلاً عن وسائل الإعلام ومراكز البحث والجامعات. ومن خلال ذلك النفوذ استطاعت تلك الجماعة تشكيل حالة عداء ثقافي عند الأمريكيين ضد العرب.

٢ ـ الاقتراع العام

لم يحدّد الدستور الأمريكي طريقة اختيار أو انتخاب المجمّع الانتخابي، وإنما تركها لمشيئة الولايات وفقاً لقوانينها وتشريعاتها. فهناك ولايات تعيّن حصتها من أعضاء المجمّع الانتخابي بطريقة الاقتراع المباشر، وولايات أخرى كانت تعينهم سابقاً بالتصويت في مجالس النواب. أما اليوم الانتخابي فهو موحّد لجميع الولايات طبقاً للقانون الاتحادي، وهو، كما ذكرنا، أوّل يوم ثلاثاء بعد أول اثنين بين ٢ و٨ من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الانتخابية. وهكذا فإن الانتخابات الرئاسية تعتبر حقاً عملية دمج لانتخابات منفصلة ومتزامنة، تقوم بها الولايات كل على حدة، عوضاً من انتخابات عامة تقوم بها الحكومة الاتحادية.

يصوّت المقترعون عموماً لأحد مرشحي المجمّع الانتخابي، الذي تعهّد بالتصويت لرئيس ونائب رئيس محدّدين. وتسمح العديد من القوائم الانتخابية للمقترع، بأن يختار قائمة كاملة من المرشّحين للمجمّع الانتخابي، ممن ينتمون إلى حزب سياسي معيَّن، أو يختار بعضهم ويستبعد البعض الآخر. يمكن أن يظهر المرشّحون على بطاقات الاقتراع، إذا تمّ اختيارهم على نحوٍ قانوني في ما يسمى حق الظهور على قوائم الاقتراع (Ballot Access). وتؤدي أهمية الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المرشح، ونتائج المؤتمرات الحزبية، دوراً كبيراً في تحديد أي من المرشحين سوف يظهر على قوائم الاقتراع. لكن يمكن لمرشحين آخرين أن يظهروا على قوائم الاقتراع طبقاً للقوانين، بشرط أن يحصلوا على دعمٍ كافٍ عن طريق جمع قوائم موقّعة من الدّاعمين.

٣ ـ التقويم الانتخابي

تستغرق الحملة الرئاسية والعملية الانتخابية برمَّتها نحو السنتين تقريباً. ويمكن تلخيص مفاصلها الأساسية في ما يلي:

ـ الربيع السابق للسنة الانتخابية: يعلن المرشّحون عن نيتهم خوض الانتخابات الرئاسية.

ـ من الصيف إلى شهر كانون الثاني/يناير من السنة السابقة للسنة الانتخابية: مناظرات حزبية وأخرى تمهيدية (Primary and Caucuces Debates).

ـ من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو: الانتخابات التمهيدية والحزبية (Primary and Caucuses).

ـ من تموز/يوليو إلى بداية أيلول/سبتمبر: تجمّعات ومؤتمرات تسمية المرشحين (بما فيها الأحزاب الصغيرة).

ـ من نهاية أيلول/سبتمبر إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر: مناظرات رئاسية.

ـ بداية تشرين الثاني/نوفمبر: اليوم الانتخابي.

ـ كانون الأول/ديسمبر: انتخابات المجمّع الانتخابي لاختيار الرئيس ونائب الرئيس.

ـ بداية كانون الثاني/يناير من السنة التالية: الكونغرس يفرز أصوات المجمّع الانتخابي ويصادق عليها.

ـ ٢٠ كانون الثاني/يناير من السنة التالية: تولي الرئيس لمنصبه وأداؤه للقسم.

وتعرض الفقرات التالية الوقائع الأساسية لانتخاب الرئيس خلال السنة الانتخابية ذات العد الزوجي.

٤ ـ الانتخابات التمهيدية

تعتبر الانتخابات التمهيدية والحزبية التي تعقد في كل ولاية ومقاطعة في الولايات المتحدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو من السنة الانتخابية، جزءاً أساسياً من عملية تسمية المرشحين للرئاسة. ولم يتحدث الدستور عن هذه الانتخابات مطلقاً، وإنّما تمّ تطويرها تاريخياً من جانب الولايات والأحزاب السياسية، وصادقت عليها حكومات الولايات واحتوتها في قوانينها وتشريعاتها المختلفة. تعقد بعض الولايات الانتخابات التمهيدية، ويعقد البعض الآخر الانتخابات الحزبية، وهناك ولايات أخرى تعقد النوعين من الانتخابات.

تجرى الانتخابات التمهيدية من جانب الولايات والحكومات المحلية، بينما المؤتمرات الحزبية هي وقائع خاصة تعقدها الأحزاب السياسية نفسها. وتعتبر الانتخابات التمهيدية والحزبية بمثابة انتخابات غير مباشرة هدفها التقليل من عدد المرشحين والمفاضلة بينهم؛ فعوضاً من أن يختار المقترعون شخصاً ما لخوض الانتخابات، تحدِّد هذه الانتخابات المندوبين الذين سيحصل عليهم حزب معيّن في كل ولاية، والذين بدورهم سيختارون مرشّح حزبهم في المؤتمر القومي للحزب لاحقاً، وفي النهاية يتنافس هذا المرشح مع مرشحي الأحزاب الأخرى في السباق الرئاسي.

تبدأ ولاية أيوا (Iowa) تقليدياً بالانتخابات الحزبية، ثم ولاية نيوهامبشر (New Hampshire) بالانتخابات التمهيدية.

يثير نظام الانتخابات التمهيدية والحزبية الكثير من الجدل والخلاف بسبب طبيعته التنظيمية المعقدة، إلا أن مزيَّته الكبرى تكمن في أنّ المرشحين يستطيعون أن يركّزوا جهودهم على منطقة من البلاد في وقت محدّد، بدلاً من إجراء حملاتهم الانتخابية على نحوٍ متزامن في كل الولايات كما هو الحال في الانتخابات التقليدية. ومع ذلك فإنّ الولايات التي تقوم بهذه الانتخابات في النصف الثاني من موسمها، تفقد الكثير من فاعليتها وتأثيرها، لأن المنافسات تكون قد انتهت في ذلك

الحين، وهو ما يجعلها تتزاحم لعقد هذه الانتخابات مبكراً بغية تحقيق أكبر قدر من التأثير في سير العملية الانتخابية.

٥ ـ المؤتمرات الحزبية

المؤتمر الحزبي هو مؤتمر سياسي تعقده معظم الأحزاب السياسية التي تريد أن تدفع بمرشحين إلى الانتخابات الرئاسية التالية كل أربع سنوات. يعتبر الهدف الرسمي لمثل هذه المؤتمرات اختيار مرشح الحزب للرئاسة، وكذلك تبنّي تقرير يبيّن مبادئ الحزب وأهدافه وتوجهاته، وهو ما يعرف باسم البرنامج الحزبي (Party Platform)، وكذلك اعتماد قواعد النشاط الحزبي، بما فيها قواعد عملية التسمية للمرشح الرئاسي في الانتخابات القادمة.

تخلّت المؤتمرات الحزبية منذ النصف الثاني من القرن العشرين فعلياً عن أدوارها الأصلية، وأضحت الآن بمنزلة مناسبات طقسية أو شعائرية، ويرجع ذلك إلى التغيّرات التي طرأت على قوانين الانتخاب، وكذلك البرنامج الزمني للانتخابات الحزبية والتمهيدية، والطريقة التي تُجرى فيها الحملات الانتخابية. تسمّي بعض الأحزاب الصغيرة مرشحيها للرئاسة عبر المؤتمرات الحزبية أيضاً، مثل حزب الخضر والحزب الاشتراكي وحزب الدستور وحزب الإصلاح.

٦ ـ المجمّع الانتخابي

يعدّ المجمّع الانتخابي[١٩] في الولايات المتحدة المؤسسة الدستورية التي تنتخب رسمياً الرئيس ونائب الرئيس كل أربع سنوات، أي أنّ هذين الأخيرين لا ينتخبان مباشرةً من جانب المواطنين الأمريكيين، وإنّما ينتخبان عن طريق مجموعة من الناخبين الذين يتم اختيارهم بالاقتراع الشعبي في كل ولاية على حدة.

بالرغم من أنّ الدستور الأمريكي يستخدم كلمة «ناخبين» (Electors)، فإنّ عبارة المجمّع الانتخابي (Electoral College)، أو أي تسمية أخرى لم تستخدم في البداية لتصف هؤلاء الناخبين بصفة جماعية. ولم يرد ذكرها إلا في النصف الأول من القرن التاسع عشر كتوصيف جماعي لمجموع الناخبين الذين يقترعون على الرئيس ونائبه، حيث كتبت العبارة في القانون الاتحادي في عام ١٨٤٥.

يخصّص عدد من الناخبين لكل ولاية من الولايات، إضافة إلى الناخبين عن مقاطعة كولومبيا (التي تعرف أيضاً بواشنطن د. سي)، أما المقاطعات والأقاليم الأخرى التي تمتلكها الحكومة الاتحادية فليس لها أي ناخبين. يبلغ عدد ناخبي كل ولاية العدد نفسه لممثليها في الكونغرس. بعد التعديل الدستوري الثالث والعشرين، أصبح لمقاطعة كولومبيا حق إرسال عدد من الناخبين إلى

---

(١٩) Gary Bugh, ed., *Electoral College Reform: Challenges and Possibilities* (New York: Ashgate Publishing, Ltd., 2010).

المجمع الانتخابي مكافئ لناخبي الولايات الأقل عدداً بالسكان، وهو ثلاثة أصوات حالياً. يضم المجمّع الانتخابي ٥٣٨ ناخباً وهو يساوي عدد أعضاء مجلس النواب الـ ٤٣٥، بالإضافة إلى عدد أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ١٠٠، يضاف إليهم ثلاثة ناخبين عن مقاطعة كولومبيا. والعدد الإجمالي غير ثابت، حيث يمكن أن يتغير وفقاً للإحصاء السكاني الذي يجرى كل عشر سنوات. يتعهّد النّاخبون اختيار رئيس ونائب رئيس محدّدين، ومع ذلك فإن وجود ناخبين غير ملتزمين بأي مرشح رئاسي هو أمر وارد أيضاً على ندرته.

إن طريقة التصويت في المجمع الانتخابي هي طريقة الفائز الذي يحصد كل الأصوات (Winner-Take-All)، هذا يعني أن يلتزم كل الناخبين بالمرشح الرئاسي الذي يفوز بمعظم الأصوات في الولاية، باستثناء ولايتي ماين (Maine) ونبراسكا (Nebraska)، اللتين تستخدمان «طريقة الدائرة البرلمانية» (Congressional District Method)، حيث يتم الاقتراع على ناخبَين اثنين على مستوى الولاية ككل، وناخب واحد عن كل دائرة انتخابية.

حدّد التعديل العشرون للدستور الأمريكي كيفية انتخاب الرئيس ونائب الرئيس في المجمّع الانتخابي، فقد ألزم كل ناخب أن يضع ورقة اقتراع لانتخاب الرئيس وأخرى لانتخاب نائبه على نحوٍ منفصل. يفوز المرشح بمنصب الرئيس أو بمنصب نائب الرئيس إذا حصل على أغلبية أصوات الناخبين التي تقدر بـ ٢٧٠ صوتاً. في الوقت نفسه يختار كل مرشح رئاسي عن أحد الأحزاب نائباً له، ونجاح الأول في الانتخابات يعني نجاح الثاني آلياً. وعندما يخفق المجمّع الانتخابي في اختيارهما، فإنّ التعديل العشرين للدستور الأمريكي خوّل مجلس النواب اختيار الرئيس. ومنح لكل ولاية صوتاً واحداً، أما إذا لم يحصل نائب الرئيس على أغلبية الناخبين، عندها يختاره مجلس الشيوخ ولكل عضو فيه صوت واحد أيضاً (أي بمثابة جلسة عادية لمجلس الشيوخ).

سادساً: الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠١٦

عقدت هذه الانتخابات يوم الثلاثاء الواقع في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وهي الانتخابات الرقم ٥٨ لانتخاب الرئيس الـ ٤٥، ونائب الرئيس الـ ٤٨ للولايات المتحدة. وقد سبقتها سلسلة من الانتخابات التمهيدية امتدت من شباط/فبراير ولغاية حزيران/يونيو من العام الانتخابي ٢٠١٦ نفسه. ومن ثم تلاها مؤتمرا التسمية لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

حملت النتائج التي بدأت تتسرب بعد ساعات من بدء الانتخابات في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر مفاجأة من العيار الثقيل، قلبت كل التوقعات وعاكست معظم التحليلات وعارضت أكثر الاستطلاعات شمولاً وصدقية، فما الذي حدث؟ وكيف دارت الدوائر على المرشحة الديمقراطية الأكثر حظاً هيلاري كلينتون التي حصلت في المجمع الانتخابي على ٢٢٧ صوتاً فقط، مقابل ٣٠٤ أصوات لمنافسها ترامب؟ بالرغم من حصول هيلاري كلينتون على ٤٧,٧ بالمئة من مجموع المقترعين على المستوى الوطني، وحصول ترامب على ٤٧,٣ بالمئة فقط. وبذلك تكون انتخابات

٢٠١٦ هي الخامسة في تاريخ الولايات المتحدة منذ ١٨٢٠ التي يخسر فيها المرشح الذي حصل على أعلى نسبة من المقترعين على المستوى الشعبي بعد انتخابات السنوات ١٨٢٤، ١٨٧٦، ١٨٨٨، ٢٠٠٠. ليس هذا فحسب، بل استطاع ترامب أيضاً أن ينتزع خمس ولايات، صوّتت في انتخابات ٢٠١٢ للديمقراطيين هي: فلوريدا، أيوا، أوهايو، بنسلفانيا، ويسكنسون، وميشيغان.

كانت الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٦ أكثر الحملات سلبيّة في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر. فقد انطوت على درجة عالية من الخشونة والشعبوية والفضائحية، وارتكزت على الشخصنة، وفتحت آفاق الريبة والشك في القيم الإيجابية المنظمة للحياة السياسية في البلاد. فبدايةً مزّقت حملة ترامب حزبه في الانتخابات التمهيدية بسبب هجومه العنيف والاتهامات اللاذعة لمنافسيه وهو ما أدّى إلى تساقطهم بالتتابع، ليفوز في النهاية بترشيح حزبه. ودخلت عملية الانتخابات الرئاسية في منعطف خطر، عندما بدأت الحملة الانتخابية بين المرشحَيْن الرئيسَيْن هيلاري كلينتون ودونالد ترامب. فقد خرجت هذه الحملة عن نطاق الالتزام بعرض الاختلاف في البرامج والرؤى والخطط، لتركز على إبراز الجوانب السلبية لكلا المرشحين، فتم كيل الاتهامات وتبادل الشتائم والتهكمات، وانحدر مستوى الخطاب السياسي الانتخابي مع هذه الحملة إلى مستوى متدنٍ غير مسبوق. وأحدثت هذه الحملة شرخاً عميقاً في المجتمع الأمريكي.

١ ـ دور الإعلام في الانتخابات الرئاسية

أثبتت هذه الانتخابات نهاية أسطورة الحياد الصحافي الغربي في التغطية الإخبارية لقضايا الداخل الأمريكي. فتحولت بعض الصحف والقنوات من وسيط بين النخبة السياسية والرأي العام إلى أداة في يد الفئة الأولى لدفع الفئة الثانية لتبني موقف ما مستغلةً حقائق موجودة بالفعل تارة، وتسريبات في توقيتات معينة تارة أخرى. فقد أعلنت عدة صحف، من بينها **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست** و**فورين بوليسي** و**ذي أتلانتك**، رسمياً دعمها المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون، رافضةً غوغائية دونالد ترامب التي رأت أنها تمثل تهديداً للنموذج الليبرالي الأمريكي. ولأول مرة في تاريخها أيضاً، اتخذت صحيفة **يو إس إيه توداي** موقفاً بدعم أحد المرشحين للرئاسة، بإعلانها عن دعم كلينتون.

ومن تقاليد الصحافة الأمريكية أن تعلن كل مؤسسة رسمياً عن دعمها لمرشح ما، سواء الجمهوري أو الديمقراطي، وتسرد في مقال لهيئتها التحريرية أسباب تبنّيها هذا الموقف. إلا أن الأمر هذه المرة تجاوز مجرد إعلان الدعم، إلى محاولة تعزيز حظوظ مرشح على آخر، بنشر كل ما يشوّه ويلحق الضرر بمنافسه في توقيتات قاتلة.

٢ ـ حرب التسريبات الصحفية

استخدم الإعلام الأمريكي المرشح دونالد ترامب في البداية كشخصية كوميدية مسلية يمكن أن تضاعف الإيـرادات التجارية لكثير من القنوات الإعلامية، بعد أن افترض أن فرصه في الفوز لا تقارن بمنافسته الديمقراطية كلينتون. ولكن بعد أن تبيّن لصنّاع القرار في الخفاء أن أسهمه ترتفع بسرعة لدى الناخب الأمريكي بسبب ذكاء حملته الانتخابية في مخاطبة الطبقة العمالية من جهة، والبيض الأمريكيين الذين يتخوفون من موجات الهجرة الكبيرة من المكسيك وتأثيرها في المجتمع الأمريكي وفي فرص العمل، وكذلك استخدامه الذكي لوسائل التواصل الاجتماعي، «أعطوا الأوامر» لهذه القنوات بالعمل على التقليل من ظهوره الإعلامي، وهذا ما جعله يتهم قناة الـ CNN وجريدة **نيويورك تايمز** وغيرهما بأنها جزء من الحملة الانتخابية لمنافسته كلينتون.

فمع اقتراب يوم التصويت، المقرّر في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وقبل بدء المناظرات الرئاسية الهامة، ظهرت حرب التسريبات الصحافية ضد المرشحين. بدأ الأمر بتقرير صحيفة **نيويورك تايمز** عن سجلات ترامب الضريبية، كشف فيه بالوثائق أن المرشح الجمهوري تجنَّب دفع أي ضرائب منذ عام ١٩٩٥، وأنه استغل إعلانه خسارته ٩١٦ مليون دولار في عائدات ضريبة الدخل ذاك العام، الأمر الذي سمح له بصفة قانونية تجنب دفع أي ضرائب فدرالية بعد ذلك. وأحدث هذا التقرير ضجة هائلة عند نشره، إذ إن ترامب أثار قبلها جدلاً واسعاً برفضه الكشف عن سجلاته الضريبية.

بعدها نشرت صحيفة **واشنطن بوست** التسجيلات التي سببت أكبر أزمة يواجهها ترامب في حملته الانتخابية، والتي تحدث فيها بأسلوب جنسي فج عن النساء، الأمر الذي دفع حتى السياسيين الجمهوريين البارزين إلى إعلان تخليهم عن مساندة مرشح الحزب في انتخابات الرئاسة، ومنهم رئيس مجلس النواب بول ريان الذي قال إنه لن يدعم ترامب ولن يدافع عنه بعد الآن بسبب هذه التصريحات المحرجة. وكان توقيت نشر التسجيلات قاتلاً لترامب، فجاء قبل ساعات من المناظرة الرئاسية الثانية التي تؤثر كثيراً في الناخبين، على الأقل الذين لم يحسموا أمرهم بعد.

على الجانب الآخر، وفي ظل هذا الوقت الحرج للحملة الرئاسية، وجهت المؤسسات الإعلامية المساندة لترامب سهاماً جارحة لمنافسته الديمقراطية محاولةً وقف نزيف خسارته بتحويل الانتباه إلى ما يمكن أن يكون انتهاكات من مسؤولة سابقة تولت مهمات الخارجية. فجاءت تسريبات ويكيليكس لرسائل البريد الإلكتروني لمستشار كلينتون جون بوديستا. وهي تسريبات رغم أنها لا ترقى إلى درجة «الفضيحة» لكنها تكشف عن أمور محرجة لم تكن كلينتون بالتأكيد ترغب في أن يعرف بها الأمريكيون في هذا الوقت تحديداً. ومن ثم ظهرت مسألة الرسائل الشخصية للمرشحة كلينتون نفسها.

٣ ـ فضيحة الرسائل الإلكترونية

ألقت مسألة استخدام كلينتون لخوادم بريد إلكتروني خاصة، خلال توليها وزارة الخارجية، بظلالها على حملتها الانتخابية، قبل الانتخابات الرئاسية، وأثارت تساؤلات بين الناخبين في شأن مدى صدقيتها وحرصها على الأمن القومي الأمريكي، ومنحت منافسها الجمهوري، دونالد ترامب، فرصة للهجوم عليها. وانتقد جيمس كومي مدير مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) كلينتون بسبب تعاملها مع معلومات سرية، واصفاً إياها بأنها تتسم «بالإهمال الشديد»، لكنه قال: «لا يوجد مدع عاقل سيوجه لها أو لموظفيها اتهامات جنائية».

وتضمنت الرسائل معلومات سرية تتعلق بالأمن القومي تدين الولايات المتحدة أخلاقياً على الأقل، مثل حديثها عن ضرب سورية خدمة لإسرائيل وإضعاف روسيا وإيران، وتمويل «داعش» من قبل بعض الدول الخليجية، وكذلك علاقة الإدارة الأمريكية بإخوان مصر وغيرها الكثير.

وقد عزت كلينتون خسارتها إلى جيمس كومي مدير الـ (FBI)، قائلة ما الذي يجعله يعيد فتح هذا الملف قبل عشرة أيام فقط من اليوم الانتخابي بعد أن أقفل سابقاً؟

مقدمة

لا يوجد على ظهر المعمورة انتخابات تحظى بالشهرة والاهتمام والتغطية الواسعة مثل الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وحملاتها بلا منازع هي الأكثر تكلفة مادياً. هذه الانتخابات التي تحدث مرة كل أربع سنوات، كما ينص عليها الدستور، تحدد كثيراً من الأحداث على الساحة الدولية، لذلك ينتظرها الكثيرون ويوسعها الخبراء بحثاً وتحليلاً وتوقعّاً منذ أن حدثت لأول مرة مباشرةً بعد اعتماد دستور الولايات المتحدة في عام ١٧٨٨ ـ ١٧٨٩ من قبل الولايات الثلاث عشرة التي أعلنت استقلالها عن الاستعمار الإنكليزي في عام ١٧٧٦.

يميّز هذه الانتخابات أنها على درجة كبيرة من التعقيد قياساً على الانتخابات الأخرى التي تجرى حول العالم، شرقه وغربه. فهي انتخابات غير مباشرة وتمر بمراحل متعددة وتمتد عبر فترة زمنية تصل إلى السنتين تقريباً، ابتداءً من إعلان المرشحين عن نيتهم في خوض الانتخابات الرئاسية، وحتى يؤدي الرئيس الجديد القسَم أمام مبنى الكونغرس وبإشراف من رئيس المحكمة العليا ظهر العشرين من كانون الثاني/يناير من السنة التي تتلو السنة الانتخابية.

ويعبّر كثير من الأمريكيين عن عدم فهمهم سير العملية الانتخابية وتفاصيلها، فما بالك بمن هم خارج الولايات المتحدة إذا استثنينا الصحافيين والمراقبين والمهتمين ودارسي السياسة الأمريكية. ويتساءل كثير من الأمريكيين عن جدواها، ويحاول الكثيرون منهم تغيير الطريقة التي تجرى بها لتصبح أكثر مباشرة وبساطة.

إذا أردنا أن نفهم الانتخابات الرئاسية هذه، فعلينا أن نحيط بالنظام السياسي الأمريكي نفسه ونحاول سبر أغواره، وأن نفهم الخلفية التاريخية لنشوء الولايات المتحدة، وكيفية وظروف كتابة دستورها الذي يُعَد من أقدم الدساتير المكتوبة في العالم.

يتألف هذا الكتاب من قسمين رئيسيين، يتطرّق القسم **الأول** ـ الفصل **الأول** إلى نشأة الولايات المتحدة منذ اكتشاف كريستوف كولومبوس الأمريكتين عام ١٤٩٢ وحتى الوقت الحاضر، ويسلّط الضوء على مختلف أوجه الحياة فيها، وهو ما يؤثر بدوره في التوجهات والخيارات السياسية

والانتخابية للمواطن الأمريكي في العصر الحديث. أما الفصل **الثاني** وهو من أهم فصول هذا الكتاب، فيستحضر الدستور الأمريكي وظروف كتابته والمصادقة عليه والآراء التي اعتملت بين الولايات والتسويات التي حصلت بين الآباء المؤسّسين، وكذلك مواده والتعديلات التي طرأت عليه عبر السنين. يتناول الفصل **الثالث** الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة، وهو عملياً فصل مخصص للحزبين السياسيين الكبيرين: الديمقراطي والجمهوري، اللذين يرسمان النظام الحزبي الأمريكي الثنائي، حيث تعاقب الحزبان على سدة الرئاسة تقريباً منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٨٦٥، لفترات تطول أو تقصر. وفهم تاريخ هذين الحزبين وتتبع تطورهما وعقيدة كل منهما، وكذلك آليات اتخاذ القرار فيهما تسلط ضوءاً قوياً على الانتخابات الرئاسية، تساعد على سبر أغوارها. ويعرّج الفصل **الرابع** على السياسة في الولايات المتحدة بوجه عام.

أما القسم **الثاني** فيتناول بالتفصيل وبصورة تقنية الانتخابات الأمريكية على نطاق واسع (الفصلان **الخامس** و**السادس**)؛ ومن ثم ننتقل إلى الانتخابات التمهيدية والحزبية التي تقوم بها الأحزاب والولايات (الفصل **السابع**)؛ حيث الدور الأساسي لهذه الانتخابات هو ضخ المندوبين إلى المؤتمرات الحزبية (للحزبين الكبيرين)، وهم سيختارون بدورهم المرشح الوحيد عن كل حزب، ولا سيّما الديمقراطي والجمهوري (الفصل **الثامن**)، ثم نأتي إلى الفصل **التاسع** الذي يفصّل طريقة المجمّع الانتخابي الذي يعتبر لبّ العملية الانتخابية وعنوانها الرئيس. وفي الفصل **الأخير**، تم تحليل الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٦، واستخلاص الدروس والعبر منها بعد أن فجرت قنبلة من العيار الثقيل عقب الفوز غير المتوقع للملياردير دونالد ترامب.

ويرد في آخر الكتاب ثبت بالمراجع التي اعتُمد عليها، وكذلك جدولان يحتوي **الأول** على الأصوات الانتخابية التي تمتلكها كل ولاية في المجمّع الانتخابي بحسب الإحصاء الأخير (٢٠١٠)؛ أما **الثاني** فيضم قائمة برؤساء الولايات المتحدة منذ اعتماد الدستور وحتى الرئيس الأخير باراك أوباما.

لكن قبل أن نبدأ رحلتنا بين طيّات هذا الكتاب أود أن أشير إلى ناحية مهمة، وهي أن هذا الكتاب يُعنى بالجانب التقني الإجرائي للسياسة الأمريكية بوجه عام وبالانتخابات بوجه خاص، وكان لا بد من أجل ذلك الاعتماد على مصادر ومراجع بحث أمريكية، تحمل في كثير من الأحيان وجهة النظر الأمريكية المنحازة وغير الموضوعية. وحاولت قدر المستطاع التخفيف من غلوائها وليّ عنقها للرجوع إلى حيث يجب أن تكون.

وبعد... أتمنى أن أكون قد قدّمت جهداً متواضعاً للإحاطة بتفاصيل عملية انتخاب الرئيس الأمريكي التي يمكن أن يفيد منها القارئ العادي والدارس على حدٍ سواء.

القسم الأول

نشأة الولايات المتحدة

الفصل الأول

الولايات المتحدة

تتألف الولايات المتحدة الأمريكية (أو كما يشار إليها على نحو شائع الولايات المتحدة أو أمريكا وأحياناً الولايات) من خمسين ولاية ومن مقاطعة اتحادية واحدة. توجد الولايات الثماني والأربعون المتجاورة ومقاطعة كولومبيا في شمال وسط أمريكا بين كندا والمكسيك. وتقع ولاية ألاسكا في الجزء الشمالي الغربي من شمال أمريكا، أما ولاية هاواي فهي عبارة عن أرخبيل يقع في وسط المحيط الهادي. تضم البلاد أيضاً خمس مقاطعات مأهولة في المحيط الهادي والبحر الكاريبي هي غوام وساموا وبورتوريكو والجزر العذراء وجزر ماريانا الشمالية.

تبلغ مساحة الولايات المتحدة ٩,٦٢ مليون كم٢، وعدد سكانها نحو ٣٢٢ مليون نسمة بحسب آخر إحصاء. وتعتبر الولايات المتحدة الثالثة أو الرابعة من حيث المساحة، والثالثة من حيث عدد السكان على مستوى العالم. وهي من أكثر بلدان العالم تعدداً في القوميات والثقافات نتيجة الهجرات الواسعة من الكثير من بلدان العالم[١].

استُوطنت المنطقة الجغرافيّة التي تُشكل حالياً الولايات المتحدة الأمريكية من جانب الإنسان لأول مرة في أواخر العصر الجليدي الأخير أو بعده بفترة قصيرة، أي ما بين ١٠٠٠٠ و١٥٠٠٠ سنة، بعد أن عبرت قبائل تنتمي إلى العنصر المغولي أو الأصفر، مضيق بيرينغ من شمال آسيا عبر ألاسكا واتجهت جنوباً بحثاً عن أسباب الحياة، وقد شكّل هؤلاء أسلاف الأمريكيين الأصليين[٢]. أما الاستعمار الأوروبي الحديث فبدأ أولاً مع الإسبان، ثم انتقل إلى الإنكليز، الذين بدأوا يفكرون باستعمار المناطق التي تشكل اليوم الساحل الشرقي للولايات المتحدة في عهد الملكة إليزابيث الأولى، واستمر ذلك طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر، وبخاصة بعد تدمير الأسطول الإسباني الجبّار سنة ١٥٨٨.

(١) *The New York Times Guide to Essential Knowledge: A Desk Reference for the Curious Mind*, 2nd ed. (New York : St. Martin’s Press, 2007).

(٢) Thomas H. Maugh, «Who Was First?: New info on North America’s Earliest,» *Los Angeles Times*, 12/7/2012.

خريطة الولايات المتحدة مبيّن عليها الولايات



تكوّنت الولايات المتحدة في الأصل من ثلاث عشرة مستعمرة إنكليزية، وهي: ديلوير، بنسلفانيا، نيوجيرسي، جورجيا، كونيتيكت، ماساشوستس، ميريلاند، كارولينا الشمالية، كارولينا الجنوبية، نيوهامبشر، فرجينيا، نيويورك، رود آيلاند، وتقع جميعها على الساحل الشرقي للولايات المتحدة. وقد قاد النزاع بين بريطانيا العظمى وهذه المستعمرات إلى الثورة الأمريكية في الرابع من تموز/يوليو عام ١٧٧٦، وبينما كانت المستعمرات تقاتل بريطانيا العظمى في الحرب الثورية الأمريكية، أصدر المندوبون من ثلاث عشرة ولاية بالإجماع بيان الاستقلال.

انتهت الحرب في عام ١٧٨٣، واعترفت بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة عنها، واعتُبرت هذه الحرب بمنزلة الحرب الناجحة الأولى من أجل الاستقلال عن الإمبراطورية الأوروبية الاستعمارية.

تُبنّي الدستور الحالي للولايات المتحدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٧٨٧. عرفت التعديلات العشرة الأولى على الدستور بشرعة الحقوق، وصودق عليها في عام ١٧٩١ وضمِّنت عدداً من الحقوق المدنية الأساسية والحريات[٣].

---

(٣) Thomas Bender, *A Nation Among Nations: America's Place in World History* (New York: Hill and Wang, 2006), p. 61 and Jack P. Greene and J. R. Pole, *A Companion to the American Revolution* (New York: John Wiley and Sons 2008), pp. 352-361.

شرعت الولايات المتحدة مسيَّرةً بمبدأ القدر الجلي (Manifest destiny)(٤) في توسّع محموم عبر أمريكا الشمالية خلال القرن التاسع عشر. شمل ذلك تهجير القبائل الأصلية والاستيلاء على أراضٍ جديدة، والاعتراف بالتدريج بولايات جديدة. أنهت الحرب الأهلية في عام ١٨٦٥ الرق «القانوني» في البلاد.

أكدّت الحرب العالمية الأولى وضع البلاد كقوة عسكرية عظمى. وخرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى عالمية أكثر من ذي قبل، وأول دولة تمتلك الأسلحة الذرية، وعضو دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وغدت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة وانحلال الاتحاد السوفياتي قوة عالمية وحيدة.

تمتلك الولايات المتحدة الآن أكبر اقتصاد وطني(٥) على مستوى العالم، نتيجة المصادر الطبيعية الغنية والإنتاجية المرتفعة للعامل. وبالرغم من أن الاقتصاد فيها يعتبر اقتصاداً «ما بعد صناعي»، إلا أنها لا تزال مستمرة في أن تكون أكبر المصنّعين في العالم، نظراً إلى تقدمها التكنولوجي وريادتها في مجال البحث العلمي الذي يقوده استقطابها لخيرة العقول في العالم.

أولاً: أصل التسمية

في عام ١٥٠٧، وضع رسام الخرائط الألماني مارتن وولد سيمولر خريطة للعالم، سمّى فيها الأراضي في هامبشر الغربية باسم أمريكا، تيمّناً بالمستكشف ورسام الخرائط الإيطالي أمريكو فيسبوتشي. وقد ورد الدليل المكتوب الأول لعبارة الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخ متأخر في عام ١٧٧٦، وهي عبارة مكتوبة من جانب الجنرال ستيفن مويلان أحد مساعدي جورج واشنطن العسكريين ورئيس التجمّع في الجيش الأمريكي القاري. فقد عبّر مويلان في رسالة إلى العميد جوزف ريد عن رغبته في أن يحمل السلطات الكاملة والواسعة للولايات المتحدة إلى إسبانيا ليساعد في جهود الحرب الثورية(٦).

ورد أول دليل مطبوع وعام لعبارة الولايات المتحدة الأمريكية في مقال كتب في صحيفة **ذا فرجينيا غازيت** في مدينة ويليامسبورغ ـ فرجينيا في ٦ نيسان/أبريل ١٧٧٦. وفي حزيران/يونيو ١٧٧٦، أدخل توماس جفرسون عبارة الولايات المتحدة بالأحرف الكبيرة في أعلى رقعته الخشنة الأصلية من إعلان الاستقلال، حيث بدّل المقطع ذا الصلة من العنوان إلى «الإعلان بالإجماع

---

(٤) وهو المبدأ الذي كان يعتقد به المستوطنون الأمريكيون في القرن التاسع عشر، بأن قدرهم أن ينتشروا في كل أرجاء أمريكا الشمالية. بسبب فضائلهم ومزايا مؤسساتهم، ومهمة الأمريكيين في إصلاح الغرب الأمريكي وإعادة بنائه.

(٥) نستخدم في هذا الكتاب كلمتي وطني وقومي واتحادي بنفس المعنى للدلالة على أن النقطة التي نتحدث عنها تشمل الولايات المتحدة بأكملها.

(٦) «Cartographer Put «America» on the Map 500 Years Ago,» *USA Today*, 24/4/2007, and Byron DeLear, «Who Coined «United States of America»? Mystery Might Have Intriguing Answer,» *Christian Science Monitor*, 4/7/2013, <http://www.csmonitor.com>.

للولايات المتحدة الأمريكية الثلاث عشرة». ومن ثم بيّنت المقالات الاتحادية عام ١٧٧٧ أن: «عماد هذا التحالف سوف يكون الولايات المتحدة الأمريكية» وهو استخدام آخر للعبارة في إحدى الوثائق التاريخية لمؤسسي الولايات المتحدة. وتعتبر الصيغة القصيرة: الولايات المتحدة أيضاً صيغة قياسية ومعيارية. وهناك صيغ أخرى شائعة مثل أمريكا وهي صيغة عامية، ودولياً يتم استخدام أمريكا أو الولايات المتحدة.

استخدم لفظ كولومبيا كاسم شعبي في الشعر والأغاني في أواخر سنوات ١٧٠٠، وهو اسم يشتق أصله من كريستوفر كولومبس؛ وهو يظهر في اسم: مقاطعة كولومبيا، وفي اللغات غير الإنكليزية، يستخدم الاسم كترجمة للولايات المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: لمحة تاريخية

هاجر مستوطنو شمال أمريكا الأوائل من سيبيريا بطريق الجسر الذي كان يربط آسيا بأمريكا منذ حوالى ١٠٠٠٠ سنة أو أكثر. طوّر بعض المهاجرين الذين أسّسوا ثقافات مثل ما يسمى «ثقافة ما قبل الكولومب والمسيسبي» زراعة متقدمة على نطاق واسع وبنوا مجتمعات على مستوى دولة[٧].

١ ـ المستوطنات

بعد رحلة كولومبوس الأولى إلى العالم الجديد في عام ١٤٩٢، تبعه مستكشفون آخرون ومستوطنون في فلوريدا وأمريكا الجنوبية الغربية. وكانت هناك محاولات فرنسية لاستيطان الساحل الشرقي، ولاحقاً أصبح هناك العديد من المستوطنات على طول المسيسبي. بدأ الاستيطان الإنكليزي بنجاح على الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية مع مستعمرة فرجينيا عام ١٦٠٧ في جيمس تاون ومستعمرة «الحجاج» في بلايماوث في عام ١٦٢٠. أخفقت التجارب الأولى للمستوطنين في العيش المشترك حتى تم إدخال الملكيات الزراعية الخاصة. وكان العديد من المستوطنين عبارة عن جماعات مسيحية منشقة وعن أناس أتوا ينشدون الحرية الدينية. أُنشئت في عام ١٦١٩ الجمعية التشريعية المنتخبة الأولى القارية، وهو مجلس فرجينيا للمندوبين، وأبرموا اتفاقية مايفلور، التي وقّعت من قبل الحجّاج قبل أن ينزلوا من السفن، وأسّست مقدمات لنموذج الحكومة الذاتية التمثيلية والعملية الدستورية التي ستتطور فيما بين المستعمرات الأمريكية[٨].

---

(٧) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩).

(٨) «Cartographer Put «America» on the Map 500 Years Ago».

كان معظم المستوطنين في البداية من المزارعين الصغار، وبدأت زراعة المحاصيل «النقدية[٩] من جانب العبيد مع المستعمر الإسباني في أعوام ١٥٠٠ واعتمدت لاحقاً من جانب المستعمر الإنكليزي. ثم تطورّت الحياة الاقتصادية لتشمل بعض الصناعات الأخرى، مثل صناعات الاستخراج: الفرو والصيد والخشب. وأنتج الصناعيون مشروب الرّم والسفن. وفي نهاية الحقبة الاستعمارية، أنتج الأمريكيون سُبع حاجة العالم من الحديد. ترافق ذلك مع انتشار المدن في النهاية على الشاطئ الشرقي لتدعم الاقتصادات المحلية وتشكّل محوراً للتجارة، ووصلت موجات جديدة من المستعمرين الإسكتلنديين والأيرلنديين ومجموعات أخرى من المستعمرين الإنكليز. وبعد أن أصبحت الحياة على الشاطئ مكلفة، اتجه الخدم الذين أنهوا مدة عقد عملهم عند أسيادهم غرباً. وارتفع متوسط العمر في أمريكا الشمالية بسبب قلة الأمراض والطعام الجيد والعلاج، وهو ما أدّى إلى ازدياد أعداد العبيد بسرعة[١٠].

انقسم المجتمع الاستعماري في الأراضي الجديدة على أساس ديني وأخلاقي حول قضية الرق، وسنّت المستعمرات قوانين مع هذه الممارسة وأخرى ضدها. وفي مطلع القرن الثامن عشر، حلّ الأفريقيون كعبيد محل الأوروبيين الذين تحرروا من أسيادهم للعمل في المحاصيل «النقدية» خصوصاً في المناطق الجنوبية.

مع استعمار جورجيا في عام ١٧٣٢، ستستكمل المستعمرات الثلاث عشرة التي ستكوِّن الولايات المتحدة فيما بعد. وخضعت كل المستعمرات التي كان لها حكومات محلية لانتخابات مفتوحة متاحة لكل الرجال الأحرار، مع تزايد مطّرد في تكريس حقوق الرجل الإنكليزي، وتبلورت حكومات محلية تشجّع على دعم المبدأ الجمهوري.

ومع وجود معدلات ولادة عالية جداً ومعدلات وفاة منخفضة واستقرار ثابت، ازداد المجتمع الاستعماري بسرعة، في الوقت الذي بدأ سكان أمريكا الأصليين إلى حد ما بالاضمحلال نتيجة التطهير العرقي الممنهج. وأعادت حركة إنعاش المسيحية في أعوام ١٧٣٠ و١٧٤٠، التي عرفت باليقظة الكبرى، الاهتمام بالدين وحرية ممارسته.

في الحرب الفرنسية والحرب الهندية، قامت القوات الإنكليزية بالاستيلاء على كندا من الفرنسيين، وبقي السكان الفرنسيون معزولين سياسياً عن المستعمرات الجنوبية. وبلغ عدد سكان المستعمرات الثلاث عشرة قرابة ٢,١ مليون في عام ١٧٧٠، باستثناء الأمريكيين الأصليين الذين تم

---

(٩) المحصول النقدي في الزراعة هو المحصول الذي يزرع من أجل الربح، ويستخدم المصطلح لتمييزها من الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف)، وهي تلك التي تستخدم لتغذية ماشية المنتِج أوعائلته مثل البن والقطن والتبغ وغيرها.

(١٠) Kenneth C. Davis, *Don't Know Much about the Civil War* (New York: William Marrow and Co, 1996), p. 518.

غزوهم وترحيلهم. وقد سمحت المسافة البعيدة للمستعمرات عن بريطانيا بتطوّر حكومات ذاتية، لكن نجاحها دفع الملوك في أوروبا إلى إعادة تأكيد سلطتهم الملكية[١١].

٢ ـ استقلال المستعمرين والتوسع

كانت الحرب الثورية الأمريكية أول «حرب استقلال» ناجحة ضد قوة استعمارية أوروبية، حيث طوّر الأمريكيون عقيدة جمهورية بحيث يرتكز دور الحكومة في مجالسهم التشريعية المحلية على إرادة الشعب. وطالبوا بحقوقهم كرجال إنكليز، وأطلقوا شعار «لا ضرائب من دون تمثيل» رداً على الضرائب المتزايدة التي فرضتها الملكية البريطانية. وأصرّت بريطانيا على إدارة الإمبراطورية من خلال البرلمان، ومن ثم تصاعد النزاع إلى حرب. عقب اعتماد «قرار لي» في ٢ تموز/يوليو ١٧٧٦، الذي كان اقتراعاً فعلياً من أجل الاستقلال، تبنّى الكونغرس القاري إعلان الاستقلال في الرابع من تموز/يوليو، وصرّح في ديباجة طويلة بأن البشر خُلقوا متساوين في حقوقهم غير القابلة للتحويل، وأن تلك الحقوق لم تكن محمية من بريطانيا العظمى. وفي النهاية أعلنوا بكلمات القرار أن المستعمرات الثلاث عشرة هي ولايات مستقلة، ولا تدين بالولاء للتاج البريطاني. وأصبح يوم الرابع من تموز/يوليو ١٧٧٦ منذ ذلك الوقت احتفالاً سنوياً باستقلال الولايات المتحدة عن المستعمر الإنكليزي. وفي عام ١٧٧٧، أسست «مواد الاتحاد الكونفدرالي» (Articles of Confederation) حكومة ضعيفة عملت حتى عام ١٧٨٩[١٢].

اعترفت بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة بعد خسارتها في معركة يورك تاون. وفي معاهدة السلام في فرساي عام ١٧٨٣، تم الاعتراف بسيادة أمريكا من الشاطئ الغربي للأطلسي حتى نهر المسيسبي. قاد الوطنيون مؤتمر فيلادلفيا[١٣] في عام ١٧٨٧ وكتبوا دستور الولايات المتحدة، وتمّت المصادقة عليه في مؤتمرات الولايات في عام ١٧٨٨. تم الاعتراف بالحكومة الاتحادية بأجهزتها الثلاثة، وفقاً لمبدأ «ضبط السلطات وتوازنها» في عام ١٧٨٩. وأصبح جورج واشنطن الذي قاد الجيش الثوري إلى الانتصار، الرئيس المنتخب الأول بحسب الدستور الجديد. وتم اعتماد شرعة الحقوق، التي منعت تقييد الحريات الشخصية، وضمنت تشكيلة من الحمايات القانونية في عام ١٧٩١.

إلا أنّ مجتمع الرقيق توسّع بعد عام ١٨٢٠، بالرغم من تجريم الحكومة الاتحادية تجارة الرق الدولية في ١٨٠٨، بعد الانتشار الكبير جداً في زراعة القطن ذات المردود العالي في عمق الجنوب.

(١١) Joel Quirk, *The Anti-Slavery Project: From the Slave Trade to Human Trafficking* (Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2011), p. 344.

(١٢) Alfred Fabian Young, Gary B. Nash, and Ray Raphael, *Revolutionary Founders: Rebels, Radicals, and Reformers in the Making of the Nation* (London: Random House Digital, 2011), pp. 4-7.

(١٣) فيلادلفيا هي أضخم مدن ولاية بنسلفانيا، واختيرت عاصمة للولايات المتحدة موقتاً ما بين ١٧٩٠ ـ ١٨٠٠ عندما كانت العاصمة واشنطن قيد الإنشاء. عقد فيها المؤتمر الدستوري التأسيسي الأول. اجتمع الآباء المؤسسون للولايات المتحدة فيها ووقعوا بيان الاستقلال عام ١٧٧٦ وكذلك الدستور في عام ١٧٨٧.

وحوّلت اليقظة الكبرى الثانية التي بدأت نحو عام ١٨٠٠ الملايين إلى البروتستانتية الأنغليكانية، ونشطت حركات الإصلاح الاجتماعي المتعددة في الشمال، بما فيها حركة إبطال الرق، أما في الجنوب فقد حوّلت الكنيسة المنهجية والمعمدانية الكثير من الزنوج إلى عقيدتها.

أجّج تحرّك الأمريكيين إلى التوسّع باتجاه الغرب، سلسلة طويلة من الحروب مع السكان الأصليين لإجلائهم ونهب ثرواتهم، وتضاعفت مساحة البلاد تقريباً بعد شراء لويزيانا من فرنسا التي ادّعت الولايات المتحدة ملكيتها في عام ١٨٠٣. ونشبت حرب ١٨١٢ التي تم إعلانها ضد بريطانيا نتيجة الكثير من المظالم، وقام الأمريكيون بمحاربتها من أجل الانسحاب من أمريكا، وبالنتيجة قوّت تلك الحرب روح الوطنية في الولايات المتحدة. وأجبرت سلسلة الغارات الأمريكية على المستعمر الإسباني في فلوريدا على التخلّي عنها وعن مقاطعات أخرى في الخليج عام ١٨١٩. وسهلت الطاقة البخارية التوسّع عندما بدأت القوارب البخارية تسافر على طول أنظمة المياه الأمريكية الضخمة المتصلة بقنوات جديدة، إضافة إلى طرق سكك الحديد السريعة التي بدأت تمتد عبر الأرض الأمريكية.

بدأت «ديمقراطية جاكسون» في النصف الأول من القرن التاسع عشر سلسلة من الإصلاحات التي أمّنت حق الاقتراع لأعداد متزايدة من الذكور، وقادت إلى بروز النظام الحزبي الثاني، وظهر حزب الديمقراطيين وحزب الويغ كحزبين مسيطرين من عام ١٨٢٨ حتى ١٨٥٤. ألحقت الولايات المتحدة جمهورية تكساس في عام ١٨٤٥ خلال فترة التوسّع الاستعماري الأمريكي. وأدّت معاهدة أوريغون في عام ١٨٤٦ مع بريطانيا إلى سيطرة الولايات المتحدة على المناطق التي تقع في الشمال الغربي منها. وأدّى الانتصار في الحرب الأمريكية ـ المكسيكية في عام ١٨٤٨ إلى تخلّي المكسيك عن كاليفورنيا والكثير من جنوب غرب الولايات المتحدة الحالية.

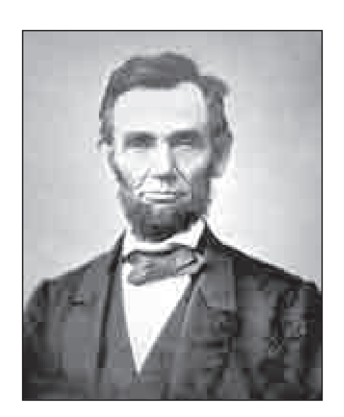
حثّت فورة الذهب في كاليفورنيا في عامي ١٨٤٨ و١٨٤٩ الأمريكيين على الهجرة باتجاه الغرب، وإنشاء ولايات غربية إضافية. وبعد الحرب الأهلية الأمريكية، أصبحت عملية تنقل المستوطنين أسهل بعد مد خطوط الحديد الجديدة عبر القارة، حيث وسّعت التجارة الداخلية وزادت النزاعات مع الأمريكيين الأصليين، في ما يزيد على النصف قرن. واعتبرت إبادة المستعمرين للجاموس الذي كان عماد حياة الأمريكيين الأصليين كارثة وجودية لكثير من الزراعات في السهول التي يقطنونها. وظهرت أصوات في عام ١٨٦٩ تطالب بسياسة سلام جديدة لحماية الأمريكيين الأصليين من الانتهاكات ولتجنّب حروب جديدة ولضمان حقهم في المواطنة، لكنها بقيت معزولة تردد صداها في وادٍ عميق.

٣ ـ الحرب الأهلية وحقبة إعادة الإعمار

قادت الانقسامات المتأصّلة بشأن الرق بين الشمال والجنوب منذ بداية تشكل الولايات المتحدة إلى الحرب الأهلية الأمريكية. في البداية، تعاقبت الولايات التي دخلت الاتحاد ما بين ولايات

تسمح بالرق وأخرى تمنعه، محتفظة بتوازن إقليمي في مجلس الشيوخ، غير أن الولايات الخالية من الرق فاقت الولايات التي تسمح به من حيث عدد السكان، وكذلك من حيث الممثلون في مجلس النواب. ومع دخول ولايات غربية إضافية وولايات أخرى متحررة من الرق، زادت التوترات بين الولايات التي تمنع الرق والولايات التي تسمح به، وزاد الطين بلة بسبب الخلافات حول مبدأ الاتحادية وقابلية واستعداد الأقاليم وإذا سيتم توسيع الرق أو تقييده وكيف.

بعد انتخاب أبراهام لينكولن في عام ١٨٦٠، الرئيس الأول للحزب الجمهوري المعادي للرق بشكل واسع، أعلنت المؤتمرات في الولايات الثلاث عشرة الانفصال، وشكلت تحالف «اتحاد الولايات»، بينما أكدت الحكومة الاتحادية بأن الانفصال غير قانوني. ونشبت الحرب الأهلية المشهورة التي كان هدفها في البداية إرجاع الولايات المنفصلة إلى الاتحاد، وبعد ارتفاع نسبة القتلى في عام ١٨٦٣، وإلقاء لينكولن خطاب إعلان التحرر، أضحى الهدف الثاني من الحرب هو إلغاء الرق. وغدت تلك الحرب النزاع الأكثر فتكاً ومرارةً في التاريخ الأمريكي، بعد حصدها أرواح نحو ٦١٨٠٠٠ من الجنود بالإضافة إلى الكثير من المدنيين[١٤]، واعتبرت بعض الدراسات أن هذا الرقم يفوق كثيراً ٧٠٠٠٠٠[١٥].



أبراهام لينكولن (١٨٠٩ ـ ١٨٦٥) الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة.
قاد الحرب الأهلية الأمريكية ضد الانفصال والرق. اغتيل في عام ١٨٦٥ في المسرح

بعد انتصار الولايات المتحدة في عام ١٨٦٥، حرمت ثلاث تعديلات الرق، وحوّلت نحو أربعة ملايين أفريقي أمريكي من عبيد إلى مواطنين، ووعدتهم بمنحهم حق الاقتراع، ولكن بعد حقبة إعادة البناء، ومن خلال قوانين جيم كرو[١٦] في الجنوب، عادت العجلة إلى الوراء وحرمت في

(١٤) Maris Vinovskis, *Toward A Social History of the American Civil War* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990), p. 4.

(١٥) John Huddleston, *Killing Ground: The Civil War and the Changing American Landscape* (Maryland, MA: John Hopkins University Press, 2002).

(١٦) وهي القوانين التي سنَّت في جنوب الولايات المتحدة على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات. وهي تكرس التمييز العنصري ضد السود في الاقتصاد والتعليم وغيرها، وبقيت سارية المفعول حتى عام ١٩٦٥.

الواقع معظم السود وبعض الفقراء البيض من حق الاقتراع. وواجه السود على مر العقود اللاحقة، وكذلك بعض البيض في الشمال والجنوب، تمييزاً ممنهجاً بما فيه التفرقة العنصرية وعنف أعضاء اللجان الأهلية، وهو ما أشعل الحركات الوطنية ضد هذه الانتهاكات.

٤ ـ التصنيع

إن حركة التمدّن في الشمال والتدفق غير المسبوق من المهاجرين من جنوب وشرق أوروبا، وفّرت فائضاً من العمالة لتصنيع البلاد وتحويل ثقافتها. وحرّضت على إقامة البنى التحتية الوطنية، بما فيها الاتصالات البرقية وسكك الحديد، وساهمت في النمو الاقتصادي وفي عملية الاستيطان الكبيرة وتطوير الغرب الأمريكي القديم. وأثّر اختراع الضوء الكهربائي والهاتف في سهولة الاتصالات وفي الحياة الحضرية.

ووسّعت نهاية الحروب الهندية إلى حدٍ كبير مساحات الأراضي الزراعية الممكنة، وفي عام ١٨٩٨ ازداد فائض الإنتاج الذي ذهب إلى الأسواق العالمية، ودخلت الولايات المتحدة المرحلة العالمية مع إنتاج السكر بكثرة. وازدادت مساحة الولايات المتحدة واكتملت بعد شراء إقليم ألاسكا من روسيا في عام ١٨٦٧، وبعد تنازل إسبانيا عن بورتوريكو وغوام والفيليبين للولايات المتحدة.

في نهاية القرن التاسع عشر شهدت الولايات المتحدة تقدماً اقتصادياً كبيراً وكشفت عن صناعيين بارزين، وأصبح اقتصاد الولايات المتحدة الأضخم عالمياً. ترافقت التغيرات الديمقراطية مع حركة الاضطرابات الاجتماعية وظهور حركات من قبيل الشعبويين، والاشتراكيين، والفوضويين. وانتهت هذه الفترة أخيراً مع بداية الحقبة التقدمية، التي بلورت الكثير من الإصلاحات في المجتمع بما في ذلك حق الاقتراع للنساء، والانتباه إلى ظروف العمل والعمال ومنع الكحول، وتنظيم البضائع الاستهلاكية والكثير من الإجراءات ضد الاحتكار وضمان المنافسة(١٧).

٥ ـ الحربان العالميتان الأولى والثانية

بقيت الولايات المتحدة حيادية عند نشوب الحرب العالمية الأولى، ومع ذلك انضمت نحو عام ١٩١٧ إلى الحلفاء للمساعدة على قلب الكفة ضد دول المحور. أدى الرئيس وودرو ويلسون دوراً دبلوماسياً قائداً في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩، ودافع بقوة عن انضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم. ومع ذلك، رفض الكونغرس الموافقة على ذلك، ولم يصادق على معاهدة فرساي التي انبثقت عنها عصبة الأمم.

(١٧) Simon Winchester, *The Men Who United the States: America's Explorers, Inventors, Eccentrics and Mavericks, and the Creation of One Nation, Indivisible* (New York: Harper Collins, 2013), pp. 198, 216, 251 and 253.

في عام ١٩٢٠، استطاعت حركة حقوق النساء الحصول على تعديل دستوري يمنح النساء حق الاقتراع.

وانتهت حقبة ازدهار العشرينيات بانهيار وول ستريت في عام ١٩٢٩ الذي أرّخ لبداية الكساد الكبير. وبعد انتخاب فرانكلين روزفلت رئيساً في عام ١٩٣٢، رد «بالاتفاقية الجديدة» (New Deal)[(١٨)] التي اشتملت على تأسيس نظام الأمن الاجتماعي. وأفقرت موجة الغبار والجفاف التي ضربت الولايات المتحدة في منتصف الثلاثينيات كثيراً من المجتمعات الزراعية وأثارت هجرة جديدة إلى الغرب الأمريكي.

وشهدت سنوات ١٩٣٠ و١٩٤٠ ظهور الراديو و بدايات اختراع التلفزيون اللذين سهّلا الاتصال الجماهيري.

كانت الولايات المتحدة في الواقع حيادية في الحرب العالمية الثانية في المراحل الأولى من الحرب، لكنها بدأت بتزويد الحلفاء بالمعدات والتجهيزات في آذار/مارس ١٩٤١ من خلال برنامج «تأجير الأرض»[(١٩)]. وفي السابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، شنت اليابان هجوماً مباغتاً على قاعدة عسكرية في مرفأ بيرل هاربور في مقاطعة هاواي في المحيط الهادئ، ما دفع الولايات المتحدة إلى الانضمام إلى الحلفاء ضد دول المحور.

طوّرت الولايات المتحدة أول سلاح نووي واستخدمته في اليابان، وبعدها استسلمت اليابان في الثاني من أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٥ منهية الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من فقدان الولايات المتحدة ما يقارب ٤٠٠,٠٠٠ جندي، إلا أنها خرجت نسبياً غير متضرّرة من هذه الحرب، لا بل غدا الاقتصاد أقوى والتأثير العسكري أكبر. اجتمع الحلفاء المنتصرون في بريتون وودز ويالطا ورسموا نظاماً جديداً من المنظمات الدولية، وضع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مركز السيطرة العالمية، وأدى إلى عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو، أسفر عن تأسيس الأمم المتحدة.

٦ ـ الحرب الباردة وحقبة الحقوق المدنية

بعد الحرب العالمية الثانية، دأبت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الاحتفاظ بالقوة خلال ما كان يسمّى «الحرب الباردة» التي اتسمت بانقسام أيديولوجي حاد بين الرأسمالية

(١٨) وهي غير العهد الجديد (New Era)، الذي امتد ما بين ١٩٢٠ و١٩٣٣، وتميّز بالتقدم التقني وانتشار أساليب الإدارة الحديثة في أمريكا. واعتبره بعض الأمريكيين بأنه يؤسس لرأسمالية جديدة متوازنة وديمقراطية أكثر كمالاً. بينما الاتفاقية الجديدة هي القوانين والإصلاحات التي تبناها الرئيس فرانكلين روزفلت ابتداءً من تسلمه السلطة في عام ١٩٣٣.

(١٩) هو برنامج موّلت الولايات المتحدة بموجبه فرنسا الحرة وبريطانيا العظمى وجمهورية الصين وحلفاء آخرين بين عام ١٩٤١ وآب/أغسطس ١٩٤٥. تمّ توقيعه ليتحوّل إلى قانون في ١١ آذار/مارس ١٩٤١ وانتهى العمل به في أيلول/سبتمبر ١٩٤٥. بصفة عامة كانت المساعدات مجانية، بالرغم من أن بعض العتاد (مثل السفن) تمّ إعادتها بعد الحرب. في المقابل، كانت الولايات المتحدة تحصل أثناء الحرب على إيجارات لقواعد بأراضي الحلفاء.

والشيوعية. سيطر هذا الانقسام على الشؤون العسكرية في أوروبا، حيث الولايات المتحدة والناتو في جانب، والاتحاد السوفياتي وحلف وارسو في الجانب الآخر. طوّرت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء ضد توسع الكتلة السوفياتية، بينما دخل الطرفان في حروب بالوكالة، وطوّرا ترسانتين من الأسلحة النووية. وتجنّب الطرفان في الوقت نفسه نزاعاً مسلحاً مباشراً. عارضت الولايات المتحدة الحركات اليسارية العالمية في عدم الانحياز واعتبرتها ملحقة بالسوفيات. وحاربت القوات الأمريكية قوات الصين الشيوعية وكوريا الشمالية في الحرب الكورية ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣.

أطلق الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٥٧ القمر الصناعي الأول، وغزا الفضاء ببعثة بشرية في عام ١٩٦١، وهو ما أدّى إلى البدء بالسباق الفضائي، وأصبحت الولايات المتحدة البلد الأول الذي أرسل رجلاً إلى القمر في عام ١٩٦٩. وخلال هذه الأثناء اندلعت حرب فيتنام، واتّسع نطاقها في آسيا الجنوبية الشرقية.

حققت الولايات المتحدة ضمن البلاد توسّعاً اقتصادياً مستداماً ونمواً سريعاً في عدد سكانها وفي الطبقة المتوسطة. وتم بناء نظام الطرق السريعة والبنى التحتية في العقود التالية. وانتقل الملايين من الأمريكيين من المزارع والمدن الداخلية إلى المنازل المتطورة في الضواحي. وظهرت حركة تنادي بالحقوق المدنية على نحوٍ متزايد مستخدمة اللاعنف لمجابهة التفرقة والتمييز، وظهر مارتن لوثر كينغ الذي أصبح قائداً بارزاً وشخصية مميّزة ضد التمييز العرقي. وتلا ذلك مزيج من قرارات المحكمة العليا ومن التشريعات، بلغ منتهاه في اتفاقية الحقوق المدنية عام ١٩٦٤ التي هدفت إلى إنهاء التفرقة العنصرية. في الوقت نفسه برزت حركة ثقافية معاكسة استمدت زخمها من معارضة الحرب في فيتنام ومن نمو الوطنية السوداء والثورة الجنسية.

شهدت سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي بداية التضخم الاقتصادي. وفي إثر انتخابه في ١٩٨٠، رد الرئيس رونالد ريغان على الجمود الاقتصادي من خلال إصلاحات السوق الحرة الموجّهة. بعد انهيار فترة الانفراج مع الكتلة الشيوعية، هجر ريغان سياسية الاحتواء وبدأ استراتيجية الصد الأكثر هجومية ضد الاتحاد السوفياتي. وبعد فورة في مشاركة المرأة في العمل خلال العقود السابقة، توجهت الكثير من النساء التي تزيد أعمارهن على السادسة عشرة في عام ١٩٨٥ إلى سوق العمل. شهدت نهاية الثمانينيات من القرن الماضي انفراجاً جديداً في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وفي النهاية أدّى انهيار الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ إلى إنهاء الحرب الباردة.

ثالثاً: السكان

يقدِّر مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة عدد السكان في البلاد بـ ٣٢٢,٣٩٨,٠٠٠ نسمة، ويشمل العدد الكلي ١١,٢ مليون مهاجر غير شرعي. تضاعف سكان الولايات المتحدة أربع مرات تقريباً خلال القرن العشرين، إذ كان يبلغ ٧٦ مليوناً في ١٩٠٠، وأضحت الولايات المتحدة الثالثة

في الترتيب العالمي بعدد السكان بعد الصين والهند، والوحيدة بين الدول الأكثر تصنيعاً التي يزداد فيها السكان وفق خطط محدّدة مسبقاً[٢٠]. وهي تشمل مجموعات سكانية متعددة جداً، حيث يوجد أكثر من ٣١ مجموعة سكانية ذات أصول معروفة يفوق تعداد كل منها المليون نسمة. ويعتبر الأمريكيون من أصل ألماني أكبر مجموعة قومية حيث يبلغ تعدادها أكثر من خمسين مليوناً، يتبعها الأمريكيون من أصل أيرلندي وعددهم ٣٥ مليوناً، ثم الأمريكيون من أصل مكسيكي وعددهم ٣١ مليوناً، والأمريكيون من أصل إنكليزي وعددهم ٢٧ مليوناً.

الأمريكيون البيض هم أكبر مجموعة عرقية والسود هم أكبر أقلية عرقية. والآسيويون هم ثاني أكبر أقلية في البلاد، حيث ينتمون إلى الصين والفيليبين والهند بمعدل ولادة قدرها ١٣ بالألف، وهو ٣٥ بالمئة أقل من المتوسط العالمي. إن معّدل زيادة السكان في الولايات المتحدة يساوي ٠,٩ بالمئة، وهو أعلى كثيراً من معدل الولادة في الكثير من الدول المتقدمة[٢١].

في السنة المالية ٢٠١٢، تم منح الإقامة القانونية لأكثر من مليون مهاجر (معظمهم دخل عن طريق لَمّ الشمل العائلي)، واعتبرت المكسيك المصدر الرئيسي للمقيمين الجدد منذ قانون الهجرة في عام ١٩٦٥. والصين والهند والفيليبين في قمة المصدّرين للمهاجرين كل سنة.

إنّ نمو السكان من أصل إسباني، والبالغ عددهم ٥٠,٥ مليون نسمة، هو أكبر معدل نمو ديمغرافي، حيث ازداد عددهم بمعدّل ٤٣ بالمئة، بينما ازداد الآخرون بمعدّل ٤,٩ بالمئة فقط، ومعظم هذه الزيادة ناتجة من الهجرة من المكسيك. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ ولد ١٢,٦ بالمئة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة في الخارج، و٥٤ بالمئة في أمريكا اللاتينية[٢٢].

تعتبر الخصوبة عاملاً أيضاً في تزايد عدد السكان، ففي ٢٠١٠ كان متوسط الولادة للمرأة ذات الأصول الإسبانية ٢,٣٥ ولداً خلال حياتها، مقارنةً بـ ١,٩٧ للمرأة السوداء ذات الأصول غير الإسبانية، و١,٧٩ بالمئة للبيضاء غير الإسبانية. وشكّل الأقليّات ٣٦,٣ بالمئة من عدد السكان في العام نفسه[٢٣].

يعيش نحو ٨٢ بالمئة من الأمريكيين في المدن وضواحيها، ونحو نصفهم يعيش في مدن تعداد سكانها أكثر من ٥٠٠٠٠ نسمة. وفي ٢٠٠٨، كان هناك أكثر من ٢٧٣ مدينة تعداد سكانها يفوق

(٢٠) U.S Census Bureau, «Statistical Abstract of the United States,» 2005, <http://www.census.gov/prod/2005pubs/06statab/pop.pdf>.

(٢١) «Births: Preliminary Data for 2010,» *National Vital Statistics Reports* (National Center for Health Statistics), vol. 60, no. 2 (2011).

(٢٢) U.S Census Bureau, «Hispanic or Latino Origin by Specific Origin, 2007,» American Community Survey (2008), and U.S Census Bureau, «2010 Census Data,» <https://www.census.gov/2010census/data/>.

(٢٣) U.S Census Bureau, «Births: Final Data for 2012,» *National Vital Statistics Reports*, vol. 61, no. 1 (2012).

١٠٠٠٠٠ نسمة وتسع مدن يفوق عدد سكانها المليون الواحد، وأربع مدن يفوق سكانها ٢ مليون هي نيويورك وشيكاغو ولوس أنجلس وهيوستن[٢٤].

١ ـ اللغة

تعدّ الإنكليزية الأمريكية في الحقيقة هي اللغة الوطنية، بالرغم من أنّه لا توجد لغة رسمية على المستوى الاتحادي. لكن بعض القوانين مثل شروط الحصول على الجنسية الأمريكية، تعتبرها اللغة المعيارية. وفي عام ٢٠١٠، كان هناك نحو ٢٣٠ مليوناً أو ما نسبته ٨٠ بالمئة من السكان الذين تزيد أعمارهم على الخمس سنوات يتحدثون الإنكليزية في البيت، وتأتي الإسبانية في المرتبة الثانية، ويبلغ المتكلمون بها ١٢ بالمئة من عدد السكان.

يدافع كثير من الأمريكيين عن جعل اللغة الإنكليزية اللغة الرسمية في البلاد كما هي الحال في ٢٨ ولاية، إلا أن الكثير من الأقاليم المنعزلة تعترف اعترافاً رسمياً بلغاتها الأصلية، بالإضافة إلى اللغة الإنكليزية، فاللغتان: ساموا وشامورو معترف بهما في إقليمي ساموا وغوام على الترتيب، واللغتان: كارولينيان وشامورو معترف بهما في جزر ماريانا الشمالية؛ وشيروكي معترف بها رسمياً في أمة شيروكي ضمن منطقة السلطة القبلية «الشيروكية» في شرق أوكلاهوما؛ وتعتبر الإسبانية هي اللغة الرسمية في بورتوريكو ويتم التحدث بها على نطاق واسع هناك أكثر من الإنكليزية.

٢ ـ الدين

يضمن التعديل الأول للدستور في الولايات المتحدة الممارسة الحرة للدين ويمنع الكونغرس من سن قوانين في ما يتعلق بتأسيسه. وتعتبر المسيحية حتى الآن الدين الأكثر شيوعاً وممارسةً في الولايات المتحدة، ولكن الأديان الأخرى لها أتباع أيضاً. وفي مسح أُجري في ٢٠١٣، قال ٥٦ بالمئة من الأمريكيين أن للدّين دوراً مهماً في حياتهم، وهو رقمٌ أعلى كثيراً من أمثاله في الدول الغنية. وفي استطلاع آخر أجراه معهد غالوب عام ٢٠٠٩، أظهر أن ٤٢ بالمئة من الأمريكيين يذهبون أسبوعياً، أو «تقريباً أسبوعياً» إلى الكنيسة، حيث تراوحت الأرقام بين ٢٣ بالمئة في فيرمونت و٦٣ بالمئة في المسيسيبي[٢٥]. وكما الحال في الأمم الغربية، أصبح الأمريكيون أقل اهتماماً بالدين، وثقتهم بالمؤسسات الدينية المنظمة تنخفض، وظاهرة الإلحاد تزداد بسرعة بين الأشخاص تحت سن الثلاثين.

وبحسب استطلاع للرأي في ٢٠١٤، عرّف ٧٨,٥ بالمئة من الأمريكيين أنفسهم على أنهم مسيحيون. وتشكل الطوائف البروتستانتية ٥١,٣ بالمئة، بينما الروم الكاثوليك ٢٣,٩ بالمئة وهي

(٢٤) U.S Census Bureau, «United States-Urban,» <https://www.census.gov/geo/reference/urban-rural.html>.

(٢٥) «Gallup, Religion, USA Gallup Surveys, 2013, and Frank Newport, «Mississippians Go to Church the Most; Vermonters, Least,» Gallup Surveys, 2009, <http://www.gallup.com/poll/125999/Mississippians-Go-Church-Most-Vermonters-Least.aspx>.

أكبر طائفة مفردة. ونسبة الأديان الكلية غير المسيحية المسجلة كانت ٤,٩ بالمئة مقارنةً بـ ٤ بالمئة في ٢٠٠٧، وهذه الأديان هي: اليهودية (١,٧ بالمئة)؛ البوذية (٠,٧ بالمئة)؛ الإسلام (٠,٦ بالمئة)؛ الهندوسية (٠,٤ بالمئة)؛ الخلاصية الموحدة (٠,٣ بالمئة). ويوجد أيضاً: البهائيون، السيخ، الشينتو، التاويون، الكونفوشيوسيون، درويد، ويكام، المؤمنون بالله والإنسانيون، والأمريكيون الأصليون[٢٦]. ونقل المسح أيضاً أن ١٦,١ بالمئة من الأمريكيين يصفون أنفسهم بأنهم لا أدريين أو ملحدين مقارنةً بِ ٨,٢ بالمئة في ١٩٩٠.

وتعتبر البروتستانتية أكبر مجموعة دينية في الولايات المتحدة، وضمن البروتستانتية، يعتبر المعمدانيون أكبر الطوائف، ونحو ١٩ بالمئة من البروتستانت هم إنجيليون.

تعود أصول الروم الكاثوليك في الولايات المتحدة إلى الاستعمارين الفرنسي والإسباني للأمريكتين، وازداد عددهم مؤخراً نتيجة الهجرات الإيرلندية والإيطالية والبولندية والألمانية واللاتينية، وهم يشكلون أغلبية في ولاية رود آيلاند. أما اللوثرية فترجع أصولها في الولايات المتحدة إلى الهجرات من أوروبا الشمالية.

تشكل اللوثرية أغلبية في ولايتَي داكوتا الشمالية وداكوتا الجنوبية الولايتان. وولاية يوتا هي الولاية الوحيدة التي تسود فيها المارمونية بين معظم السكان، وهي شائعة أيضاً في أجزاء من إداهو، ونيفادا ووايمينغ.

ويطلق اسم المناطق المتديّنة على جنوب الولايات المتحدة حيث البروتستانتية الإنجيلية المحافظة اجتماعياً تشكل جزءاً مهماً من الثقافة هناك، ونسبة الحضور إلى الكنيسة المسيحية عموماً أعلى من المتوسط على المستوى القومي. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ للدّين دوراً أقل أهمية في شمال شرق وفي غرب الولايات المتحدة[٢٧].

٣ ـ بنية العائلة

في عام ٢٠٠٧، كان ٥٨ بالمئة من الأمريكيين الذين تتجاوز أعمارهم الثماني عشرة سنة من المتزوجين، و٧ بالمئة مترمّلين و١٠ بالمئة مطلقين، و٢٥ بالمئة لم يتزوجوا في حياتهم.

إن معدّل الحمل بين المراهقات في الولايات المتحدة هو ٧٨ لكل ١٠٠٠ امرأة، وهي النسبة الأعلى بين الأمم المتطورة. وبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠، كانت أعلى نسبة ولادة بين المراهقات في ولاية المسيسيبي والأدنى في نيوهامبشر. وقدِّر معدل الخصوبة الكلية في عام ٢٠١٣ بـ ١,٨٦ ولادة لكل امرأة. وفي عام ٢٠١١، بلغ متوسط عمر المرأة عند الولادة الأولى ٢٥,٦ سنة، و٤٠,٧ بالمئة من الولادات تمت وسط نساء غير متزوجات.

(٢٦) Debra L. Merskin, *Media, Minorities, and Meaning: A Critical Introduction* (New York: Peter Lang, 2010), p. 88.

(٢٧) Newport, «Mississippians Go to Church the Most; Vermonters, Least,» Gallup Surveys, 2009.

ويعتبر الإجهاض عملية قانونية في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٣ بقرار من المحكمة العليا. وبالرغم من أن معدله في تناقص، إلا أنه يحدث من جانب ١٥ امرأة من بين كل ١٠٠٠ امرأة (تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٤ سنة)، وهو يبقى الأعلى بين كل الدول الغربية، وهو سهل نسبياً وشائع لكونه قانونياً إذا ما قورن بوضعه في دول أخرى. وفي ٢٠٠١، كان في الولايات المتحدة أكثر من ١٣٠٠٠٠ حالة تبنٍّ، ويعتبر ذلك تقريباً نصف العدد الكلي لحالات التبني في العالم. تختلف الحالة القانونية للزواج المثلي بحسب السلطة في كل منطقة، وهو مسموح به قانونياً في ١٩ ولاية وفي ١٠ سلطات قبلية أمريكية أصلية وفي مقاطعة كولومبيا. والزواج المثلي العادي و«المقيّد» الذي يتم خارج الولاية معترف به قانونياً في ست ولايات، وتمنح بعض الولايات مصاهرات شبيهة بالزواج. ولا يسمح بتعدد الزوجات في الولايات المتحدة.

وأما زواج أبناء العم، فتعترف به بعض الولايات قانونياً مثل مقاطعة كولومبيا وبعض المقاطعات الأخرى، وتفرض بعض الولايات الأخرى بعض القيود أو الاستثناءات عليه و/أو تعترف بزواج كهذا إذا تم خارج الولاية.

٤ ـ الحكومة والسياسة

الولايات المتحدة هي أقدم نظام جمهوري دستوري اتحادي باقٍ. تعتمد المبدأ الديمقراطي التمثيلي، ويسيِّر الحكومة نظام من المراقبة وتوازن السلطات من طريق فصل السلطات الذي يحدّده الدستور الذي يعتبر الوثيقة القانونية العليا في البلاد. تم تصنيف الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ في المرتبة ١٩ بحسب مؤشر الديمقراطية والمرتبة ١٩ في مؤشر مدركات الفساد[٢٨].

يخضع المواطنون في النظام الاتحادي الأمريكي عادةً لثلاثة مستويات من الحكومة، هي: الحكومة الاتحادية، وحكومة الولاية، والحكومة المحلية. تنقسم مهمات الحكومة المحلية عادةً ما بين حكومة المحافظة وحكومة البلدية. وفي كل الحالات تقريباً، يتم انتخاب الموظفين التنفيذيين والتشريعيين بأكثرية الأصوات في المقاطعة. أما الحكومة الاتحادية فتتألف من ثلاثة فروع:

أ ـ الفرع التشريعي

أو الكونغرس، وهو ثنائي المجلس مكوّن من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وظيفته سن القوانين الاتحادية، وإعلان الحرب، والمصادقة على الاتفاقيات، وله السلطة المالية، وله سلطة الاتهام بالخيانة التي من خلالها يمكن أن يقيل المسؤولين في الحكومة. لمجلس النواب ٤٣٥ عضواً مصوِّتاً، كل واحد يمثل دائرة انتخابية لمدة سنتين. تقسم المقاعد فيه بحسب عدد السكان في

(٢٨) International Transparency Organaization [ITO], «Corruption Perceptions Index 2012,» <http://www.transparency.org/cpi2012/results>.

الولاية حيث يجري إحصاؤهم كل عشر سنوات. ويتألف مجلس الشيوخ من مئة عضو، وهو عدد ثابت، ولكل ولاية عضوان بحسب المادة الأولى من الدستور.

ب ـ الفرع التنفيذي

يمثله الرئيس الذي يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويمكنه أن يستخدم حق النقض على مشاريع القوانين التي يصدرها الكونغرس قبل أن يصادق عليها، ولكن يمكن الكونغرس أن يتجاوز فيتو الرئيس بموافقة ثلثي أعضائه. يعيّن الرئيس أعضاء الحكومة وهذه بدورها خاضعة لموافقة مجلس الشيوخ، وكذلك يعيّن الموظفين الذين يديرون وينفذون القوانين والسياسات الاتحادية. يخدم الرئيس لمدة أربع سنوات ويمكن أن ينتخب للمنصب مرتين فقط. لا ينتخب الرئيس بالاقتراع المباشر، وإنّما من طريق المجمّع الانتخابي، حيث تقسم فيه الأصوات المقرِّرة على الولايات ومقاطعة كولومبيا.

ج ـ الفرع القضائي

يتألف من المحكمة العليا والمحاكم الاتحادية الدنيا حيث يعيَّن قضاتها من جانب الرئيس بعد موافقة مجلس الشيوخ، وهم يفسّرون القوانين وينقضون تلك التي يجدونها غير دستورية. المحكمة الدستورية التي يترأسها رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة فيها تسع أعضاء يعيّنون مدى الحياة.

لحكومات الولايات الهيكل نفسه تقريباً، وتتميز نبراسكا بأنها الولاية الوحيدة التي لها مجلس تشريعي واحد. يُنتخب حاكم كل ولاية، الذي يعتبر الرئيس التنفيذي في الولاية، بالاقتراع المباشر. يقوم الحاكم بتعيين بعض القضاة وموظفي الحكومة في الولاية، بينما في ولايات أخرى يُنتخبون بالاقتراع الشعبي.

يحدّد النص الأصلي للدستور ـ الذي تم تعديله ٢٧ مرة ـ بنية ومسؤوليات الحكومة الاتحادية وعلاقتها بالولايات الأخرى. تكوّن التعديلات العشر الأولى شرعة الحقوق، ويصيغ التعديل الرابع عشر القاعدة الأساسية لحقوق الفرد. كل القوانين والإجراءات الحكومية خاضعة للمراجعة القضائية من جانب المحكمة الدستورية العليا أو فروعها، ويلغى أي قانون صادر عن محاكم الولايات ينتهك الدستور. لم يذكر مبدأ المراجعة القضائية صراحةً في الدستور، وإنما تمّ تأسيسه من قبل المحكمة العليا بعد قضية «ماربوري ـ ماديسون» عام ١٨٠٣ بناءً على قرار أصدره رئيس المحكمة حينئذٍ جون مارشال.

٥ ـ التقسيمات السياسية

الولايات المتحدة عبارة عن اتحاد فدرالي يتألف الآن من خمسين ولاية. كانت تتألف مباشرة بعد استقلالها من ثلاث عشرة ولاية، ثم تشكلت ثلاث ولايات جديدة في تاريخ مبكر لاحق على أقاليم انفصلت من ولايات موجودة، وهي: كنتاكي من فرجينيا، تينيسي من كارولينا الشمالية، ماين من ماساشوستس. وتم الاستيلاء على معظم الولايات الأخرى أثناء الحرب، أو تم شراؤها من جانب حكومة الولايات المتحدة. وخلال الحرب الأهلية الأمريكية، انفصلت فرجينيا الغربية عن فرجينيا وشكّلت ولاية مستقلة لوحدها. وهاواي هي الأكثر حداثة في الاتحاد حيث أصبحت ولاية في ٢١ آب/أغسطس ١٩٥٩. أما مقاطعة كولومبيا فهي مقاطعة اتحادية تضم عاصمة الولايات المتحدة واشنطن.

يمتلك الأفراد الذين يولدون في المقاطعات الكبيرة، وهي بورتوريكو، الجزر العذراء في البحر الكاريبي، ساموا الأمريكية، غوام، جزر ماريانا الشمالية في المحيط الهادي، الحق في المواطنة في الولايات المتحدة منذ ولادتهم، باستثناء أهل ساموا، فهم «وطنيون» أمريكيون، ويمكن أن يصبحوا مواطنين أمريكيين ضمن شروط معينة. يتمتع المواطنون الأمريكيون المقيمون في الأقاليم الأمريكية بحقوق الحماية الدستورية الأساسية وبحكومة منتخبة ذاتياً، وعضو ممثل للمقاطعة في الكونغرس، لكنهم لا يصوّتون في الانتخابات الرئاسية كباقي الولايات. ويطبّق في المقاطعات نظام ضرائب على الأعمال والأشخاص مختلف عن الذي تتبعه الولايات.

٦ ـ الأحزاب والانتخابات[٢٩]

سيطر على الولايات المتحدة نظام الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) منذ الانتخابات الاتحادية العامة في عام ١٨٥٦، حيث يتم اختيار معظم المرشحين من أجل الوظائف المنتخبة على معظم المستويات (محلية ـ ولايات ـ اتحاد)، من أعضاء هذين الحزبين في الانتخابات التمهيدية التي تديرها الولايات، والتي تعتبر مقدمة للانتخابات الاتحادية العامة اللاحقة.

ويشكّل الحزب التحرري (Libertarian Party)، الحزب السياسي الثالث الأكبر من حيث الترتيب بين الأحزاب.

يتموضع الحزب الجمهوري في وسط اليمين ويعتبر محافظاً بحسب الثقافة السياسية الأمريكية، بينما يتموضع الحزب الديمقراطي في وسط اليسار ويعتبر تحررياً (ليبرالياً). وتصنف الولايات في الشمال الشرقي وفي الغرب، وبعض ولايات البحيرات العظمى التي تعرف بالولايات الزرق بأنها ليبرالية نسبياً. وأما الولايات الحمر في الجنوب وأجزاء من السهول الكبيرة وجبال روكي فتصنف بأنها محافظة نسبياً.

---

(٢٩) سوف يتم مناقشة الأحزاب والانتخابات بشكل مفصل في الفصول اللاحقة.

هيمن على إدارة البلاد بشكل أساسي البروتستانت البيض الأنغلوساكسون منذ تأسيس الولايات المتحدة ولغاية عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فإن الوضع تغيّر حديثاً، فمن بين أربعة مرشحين للرئاسة من الحزبين الكبيرين في عام ٢٠١٢، وأربعة قادة في الكونغرس الرقم ١١٢، و٩ قضاة في المحكمة العليا، يوجد مرشح واحد فقط ينتمي إلى البروتستانت البيض الأنغلوساكسون.

رابعاً: الاقتصاد

اقتصاد الولايات المتحدة هو اقتصاد رأسمالي تدعمه مصادر طبيعية وفيرة وإنتاجية عالية. والدولار الأمريكي هو العملة الاحتياطية الأساسية في العالم.

وبحسب صندوق النقد الدولي، يشكّل إجمالي الناتج المحلي الأمريكي البالغ ١٦,٨ تريليون دولار نحو ٢٤ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي محسوبة عند معدلات تبادل السوق[٣٠]، وأكثر من ١٩ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي محسوبة عند مكافئ القوة الشرائية (Purchasing Power Parity (PPP))[٣١]. وبين عامي ١٩٨٣ و٢٠٠٨، كان نمو إجمالي الناتج القومي الأمريكي المركب الحقيقي ٣,٣ بالمئة مقارنة بـ ٢,٧ بالمئة كمتوسط لبقية دول G7. كما تصنّف البلاد في المرتبة التاسعة عالمياً من حيث إجمالي الناتج المحلي الاسمي لكل فرد، والسادسة في إجمالي الناتج المحلي لكل فرد محسوبة عند مكافئ القوة الشرائية (PPP)[٣٢].

وبالرغم من أن مجموع سكان أوروبا يزيد نحو ٦٢ بالمئة على عدد السكان في الولايات المتحدة، إلا أن إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة في ٢٠١٤ والمقدَّر بـ ١٧,٥٢٨ تريليون دولار، هو أصغر بـ ٥ بالمئة فقط من نظيره في الاتحاد الأوروبي.

تعتبر الولايات المتحدة أضخم مستورد للبضائع في العالم وثاني مصدر لها، بالرغم من أن التصدير نسبة إلى كل فرد هو منخفض نسبياً. وفي عام ٢٠١٠، كان النفط هو السلعة المستوردة الأولى، بينما تجهيزات النقل أكبر مصادر التصدير من البلاد. وتأتي كندا، الصين، المكسيك، اليابان وألمانيا على قائمة الشركاء التجاريين.

ووصل العجز التجاري الكلي الأمريكي إلى ٦٣٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وتعد الصين أضخم حامل أجنبي للديون العامة في الولايات المتحدة.

شكّل القطاع الخاص في عام ٢٠٠٩ ما مقداره ٨٦,٤ بالمئة من الاقتصاد الأمريكي، وشكّلت أنشطة الحكومة الاتحادية ما مقداره ٤,٣ بالمئة، أما الباقي فكان من نصيب الولايات والحكومات

(٣٠) هو سوق تبادل العملات حيث معدّل التبادل بين عملتين هو المعدّل الذي يتم به استبدال عملة بعملة أخرى، وينظر إليه أيضاً على أنه قيمة عملة بلد ما بدلالة قيمة عملة بلد آخر.

(٣١) يستند هذا المفهوم إلى قانون السعر الواحد. حيث إن البضائع نفسها أو المواد نفسها سوف يكون لها سعر واحد في أسواق مختلفة عندما يعبّر عن الأسعار بنفس العملة.

(٣٢) International Monetary Fund [IMF], «World Economic Outlook Database,» (New York, April 2014).

المحلية ويساوي ٩,٣ بالمئة. وشكّل الإنفاق على الاستهلاك ٧١ بالمئة من اقتصاد الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣.

بالرغم من وصول الاقتصاد الأمريكي إلى المرحلة ما بعد الصناعية بقطاع خدمي بلغ ٦٧,٨ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ومع ذلك تبقى الولايات المتحدة قوة صناعية لا يستهان بها. إنّ ميدان الأعمال الأساسية من أرقام التبادل الإجمالية هو تجارة الجملة والمفرق، أما من حيث الدخل الصافي فهو التصنيع. وتكوّن المنتجات الكيميائية حقل التصنيع الرئيسي، فالولايات المتحدة هي أكبر منتج للنفط في العالم إضافة إلى كونها المستورد الأول له. إنها الرقم واحد في العالم في إنتاج الطاقة الكهربائية والنووية والثالثة في إنتاج الغاز المسال، والكبريت والفوسفات والملح.

وبالرغم من كون الزراعة في الولايات المتحدة تشكّل أقل من ١ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، إلا أنّ الولايات المتحدة تعتبر الأولى عالمياً في إنتاج الذرة وفول الصويا. ويحتفظ مكتب الإحصاءات الزراعية الوطنية بإحصاءات عن محاصيل تشمل: الفول السوداني، شعير الجاودار، الشوفان، القمح، الأرز، القطن، الذرة، الشعير، التبن، دوّار الشمس والبذر الزيتي. إضافة إلى ذلك تقدّم وزارة الزراعة في الولايات المتحدة إحصاءات عن المواشي مثل البقر والطيور الداجنة والخنازير ومنتجات الألبان. وتزوّد الجمعية الوطنية للمناجم بمعطيات عن الفحم والفلزات التي تشمل البيريليوم، النحاس، الرصاص، المغنيزيوم، التوتياء، التيتانيوم وغيرها.

تألفت القوة العاملة الأمريكية في آب/أغسطس ٢٠١٤ من ١٥٤,١ مليون عامل، نصيب الحكومات منهم ٢١,٢ مليوناً، وتشكّل حقل العمالة الرئيسي. وأضخم مجال للتشغيل في القطاع الخاص هو قطاع الصحة والمساعدة الاجتماعية ونصيبه ١٦,٤ مليوناً. ويصنّف البنك الدولي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى من حيث سهولة تشغيل وتسريح العاملين. وينتمي نحو ١٢ بالمئة من العمال إلى نقابات، مقابل ٣٠ بالمئة في أوروبا الغربية.

واعتبرت إنتاجية العامل في عام ٢٠٠٩ الثالثة عالمياً بعد لوكسمبورغ والنروج، وصنّفت الرابعة على أساس الإنتاجية في الساعة بعد لوكسمبورغ والنروج وهولندا.

تتبوّأ الولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث متوسط دخل الأسرة والفرد بين الدول التي تضمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وطبقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي، إن متوسط دخل الأسرة في ٢٠١١ كان يساوي ٥٠٥٠٢ دولار، متراجعاً عن ٥١١٤٤ دولاراً في عام ٢٠١٠. ووضع مؤشر الأمن الغذائي العالمي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى في مقدرة الحصول على الغذاء والأمن الغذائي الكلي في آذار/مارس ٢٠١٣. ويمتلك الأمريكيون في المتوسط ضعفي المساحة المخصصة للفرد والمسكن التي يمتلكها من يقطن في أوروبا.

كان للأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢، أثر كبير في الولايات المتحدة، حيث بقي الإنتاج أقل من الممكن بحسب مكتب الميزانية في الكونغرس. وجلبت الأزمة نسبة بطالة عالية، وهي في تناقص لكنها مع ذلك تبقى أعلى من مستوياتها قبل الأزمة، إضافة إلى قلة ثقة المستهلكين،

وأزمة ديون اتحادية متصاعدة وتضخم مالي وتزايد في أسعار النفط والغذاء. وانخفاض مستمر في دخل الأسر وتزايد في الضرائب، وفي الإفلاسات الشخصية.

وبين حزيران/يونيو ٢٠٠٧ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أدّت الأزمة إلى هبوط في أسعار العقارات حول العالم، فالعقارات التي يمتلكها الأمريكيون فقدت نحو ربع قيمتها. ووصلت الخسارة إلى مستوى قياسي في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧، حيث فقدت الثروة الأسرية ١٤ تريليون دولار. وفي نهاية ٢٠٠٨ بلغ دَين الأسر الأمريكية ١٣,٨ تريليون دولار[٣٣]. إن الثروة مثلها مثل الدخل والضرائب هي مركَّزة بشكل كبير، حيث إن أغنى ١٠ بالمئة من البالغين في الولايات المتحدة يملكون ٧٢ بالمئة من ثروة البلاد الأسرية. ويعتبر ذلك ثاني أعلى حصة بين البلدان المتقدمة في ما يخص الأغنياء.

١ ـ التمويل الحكومي

تجبى الضرائب على المستوى الاتحادي وفي الولايات وعلى المستوى المحلي. ويشمل ذلك الضرائب على الدخل والرواتب والملكية والبيع والاستيراد والعقارات والهدايا إضافة إلى الأجور المختلفة. في عام ٢٠١٠، بلغت الضرائب المحصلة على جميع المستويات ما قيمته ٢٤,٨ بالمئة من إجمالي الدخل الوطني (GDP). وخلال السنة المالية ٢٠١٢، حصلت الحكومة الاتحادية تقريباً على ٢,٤٥ تريليون دولار كضرائب على العائدات، بزيادة مقدارها ١٤٧ مليار دولار أو ٦ بالمئة عن عام ٢٠١١ التي بلغت ٢,٣٠ تريليون دولار. وشملت أصناف التحصيل الأساسية، الضرائب على دخل الفرد وبلغت ١,١٣٢ تريليوناً أو ٤٧ بالمئة من الإجمالي، والتأمين والضمان الاجتماعي حيث بلغ ٨٤٥ مليار دولار أو ٣٥ بالمئة، والضرائب الموحّدة وبلغت ٢٤٢ ملياراً أو ١٠ بالمئة[٣٤].

الضرائب في الولايات المتحدة تصاعدية، خصوصاً ضرائب الدخل الاتحادية، وهي من بين الضرائب الأكثر تصاعدية في الدول المتقدّمة، لكن انتشار ضرائب الدخل الموحّدة كان موضوعاً دائماً للنزاع على مدى عقود.

٢ ـ الدَّيْن الوطني

إن الدَّيْن القومي (National Debt) في الولايات المتحدة يساوي ١٨,٥٢٧ تريليون دولار (١٠٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) بحسب تقدير الصندوق الدولي عام ٢٠١٤[٣٥].

(٣٣) Roger C. Altman, «The Great Crash, 2008: A Geopolitical Setback for the West,» *Foreign Affairs*, vol. 88, no. 1 (January-February 2009).

(٣٤) «CBO Historical Tables-February 2013,» Congressional Budget Office, Washington, DC, 5 February 2013.

(٣٥) «A Distributional Analysis of the Tax Systems in All 50 States?,» (Institute on Taxation and Economic Policy, January 2013).

وفي أيار/مايو ٢٠١٤ كان دَين الحكومة الاتحادية الذي يحمله العموم ١٢,٤٩٥ تريليوناً أو ما يساوي تقريباً ٧٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. والدّيْن ما بين حكومات الولايات بلغ ٥ تريليونات دولار، وهو ما يشكّل ديْناً إجمالياً موحّداً قدره ١٧,٤٩٤ تريليوناً. وفي عام ٢٠١٢ تجاوز الدين الاتحادي ١٠٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة.

كان الدّيْن العام في الولايات المتحدة تاريخياً يشكل جزءاً فقط من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه ازداد خلال الحروب ومراحل الركود الاقتصادي ومن ثم انخفض لاحقاً. وقد وصل الدّيْن الذي يحمله العموم كجزء من الناتج المحلي الإجمالي إلى الذروة بعد الحرب العالمية الثانية (١١٣ بالمئة من الناتج المحلي في عام ١٩٤٥)، لكنه انخفض خلال السنوات الثلاثين اللاحقة. وفي العقود الأخيرة، قاد العجز الضخم في الميزانية وما تبعه من زيادات في الدين إلى الاهتمام بالقدرة على الصمود البعيد المدى للسياسات المالية للحكومة الاتحادية. ومع ذلك لا يتشارك جميع الأمريكيين ضروب القلق هذه.

خامساً: القوات المسلحة

يحمل الرئيس صفة قائد القوات المسلحة في البلاد، وهو الذي يعيّن قادتها، وكذلك يعين وزير الدفاع وقادة القوات المشتركة. تدير وزارة الدفاع الأمريكية القوات المسلحة، بما فيها القوات البرية ومشاة الأسطول (Marines) والقوات البحرية والجوية. ويدار حرس الشواطئ من قبل وزارة الأمن الداخلي زمن السلم ووزارة البحرية في وقت الحرب.

وفي العام ٢٠٠٨، كان للقوات المسلحة ١,٤ مليون متطوّع، وإذا ما تم حساب الاحتياط والحرس الوطني فإن الرقم الإجمالي يرتفع إلى ٢,٣ مليون. وتشغِّل وزارة الدفاع أيضاً نحو ٧٠٠,٠٠٠ من المدنيين من دون حساب المتعاقدين. تعتبر الخدمة العسكرية اختيارية، بالرغم من أن التجنيد الإجباري يمكن أن يحدث في وقت الحرب من خلال نظام الخدمة الانتقائي.

ويمكن القوات المسلحة أن تنتشر بسرعة من خلال طائرات سلاح الجو العملاقة وسفن حاملات الطائرات العشر العاملة، ووحدات التدخل السريع البحرية مع أسطول الأطلسي والمحيط الهادي. وتدير القوات المسلحة ٨٦٥ قاعدة عسكرية ومنشأة في الخارج، وتحافظ على نشر أكثر من ١٠٠ بعثة عسكرية دائمة في ٢٥ بلداً أجنبياً. لقد دفع الحضور العسكري الأمريكي الواسع على مستوى العالم بعض الدارسين إلى وصف الولايات المتحدة بأنها تحتفظ بإمبراطورية من القواعد العسكرية.

سادساً: العلم والتكنولوجيا

لا تزال الولايات المتحدة رائداً في البحث العلمي والإبداع التقني منذ نهاية القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٧٦، مُنح ألكسندر غراهام بل أول براءة لاختراعه التلفون. وطوّر مختبر توماس أديسون الحاكي وكذلك أول مصباح كهربائي مستمر للإضاءة وأول فيلم كاميرا متحرك. في بداية القرن العشرين، نشرت شركات السيارات رانزوم أولدز وهنري فورد خطوط الإنتاج بالجملة. وفي عام ١٩٠٣، صنع الأخوان رايت أول طائرة أثقل من قوة الهواء يمكن السيطرة عليها أثناء الطيران.

إن نهوض النازية في ثلاثينيات القرن العشرين دفع الكثير من العلماء الأوروبيين، أمثال ألبرت أينشتاين وأنريكو فيرمي وجون فون نومان إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة. وخلال الحرب العالمية الثانية، تم تطوير مشروع مانهاتن للأسلحة الذرية، مبشراً بالحقبة النووية. وأنتج سباق الفضاء تقدّماً كبيراً وسريعاً في التقنية الصاروخية، وعلم المواد والحواسيب.

أدّى تقدم الشركات الأمريكية للمعالجات الصغيرة مثل AMD، Intel، بالإضافة إلى شركات البرامج الحاسوبية وأقراص التخزين مثل: Sun، Linux، Apple، وMicrosoft، إلى تطوير وانتشار الحاسب الشخصي على نطاق واسع. طورت تقنية ARPNT في الستينيات من القرن العشرين للاستجابة لحاجات الدفاع الأمريكية، ثم أصبحت واحدة من سلسلة الشبكات التي تطوّرت فيما بعد إلى الإنترنت. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تمتلك ٧٧ بالمئة من الأسر الأمريكية على الأقل حاسوباً شخصياً واحداً، ويمتلك ٦٨ بالمئة منها خدمة الإنترنت الفائق السرعة. ومنذ عام ٢٠١١ يمتلك ٨٥ بالمئة من الأمريكيين هاتفاً نقالاً. وتعتبر البلاد المطوِّر والمنتج الأول للطعام المعدّل وراثياً، وتمثّل نصف المحاصيل البيو ـ تقنية في العالم.

يقدم القطاع الخاص ما قيمته ٦٤ بالمئة من التمويل في ميدان البحث والتطوير، حيث تتفوق الولايات المتحدة في أوراق البحث العلمي على جميع بلدان العالم.

سابعاً: الثقافة

الولايات المتحدة هي موطن العديد من الثقافات وتضم تشكيلة واسعة من المجموعات الإثنية والتقاليد والقيم. قام معظم الأمريكيين الحاليين أو أجدادهم بالاستيطان أو الهجرة إلى الولايات المتحدة في القرون الخمسة الماضية، باستثناء القليل نسبياً من الأمريكيين الأصليين وأهل هاواي الأصليين.

إن التيار الرئيسي للثقافة الأمريكية هو غربي مشتق إلى حدٍ كبير من تقاليد المهاجرين الأوروبيين، إلى جانب تأثيرات من مصادر متعددة، مثل التقاليد التي جلبها العبيد معهم من أفريقيا. أضافت الهجرات الحديثة من آسيا ومن أمريكا اللاتينية بوجه خاص، ألواناً إلى الخليط الثقافي الموجود، حيث احتفظ فيه المهاجرون وأبناؤهم بخصائص ثقافية متميزة.

أسّس المستعمرون البريطانيون البروتستانت جوهر الثقافة الأمريكية، وتم توريث معالم هذه الثقافة إلى الأبناء ونقلها إلى المهاجرين من خلال الاستيعاب والتمثّل.

تميّز الأمريكيون تقليدياً بحب العمل والمنافسة والفردية والملكية الخاصة وحكم القانون وتفضيل الحكومة المحدودة الصلاحيات. وأدى الحلم الأمريكي أو الإدراك بأن الأمريكيين يتمتّعون بحركية اجتماعية عالية دوراً كبيراً في جذب المهاجرين.

ثامناً: الجريمة وتطبيق القانون

تقع مسؤولية تطبيق القانون في الولايات المتحدة أساساً على عاتق الشرطة المحلية وعمدة المناطق. وتقدّم الشرطة في الولايات خدمات أكبر وأوسع. وتضطلع الوكالات الاتحادية، مثل مكتب التحقيقات الفدرالي FBI ومصلحة مارشال، بمهمات خاصة. تعمل السلطات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولاية بنظام قانوني مشترك. وتقوم محاكم الولايات بمعظم المحاكمات الجنائية، بينما تعالج المحاكم الاتحادية جرائم مخصوصة ومحددة إضافة إلى بعض قضايا الاستئناف من المحاكم الجنائية في الولايات. إن المساومات القضائية (Plea Bargaining)[٣٦] في الولايات المتحدة شائعة جداً؛ حيث تحل الأغلبية العظمى من الحالات الجنائية بالمساومات القضائية بدلاً من المحاكمات العادية.

في عام ٢٠١٢، كان هناك ٤,٧ جريمة قتل لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان في الولايات المتحدة، مع انخفاض قدره ٥٤ بالمئة عن المعدل في عام ١٩٨٠. ومستويات جرائم العنف في الولايات المتحدة قياساً بالدول المتقدمة هي أعلى من المتوسط وبخاصة عنف السلاح وجرائم القتل. ويُظهر تحليل قاعدة بيانات الوفيات في منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٣ أنّ معدّلات الجريمة في الولايات المتحدة أعلى بـ ٦,٩ مرة من المعدلات في الدول الأخرى ذات الدخل العالي، والجريمة التي استخدم إطلاق النار فيها كانت أعلى بـ ١٩,٥ مرة، ويبقى حق حيازة السلاح موضوعاً لنزاع سياسي مستمر[٣٧]. تستخدم عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة كعقوبة لبعض الجرائم الاتّحادية والعسكرية المحدّدة، وهي لا تزال تستخدم في ٣٢ ولاية.

تعتبر الولايات المتحدة الأولى في عدد السجناء في العالم. ففي بداية ٢٠٠٨، كان هناك أكثر من ٢,٣ مليون شخص قيد السجن، ويعادل ذلك أكثر من شخص من بين ١٠٠ شخص بالغ. تضاعف عدد السجناء أربع مرات منذ ١٩٨٠، ومعدّل السجناء الأمريكيين من أصل أفريقي أعلى بست مرات من الذكور البيض وثلاث مرات مقارنةً بالأمريكيين من أصول إسبانية. يعود سبب

---

(٣٦) هو عبارة عن اتفاق في قضية جنائية بين المدّعي والمدّعى عليه، حيث يقبل المتهم بموجب هذا الاتفاق الاعتراف بالذنب واعترافه ببعض التهم مقابل تنازل من المدّعي.

(٣٧) FPI, «Crime in the United States,» Uniform Crime Statistics-Murder (2011), <https://ucr.fbi.gov/crime-in-the-u.s/2011/crime-in-the-u.s.-2011>.

المعدّل العالي من السجناء إلى التغييرات في أصول المحاكمات وسياسة المخدرات. في عام ٢٠٠٨، كانت نسبة السجناء في لويزيانا هي الأعلى وفي ولاية ماين هي الأخفض، وفي عام ٢٠١٢ كانت لويزيانا تمتلك المعدل الأعلى في جرائم القتل المتعمد وغير المتعمد ونيوهامبشر هي الأخفض.

تاسعاً: وسائل الإعلام

إنّ أكبر أربع محطات بث في الولايات المتحدة، هي: شركة البث الوطنية (NBC)؛ نظام البث في كولومبيا (CBS)؛ شركة البث الأمريكية (ABS)؛ وفوكس نيوز. وهذه المحطات الأربع الكبرى هي كيانات تجارية.

الأمريكيون هم الأكثر مشاهدةً للتلفزيون في العالم، ومتوسط وقت المشاهدة مستمر في الزيادة، ووصل إلى خمس ساعات في اليوم عام ٢٠٠٦. يصغي الأمريكيون إلى برامج الراديو أكثر من ساعتين ونصف الساعة في اليوم وهي أيضاً ذات صبغة تجارية.

في عام ١٩٩٨، بلغ عدد محطات الراديو التجارية في الولايات المتحدة ٤٧٩٣ محطة AM و٥٦٦٢ محطة FM، إضافة إلى وجود ١٤٦٠ محطة عامة. تدار معظم هذه المحطات من جانب الجامعات أو السلطات العامة لأهداف تعليمية، وهي مموّلة من صناديق عامة أو خاصة أو من طريق الاشتراك أو التبرع. يقوم راديو NPR (سابقاً الراديو الوطني) بأكبر عملية بث إذاعي. اندمج NPR في شباط/فبراير ١٩٧٠ تحت قانون البث العام لعام ١٩٦٧، أما التلفزيون الحكومي فهو تلفزيون PBS وتم إنشاؤه بموجب القانون إياه، ولكنهما يداران على نحوٍ منفصل.

إلى جانب محركات البحث على الإنترنت، المواقع الأكثر شعبية هي فيس بوك، يوتيوب، ويكيبيديا، بلوغر، إي بي، كريغزليست.

والصحف الأكثر شهرةً، هي: **ذا نيويورك تايمز، يو إس إي تـوداي، ذا وول ستريت جورنال وواشنطن بوست**. وبالرغم من تزايد تكاليف الطباعة عبر السنين، إلا أن سعر الصحيفة بقي عموماً منخفضاً، الأمر الذي أجبر الصحف على الاعتماد على الإعلان أكثر وعلى المقالات التي تزودها بها وكالات الأنباء الكبرى، مثل أسوشييتد برس ورويترز للتغطية الوطنية والدولية. يمتلك القطاع الخاص مئات الصحف من طريق شركات ضخمة مثل غانيت أو ماكلاتشي. أما الصحف التي يمتلكها أفراد أو عائلات فهذه حالات نادرة وفي تناقص. غالباً ما تمتلك المدن الكبرى صحفاً أو جرائد أسبوعية لتكمل الصحف الأساسية مثل **صوت القرية** في مدينة نيويورك أو أسبوعية **لوس أنجلس**. وتدعم المدن الكبرى صحف الأعمال المحلية، والصحف التجارية المرتبطة بالصناعات المحلية، وصحفاً تعود إلى مجموعات وقوميات محلية بالإسبانية، حيث يوجد أكثر من ٨٠٠ مطبوعة.

الفصل الثاني

دستور الولايات المتحدة

دستور الولايات المتحدة هو القانون الأعلى في الولايات المتحدة. يتألف الدستور في الأصل من سبع مواد تحدّد الإطار الوطني للحكومة. ترسخ مواده الثلاثة الأولى مبدأ فصل السلطات الذي بفضله تنقسم الحكومة الأمريكية إلى ثلاث هيئات، هي: التشريعية، وتتألف من الكونغرس ذي المجلسين؛ والتنفيذية وتتألف من الرئيس؛ والقضائية وتتألف من المحكمة الدستورية العليا والمحاكم الاتحادية الأخرى.

ترسخ المواد الرابعة والخامسة والسادسة مفاهيم المبدأ الاتحادي وتصف الحقوق والمسؤوليات الملقاة على عاتق الولايات، وعلاقة الولايات بالحكومة الاتحادية. وتعنى المادة السابعة بالإجراءات التي يمكن للولايات الثلاث عشرة أن تتبعها في عملية تصديق وإقرار الدستور.

منذ أن أصبح الدستور ساري المفعول في عام ١٧٨٩، تمّ تعديله سبعاً وعشرين مرةً. تعرف عموماً أول عشرة تعديلات بمجموعها، بشرعة الحقوق (Bill of Rights)، حيث تتطرّق إلى الحماية الخاصة للحرية الفردية والعدالة والأماكن التي لا تقع ضمن سلطات الولايات. سعت معظم التعديلات السبعة عشر إلى تكريس الحقوق المدنية الفردية. بينما عالجت التعديلات الأخرى قضايا تتعلّق بالسلطة الاتحادية أو عدلت بعض العمليات والإجراءات الحكومية. تلحق التعديلات التي تطرأ على دستور الولايات المتحدة ـ بخلاف تلك التي تجري على دساتير دول أخرى ـ في نهاية وثيقة الدستور. يعتبر الدستور الأمريكي بمواده السبعة وتعديلاته السبعة والعشرين أقصر دستور مكتوب معمول به. الصفحات الخمسة للدستور الأمريكي مكتوبة على رقوق. توجد شروحات ووثائق كثيرة من القانون الدستوري تفسر وتكمل وتضع الدستور الأمريكي حيّز التنفيذ.

يعد الدستور الأمريكي أحد أوائل الدساتير المكتوبة في العصر الحديث، وقد أثّر تأثيراً بالغاً في كثير من دساتير الأمم الأخرى[١].

(١) Pauline Maier, *Ratification: The People Debate the Constitution, 1787–1788* (New York: Simon and Schuster, 2010).



دستور الولايات المتحدة الأصلي وهو مكتوب على خمسة رقوق
ومحفوظ في الأرشيف القومي في مبنى الكابيتول في العاصمة واشنطن

أولاً: السياق التاريخي

١ ـ الحكومة الأولى[٢]

عمل الكونغرس القاري الأول والثاني (Continental Congress) من ٥ أيلول/سبتمبر ١٧٧٤ حتى الأول من آذار/مـارس عـام ١٧٨١، وكـان بمنزلة حكومة مؤقتة للولايات المتحدة. اختير المندوبون إلى الكونغرس القاري الأول عام ١٧٧٤ والثاني (١٧٧٥ ـ ١٧٨١)، بطرق مختلفة، لكن بصورة أساسية من خلال عمل لجان المراسلة (Committees of Correspondence) في المستعمرات المختلفة (التي أصبحت لاحقاً هي الولايات المؤلّفة للولايات المتحدة) التي كان لها دور أكبر كثيراً من الهيئات التشريعية فيها.

امتلك الكونغرس القاري نتيجة دعم ورضاء الناس مجتمعين صفات السيادة الخارجية، وهو ما خوّله الحصول على صفة دولة على الصعيد الدولي، بينما مارست الولايات المنفصلة سيادة داخلية محدودة، لأنه هو من أعطى هذه الولايات معنى الوجود[٣].

(٢) Stephen M. Griffin, *American Constitutionalism: From Theory to Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998).

(٣) Andrew C. McLaughlin, *A Constitutional History of the United States* (New York; London: D. Appleton-Century Company, 1936).

٢ ـ مواد الاتحاد الكونفدرالي[٤]

إنّ مواد الاتحاد الكونفدرالي (Articles of Confederation) والوحدة الدائمة (Perpetual Union)، كانت الدستور الأول للولايات المتحدة الذي وضع مسوّدته الكونغرس القاري الثاني من منتصف ١٧٧٦ حتى نهاية ١٧٧٧، وتمّت المصادقة عليه من جانب الولايات الثلاث عشرة في بداية ١٧٨١. بحسب مواد الاتحاد بقيت سلطة الحكومة المركزية محدودة جداً. وكان يمكن الكونغرس الاتحادي أن يصنع القرارات لكنه افتقد سلطات التنفيذ، لأن ذلك كان يحتاج إلى موافقة بالإجماع من الهيئات التشريعية للولايات الثلاث عشرة.

عبّر الرئيس الأول للولايات المتحدة جورج واشنطن عن المشكلة الأساسية للحكومة الجديدة بكلمتين: «لا نُقود!»، وأصبحت النقود في عام ١٧٨٦ لا قيمة لها، وأضحى شائعاً آنذاك القول عن شخص أو شيء غير مفيد بأنه لا يساوي «قاري» وذلك في إشارة تهكمية إلى الدولار القاري. ومع ذلك كان في إمكان الكونغرس أن يقترض المال لكن من دون قدرة على السداد[٥].

وعجزت الولايات عن دفع كل ضرائبها، حتى إن جورجيا لم تدفع شيئاً وكذلك نيوجيرسي. وفي عام ١٧٨٥ دفعت بعض الولايات كمية مساوية للفائدة على الدَّين الوطني المستحق على مواطنيها لا أكثر. ولم تدفع الفوائد على الديون المستحقة للحكومات الأجنبية. ونحو عام ١٧٨٦، تخلّفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها المعلّقة في مواعيد استحقاقها. ولم تدفع ولاية كونيتيكت أي شيء، ورفضت قطعياً أن تدفع الضريبة المستحقة عليها إلى الولايات المتحدة لمدة سنتين.

على الصعيد الدولي، كان لمواد الاتّحاد الكونفدرالي تأثير قليل في مجال تحسين قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن سيادتها كدولة مستقلة. فمعظم قوات جيش الولايات المتحدة البالغ عددهم ٦٢٥ رجلاً تم نشرهم للدفاع لا من أجل تهديد التحصينات البريطانية التي تمّ الإبقاء عليها على الأرض الأمريكية. ولم تدفع مرتبات هؤلاء الجنود؛ لذلك فإن بعضهم فرّ من الجندية وهدّد الآخرون بالتمرد. وإذا احتاجت أي أزمة عسكرية أي فعل، فإن الكونغرس لم يكن يمتلك أي اعتماد مالي أو سلطة فرض الضرائب لتمويل جهود حلّها. وقد وقعت العديد من الأحداث والوقائع التي برهنت على ضعف حكومة مواد الاتحاد الكونفدرالي وعجزها عن الحفاظ على سيادة الولايات الموحدة، منها أنه عندما أغلقت إسبانيا أورليان الجديدة أمام التجارة الأمريكية، احتج المسؤولون الأمريكيون في إثر ذلك بلا جدوى. وبدأ القراصنة بحجز وتوقيف السفن الأمريكية التجارية، ولم يكن بإمكان الخزينة الإيفاء بطلباتهم الابتزازية.

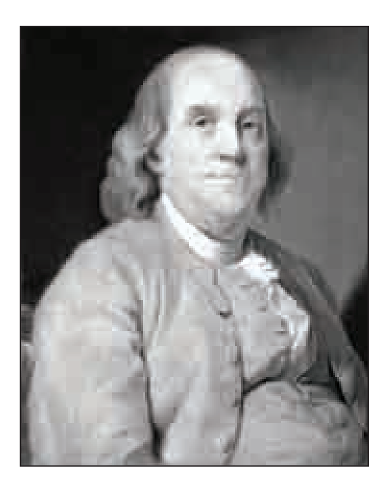
---

(٤) Larry J. Sabato, *More Perfect Constitution: Why the Constitution Must Be Revised: Ideas to Inspire a New Generation* (New York: Walker Publishing Company, 2007), and Stephen M. Griffin, *American Constitutionalism: From Theory to Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998).

(٥) Maier, *Ratification: The People Debate the Constitution, 1787–1788.*

وخلال تمرد «شيز» في ولاية ماساشوستس، لم يستطع الكونغرس تزويد هذه الولاية بالمال بغية درء الخطر عنها، بحسب ما يقتضيه الدستور. ولم تستطع ماساشوستس بدورها أن تدفع أموالاً للحفاظ على أمنها الداخلي؛ وهو ما اضطر الجنرال بنيامين لينكولن أن يجمع أموالاً من تجار بوسطن لتمويل الجيش.

أثبتت مواد الدّستور المتعلقة بالاتحاد فشلها في تحقيق وحدة المشاعر والتقريب بين الاهتمامات المتباينة لمختلف الولايات. فقد تفاوضت كل ولاية مباشرةً وبشكل منفصل مع السلطات الأجنبية، وأنشأت جيوشاً وقامت بالحرب منتهكة نص الدستور وروحه. فمثلاً تم تناقل أن «تياراً تحريضياً» من أعضاء المجلس التشريعي في نيويورك افتتح محادثة مع نائب الملك في كندا؛ وإلى الجنوب، قيل إن البريطانيين يموّلون علناً هجمات الهنود على المستعمرين البيض في جورجيا والإقليم المجاور، ما أدّى إلى تحصين سافانا عاصمة جورجيا التي أصبحت تحت قانون الطوارئ العسكري.



بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ ـ ١٧٩٠): أحد مؤسسي الولايات المتحدة، وهو سياسي وممثل عن الولايات المتحدة ومخترع وموسوعي

وقع الكونغرس في الشلل نتيجة ذلك كله ولم يكن يستطع القيام بأي عمل على جانب من الأهمية، لأن بعض التشريعات تحتاج إلى موافقة الولايات الثلاث عشرة مجتمعةً. فعندما كان يحضر ممثل واحد من الولاية فإن صوته لا يحسب. وعندما تكون أصوات الولاية مقسّمة بالتساوي مع وضد، فإن أصواتها لا تحسب أيضاً إذا تطلب التصويت موافقة تسع ولايات. لذلك توقّف الكونغرس عملياً عن السيطرة على مواد الدستور.

إن صورة الأمة المحترمة بين الأمم بدت أنها تتلاشى في أعين «الثوريين» من أمثال جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين وروفيوز كينغ، وتبدّد حلمهم بالجمهورية، وبأمة من دون حكام بالوراثة، وأصبح وجود سلطة مستمدة من الشعب من خلال الانتخابات الدورية موضعاً للشك.

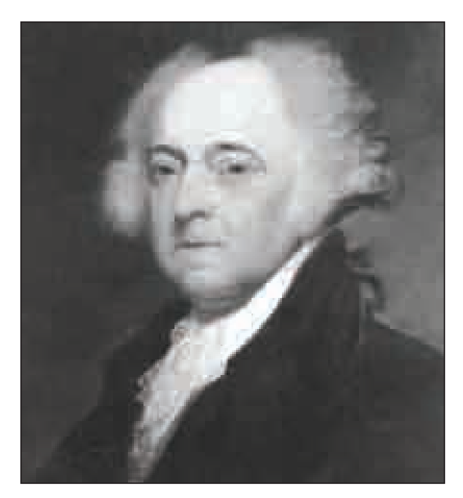
في الحادي والعشرين من شباط/فبراير ١٧٨٧، دعا الكونغرس الاتحادي الكونفدرالي إلى مؤتمر مندوبي الولايات في فيلادلفيا لاقتراح خطة حكومية. وبخلاف المحاولات السابقة، لم يكن المقصود من المؤتمر أن يضع قوانين جديدة أو تحولات تدريجية، لكن عُقِد من أجل هدف واضح وصريح هو مراجعة المواد الدستورية المتعلقة بالاتحاد. لم يكن المؤتمر مقتصراً على مناقشة التجارة فقط وإنما كانت النية هي جعل الدستور الاتحادي مناسباً لمتطلّبات الحكومة وحماية الاتحاد.

٣ ـ مسودة ١٧٨٧

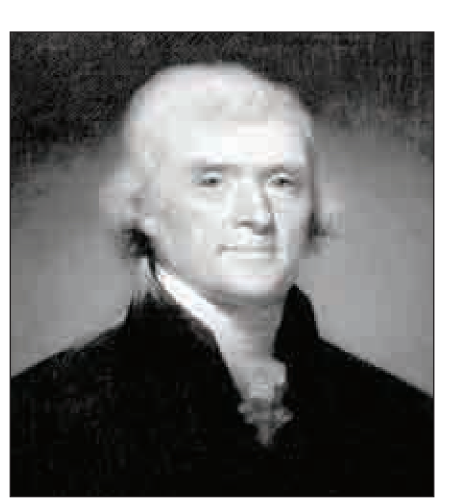
في اليوم الموعود لانعقاد المؤتمر، الواقع في ١٤ أيار/مايو ١٧٨٧، كانت ولايتا فرجينيا وبنسلفانيا هما الحاضرتان فقط. وفي ٢٥ أيار/مايو ١٧٨٧ اجتمع نصاب من سبع ولايات وبدأت المداولات. وفي النهاية، مثلت اثنتا عشرة ولاية وسمي ٧٤ مندوباً وحضر ٥٥ ووقّع ٣٩ مندوباً. كان المندوبون عموماً مقتنعين بأن حكومة مركزية فعّالة بصلاحيات واسعة قابلة للتنفيذ، يجب أن تحل محل الكونغرس الضعيف الذي أسسته مواد الاتحاد الكونفدرالي.

لقد حضر مندوبون ذوو مكانة رفيعة إلى المؤتمر كما كان ملحوظاً، فهذا توماس جفرسون في باريس كان قد كتب إلى جون أدامز في لندن: «إنها حقيقةً، جمعية لأنصاف الآلهة».

تبنى واضعو الدستور الغموض في النص الدستوري، لكي يسمح التسوية والمساومة والتعاون حول مفاهيم واسعة بدلاً من معالجته ظروفاً محددة.



جون آدامز (١٧٣٥ ـ ١٨٢٦) من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة والرئيس الثاني لها. وهو أحد قادة الاستقلال وفيلسوف سياسي



توماس جفرسون (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦) محامٍ أمريكي وأحد الآباء المؤسسين للولاياتٌ المتحدة، وكاتب أساسي لبيان الاستقلال، والرئيس الثالث للولايات المتحدة

استخدم المندوبون نسقين من التراث الفكري، وكان يمكن لأيٍ من المندوبين أن يستخدم مزيجاً من هذين النسقين بناءً على الموضوع قيد المناقشة: الشؤون الخارجية، الاقتصاد، الحكومة الوطنية أو العلاقات الاتحادية بين الولايات. أوصت خطة فرجينيا بحكومة وطنية صلبة، وانحازت عموماً إلى الولايات ذات العدد الكبير من السكان. واستخدمت فلسفة جون لوك في التوافق في الحكم، وأفكار مونتيسكيو في تقاسم السلطات وفصلها، وإدوارد كوك في التشديد على الحريات المدنية؛ أما خطة نيوجيرسي فقد انحازت إلى الولايات الأقل عدداً في السكان مستخدمةً فلسفة حزب «الويغ»[٦] البريطاني، من أمثال إدموند بروك في تقبّل الإجراءات وويليام بلاكستون للتشديد على استقلال الهيئة التشريعية.

تحوّل المؤتمر إلى «لجنة الكل» (Committee of the Whole) ليتدبر المقترحات الخمس عشرة لخطة فرجينيا بحسب الترتيب العددي. استمرت المناقشات حتى الثالث عشر من حزيران/ يونيو عندما أعلنت اللجنة قرارات خطة فرجينيا المعدّلة.

اتفق الكل على صيغة جمهورية للحكومة يمثّل فيها سكان الولايات. إلا أنه برزت قضيتان كانتا تحتاجان إلى قرار في ما يتعلق بالجانب التشريعي، وهما: كيف سيتم توزيع أصوات الولايات في الكونغرس، وكيف سيتم انتخاب الممثلين عن هذه الولايات. تمّت الإجابة عن هذه الأسئلة عبر «تسوية كونيتيكت» أو التسوية الكبرى ـ كما سميت ـ حيث بموجبها يجب أن تستند سلطة الولايات في مجلس النواب إلى السكان الذين عليهم أن يصوّتوا. أما سلطة الولايات في مجلس الشيوخ فيجب أن تستند إلى الانتخابات في المجالس التشريعية، حيث ينتخب عضوان من كل ولاية من قبل الهيئات التشريعية لهذه الولايات، وذلك ليتم أفضل تمثيل للمصالح الاستراتيجية للناس الذين يعيشون في هذه الولايات. أنهت التسوية الكبرى الخلاف بين «المواطنين» و«القوميين»، وتمخّضت عن عدة تسويات أخرى بروح من التعايش.

---

(٦) حزب الويغ اسم يطلق على الأحزاب السياسية في إنكلترا واسكتلندا وأمريكا. وكلمة ويج مصطلح اسكتلندي أطلق في وقت ما على سكان غرب اسكتلندا الذين عارضوا الملك تشارلز الأول في عام ١٦٤٨، وأطلق على خصومهم السياسيين اسم التوري ويرجع أصل هاتَيْن الجماعتَيْن السياسيَّتَيْن إلى ما كان يُعْرَفُ بقوائم الاستبعاد. فمنذ عام ١٦٧٣، قاد الحزب المسمّى حزب الوطن. وأعضاؤه هم الويجيون. المُعَارضَة داخل البرلمان، أما الحزب المنافس والمسمَّى الحزب التوري. وأعضاؤه هم المحافظون. فكان يُطْلَقُ على من يتزعّمه اسم إيرال دانبي. وكان يساند الملك تشارلز الثاني بقوة، مما جعله يحظى بالعطايا والهبات من الملك، أما حزب الوطن الذي يتزعمه مَنْ يُعْرَفُ بإيرال شاف ليسبوري والذي أصبح مؤسساً لجماعة الويغ، فكان يطالب بأن تكون السلطة العليا للبرلمان وبالقبول بحركة البروتستانت وضمان حرية الفرد من دون الحاجة إلى طلب الدعم من الملك. وفي عام ١٦٧٩، دفع الخوف من تسلّم الرومان الكاثوليك مقاليد الحكم حزب الوطن إلى طلب إجازة قانون قائمة الاستبعاد من قِبَل البرلمان، ويهدف هذا القانون إلى حِرْمَان جيمس شقيق الملك تشارلز ووريث مُلْكه وهومن طائفة الكاثوليك، من تولِّي العَرش مستقبلاً، وللحؤول دون إجازة هذا القانون اضطُرَّ الملك تشارلز إلى حل البرلمان. وفي الولايات المتحدة، يعتبر الويجيون هم الجماعة التي أبدت تذمُّرُها من الهيمنة البريطانيّة، ودعَمَت الثورة الأمريكية (١٧٧٥ ـ ١٧٨٣)، وشُكِّلَ حِزْبُ الويغ الأمريكي نحو العام ١٨٣٤ لمعَارضة الجاكسونيين الديمقراطيين. وفي عام ١٨٥٤ ذاب حزب الويغ في الحِزْب الجُمْهُوريّ.

وأتت تسوية أخرى خلال أعمال المؤتمر المذكور نفسه وهي تسوية «الثلاثة أخماس»[٧] (Three Fifth Compromise)، لضمان توازن المصالح الإقليمية بين الولايات. وتم التوافق فيها أيضاً على فترة الرئاسة، وتوزيع السلطات وطريقة الاختيار وصلاحيات القضاء الاتحادي.

استمرّت المناظرات على قرارات خطة فرجينيا. حيث تمّ توسعة القرارات الخمسة عشر الأصلية ليصبح عددها ثلاثةً وعشرين قراراً.

في الرابع والعشرين من تموز/يوليو، انتُخبت لجنة من خمسة أشخاص ليكتبوا مسوّدة الدستور، هم: جون روتليدج (كارولينا الجنوبية)؛ إدموند راندولف (فرجينيا)؛ ناثانيال غورهام (ماساشوستس)؛ أوليفر إلسوورث (كونيتيكيت) وجيمس ويلسون (بنسلفانيا).

تمّ إرجاء المؤتمر من ٢٦ تموز/يوليو إلى ٦ آب/أغسطس بانتظار تقرير «لجنة التفصيل» (Committee of Detail). طابق تقرير هذه اللجنة عموماً قرارات المؤتمر السابقة مع إضافة بعض النقاط.

نوقش تقرير لجنة التفصيل قسماً قسماً، وعبارةً عبارةً، من ٦ آب/أغسطس ولغاية ١٠ أيلول/سبتمبر. وفي نهاية المناقشات في ٨ أيلول/سبتمبر تمّ تعيين «لجنة الأسلوب» من خمسة أشخاص. رفعت النسخة النهائية للجنة الأسلوب إلى جلسة المؤتمر النهائية في ١٧ أيلول/سبتمبر. كانت النتيجة وسلسلة البدائل المؤقتة للتسويات غير الموفّقة مخيّبة لآمال الكثير من المندوبين، حيث غادر بعضهم قبل الاحتفال ورفض ثلاثة منهم التوقيع.

لخّص بنيامين فرانكلين (وهو من بين الموقعين التسعة والثلاثين) مخاطباً المؤتمر: «توجد عدة أجزاء من الدستور لا أوافق عليها في الوقت الحاضر، لكنني لست متأكداً أنني لن أوافق عليها أبداً»، وصرح أنه سوف يقبل الدستور: «لأنني لا أتوقّع أفضل منه ولأنني لست متأكداً من أنه ليس الأفضل».

كان المدافعون عن الدستور قلقين من عدم الحصول على دعم بالإجماع من الولايات الاثنتي عشرة الممثلة في المؤتمر. إلا أنه تم التوصل إلى صيغة مقبولة للدستور باتفاق ورضا أغلبية الولايات الموجودة. وفي هذه المناسبة دوّن جورج واشنطن في يومياته في تلك الليلة، «تمت الموافقة على المقترح من جانب مندوبي إحدى عشرة ولاية والمندوب الوحيد عن نيويورك السيد هاملتون».

---

(٧) وهي الاتفاقية أثناء المؤتمر الدستوري في ١٧٨٧ بين ممثلي الولايات الشمالية التي لا تجيز الرق وبين الولايات الجنوبية التي تجيزه، وذلك لزيادة ممثلي هذه الأخيرة في كل من مجلسي النواب والمجمّع الانتخابي. وبما أن الأشخاص الأحرار هم وحدهم من يحق له التصويت، فقد أضافت هذه التسوية ما نسبته ثلاثة أخماس من عدد الأشخاص الذين لا يحق لهم التصويت (الزنوج وغيرهم)، وما يترتّب على ذلك من زيادة في أعداد ممثلي الولايات هذه، وزيادة سيطرتها في الحياة السياسية.

٤ ـ مصادقة ١٧٨٨

أرسل «كونغرس مواد الكونفدرالية» الذي مقره نيويورك، الدستور إلى الولايات موصياً بالمصادقة على العملية المنصوص عنها في الدستور (كان من صلاحيات الكونغرس القديم أن يعجِّل أو يوقف المصادقة على الدستور الجديد). كما كان على الهيئة التشريعية في كل ولاية أن تدعو إلى انتخابات «مؤتمر اتحادي» لتصديق الدستور.

تعدّ الوثيقة التي قدّمها مؤتمر فيلادلفيا من الناحية التقنية مراجعة لمواد الدستور الاتّحادية فقط. لكن المادة الأخيرة من الوثيقة الجديدة تشترط أنه عندما تتم المصادقة من جانب مؤتمرات تسع ولايات (أو ثلثين في ذلك الوقت)، فإن الوثيقة تصبح سارية المفعول بين الولايات.

تبع ذلك عملية مجهدة من المصادقة على الدستور من جانب المؤتمرات الدستورية الخاصة. وكذلك برز الخلاف حول عدد الولايات التي عليها توقيع الوثيقة لتصبح سارية المفعول، وتم التوصل إلى الحاجة إلى موافقة تسع ولايات فقط، بالرغم من أن مواد الدستور الاتحادية يمكن أن تعدّل ـ فقط ـ بالإجماع من جانب كل الولايات.

كان هناك ثلاثة أعضاء في المؤتمر الدستوري، هم ماديسون وغورهام وكينغ، وأعضاء في الكونغرس أيضاً. توجّه هؤلاء الثلاثة مباشرةً إلى نيويورك حيث الكونغرس كان في حالة انعقاد ليهدّئوا من حدة المعارضة المتوقعة. صمّم الكونغرس الذي أحسّ بسلطاته المتهاوية بالإجماع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ـ بعد بعض الجدل ـ أن يحيل الدستور على الولايات من أجل التطبيق بما يتفق مع قرارات المؤتمر الدستوري، لكن من دون أي توصية مع أو ضد اعتماده.

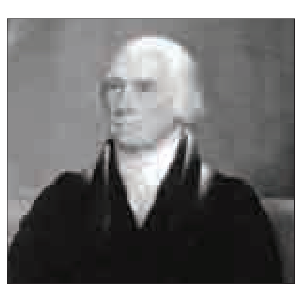
تبلور في خضم هذه العملية على نحوٍ سريع حزبان: **الأول** يعارض الدستور وهو «ضد الاتحادية»، و**الثاني** يوالي الدستور وهو الحزب الاتحادي. وتعرّض الدستور للمناقشة والجدل والانتقاد، وتمّ شرحه عبارةً عبارة. وكتب كل من هاملتون وماديسون وجي تحت اسم «بوبلياس» سلسلة من التعليقات، تعرف الآن باسم الأوراق الاتحادية(٨)، دعماً للجهاز الحكومي الجديد، ومع ذلك كان الهدف الرئيسي من تلك المحاولات هو المصادقة على الدستور في ولاية نيويورك التي كانت في ذلك الوقت مرتعاً لمناهضي الاتحادية.

تذكر هذه التعليقات التي كتبت خلال النزاع على المصادقة على الدستور على نحو متكرّر من جانب المحكمة العليا كتفسير معاصر ذي سلطة لفحوى نصوصه. من الممكن أن تكون الشدة والمرارة في النزاع على المصادقة على الدستور نتيجة لتآمر قوى إضافية على الحكومة المركزية أمراً مبالغاً فيه إلى حدٍ كبير. تمت المصادقة على الدستور في بعض الولايات بعد نزاع مرير في مؤتمر الولاية نفسه. لكن برهن الاتحاديون في كل ولاية أنهم أكثر وحدةً وينسقّون جهودهم بين الولايات المختلفة، بينما كان مناهضو الاتحادية منعزلين ضمن ولاياتهم من دون أي ارتباط

(٨) Albert Furtwangler, *The Authority of Publius: A Reading of the Federalist Papers* (New York: Cornell University Press, 1984).

بالولايات الأخرى. صادق الكونغرس القاري في الثامن من أيلول/سبتمبر ١٧٨٨، الذي ظلّ يعمل على أوقات متفاوتة ـ على قرار لوضع الدستور الجديد قيد التنفيذ والعمل في إحدى عشرة ولاية. وصادقت كل من كارولينا الشمالية ورود آيلاند على الدستور في أيّار/مايو ١٧٩٠.



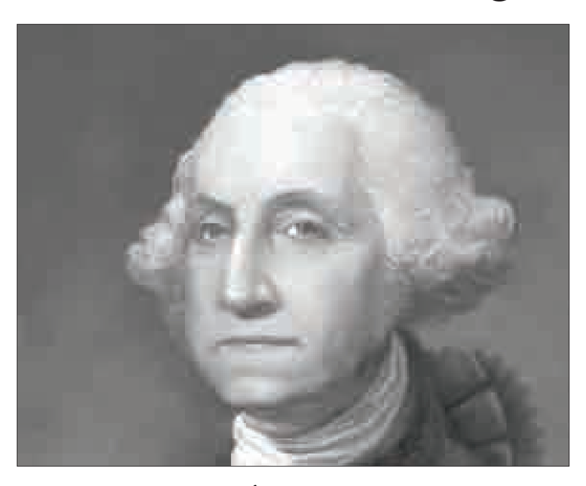


ألكسندر هاملتون (١٧٥٥ ـ ١٨٠٤): أحد واضعي الدستور الأمريكي، وكاتب مشارك في الأوراق الاتحادية

جيمس ماديسون (١٧٥١ ـ ١٨٣٦): أحد واضعي الدستور الأمريكي والأوراق الاتحادية، والرئيس الرابع للولايات المتحدة

جون جي (١٧٤٥ ـ ١٨٢٩): أحد مؤسسي الولايات المتحدة، وأول رئيس للمحكمة الدستورية العليا، وأحد كتبة الأوراق الاتحادية

تمّ التصديق على الدستور من قبل إحدى عشرة ولاية في البداية، وصادقت الولايات الثلاثة عشرة بكاملها عليه بعد سنة. أقرّت إحدى عشرة ولاية «كونغرس المواد الفدرالي» لتكون أساساً للحكومة الجديدة، ودعوا الولايات إلى عقد الانتخابات قبل أن تبدأ العملية. حلّ الكونغرس عندئذٍ نفسه في الرابع من آذار/مارس ١٧٨٩ في نفس اليوم الذي بدأت فيه الجلسة الأولى للكونغرس الفدرالي. وتم تنصيب جورج واشنطن رئيساً للولايات المتحدة بعد شهرين من تاريخه.



جورج واشنطن (١٧٣٢ ـ ١٧٩٩): أول رئيس للولايات المتحدة والقائد العام للقوات الأمريكية أثناء الثورة ضد الإنكليز

ثانياً: المؤثّرات الفكرية التاريخية في الدستور

طرحت عدة أفكار جديدة في المؤتمر الدستوري التأسيسي. ركزت هذه الأفكار على وجود حكومة اتحادية مرتبطة بعلاقات متينة وسليمة مع الولايات المكوِّنة للاتّحاد.

واستند «شرط المحاكمة العادلة» في الدستور جزئياً على القانون العام وعلى اتفاقية ماغنا كارتا[٩] عام ١٢١٥، التي أصبحت أساس الحرية الإنكليزية ضد السلطة التعسفية التي يستخدمها الطاغية المستبد.

وكان تأثير كل من القاضيين الإنكليزيين إدوارد كوك[١٠] ووليام بلاكستون[١١] واضحاً في المؤتمر الدستوري. حيث فسّر إدوارد كوك في أعماله اتفاقية ماغنا كارتا، التي تتضمن الحماية والحقوق، ليس للنبلاء فقط وإنما لكل ما يتعلق بالشؤون البريطانية من النوع إياه. وحثّ كوك من خلال كتابته **عقد فرجينيا** عام ١٦٠٦، أن يقوم الملك في البرلمان بمنح الأشخاص الذين ولدوا في المستعمرات كل الحقوق والحريات بالدرجة نفسها مع نظرائهم الذين ولدوا على الأرض البريطانية. أما وليام بلاكستون فكانت تعليقاته على القوانين الإنكليزية الأكثر تأثيراً في القانون في الجمهورية الأمريكية الجديدة.

وكان الفيلسوف السياسي الإنكليزي جون لوك بعد الثورة الإنكليزية من أكبر المؤثرين في توسيع نظرية العقد الاجتماعي التي عرضها توماس هوبز. حيث طوّر لوك مبدأ «رضا المحكوم» في رسالتيه عن الحكومة. وأوضح أن واجب الحكومة بموجب العقد الاجتماعي مع أناس أحرار، هو أن تخدمهم من طريق الحفاظ على حقوقهم الأساسية، وهي: حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية.

كما أكد مونتيسكيو الحاجة إلى السلطات المتوازنة التي تدفع بعضها بعضاً لمنع الطغيان والاستبداد. ورأى مونتيسكيو في عمله **روح القوانين**، أنّ فصل سلطات الدولة يجب أن تخدم حرية الناس، وهذه السلطات هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

وتطوّر قدر كبير من الأفكار من أدبيات الممارسة الجمهورية في الولايات المتحدة، بما فيها أعمال جون آدامز التي يمكن تطبيقها في بناء دساتير الدول. وقد تأثر الدستور أيضاً بتجارب الدول الاتحادية القديمة والموجودة.

---

(٩) وثيقة ماغنا كارتا (Magna Carta) هي أول وثيقة دستورية في التاريخ، وهي وثيقة ملكية بريطانية التزم فيها الملك جون بالقانون الإقطاعي والمحافظة على مصالح النبلاء في عام ١٢١٥. وتُعدُّ معلماً بارزاً من معالم تطوّر الحكومة الدستوريّة في بريطانيا. وانتفعت بها معظم البلاد الغربية في القرون اللاحقة، لأن كثيراً من الأقطار الديمقراطيّة اتّبعت نهج القانون الإنكليزي في إنشاء حكوماتها.

(١٠) السير إدوارد كوك (١٥٥٢ ـ ١٦٣٤): محام وقاضٍ ومعارض سياسي إنكليزي مشهور. برز في عهد الملكة إليزابيث الأولى وعهد جيمس الأول.

(١١) السير وليام بلاكستون (١٧٢٣ ـ ١٧٨٠): حقوقي وقاضٍ انكليزي من المحافظين في القرن الثامن عشر. اشتهر من خلال تعليقاته المشهورة على القانون الإنكليزي.

١ ـ تأثير الأمريكيين الأصليين

اعتبر «التحالف السياسي لأمم الإركوا[١٢] والحكومة الديمقراطية تحت القانون العظيم للسلام»، من المؤثّرات في مواد دستور الاتحاد الكونفدرالي وفي دستور الولايات المتحدة. اقتبس جون روتليدج من القانون «الإركوازي» إلى المؤتمر الدستوري «نحن الشعب، نريد تشكيل اتحاد، أن نؤسس للسلام والمساواة...».

كانت الخبرة الإركوازية مع الرابطة الاتحادية نموذجاً وحكاية ذات هدف ومغزى في آنٍ معاً. حيث لم يكن لمجلسهم الأعلى سيطرة قسرية على الأعضاء المكوّنين للاتحاد، وأزعجت (لا مركزية) السلطة على نحوٍ متكرر «الأمم الستة» منذ مجيء الأوروبيين. فالقيادة التي تبنّتها رابطة الإركوا عانت شدر «فرط في الديمقراطية»، وعانى الاستقلال على المدى الطويل لرابطة الإركوا المكائد والخدع ضمن كل أمة من الأمم المكونة لها.

عانت الولايات المتحدة في عام ١٧٨٧ المشاكل عينها، حيث أبرمت الولايات المفردة، اتفاقيات منفصلة مع الأمم الأوروبية ومع أمم الأميريندا بمعزل عن الكونغرس القاري. فبدون الحكومة المركزية المقترحة من الكونغرس، خاف المشرّعون أن يكون مصير المواد التي تدعو إلى الرابطة الاتحادية للولايات الأمريكية المصير عينه لرابطة الاتحاد الإركوازي.

٢ ـ تأثير الشرعات الأخرى للحقوق في الدستور الأمريكي

تتألف شرعة الولايات المتحدة للحقوق من التعديلات العشرة التي أضيفت إلى الدستور عام ١٧٩١، كما وعد داعمو الدستور معارضيهم خلال مناظرات ١٧٨٨، حيث تم استلهام الشرعة الأمريكية لحقوق الإنسان من الشرعة الإنكليزية للحقوق (١٦٨٩). وتضمنت كلتا الشرعتين وجود هيئة محلفين[١٣] أثناء المحاكمات، واحتوت على حق اقتناء السلاح وحمله ومنع الكفالات الباهظة والعقوبات غير العادية والقاسية. وكذلك كانت الحريات العديدة التي تضمّنتها دساتير الولايات وإعلان فرجينيا للحقوق مشمولة في شرعة الحقوق الاتحادية.

---

(١٢) الإركوا والأميريندا هي من كبريات القبائل الأمريكية الأصلية شكّلت تحالفات بعضها مع بعض وأقامت ما يشبه الدول بمجالس ديمقراطية شبه منتخبة.

(١٣) هو نظام يشرك المواطن في عملية تطبيق العدالة الجنائية، ذلك أنه يكفل تمثيل المواطنين في تشكيل هيئة الاتهام أو المحاكمة ـ أو كليهما ـ بصفتهم مواطنين لا متخصصين. وللتأهل للمشاركة في الهيئة التي تعرف عادة باسم هيئة المحلفين، يتم اختيار مواطنين وفحصهم بواسطة عملية اختيار المحلفين التي تسمى عملية الاستجواب للتحقق من الأهلية في المشاركة.

ثالثاً: الإطار الأصلي للدستور

لم يعطِ المؤتمر الذي كتب مسوّدة الدستور، ولا الكونغرس الذي أرسله إلى الولايات الثلاث عشرة للمصادقة عليه في خريف ١٧٨٧ عنواناً أو عبارةً رئيسية له. ولملء هذا الفراغ، تم عنونة الوثيقة بـ «إطار الحكومة»، وذلك عند طباعتها من أجل موافقة المؤتمرات عليها ولنشرها بين الجمهور. تألّف «إطار الحكومة» هذا من ديباجة أو مقدمة الدستور وسبع مواد وموافقة ختامية موقعة.

١ ـ ديباجة الدستور

إن ديباجة الدستور ما هي إلا مقدمة تمهيدية توضح أصل الدستور ومجاله وهدفه. لا تعيّن هذه الديباجة سلطات الحكومة الاتحادية ولا تضع أي قيود على عملها، وإنما تذكر أصل الدستور ومجاله والهدف منه. يتجلّى أصله وصلاحيته في عبارة «نحن شعب الولايات المتحدة». وهذه العبارة تردّد صدى إعلان الاستقلال، وعبارة «شعب واحد» يصهر علاقتهم في ما بينهم ويفترض بين السلطات على الأرض وجود دولة وطنية ذات سيادة.

إنّ مجال الدستور مضاعف: **الأول**، «تشكيل اتحاد كامل ومثالي» مقارنة بالوجود سابقاً في «الاتحاد الأبدي»، الذي شملته مواد دستور الاتحاد الكونفدرالي؛ **ثانياً**، «لضمان فضائل ونِعَم الحرية»، التي يجب أن يتمتّع بها، ليس الجيل الأول فقط، وإنّما الأجيال اللاحقة أيضاً.

إنّه عقد اجتماعي مؤلّف من بنود في إطار الفلسفة الديمقراطية، يفصّل كيفية تنفيذ الاتحاد الكامل بين الحكومة وبين الشعب الأمريكي.

أ ـ المادة الأولى

تصف المادة الأولى الكونغرس، الذي يُعد الجهاز التشريعي في الحكومة الاتحادية. تقول الفقرة الأولى: «كل السلطات التشريعية المعطاة هنا، تخوَّل إلى كونغرس الولايات المتحدة، الذي سوف يتألّف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب».

وترسّخ طريقة الانتخاب للفوز بمقعد في الكونغرس ومؤهّلات أعضاء كل مجلس من مجلسيه. حيث يجب على أعضاء مجلس النواب أن تكون أعمارهم ٢٥ سنة على الأقل، ومواطنين في الولايات المتحدة منذ سبع سنين، ويعيشون في الولايات التي يمثّلونها. ويجب ألّا تقل أعمار أعضاء مجلس الشيوخ عن ٣٠ سنة، ومواطنين منذ تسع سنوات ويعيشون في الولاية التي يمثلونها.

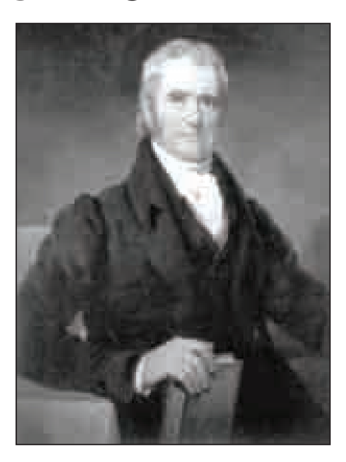
تعدّد المادة الأولى، الفقرة الثامنة، السلطات التشريعية التي تشمل: تشريع كل القوانين التي ستكون ضرورية ومناسبة لتنفيذ السلطات السابقة وكل السلطات الأخرى المخوّلة من الدستور في حكومة الولايات المتحدة. وتضع المادة الأولى، الفقرة التاسعة، تسعة قيود خاصة على سلطة الكونغرس.

تمنع المادة الأولى، الفقرة التاسعة، البند الأول، الكونغرس من سن أي قانون يقيّد إحضار العبيد إلى الولايات المتحدة قبل عام ١٨٠٨، إضافة إلى أن البند الرابع من هذه الفقرة، يعيد ويكرّر القاعدة الدستورية حول الضرائب التي يجب أن توزع بحسب عدد سكان الولاية. استُثنت هذه البنود بصراحة من التعديل الدستوري قبل ١٨٠٨. في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٨٠٨ صادق الكونغرس على تشريع يمنع استيراد العبيد إلى البلاد.

وفي الثالث من شباط/فبراير ١٩١٣ وبعد المصادقة على التعديل السادس عشر، حصل الكونغرس على صلاحية فرض الضرائب على الدخل، من دون توزيعها بحسب الولاية أو بناءً على الإحصاء في الولايات المتحدة.

النص الثالث الذي تم ترسيخه هو المادة الأولى، الفقرة الثالثة، البند الأول، الذي ينص على تمثيل متساوٍ في مجلس الشيوخ.

فسّرت المحكمة العليا عبارة «التجارة» وعبارة «الضروري والمناسب» في المادة الأولى، بأنّها تسمح للكونغرس أن يسن القوانين التي لم تذكر على نحوٍ صريح ضمن السلطات التي أوردتها المادة الأولى، وهي غير منكرة على الكونغرس ضمن القيودٍ المذكورة صراحةً على سلطة الكونغرس. فقد وضّح رئيس المحكمة العليا مارشال في بداية القرن التاسع عشر: «دع النهاية تكونُ قانونية. دعها تكن ضمن مجال الدستور، وكل الوسائل التي تكون مناسبة. هي التي تكون بسهولة متناغمة مع تلك النهاية، التي ليست ممنوعة. لكنها مع نص وروح الدستور، هي نهاية دستورية».



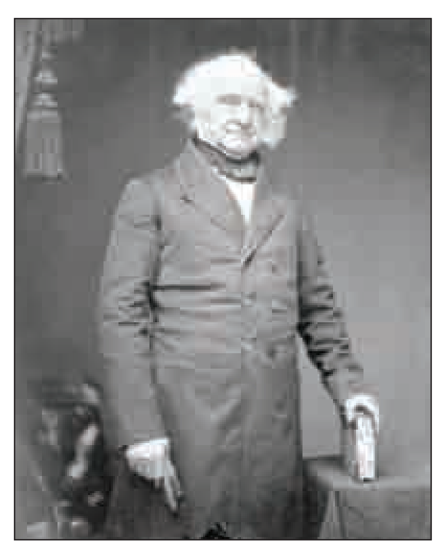
جون مارشال (١٧٥٥ ـ ١٨٣٥): رابع رئيس للمحكمة الدستورية ومؤسّس مبدأ المراجعة القضائية. عيّنه الرئيس جون آدامز

ب ـ المادة الثانية

تصف المادة الثانية منصب رئيس الجمهورية. فالرئيس هو رأس الجهاز التنفيذي للحكومة الاتحادية وكذلك للولايات، إضافة إلى كونه رئيس الأمة ورئيس الدولة والحكومة.

إنّ منصب نائب الرئيس مبيّن في المادة الثانية أيضاً، حيث ينتخب كل من الرئيس ونائب الرئيس ليخدما مدة زمنية متطابقة قدرها أربع سنوات. تبيّن الفقرة الأولى من المادة الثانية، أنّ نائب الرئيس يخلف الرئيس إذا أُقيل الرئيس أو أصبح غير قادر على تصريف مهام وسلطات الرئاسة، أو إذا مات أو استقال. وقد وضّح التعديل الخامس والعشرون لاحقاً هذه الحالات. إضافة إلى أن الإجراء الأصلي ـ الذي تمّ استبداله في التعديل الثاني عشر ـ لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس موجود في هذه المادة.

حتى يكون الشخص مؤهلاً للقيام بوظيفة الرئيس، عليه أن يكون مواطناً مولوداً على الأرض الأمريكية أو مواطناً في لحظة اعتماد الدستور، عمره خمس وثلاثون سنة على الأقل، ومقيم في الولايات المتحدة على الأقل منذ أربع عشرة سنة. ويعتبر الرئيس مارتن فان بورين هو الرئيس الأول المولود على الأرض الأمريكية.



مارتن فان بورين (١٧٨٢ ـ ١٨٦٢): الرئيس الثامن للولايات المتحدة الأمريكية، وأول رئيس مولود على الأرض الأمريكية

يتلقى الرئيس تعويضاً مالياً، ويجب ألّا يزداد أو يتناقص خلال مدته الرئاسية في المنصب. لا يمكن الرئيس أن يتلّقى تعويضاً آخر من الولايات المتحدة أو من الولايات نفسها. إضافة إلى ذلك، على الرئيس أن يؤدي اليمين عندما يتولّى المنصب، والقسم الرئاسي مفصّل في نهاية الفقرة الأولى، وذلك ليحمي الدستور ويصونه ويدافع عنه.

تمنح الفقرة الثانية من المادة الثانية الرئيس سلطات واسعة، وهي:

• الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في الولايات المتحدة، وكذلك للفصائل المسلحة في الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الاتحادية.

• يمكن الرئيس أن يطلب الرأي من الموظفين الرئيسيين في الحكومة الاتحادية.

• يمكن الرئيس أن يمنح تخفيفاً أو عفواً عن العقوبات إلا في حالات الاتهام بالخيانة (مثلاً لا يستطيع العفو عن نفسه للتهرب من الاتهام بالخيانة من جانب الكونغرس).

تمنح وتحدّد الفقرة الثانية سلطات الرئيس في التعيينات:

• يمكن الرئيس أن يعقد الاتفاقيات بمشورة ورضا مجلس الشيوخ، شرط أن يوافق ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين.

• يمكن الرئيس برضا ومشورة مجلس الشيوخ أن يعيّن السفراء والوزراء والمستشارين الآخرين، وكذلك قضاة المحكمة العليا، وكل الموظفين الكبار في الولايات المتحدة الذين لم يحدّد الدستور طريقة تعيينهم.

• يمكن الكونغرس أن يمنح سلطة تعيين المناصب الدنيا إلى الرئيس لوحده أو المحاكم أو الوزراء.

• يمكن الرئيس أن يقوم بالتعيينات في فترة غياب أو إجازة الكونغرس.

تبتدئ الفقرة الثالثة وصف علاقات الرئيس مع الكونغرس:

• يقوم الرئيس بالإبلاغ والإفادة عن حالة الاتحاد.

• بند التوصية: للرئيس السلطة وعليه واجب الإنماء إلى عناية الكونغرس تلك الإجراءات التي يعتقد أنها «ضرورية ومناسبة»

• يمكن الرئيس أن يدعو مجلس أو مجلسي الكونغرس للانعقاد.

تضيف الفقرة الثالثة:

• يستقبل الرئيس السفراء.

• يشرف الرئيس على سلامة تنفيذ القوانين.

• يفوّض ويسند الرئيس كل المناصب في الحكومة الاتحادية.

تشرح الفقرة الرابعة إقالة الرئيس وكل أصحاب المناصب الاتحادية الأخرى. يُقال الرئيس بسبب الاتهام بالخيانة أو الإدانة بالخيانة أو الرشوة أو جريمة كبرى أو جنحة أخرى.

ج ـ المادة الثالثة

تتحدث المادة الثالثة عن نظام المحكمة (الجهاز القضائي)، بما فيها المحكمة العليا. هناك محكمة واحدة تدعى المحكمة العليا. تصف المادة أنواع القضايا التي تعالجها هذه المحكمة كتقاضٍ أصلي (أي القضايا التي تعرض لأول مرة أمام المحكمة من حيث الموضوع). يستطيع الكونغرس أن يحدث محاكم دنيا ويحدّد عملية الاستئناف القضائي. ويشرّع الكونغرس القوانين

التي تحدد الجرائم والعقوبات. تصون المادة الثالثة أيضاً حق المرافعة أمام هيئة المحلفين في كل حالات الجرائم وتعرِّف جريمة الخيانة.

تمنح الفقرة الأولى منها تفويض السلطة القضائية في الولايات المتحدة إلى المحاكم الاتحادية، التي لها سلطة تفسير وتطبيق القانون في الحالات الخاصة. وتتضمّن أيضاً صلاحية فرض الأحكام والعقوبات والعمل المستقبلي المباشر لحل النزاعات.

سنّ الكونغرس في عام ١٧٩١ نظاماً جديداً، تمتلك محاكم المقاطعات بموجبه التقاضي الأصلي. وتستمع محاكم الاستئناف الوسيطة التي تتمتع بقضاء حصري إلى استئناف القضايا في المناطق قبل أن ترفع إلى المحكمة العليا. للمحكمة العليا حق اختيار القضايا التي ترفع إليها، أي أن المحكمة غير ملزمة بالاستماع إلى كل القضايا.

منح الدستور المحاكم الاتحادية حق هذه المحاكم في محاسبة «التحقير الجنائي» و«التحقير المدني» الذي يمكن أن تتعرّض له، والذي يحول دون تنفيذ القرارات القضائية. إن خلاصة العقوبة التي تفرضها المحكمة بسبب التحقير تهيمن على كل العقوبات التي تطبّق على الطرف مصدر التحقير. ويمكن المحكمة أن تأمر بالسجن بسبب التمرد عليها أو التقاضي «عن سوء نية» أو الفشل في طاعة أمر أو إنذار قضائي. يمكن أن تمتد السلطة القضائية أيضاً إلى مجالات ليست ملزمة بالقانون. عموماً لا تستطيع المحاكم الاتحادية عرقلة إجراءات المحكمة في الولاية.

يتيح البند الأول من الفقرة الثانية للمحاكم الاتحادية أن تستمع إلى القضايا الفعلية الحالية والخلافات حولها فقط. ولا تعالج القضايا الافتراضية أو تلك التي تمنع لأنها تسبب المعاناة لأحد الأطراف، أو أن الحكم فيها لا يطبق على أحد الأطراف المتنازعة، أو أنها قضية تتعلق بمسألة لم تصل إلى درجة النضج كموضوع قضائي. عموماً تتطلب القضية أو المنازعة حضور الأطراف المتنازعة التي لديها بعض المصلحة أصلاً كي تجازف بها في تلك القضية؛ كما تتطلب اهتماماً كبيراً وكافياً بقضاء المحكمة التي لا تستطيع محكمة دنيا، سواء أكانت في الولاية أو اتحادية، أن تغطي جغرافياً كل الحالات الموجودة أمام القانون. إن المحاكم التي تتبع هذه التوجيهات يقال إنها تمارس التحفظ القضائي (Judicial Restraint). أما تلك المحاكم التي تشكل استثناءً يقال عنها إنها ناشطة قضائياً (Judicial Activist).

ينص البند الثاني من الفقرة الثانية على أن المحكمة العليا لها اختصاص قضائي في الحالات التي تشمل السفراء والوزراء والمستشارين، وفي كل الحالات التي تتعلق بالحكومات الأجنبية، وأيضاً في تلك المنازعات التي تخضع لسلطة القضاء الاتحادي، لأنه على الأقل هناك ولاية تشكل أحد أطراف النزاع.

تخضع القضايا التي تبرز تحت قوانين الولايات المتحدة واتفاقياتها لسلطة المحاكم الاتحادية. تعالج المحاكم الاتحادية الحالات التي تخص قانون الملاحة الدولية والخصام حول الأراضي الممنوحة من قبل دول مختلفة. تأتي القضايا التي تعالج الحالات بين المواطنين في ولايات

مختلفة، وحالات بين مواطنين أمريكيين والدول الأجنبية ومواطنيها تحت سلطة المحاكم الاتحادية أيضاً. تجرى المحاكمات في الولايات التي اقترفت فيها الجريمة.

لا يوجد أي جزء من الدستور يسمح بالمراجعة القضائية؛ لكنّ واضعي الدستور تدبروا الفكرة بعناية. وثبت فيما بعد أنه المحاكم يمكنها أن تمارس مراجعة قضائية على قرارات الكونغرس أو على الجهاز التنفيذي للحكومة الاتحادية من خلال السوابق القضائية التي وقعت لاحقاً.

وكان لا بد من بذل جهود كبيرة لتطوير روح الكياسة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، بغية الاعتراف المتبادل بالقرارات والقوانين التي تصدرها كل منها، للوصول إلى الهدف النهائي وهو إقامة نظام قانوني قومي مستقر ومتوازن. فبحسب مبدأ «ريس جوديكاتا»[١٤]، تمنح المحاكم الاتحادية محاكم الولايات اعتماداً وثقةً كاملة. ويمكن أن تنظر المحكمة العليا في القضايا التي تخص دستورية قوانين الولايات حالة في إثر حالة، وعند الضرورة الدستورية الملحة والدقيقة، بعيداً من أي دوافع للمجالس التشريعية في الولاية أو نتائج سياساتهم أو بسبب حكمة هذه القوانين من الناحية القومية.

تمنع الفقرة الثالثة ـ التي عرّفت ما هي الخيانة ـ الكونغرس من تغيير أو تعديل القانون الاتحادي بخصوص الخيانة حتى في حال تصويت الأغلبية على ذلك. فلا يكفي للاتهام بالخيانة فقط، استدعاء أفكار الخيانة من قبل المتهم، وإنما يجب أن يوجد فعل واضح مثل افتعال الحرب أو مساعدة الأطراف التي تشن حرباً على الولايات المتحدة مادياً. ويجب أن يؤيّد هذه الاتهامات شاهدان على الأقل. ويجب ألّا يعتبر الكونغرس ـ وهو كيان سياسي ـ عدم التوافق السياسي الذي يظهر على نحو روتيني ضمن أروقته فعلاً من أفعال الخيانة. لأن عدم التوافق يسمح بالمقاومة غير العنيفة ضد الحكومة؛ فالمعارضة ليست حياة أو موت. ومع ذلك، فإن الكونغرس يمكن أن يُتهم بجرائم وعقوبات أقل تأثيراً من قبيل المؤامرة.

د ـ المادة الرابعة

تعرِّف المادة الرابعة العلاقة بين الولايات من جهة، وبين كل ولاية والحكومة الاتحادية من جهة أخرى؛ إضافة إلى أنها تنص على مسائل من قبيل قبول ولايات جديدة في الاتحاد وكذلك تغيير الحدود بين الولايات. على سبيل المثال، يتوجّب على الولايات أن تمنح اعتماد وثقة كاملة للأعمال العامة والسجلات وإجراءات المحاكم التي تتبعها الولايات الأخرى.

إنّ بند «الامتيازات والحصانات» في هذه المادة، يمنع حكومات الولايات التمييز بين المواطنين الذين ينتمون إلى ولايات مختلفة، مثلاً: تطبيق عقوبات قاسية لمواطني ولاية أوهايو الذين

(١٤) ريس جوديكاتا (Res judicata): معناها باللاتينية المسألة المحكوم فيها. وهي مبدأ قضائي في القانون المدني والقانون العام يفيد بأن القضية مبتوتة بشكل نهائي من قبل القضاء وغير قابلة للاستئناف، ولا يجوز أن يترافع الطرفان حول هذه القضية مرة ثانية في المحكمة نفسها أو أمام محاكم أخرى.

يحاكمون في ولاية ميشيغان. وتحدّد أيضاً عملية ترحيل الرعايا بين الولايات، إضافة إلى وضع أساس قانوني لحرية الحركة والسفر بين الولايات. يعتبر هذا النص القانوني اليوم أحياناً مسلَّماً به، خصوصاً من المواطنين الذين يعيشون بالقرب من الحدود، لكن في أيام مواد رابطة الاتحاد الكونفدرالي، كان اجتياز الحدود مجهداً وشاقاً ومكلفاً.

تنص المادة الرابعة أيضاً على إنشاء وقبول الولايات الجديدة.

إن بند الأقاليم ضمن هذه المادة يمنح الكونغرس سلطة وضع القوانين للتخلص من الملكيات الاتحادية وإدارة الأقاليم التي لا تمتلكها الولايات.

أخيراً، تستوجب الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من الولايات المتحدة أن تضمن لكل ولاية شكلاً جمهورياً للحكومة وتحمي الولايات من الغزو والعنف.

هـ ـ المادة الخامسة

تبيّن المادة الخامسة عملية تعديل الدستور الاتحادي ودساتير الولايات الثماني السارية المفعول في عام ١٧٨٧ وآلية هذا التعديل. حيث يتم التعديل من خلال المجالس التشريعية في ثلاث ولايات، وفي الولايات الخمس الباقية تعطى سلطة التعديل لمؤتمرات منتخبة خاصة. تنص مواد رابطة الاتحاد الكونفدرالي الملغاة على أن التعديلات يتم اقتراحها من جانب الكونغرس ويصادق عليها بإجماع الأصوات من جانب المجالس التشريعية في الولايات الثلاث عشرة. يدل هذا على وجود خلل كبير في هذه المواد، بسبب وجود عقبة كأداء صعبة التجاوز تقف عائقاً أمام عملية إصلاح الدستور.

صيغت عملية التعديل خلال المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا، التي كانت بحسب الورقة الاتحادية الرقم ٤٣ مصمّمة لوضع التوازن بين المرونة والصرامة:

«إنّها تقف بالتساوي ضد السهولة القصوى التي يمكن أن تجعل الدستور قابلاً للتحول جداً، وتواجه الصعوبة القصوى الأخرى التي يمكن أن تديم الأخطاء المكتشفة فيه. علاوة على ذلك، تمكن حكومات الولايات والحكومة الاتحادية من وضع أسس تعديل الأخطاء كما تشير إليها الخبرة من هذا الجانب أو ذاك».

عملياً هناك خطوتان في عملية تعديل الدستور. فالمقترحات بتعديل الدستور يجب أن يتم تبنيها على نحوٍ سليم ويصادق عليها قبل أن تدخل حيّز التنفيذ. يمكن تبنّي تعديل مقترح وإرساله إلى الولاية للتصديق عليه وذلك من طريق:

- كونغرس الولايات المتحدة عندما يرى ثلثا أعضاء مجلس النواب والشيوخ أنه ضروري، أو:
- بواسطة مؤتمر وطني يستدعيه الكونغرس لأجل هذا الغرض، بعد موافقة ثلثي المجالس التشريعية في الولايات (حالياً ٣٤ ولاية) على المقترح.

حتى يصبح التعديل جزءاً من الدستور يجب أن يصادق عليه (كما حدّده الكونغرس) في:

- المجالس التشريعية لثلاثة أرباع عدد الولايات (حالياً ٣٨ ولاية).
- أو مؤتمرات التصديق في عدد من الولايات يبلغ ثلاثة أرباع عددها الكلي (حالياً ٣٨ ولاية).

الكونغرس هو وحده الذي يحدّد أياً من الطريقتين سوف يتم اتباعها لتصديق أي تعديل مقترح. تم اللجوء إلى الطريقة الثانية (مؤتمرات التصديق في الولايات) مرةً واحدة في التعديل الحادي والعشرين للدستور.

يُعد أرشيف الولايات المتحدة حالياً، هو المكلّف بإدارة عملية التعديل تحت القانون التشريعي رقم ١/٢٠٦ب. يحيل الأرشيف التعديل المقترح إلى الولايات من أجل الدراسة وذلك بإرسال رسالة إخطار لكل حاكم ولاية، ثم يحيل كل حاكم ولاية التعديل على المجلس التشريعي في الولاية، وعندما تصادق الولاية على التعديل المقترح، ترسل الأصل المصدّق أو نسخة مصدّقة عنه إلى الأرشيف. تفحص وثائق التصديق المرسلة من قبل مكتب السجلات الاتحادية لاختبار كفايتها القانونية والتأكد من توقيع الولاية المعتمد. تختتم المادة الخامسة نصوصها بجعل بعض البنود غير قابلة للتعديل.

و ـ المادة السادسة

ترسّخ المادة السادسة فكرة أن الدستور وكل القوانين الاتحادية ومعاهدات الولايات المتحدة التي عقدت بناءً عليه، هي القانون الأعلى على الأرض، وأنّ القضاة في كل ولاية سيكونون مقيّدين بذلك، وكذلك كل ما تتضمنه قوانين ودساتير هذه الولايات. وبناء عليه يصادق على المديونية القومية الواجب سدادها أثناء سريان دستور الرابطة الكونفدرالية، ويستوجب من كل المشرِّعين على مستوى الاتحاد والولايات والموظفين الرسميين والقضاة أن يؤدّوا القسم أو يقدّموا تأكيدات لدعم الدستور. هذا يعني أن قوانين ودساتير الولايات يجب ألّا تتناقض مع الدستور ولا مع القوانين الاتحادية، وفي الحالة المعاكسة من واجب القضاة في الولايات قانونياً أن يلتزموا وينحازوا إلى الدستور وإلى القوانين الاتحادية على حساب تلك التي في الولايات.

وتذكر المادة السادسة بأنه لا يوجد اختبار ديني كشرطٍ للتأهل لأي منصب أو لمنح ثقة عمومية في الولايات المتحدة.

ز ـ المادة السابعة

تصف المادة السابعة عملية إنشاء الإطار الجديد المقترح للحكومة.

رابعاً: التعديلات المصادق عليها

للدستور سبعة وعشرون تعديلاً. من الناحية البنيوية، يبقى النص الأصلي للدستور والتعديلات الأولى غير قابلة للتغيير. ويعرف مجموع التعديلات من ١ إلى ١٠ بـ «شرعة الحقوق»، والتعديلات من ١٣ إلى ١٥ بـ «تشريعات إعادة البناء».

باستثناء التعديل السابع والعشرين الذي ظل معلقاً أمام الولايات مدة ٢٠٢ سنة و٢٢٥ يوماً، فإن التعديل الثاني والعشرين كان أطول تعديل لم يبت، حيث تمّت المصادقة عليه بعد ثلاث سنوات و٣٤٣ يوماً. أما التعديل السادس والعشرون فقد تمّت المصادقة عليه في وقت قصير بلغ مئة يوم. وبلغ متوسط زمن المصادقة على التعديلات الستة والعشرين الأولى سنة و٢٥٢ يوماً، وبلغ تسع سنوات و٤٨ يوماً بعد أخذ جميع التعديلات بعين الاعتبار.

يصبح التعديل جزءاً من الدستور حالما تتم المصادقة عليه من جانب ثلاثة أرباع الولايات (حالياً ٣٨ ولاية من أصل ٥٠)، من دون أي خطوة إضافية. ولا يحتاج نص التعديل إلى أي فعل إضافي من الكونغرس أو أي كان بعد المصادقة عليه من الولايات الأخيرة. وهكذا عندما يدقّق مكتب السجلات الاتحادية بأنّه تلقّى العدد المطلوب من وثائق المصادقة المعتمدة، فإنه يبعث بتصريح رسمي إلى الأرشيف يؤكد أن التعديل صحيح وأصبح جزءاً من إطار الحكومة الاتحادية. يطبع هذا التأكيد في السجل الاتحادي وفي قوانين الولايات المتحدة على نطاق واسع، ويصبح بمنزلة مذكرة رسمية للكونغرس وللدولة بأن عملية المصادقة اكتملت بنجاح.

١ ـ الحفاظ على الحرية (التعديلات ١، ٢، ٣)

يمنع التعديل الأوّل عام ١٧٩١ الكونغرس من إعاقة ممارسة بعض الحريات الفردية: الحرية الدينية، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، وحق الاحتجاج. يضمن نص الممارسة الحرة في التعديل الأول، حق الشخص أن يعتنق أي اعتقادات دينية يريدها، ويعطيه الحرية في ممارسة ذلك الاعتقاد، ويمنع نص الإقرار في التعديل الحكومة الاتحادية من إنشاء كنيسة قومية رسمية أو محاباة مجموعة محددة من الاعتقادات الدينية على حساب مجموعة أخرى. ويضمن التعديل حق الفرد في التعبير واعتناق طيفٍ واسعٍ من الآراء ووجهات النظر.

كان القصد من التعديل الأول هو ضمان وتأكيد التبادل الحر للأفكار حتى لو كانت تلك الأفكار قليلة الانتشار. إنّه يضمن أيضاً حق الفرد بالاجتماع جسدياً مع مجموعة من الأشخاص للاحتجاج أو الإضراب، أو الاشتراك مع الآخرين في مجموعات من أجل أهداف اقتصادية أو سياسية أو دينية. إضافة إلى أنّه يضمن حق الفرد بالمطالبة برفع المظالم.

يحمي التعديل الثاني عام ١٧٩١ حق الأفراد في اقتناء السلاح وحمله. وبيّنت المحكمة الاتحادية أن هذا الحق هو للأفراد وليس للمجموعات المسلحة، وأنّ الحكومة يمكن أن تنظم أو تضع بعض القيود على الصانع أو مالك أو بائع الأسلحة النارية أو الوسائل المشابهة. إنّ الإصرار

من ولايات متعددة خلال مناظرات المصادقة الدستورية والرغبة الواسعة في القيام بهذا التعديل، عكس الاستياء والنقمة الطويلة على المستعمر البريطاني الذي بذل جهوداً كبيرة لمصادرة أسلحة المستعمَرين عند اندلاع الحرب الثورية.

يمنع التعديل الثالث للدستور عام ١٧٩١، الحكومة الاتحادية من قسر الأفراد وإكراههم على تأمين مأوى للجنود في بيوتهم خلال وقت السلم. إن الطلبات من ولايات متعددة خلال مناظرات المصادقة الدستورية والرغبة الواسعة في مثل هذا التعديل عكس النقمة الطويلة على قوانين الإيواء التي تبناها البرلمان البريطاني خلال الحرب الثورية التي سمح للجنود البريطانيين بموجبها الاستيلاء على المنازل الخاصة للاستخدام الشخصي من جانبهم.

٢ ـ حماية العدالة (التعديلات ٤، ٥، ٦، ٧، ٨)

يحمي التعديل الرابع للدستور (عام ١٧٩١)، الناس ضد التحرّي والاستحواذ على أشخاصهم أو ملكياتهم من جانب موظفي الحكومة. يمكن أن يعني التحرّي كل شيء ابتداءً من تفتيش الشرطةِ الأشخاصَ جسدياً، أو طلب اختبار دم، إلى تفتيش منزل الشخص أو سيارته. يحدث الاستحواذ عندما تسيطر الحكومة على أي شيء بحوزة الشخص. تستخدم المواد المستحوذ عليها عادةً كدليل عندما يتّهم المرء بجريمة. يفرض التعديل الرابع أيضاً بعض القيود على تحقيق الشرطة في جريمة ويمنع استخدام الأدلة التي تم الحصول عليها بصفة غير قانونية في المحاكمات.

يشير التعديل الخامس (عام ١٧٩١) إلى أنه لا يمكن أن تبدأ المحاكمات بخصوص الجرائم الكبرى، إلا بعد تسليم قرار الاتهام من جانب لجنة المحلفين العليا. ويحمي التعديل الخامس أيضاً الأفراد من الأذى المضاعف، مثل أن يعاقب الفرد مرتين على العمل الجنائي نفسه، ويمنع العقوبة من دون محاكمة قانونية عادلة، وهكذا فإنه يحمي الأفراد من السجن من دون إجراءات عادلة. وينص على أن الشخص المتهم يمكن ألّا يُكره على الاعتراف للشرطة أو وكيل النيابة أو القاضي أو لجنة المحلفين بأي معلومات يمكن أن تدينه أو تستخدم ضده في المحكمة. إضافة إلى ذلك، فإن التعديل الخامس يمنع الحكومة من أخذ ملكية خاصة لاستخدام عام من دون تعويض عادل.

يمنح التعديل السادس (عام ١٧٩١) الفرد المتهم بجريمة عدة أنواع من الحماية والحقوق. حيث له الحق في أن تستمع إلى قضيته هيئة محلفين نزيهة مؤلفة من أناس من المجتمع المحيطين به الذين يقرّرون في قضيته بناءً على الأدلة والبراهين فقط. وللفرد الحق في محاكمة سريعة حيث من دونها يمكن المتّهم أن يُحتجز لأجل غير مسمى بناءً على مجموعة من الاتّهامات الجنائية غير المثبتة. إنّ حق المحاكمة السريعة هو من الشروط المهمة، وذلك لضمان أنّ المتّهم يتلقى محاكمة عادلة، هي بحد ذاتها من متطلبات العدالة. فإذا كان هناك فاصل زمني كبير بين توجيه الاتّهامات وبين المحاكمة، ربما يموت الشهود أو ينتقلون من المنطقة أو ربما يتعرّضون للنسيان، ويمكن الأدلة المادية أن تضيع. بطريقة مماثلة، للشخص الحق في محاكمة عامة وعلنية،

حيث يحمي هذا الحق المتّهمين من الإجراءات السرية التي يمكن أن تشجّع على انتهاك النظام القضائي، وتفيد بجعل الجمهور على علم بكيفية عمل النظام القضائي الجنائي. يضمن التعديل أيضاً حق الاستشارة القانونية للأفراد عند اتّهامهم بالجرائم، ويضمن بأن المتهم يمكن أن يطلب شهوداً لحضور المحاكمة يدلون بشهاداتهم في حضور المتهم، ويضمن أيضاً بأن يعرف المتهم الاتهامات الموجهة ضده. في عام ١٩٦٦، حكمت المحكمة العليا بمنع الاعتراف بالجرائم تحت القسر والإكراه، كما في التعديل الخامس. ونص التعديل السادس على حق الاستشارة لكل الأشخاص رهن التوقيف.

يوسّع التعديل السابع (١٧٩١) حق المحاكمات أمام هيئة محلفين ويجعلها تمتد إلى القضايا المدنية الاتحادية، ويمنع المحاكم من قلب ما توصل إليه المحلّفون من حقائق. بالرغم من أن التعديل نفسه يقول إنه مقتصر على «أن يتوافق مع القانون العام» ـ بمعنى القضايا التي تستوجب حق وجود هيئة محلفين في القانون الإنكليزي ـ وجد أن التعديل يطبق على القضايا المشابهة لقضايا القانون العام القديم؛ على سبيل المثال، إنّ الحق في محاكمة أمام هيئة محلّفين تطبّق على قضايا تخضع لمجموعة القوانين الاتحادية التي تمنع التفرقة على أساس الجنس أو العرق في مسألة التوظيف أو الإسكان. يضمن هذا التعديل حق المحاكمة أمام هيئة محلفين فقط في المحكمة الاتحادية وليس في محاكم الولاية.

يحمي التعديل الثامن (١٧٩١) الناس من فرض كفالات أو غرامات مالية باهظة عليهم، لا يتسنى إلا للأغنياء دفعها، ويحمي الناس من التعرّض لعقوبات قاسية وغير عادية. بالرغم من أن هذه العبارة كانت ترمي لحظر طرق شنيعة محددة من العقوبة، إلا أنه تمّ توسيعها عبر السنين للوقاية ضد العقوبات غير المتناسبة إلى حدٍ كبير أو أنها بالغة القسوة، قياساً على الجريمة المقترفة. استخدم هذا النص أيضاً لمعارضة شروط السجن، مثل السجون غير الصحية إلى حد كبير والمكتظة والعناية الصحية غير الكافية وإخفاق الموظفين المقصود في حماية السجناء بعضهم من بعض.

٣ ـ الحقوق غير المعدودة والسلطات المحفوظة (التعديلان ٩ و١٠)

يصرّح التعديل التاسع (عام ١٧٩١) بأنّ للأفراد حقوقاً أساسية أخرى، إضافة إلى تلك المذكورة في الدستور. فخلال مناظرات التصديق الدستوري، رأى مناهضو الاتحاد أنه يجب إضافة شرعة للحقوق. وكانت، في المقابل، إحدى الحجج التي قدّمها مناصرو الاتحاد ضد إضافة شرعة للحقوق، أنه من المستحيل تعداد كل حق أساسي يتمتع به الأفراد، وأنه لمن الخطر تعداد بعضها خوفاً من الظن أنّ القائمة صريحة وشاملة، وبالنتيجة توسيع سلطة الحكومة الاتحادية ضمنياً. أصر مناهضو الاتحاد على شرعة الحقوق، ونتيجةً لذلك رفضت مؤتمرات المصادقة الدستورية في بعض الولايات المصادقة على الدستور من دون قائمة أكثر تفصيلاً لحماية الأفراد، لذلك أضاف الكونغرس الأول تعديلاً أصبح التعديل التاسع كتسوية لهذا الخلاف. فالحقوق المحمية بالتعديل

التاسع غير محددة، وتمت الإشارة إليها على أنها حقوق غير معدودة. وجدت المحكمة العليا بأنّ الحقوق غير المعدودة تشمل بعض الحقوق الهامة مثل حق السفر وحق الاقتراع وحق الحفاظ على خصوصية الأشياء الشخصية وصنع القرارات في ما يتعلق بالعناية الفردية بالصحة.

اشتملت شرعة الحقوق أيضاً على التعديل العاشر (عام ١٧٩١) لتحديد توازن السلطة على نحوٍ أوسع بين الحكومة الاتحادية والولايات. ينص هذا التعديل على أن الحكومة الاتحادية تتمتع فقط بالسلطات الممنوحة على نحوٍ محدد في الدستور. تشمل هذه السلطات: سلطة إعلان الحرب؛ جباية الضرائب؛ تنظيم الأنشطة التجارية بين الولايات، والصلاحيات الأخرى المذكورة في مواد الدستور وفي تعديلاته اللاحقة. تحتفظ الولايات والناس بأي سلطة غير مذكورة في الدستور كما ورد في هذا التعديل. وفي الوقت الذي لا توجد قائمة بما يمكن أن تكون عليه هذه «السلطات المعدودة»، حكمت المحكمة الدستورية بأنها تعني: القوانين التي تؤثر في علاقات العائلة، والتجارة التي تتم ضمن حدود الولاية الذاتية وكذلك جهود تطبيق القانون المحلي.

٤ ـ سلطة الحكومة (التعديلات ١١، ١٦، ١٨، ٢١)

يمنع التعديل الحادي عشر (عام ١٧٩٥) على وجه التحديد المحاكم الاتحادية من الاستماع إلى قضايا تتم بموجبها مقاضاة إحدى الولايات من شخصٍ ينتمي إلى ولاية أخرى أو دولة أخرى، أي توسيع حماية سيادة الولايات من بعض أنواع المسؤوليةً القانونية. لقد تأثرت المادة الثالثة، الفقرة الثانية، البند الأول بهذا التعديل.

وأزاح التعديل السادس عشر (عام ١٩١٣)، القيودَ الدستوريةَ الموجودة التي تضيّق سلطة الكونغرس في فرض وجباية الضرائب المباشرة على الدخل. وعلى وجه التحديد، ألغيت القيود على التوزيع أو القسمة المبيّنة في المادة الأولى، الفقرة التاسعة، البند الرابع بموجب هذا التعديل، الذي قلب قرار المحكمة الدستورية عام ١٨٩٥ حول إحدى القضايا الكبرى آنذاك؛ حيث بيّن قرار المحكمة أن ضريبة الدخل الاتحادي من الإيجار والأسهم والفائدة هي مسألة غير دستورية. وقد أصبح هذا التعديل القاعدة التي يتم الرجوع إليها بخصوص كل التشريعات الاتحادية اللاحقة حول ضريبة الدخل الاتحادي. وقد وسّع إلى حدٍ كبير مجال فرض الضرائب الاتحادية والإنفاق في السنوات اللاحقة.

يمنع التعديل الثامن عشر (عام ١٩١٩)، صنع ونقل وبيع المشروبات الكحولية على المستوى القومي. وهو يمنح الكونغرس أيضاً سلطة سن التشريعات من أجل تطبيق هذا المنع. ونظراً إلى تبنّي التعديل من جانب «الحركة الوطنية لتشجيع الاعتدال»، فإن المؤيّدين للتعديل اعتقدوا أنّ استخدام الكحول عمل طائش ومدمّر، ومنعه سوف يحل المشاكل الاجتماعية وسوف يحسّن صحة الأمريكيين. خلال فترة المنع، قدّر بعضهم أن استهلاك الكحول، وكذلك عدد الأموات المرتبطة بهذا الاستهلاك قد انخفضت بقوة. لكن من جهة أخرى كان للمنع عواقب سلبية كبيرة أخرى؛ فقد

حوّل التعديل أعمال الكحول المربحة إلى أعمال تحت الأرض، وأدّى إلى ظهور سوق سوداء واسعة. إضافة إلى ذلك، شجّع المنع على عدم احترام القانون وعزّز الجريمة المنظمة. رُفع المنع عام ١٩٣٣ عندما تم إبطال هذا التعديل.

لقد ألغى التعديل الحادي والعشرون (عام ١٩٣٣) التعديلَ الثامن عشر وأعاد عملية تنظيم مسألة الكحول في الولايات. وسمح لكل ولاية أن تضع القواعد الناظمة لبيع ونقل الكحول ضمن حدودها، بما فيها السن المسموح عندها بشرب الكحول. وبما أن القانون الاتحادي يموّل الولايات التي تمنع بيع الكحول للقاصرين تحت سن الواحد والعشرين، فإن الولايات الخمسين جميعها حدّدت سن الشرب بإحدى وعشرين سنة.

٥ ـ حماية الحقوق المدنية (التعديلات ١٣، ١٤، ١٥، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٦)

قضى التعديل الثالث عشر (عام ١٨٦٥) على الرق والخدمة تحت الإكراه، إلا إذا كانت عقوبةً لجريمة، وخوّل التعديل الكونغرس فرض إبطال الرق عن طريق سن التشريعات المناسبة. بالرغم من إعلان الرئيس أبراهام لينكولن خلال إعلان التحرير (عام ١٨٦٣) أن ٣ إلى ٤ ملايين من العبيد قد أصبحوا أحراراً، إلا أن وضعهم اللاحق بعد حرب التحرير لم يكن واضحاً، كما هو الحال أيضاً مع غيرهم من ملايين العبيد على المستوى القومي. هدف الكونغرس بالتعديل الثالث عشر إلى أن يكون إعلاناً لتحرير كل العبيد على طول الأمة والأخذ بمسألة التحرير بعيداً من السياسة. وفقاً لهذا التعديل أصبح جزءاً من المادة الأولى، الفقرة الثانية، البند الثالث غير فعّال، وكذلك المادة الرابعة، الفقرة الثالثة، البند الثالث، وتحوّل بمعظمه إلى موضوع خارج نطاق هذا التعديل، وفسرته المحكمة العليا على نحوٍ واسع لتمنع العمل القسري باستخدام التهديد أو القمع الجسدي أو الأذى.

يمنح التعديل الرابع عشر (عام ١٨٦٨) حق المواطنة في الولايات المتحدة للعبيد السابقين ولكل الأشخاص «الواقعين تحت السلطة القانونية للولايات المتحدة». ويحتوي أيضاً على ثلاثة قيود جديدة على سلطة الولاية، هي: (١) لن تنتهك الولاية امتيازات أو حصانة المواطنة؛ (٢) لن تحرم أي مواطن من الحياة أو الملكية من دون عملية قانونية؛ (٣) تضمن لكل الأشخاص حماية متساوية أمام القانون. وسّعت هذه القيود إلى حدٍ كبير الحماية التي يقدمها الدستور للأفراد. قبل اعتماد التعديل الرابع عشر، ألزمت شرعة الحقوق فقط أفعال الحكومة الاتحادية ما لم يذكر النص بصورة محددة خلافاً لذلك. جعل هذا التعديل وطبقاً لمبدأ المحكمة العليا في الإدماج (Incorporation)، معظم نصوص شرعة الحقوق قابلة للتطبيق على مستوى الولاية والحكومات المحلية أيضاً. إن طريقة توزيع الممثلين الموصوفة في المادة الأولى، الفقرة الثانية، البند الثالث تم نسخها في هذا التعديل.

منع التعديل الخامس عشر (عام ١٨٧٠) استخدام العرق أو اللون كشروط لأهلية المواطنين في الاقتراع. إنّ التعديلات الثلاثة الأخيرة اللاحقة للحرب الأهلية، ترمي إلى إلغاء واحد من أهم آثار العبودية وترتقي بالحقوق المدنية والحريات للعبيد السابقين.

يمنع التعديل التاسع عشر (عام ١٩٢٠) الحكومة من إنكار حق المرأة في الاقتراع في نفس المستوى مع الرجال. قبل تبنّي هذا التعديل، سمحت بعض الولايات فقط للمرأة بالاقتراع وشغل المناصب العمومية. وبعد المصادقة على هذا التعديل تمّ توسيع هذا الحق ليشمل كامل الأمة.

وسّع التعديل الثالث والعشرون (عام ١٩٦١) حق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية للمواطنين المقيمين في مقاطعة كولومبيا، بمنح المقاطعة عدداً من الناخبين في المجمّع الانتخابي، كما لو أنها ولاية (لكن ليس أكثر من ولاية صغيرة). فعندما تم إنشاؤها في البداية كعاصمة عام ١٨٠٠، كان في المقاطعة عدد من السكان لا يتجاوز الخمسة آلاف فقط، إلا أنه بحلول عام ١٩٦٠ ازداد عدد السكان إلى ما يزيد على ٧٦٠٠٠٠ نسمة، ومع ذلك ظل القاطنون فيها من دون حكومة محلية ومحرومين حق الاقتراع في الانتخابات الاتحادية، بالرغم من أن عليهم تقع كل مسؤوليات المواطنة (دفع الضرائب الاتحادية، ويمكن أن يؤدوا الخدمة الإلزامية). فمثلاً كان المواطنون في ثلاث عشرة ولاية، عدد سكانها أقل، يتمتعون بحق الاقتراع مقارنةً بالقاطنين في هذه المقاطعة. بعد هذا التعديل أصبح المواطنون القاطنون في هذه المقاطعة يشاركون في انتخابات الرئيس ونائب الرئيس.

بموجب التعديل الرابع والعشرين (عام ١٩٦٤)، منعت الحكومة الولايات من فرض ضريبة على الاقتراع (الولاية التي تفرض أجوراً لقاء التصويت). فبالرغم من أن اعتماد التعديلات ١٣، ١٤، ١٥ التي ساعدت على إزالة العديد من القوانين التمييزية المتبقية حول العبودية، إلا أنها لم تُزل كل أشكال التفرقة أمام القانون. فإضافة إلى اختبار محو الأمية ومتطلبات فترة الإقامة، فإن الضريبة على الاقتراع استخدمت لمنع المواطنين ذوي الدخول المنخفضة من المشاركة في الانتخابات. تحركت المحكمة العليا وأحبطت منذ ذلك الحين الإجراءات التمييزية، فاتحة بذلك مشاركة ديمقراطية للجميع بغض النظر عن قدرة الفرد على الدفع.

يمنع التعديل السادس والعشرون (عام ١٩٧١) الحكومة من إنكار حق المواطنين في الولايات ممن بلغوا الثامنة عشرة من أعمارهم أو أكثر من التصويت بناءً على العمر. وقد أدّت حركة احتجاج الطلبة الواسعة ضد الحرب في فيتنام خلال سنوات الستينيات من القرن الماضي إلى تزايد الدافع وراء خفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨. وازداد هذا الدافع أكثر بعد حركة المحكمة العليا في قضية «أوريغون ـ ميتشل»، حيث وجدت أنه يمكن للكونغرس أن يضع شروطاً للاقتراع في الانتخابات الاتحادية، ولكن لا تنطبق على انتخابات الولايات أو الانتخابات المحلية.

٦ ـ إجراءات وعمليات الحكومة (التعديلات ١٢، ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٧)

غيّر التعديل الثاني عشر (عام ١٨٠٤) الطريقة التي يختار المجمّع الانتخابي الرئيس بها في الولايات المتحدة. يشترط هذا التعديل على كل ناخب أن يصوت على نحوٍ منفصل لكل من الرئيس ونائب الرئيس بدلاً من صوتين للرئيس كما كان معمولاً به في السابق. ويقترح أيضاً وبقوة بأن يكون الرئيس ونائب الرئيس من ولايتين مختلفتين. لقد جبّ هذا التعديل العملية الانتخابية التي حددتها المادة الثانية، الفقرة الأولى، البند الثالث، كما أن هذا التعديل وسّع شروط أهلية الانتخاب لمنصب الرئيس لتصبح نفسها أيضاً بالنسبة إلى نائب الرئيس.

ويغيّر التعديل السابع عشر (عام ١٩١٣) طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة. حيث يشترط هذا التعديل بأن يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع المباشر. ويلغي هذا التعديل البندين الأول والثاني من الفقرة الثانية، اللذين ينصان على أن عضوي مجلس الشيوخ من كل ولاية ينتخبان بواسطة المجلس التشريعي في كل ولاية. يغيّر التعديل أيضاً إجراء ملء الشواغر في مجلس الشيوخ، حيث تخوّل المجالس التشريعية في الولاية للحاكم بأن يجري تعيينات مؤقتة حتى إمكان عقد انتخابات خاصة.

وغيّر التعديل العشرون (عام ١٩٣٣) موعد تسلّم كل من الرئيس ونائب الرئيس والكونغرس مهماتهم، وبالتالي تقليل المدة الزمنية بين يوم الانتخاب وبداية تسلم كل من الرئيس ونائب الرئيس والكونغرس مهماتهم.

لقد حدّدت الحكومة طبقاً لمواد الاتحاد الفدرالي الرابع من آذار/مارس ١٧٨٩ موعداً لمباشرة مهمات المناصب الكبرى (الرئيس ونائبه، الكونغرس، ...)، ومنذ ذلك الحين بدأ أصحاب المناصب الأوائل في الاتحاد مهماتهم في ذلك التاريخ وأنهوها بعد ٢، ٤، ٦ سنوات ابتداءً من ذلك التاريخ. أي أنه بالرغم من أن الكونغرس الجديد ينتخب في تشرين الثاني/نوفمبر إلا أنه لا يستلم مهماته حتى آذار/مارس التالي ويظل الكونغرس السابق يسيّر الأعمال في المرحلة الانتقالية مع كامل الصلاحيات، لكن مع تقدّم وسائل النقل والاتصالات، فإن ذلك يعني أن الكونغرس المنتهية مدته وكذلك الرئيس سيحتفظون بمناصبهم مدة طويلة وغير ضرورية بعد الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر. وبنقل بداية المدة الرئاسية إلى العشرين من كانون الثاني/يناير، والكونغرس إلى الثالث منه كما نص عليه هذا التعديل، فإنّ مؤيّدي التغيير الدستوري هذا أعربوا عن أملهم أن يضعوا نهاية للمرحلة الانتقالية غير الضرورية، وفي الوقت عينه السماح لعملية انتقال سريعة للسلطة التنفيذية والتشريعية.

يحدّد التعديل الثاني والعشرون (عام ١٩٥١) مدة تولّي الرئيس المنتخب لولايتين رئاسيتين فقط، بمجموع ثماني سنوات. ومع ذلك، يمكن الرئيس أن يخدم حتى مدة عشر سنوات، وذلك إذا تولّى نائب الرئيس أو أي خلف آخر منصب الرئيس (في حال أن الرئيس لا يمكن أن يكمل مدته لأي سبب من الأسباب)، فإنّ نائب الرئيس يتسلّم منصب الرئاسة لمدة سنتين أو أقل، عندها يمكن

الرئيس الجديد أن يخدم ولايتين رئاسيتين كاملتين. أما إذا بقي أكثر من سنتين من الولاية الرئاسية عندما تسلّم الخلف المنصب، فإن الرئيس الجديد يمكن أن يخدم ولاية رئاسية إضافية واحدة فقط.

بالرغم من أنه لا يوجد شيء في إطار الحكومة الأصلية (بحسب دستور ١٧٨٩) يحدّد كم هو عدد الولايات التي يمكن أن يبقى فيها الرئيس في منصبه، فإن الرئيس الأول جورج واشنطن، اعتذر عن خوض الانتخابات لولاية رئاسية ثالثة، قائلاً أن ولايتين كل منها أربع سنوات كافية لأي رئيس. وبقي هذا العرف غير مكتوب في الدستور حتى كسره فرانكلين روزفلت الذي انتخب لولاية ثالثة في العام ١٩٤٠ ورابعة في العام ١٩٤٤.



فرانكلين روزفلت (١٨٨٢ ـ ١٩٤٥)
الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة من ١٩٣٣ وحتى ١٩٤٥

يوضّح التعديل الخامس والعشرون (عام ١٩٦٧) ما الذي يحدث إذا مات أو استقال أو أقيل الرئيس أو نائب الرئيس، أو إذا أصبح مُقعداً ولا يستطيع القيام بمسؤولياته وكيف يسد شاغر الرئاسة مؤقتاً. إنه يلغي قاعدة الخلافة الغامضة في المادة الثانية، الفقرة الأولى، البند السادس، التي لا تذكر صراحةً إذا كان نائب الرئيس يخلف الرئيس أم لا، وكذلك كيفية ملء منصب نائب الرئيس الشاغر. لذلك كانت خطة خلافة الرئيس ضرورية.

مات ثمانية رؤساء أثناء تولّيهم منصبهم واستقال واحد في منتصف المدة، وعلى نحوٍ مشابه مات سبعة نواب للرئيس أثناء خدمتهم، واستقال اثنان في منتصف المدة. ما يعني أنّه خلال ٢٠ بالمئة من تاريخ الولايات المتحدة تقريباً (ابتداءً من تبني الدستور في عام ١٧٨٩)، لم يكن يوجد نائب للرئيس يؤدي مهمات الرئيس.

يمنع التعديل السابع والعشرون (عام ١٩٩٢) أعضاء الكونغرس من منح أنفسهم علاوةً في المرتبات خلال مدة توليهم مناصبهم، وإنما يسري مفعول العلاوة في حال تبنيها على المدة التشريعية اللاحقة مباشرةً. فقد اعتقد مؤيّدو التعديل أن أعضاء الهيئة التشريعية الاتحادية من المحتمل جداً أن يكونوا حذرين من أي زيادة في المرتبات إذا لم يكن لهم مصلحة شخصية في التصويت. لقد تأثرت المادة الأولى، الفقرة السادسة، البند الأول بهذا التعديل الذي ظلّ معلقاً لمدة قرنين من الزمان، لأنه لا يحتوي على أي زمن محدد للتصديق.

خامساً: التعديلات غير المصادق عليها

يقترح أعضاء كل من مجلسي النواب والشيوخ نحو ٢٠٠ تعديل خلال كل مدة للكونغرس المقدرّة بسنتين. ومع ذلك فإنّ أغلبية هذه المقترحات لا تخرج أبداً من لجان الكونغرس، باستثناء القليل جداً منها الذي يمر فعلياً عبر عملية التصديق الدستورية.

هناك ستة تعديلات نالت موافقة الكونغرس وعرضت على الولايات من أجل الموافقة والمصادقة، لكنها لم تنل الموافقات المطلوبة من الولايات لتصبح جزءاً من الدستور. أربعة منها تقنياً لا تزال معلقة، حيث لم يضع الكونغرس حداً زمنياً للمصادقة عليها. أما الاثنان الآخران فقد بطل مفعولهما لأنهما مقترنان بحد زمني للمصادقة وهذا الزمن قد نفد.

سادساً: المراجعة القضائية

تساعد قرارات المحاكم الاتحادية إلى حدٍ كبير على فهم الدستور، وبخاصةٍ قرارات المحكمة العليا التي يتم الإشارة إليها بعبارة «سوابق قضائية». والمراجعة القضائية هي سلطة المحكمة العليا في تدقيق التشريعات الاتحادية، والقرارات التنفيذية وشرعية كل أجهزة الولايات، وذلك للحكم على دستوريتها، وإلغائها في حال مخالفتها الدستور.

تشمل المراجعة القضائية سلطة المحكمة العليا في توضيح معنى الدستور عندما يتم تطبيقه على حالات محددة. على مر السنين، غيّرت قرارات المحكمة تفسير عدداً من البنود الدستورية من دون إجراء تعديل على النص الأصلي للدستور.

إنّ التشريعات التي اعتمدت لتطبيق الدستور ولتكييف هذا التطبيق على الظروف المتغيّرة، وسّعت بطريقة مرنة ودقيقة، وغيرَّت المعاني المعطاة لكلمات الدستور.

فإذا تعرّضت قرارات الكونغرس أو أحد أنشطة أو قرارات المكاتب التنفيذية للحكومة للشك أو الرفض، فإن المحكمة العليا هي التي تقرّر أخيراً ما إذا كانت هذه الأعمال تتوافق مع الدستور أم لا.

سابعاً: المجال والنظرية

إنّ المحاكم التي أنشئت بموجب الدستور يمكن أن تنظّم الحكومة وتضبط عملها. فلهذه المحاكم سلطة قضائية على أعمال المسؤولين الحكوميين، ولها سلطة فوق سلطة قوانين الولايات. ويمكن المحاكم الاتحادية أن تحكم في ما إذا كان نسق الأجهزة وعملها في الحكومة المركزية يتوافقان مع الدستور، كما تشير إلى ذلك المادة الثالثة المتعلقة بالسلطة القضائية في الدستور نفسه.

وربما تكون المحكمة العليا في أمريكا هي الوحيدة في العالم التي تقوم بالتفسير الدستوري للقوانين الجوهرية، أمّا الدول الأخرى عموماً فتعتمد في ذلك على المجلس التشريعي الوطني(١٥).

اقترح ماديسون وويلسون في المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا أن تستخدم المحكمة العليا الفيتو في ما يتعلق بالتشريعات القومية، ليكون ذلك مشابهاً للنظام المعمول فيه في نيويورك، حيث إن دستور عام ١٧٧٧ فيها دعا إلى «مجلس مراجعة» من جانب حاكم نيويورك وقضاة المحكمة الدستورية في الولاية، فالمجلس يراجع، وبطريقة معينة يمنع أي تشريع ينتهك روح الدستور قبل أن يدخل موضع التنفيذ.

احتوت المصادقات المفتوحة على الدستور التي تمّت في الولايات ـ وتمّ نشرها في صحفها ـ بصراحة على سلطة المراجعة القضائية. ووقف كل من جون مارشال من فرجينيا، وجيمس ويلسون من بنسلفانيا، وأوليفر إلسوورث من كونيتيكت، إلى جانب المراجعة القضائية للمحكمة العليا على قوانين المجالس التشريعية في الولايات.

تكوّنت المحكمة العليا في البداية من رجال القانون الذين كانوا مرتبطين على نحوٍ وثيق بوضع وثيقة الدستور. فقد عمل جون جي من نيويورك كرئيس للمحكمة الدستورية العليا في السنوات الست الأولى. وخلفه في السنوات الأربع التالية أوليفر إلسوورث من كونيتيكيت، الذي كان مندوباً في المؤتمر الدستوري، وكذلك كان جون روتليدج من كارولينا الجنوبية الذي خدم رئيساً للمحكمة الدستورية في عام ١٧٩٥ والذي عيّنه الرئيس واشنطن في فترة فراغ الكونغرس. أما رئيس المحكمة الرابع، جون مارشال من فرجينيا، فقد عمل في مؤتمر المصادقة الدستورية في فرجينيا عام ١٧٨٨، وامتّدت خدمته في المحكمة العليا لمدة أربع وثلاثين سنة، وعاصر إصدار الكثير من التشريعات المهمة التي ساعدت على تثبيت الدستور وتطويره في السنين الأولى من المحكمة العليا. أما أعضاء المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا الذين خدموا في المحكمة، فهم: جيمس ويلسون لعشر سنين من بنسلفانيا؛ جون بلير من فرجينيا لمدة خمس سنين؛ جون روتليدج من كارولينا الجنوبية لمدة سنة كقاضٍ ثم رئيساً للمحكمة في عام ١٧٩٥.

(١٥) C. Herman Pritchett, *The American Constitution*, edited by Joseph P. Harris, McGraw-Hill Series in Political Science (New York: McGraw-Hill, 1959), p. 134.

١ ـ تأسيس القضاء الاتحادي

عندما خلف جون مارشال أوليفر إلسوورث كرئيس للمحكمة العليا في عام ١٨٠١، كان قد تمّ تأسيس القضاء الاتّحادي بموجب القانون القضائي، إلا أن حالات التقاضي كانت محدودة العدد، لأن مبدأ مراجعة تشريعات الولاية والاستئناف المقدم من المحاكم العليا في الولايات كان مفهوماً. ولم تكن هذه المحاكم تتّمتع بالهيبة بعد.

إنّ القضية المميّزة لمحكمة مارشال هي: «بارون ـ بالتيمور»، التي قضت بأن شرعة الحقوق تقيّد أعمال الحكومة الاتّحادية وليس حكومات الولايات.

وفي قضية «ماربوري ـ ماديسون»، أكّدت المحكمة العليا سلطتها في المراجعة القضائية لقوانين الكونغرس. بعدئذٍ كتب مارشال رأي الأغلبية في المحكمة، وأعلن التضارب المكتشف بين الفقرة ١٣ من القانون القضائي لعام ١٧٨٩ وبين المادة الثالثة من الدستور.

إنّ الجوهر الحقيقي للمهمة القضائية بحسب مارشال هو تحديد أي من القواعد والقوانين المتناقضة يجب أن تسيطر. ويطلب من المحاكم أن تغلِّب الدستور على قوانين الكونغرس، لأن القضاة يؤدّون القسم معتبرين الدستور أسمى قانون على الأرض الأمريكية. سادت رؤية مارشال في شأن تغليب الدستور على كل القوانين الأخرى مع مرور الوقت وقوة الممارسة.

٢ ـ فصل السلطات

تجهد المحكمة العليا لخلق التوازن والمساواة بينها وبين السلطات الأخرى في الحكومة الفدرالية (الجهة التنفيذية من جهة والكونغرس من جهة أخرى)، وتعمل على إصدار أحكام قضائية قابلة للتنفيذ. وتسعى على نحوٍ موازٍ إلى التقليل من الأوضاع التي تظهر فيها متفوّقة على رئيس الولايات المتحدة أو الكونغرس. تضطلع المحكمة العليا بسلطة الحكم على عدم دستورية قوانين الكونغرس، لكن تمنع نفسها بالتأكيد من تجاوز الدستور. وقد لخّص القاضي برانديس أربعة توجهات عامة تستخدمها المحكمة العليا لتفادي القرارات التي تعارض تلك التي يتخذها الكونغرس: «(١) لن تستبق المحكمة أي تساؤل حول قانون دستوري ولن تقرّر في المسائل المفتوحة، ما لم تحتاج إليه قضية بعينها؛ (٢) وعندما يحدث ذلك، فإن الحكم على دستوريته سوف يصاغ فقط كوقائع محدّدة في القضية المطلوبة؛ (٣) وسوف تختار المحكمة تشريعاً أو قانوناً عاماً كقاعدة لقرارها ما إذا كانت القضية من دون أرضية دستورية؛ (٤) وإذا عملت ذلك، فإن المحكمة سوف تختار هيكلاً دستورياً لقانون يتخذه الكونغرس حتى لو كانت دستوريته موضع شك جدي».

هناك من يعارض المحكمة في مبدأ ضبط النفس في المراجعة القضائية على قوانين الكونغرس وأفعال الرئيس، ويتجلى ذلك في المسألتين الأساسيتين التاليتين:

• إن جمود المحكمة العليا وتراخيها يفضي إلى سيل من القرارات التشريعية التي تخلق دائماً عدم التوازن بين الولايات والحكومة الاتحادية.

• إن إذعان المحكمة العليا للكونغرس والجهاز التنفيذي يفرِّط بالحماية الأمريكية للحقوق المدنية وكذلك المجموعات السياسية من الأقليات والأجانب.

٣ ـ الدِّين المدني

هناك وجهة نظر تقول بأن بعض الأمريكيين يرون وثائق الدستور والاستقلال وشرعة الحقوق كحجر الأساس لنوع من دين مدني (Civil Religion).

ويستدلون على ذلك بحفظ كل من الدستور وإعلان الاستقلال وشرعة الحقوق في صندوق برونزي الإطار، مفرغ من الهواء، ومقاوم للرصاص. كل ذلك في مبنى مستدير في النهار وفي قبب تتحمل عدة أطنان من القنابل في الليل في مبنى الأرشيف القومي.

لقد صعقت فكرة حفظ هذه الوثائق بعض النقاد الأكاديميين الذين ينظرون إلى علاقة الأمريكيين بالدستور بين عامي ١٧٧٦ و١٧٨٩ تحكمها الوثنية. وكتب جفرسون في ١٨١٦ في هذا الصدد: «بعض الرجال ينظرون إلى الدساتير باحترام منافق، يعتقدون أنها كتابوت العهد لا تُلمس لقداستها». فهو يرى أنها غير كاملة ويعتقد أنه يمكن أن يوجد ضمنياً غيرها.

ومع ذلك كان لدستور الولايات المتحدة صدى خارج حدودها، وأثّر في بلاد مرت بالسيرورة التاريخية نفسها. وتجلى ذلك ليس فقط في تشابه الصياغة والفقرات المستعارة الكاملة من الدستور الأمريكي، وإنما في تأثرها بمبادئ حكم القانون والتعديلات الدستورية والإقرار بالحقوق الفردية، وكذلك بمبدأ المراجعة القضائية.

ويبقى الدستور الأمريكي من أكثر دساتير الدول الاتحادية نجاعةً وقوةً في هيكلة الدول الحديثة وحفظها من التقلبات التي يمكن أن تهدّد بناء الدولة أو تفككها، والأهم من ذلك كله هو قناعة الأمريكيين الراسخة أن دستورهم هو المرجع والفيصل في فض خلافاتهم وخلق صيغ توافقية للعيش المشترك.

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة

لم يشر الدستور الأمريكي عند وضعه إلى الأحزاب؛ وذلك بسبب نظرة واضعيه إليها، فقد كانوا ينظرون إليها على أنها سبب في المشاحنات والانقسامات والغايات الشخصية. ولا يعني ذلك أن الأحزاب السياسية في ذلك الوقت لم تكن معروفة، فقد كانت تعمل في بريطانيا لسنوات قبل سنة ١٧٨٧. إضافة إلى ذلك لم يكن الأمريكيون يدركون بصفة عامة دور الأحزاب السياسية وأهميتها بصورة واضحة، فقد كانوا يتوجسون خيفةً من الشلل وصراع الفرق والجماعات الضاغطة، التي كان همّها الأول مصالحها من دون الالتفات إلى مصالح الأمة بوجه عام. ولكن ورغم ذلك فقد تطوّرت الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وأدّت دورها المميز في رسم السياسات.

كانت الظروف في الولايات المتحدة الأمريكية تسمح ببزوغ أكثر من حزب سياسي، إلا أنّ النظام حافظ على صفة الحزبين، وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي. وقد نسب إلى جون آدمز قوله بأن لا شيء يثير الرعب أكثر من انقسام الجمهورية الجديدة بين حزبين كبيرين، لكل حزب منهما قائده الخاص. وهذا توماس جفرسون الرئيس الثالث للولايات المتحدة يقول: «إن لم يكن في استطاعتي دخول الجنة إلا برفقة حزب، فإنني لا أفكر الذهاب إلى هناك قطعياً».

يتبيّن مما سبق أن الأمريكيين لم يصلوا آنذاك بعد إلى حد الثقة بالأحزاب وبخاصة نظام الحزبين، لأنهم كانوا يخافون تفسخ عرى الجمهورية الأمريكية وانفصامها على أساس حزبي أيديولوجي. ورغم شعور البعض بهذه التخوفات إلا أنّ البعض الآخر رأى في الأحزاب أمراً لا مفرّ منه.

بحلول عام ١٨٠٠ كان النظام الحزبي قد أرسى دعائمه في المجتمع الأمريكي، وبرزت المطالبة بإجراء تغييرات دستورية تكفل حرية إنشاء الأحزاب. وبعد عام ١٨٠٠ أدّت الأحزاب دوراً فاعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي تحديد سياستها، وكان نشاطها يزداد من وقت إلى آخر؛ فبعض

الأزمات القومية كانت تسبب فتوراً وأفولاً وقتياً في عملها، ولكن بعد تخطّيها ترجع هذه الأحزاب إلى سابق عهدها قوية ومؤثرة.

تؤدي الأحزاب في الولايات المتحدة عدة وظائف أساسية، ولا سيَّما في انتخاب الموظفين العموميين، وتقوم بعرض المشاكل العامة، والرقابة على الموظفين الحكوميين، وتوجيه الناخبين، وإشعال الصراع السياسي.

تظهر أهمية الأحزاب الأمريكية بصورة جلية في عملية الترشيح للهيئات التشريعية ورئاسة الجمهورية من خلال سيطرة مرشحي الأحزاب في معاركهم الانتخابية على سواهم نتيجة الدعم المالي الضخم الذي تقف وراءه.

لا تقتصر أهمية الأحزاب الأمريكية على اختيار المرشحين ودعمهم في الانتخابات التشريعية بل تتعدّى ذلك لتصل إلى حد أبعد، حيث إن للحزبين (الجمهوري والديمقراطي) في كل من المجلسين (الشيوخ والنواب) منظمات حزبية قويّة تستطيع من خلالها السيطرة على عملية التشريع والتصويت والتأثير في قرارات الكونغرس.

لا يختلف الحزبان الأمريكيان على المبادئ والجوهر الأساسي للنظام القائم كما هو حال الأحزاب السياسية الأوروبية التي تختلف حول المسائل الأساسية كالنظام السياسي أو الاقتصادي، بل يعملان مجتمعين على المحافظة على النظام الاقتصادي الليبرالي، ويسعيان إلى تأكيده كلٌّ بأسلوبه الخاص[1].

رغم هذا التشابه حول المسائل الأساسية، فإنّ هذا لا ينفي وجود اختلافات بين الحزبين في بعض التفصيلات. فالحزبان الأمريكيان يختلفان على عدة مسائل، كالتعريفة الجمركية ولائحة سكك الحديد، والسيطرة على الاحتكارات والسياسة المالية.

لذلك يمكن اعتبار الحزب الديمقراطي هو حزب الإصلاح والتجديد والتغيير والحزب الجمهوري هو الحزب الأكثر محافظة.

تتميز المعارضة السياسية في ظل الثنائية الحزبية بكونها فردية وواضحة، وبالرغم من ذلك فهي منظّمة ومعتدلة، وتبقى بعيدة من التطرّف في معالجتها الأمور العامة، فهي تقدّم اقتراحات إلى الحزب الحاكم لتحسين الوضع القائم، أو لحل المشكلات المستجدة. ومع ذلك لا تصل المعارضة الأمريكية من حيث الوضوح إلى ما وصلت إليه المعارضة البريطانية.

---

(١) حسن سيد أحمد إسماعيل، **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧).

أولاً: مقارنة بالنظام الحزبي البريطاني

١ ـ المرونة في ظل الثنائية الحزبية

تختلف الأحزاب في بريطانيا عما هي عليه في الولايات المتحدة من حيث المرونة الحزبية؛ ففي الولايات المتحدة تفتقر الأحزاب إلى أيديولوجيا محدّدة تساعد الناخبين أو الذين يريدون الانتساب إلى الحزب على تحديد انتمائهم، وهو ما جعلها تضم تيارات في أغلب الأحيان تصل إلى حد التنافر؛ لعدم وجود أرضية مشتركة يقف عليها المنتسبون إلى الحزب[٢]. وعبّر أحد الفقهاء الأمريكيين عن ذلك بقوله: « إن الحزب في أمريكا لا يمكن أن يشبَّه بالجيش أو الكنيسة، وهو ليس أسلوب في الحياة».

لهذا وُصِف الحزب الأمريكي بأنه لا يتعدّى كونه رابطة ضعيفة لا يجمعها إلا سعيها وراء السلطة والسيطرة عليها، بحيث تخلو هذه الأحزاب من الاتفاق، وإن كان الاتفاق متوافراً فإنه لا يكون في أغلب الأحيان إلا عرضياً.

وبالرغم من غموض برامجها وعدم وضوحها، إلا أنها في المقابل تمتاز بالمرونة الكافية، وتعطي الأعضاء في أغلب الأحيان فرصة التصويت ضد قرار أو قانون يتقدم به الحزب.

أما في المملكة المتحدة فإن الوضع يكاد يكون مختلفاً كلياً، حيث يتوافر الطابع الأيديولوجي المميّز لحزب العمال مثلاً، الأمر الذي يجعل برنامجه واضحاً على عكس الأحزاب الأمريكية التي تفتقر إلى الوضوح، والحال ينطبق أيضاً على حزب المحافظين كونه صاحب أيديولوجيا مناهضة لأيديولوجيا حزب العمال. بالتالي يمتاز الحزبان بوضوح أفكارهما وبرنامجيهما، وتسعى الأحزاب البريطانية إلى تطبيق هذه الأيديولوجيا بصرامة فتبتعد هذه الأحزاب من المرونة التي اتصفت بها الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية.

يقال بأنه «ليس من عادة الإنكليزي الانتقال من حزبه إلى حزب آخر بالسهولة التي يغيّر فيها المرء ثوبه، بل يلجأ إلى ذلك في حالات الضرورة القصوى». ومرد ذلك هو وضوح سياسة وأيديولوجيا الأحزاب البريطانية، فيعتنق الفرد مبادئ الحزب وهو على علم وإلمام بتلك المبادئ فيخلص لها، على عكس الأحزاب الأمريكية التي تفتقر إلى هذه الأيديولوجيا، فينتقل الفرد من حزب لآخر وكأنه أمر طبيعي.

٢ ـ المركزية في ظل الثنائية الحزبية

تختلف الأحزاب السياسية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث البناء والتركيب، وأسلوب العمل المنتهج داخل وحدات كل منهما.

---

(٢) نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢)

ففي بريطانيا تمتاز الأحزاب بشدة مركزيتها، وهذا ما يعطيها تماسكاً وقوة وسيطرة على الناخبين، بينما في الولايات المتحدة تذهب اللجان إلى إضعاف هذا التماسك والتشبث باستقلاليتها من خلال ارتباط لجان الدوائر بلجان المقاطعات الكبرى. لذا يرى البعض أنه من الصواب الحديث عن خمسين حزباً جمهورياً وخمسين حزباً ديمقراطياً، بدلاً من الحديث عن حزب ديمقراطي وحزب جمهوري.

تتميّز الأحزاب الأمريكية، بعدم الانضباط وعدم الاستقلالية، فشبهها البعض من جراء ذلك بالأحزاب الفرنسية، وأبعدها عن الأحزاب البريطانية. حيث إن عدم انضباط الأحزاب في الولايات المتحدة ليس على الصعيد الداخلي فحسب، بل على صعيد القضايا التي تحتاج إلى نوع من الانضباط أيضاً.

لا تعد المركزية في الأحزاب البريطانية نتاجاً لنظام الانتخاب الفردي، بل تكمن مركزيتها في عدة عوامل أهمها البعد الأيديولوجي وكيفية تمويل الأحزاب، وسعي الأحزاب إلى تحقيق تركيز الأصوات وعدم تشتتها ليحول ذلك دون ضعف سيطرة الحزب على المعركة الانتخابية.

٣ ـ الثنائية الأمريكية والثنائية البريطانية وتركيبة الأحزاب

تتناقض الثنائية الأمريكية والثنائية الإنكليزية بسبب تركيبة الأحزاب في كل منهما؛ ففي المملكة المتحدة يرتكز بنيان الحزب على مركزية قوية، تخف قوتها عند المحافظين عنها عند العمال، رغم ذلك فهي أقوى كثيراً من المركزية الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

في الولايات المتحدة الأمريكية تستقل اللجان بعضها عن بعض كلياً، وترتبط في المناطق بلجان المقاطعات الكبرى، وهذه الأخيرة تتلقى مباشرة تعليمات الزعماء، واللجان الحكومية. لكن فوق الولاية لا توجد سلطة أخرى. والفرق واضح مقارنة ببريطانيا حيث يحتفظ المركز بالسيطرة القوية على مالية الحزب، كما يحتفظ لنفسه بالموافقة على الاقتراحات المقدمة من اللجان المحلية.

لا ترتكز الأحزاب الأمريكية على أي قاعدة أيديولوجية أو اجتماعية، فهي تتضمّن في داخلها عقائد وعناصر متنافرة تماماً. وتؤلّف في الأساس وسائل للاستيلاء على المراكز القيادية والإدارية والسياسية في الدولة، وتعيين المرشحين للانتخابات التمهيدية (Primaries) التي تكتسب أهمية أكبر من الاقتراع الفعلي في بعض الأنظمة الأخرى. أما الأحزاب البريطانية فهي تقترب إلى حدٍ كبير من مفهوم الأحزاب الكلاسيكية؛ أي أن وظيفتها لا تقتصر على السيطرة على المناصب السياسية وتعيين المرشحين، وإنما تقوم بأنشطة مستمرة طوال العام، من مراقبة النظام السياسي وكيفية عمله إلى التعبئة السياسية للأعضاء وما إلى ذلك.

ثانياً: تنظيم الأحزاب السياسية الأمريكية

الأحزاب السياسية الأمريكية منظّمة على نحوٍ غير محكم مقارنة بغيرها في البلاد الأخرى. فليس للحزبين الكبيرين على الأخص، تنظيم رسمي على المستوى القومي، يتحكم بالعضوية والأنشطة أو المواقف السياسية، بالرغم من أن بعض الفروع تعمد إلى التنظيم. وهكذا إذا قلت إنّ أمريكياً عضو في الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري، فإنّ ذلك يختلف تماماً، عمّا إذا قلت أن بريطانيا ينتمي إلى حزب المحافظين أو حزب العمال.

ففي الولايات المتحدة، يمكن غالباً لأحدهم أن يصبح عضواً في حزب بمجرد ذكره لذلك، حتى إنه في بعض الولايات، يمكن المقترع أن يسجل عضواً في هذا الحزب أو ذاك لحظة اقتراعه، فالشخص يستطيع اختيار حضور اجتماعات للجنة المحلية لحزب ما اليوم، ويحضر اجتماعات اللجنة المحلية للحزب الآخر في اليوم التالي، وهو ما يفقد الأحزاب من محتواها التنظيمي والعقائدي، فالعامل الوحيد الذي يجعل شخصاً ما قريباً من الحزب هو مشاركته الكميّة والكيفية في أنشطة الحزب، وقدرته على إقناع الآخرين على الحضور إلى اجتماعاته، والمشاركة في المسؤوليات التي يلقيها الحزب على عاتقه.

يصبح الشخص محسوباً على حزب معيّن رسمياً عندما يخوض ذلك الشخص الانتخابات لمنصب حزبي باسم الحزب. يعني ذلك في بعض الولايات، أن يصرّح المرشح عن نفسه أنه يسعى لنيل تسمية حزب ما وينوي أن يدخل الانتخابات التمهيدية لذلك الحزب من أجل الفوز بمنصب معيّن. يمكن اللجنة الحزبية أن تدعم هذا المرشح أو ذاك ممن يسعون لتسمية الحزب، لكن في النهاية يبقى الخيار لأولئك الذين اختاروا أن يصوّتوا في الانتخابات التمهيدية تلك، ومن الصعب تحديد من سوف يقترع. فالحزب حقيقةً لا يستطيع أن يمنع شخصاً ـ يتعارض مع أغلبية المواقف في الحزب، أو أنه يعمل بنشاط ضد أهداف الحزب ـ من أن يدّعي عضوية ذلك الحزب، ما دام المقترعون الذين اختاروا أن يصوّتوا في ذاك الحزب قد انتخبوه. وعندما يصل الشخص إلى المنصب، يمكن أن يغيّر ولاءه للحزب بمجرد نيته التصريح بذلك.

لكل من الحزبين الكبيرين على المستوى الاتحادي لجنة قومية، تعمل كمركز تنسيق لجمع الأموال والحملات الانتخابية ولا سيّما في الانتخابات الرئاسية. إن البنية الدقيقة لتلك اللجنة تختلف فيما بين الأحزاب، لكنها تتكوّن أساساً من ممثلين عن ذلك الحزب في الولايات والمنظمات التي تنضوي تحت تنظيمها، وكذلك هيئات أخرى مهمة للحزب. ومع ذلك، فإن اللجان القومية للأحزاب ليس لها سلطة توجيه أنشطة أعضاء الحزب.

توجد الأحزاب في الولايات الخمسين جميعها، وبنية هذه الأحزاب تختلف تبعاً لقوانين الولاية، وكذلك قواعد الحزب على المستويين القومي ومستوى الولاية.

تؤدي ظاهرة ما يسمى «الذيول الرئاسية» (Presidential Coattail)[٣]، دوراً مهماً في المنافسات بين الحزبين الرئيسين، حيث يصبح المرشحون للرئاسة هم القادة الحقيقيون لأحزابهم، ويحملون مؤيديهم على التصويت لمرشحي الحزب لكسب مناصب أخرى أثناء الدورة الانتخابية.

على صعيد آخر، فإنّ انتخابات نصف المدة (للمنافسة على مقاعد الكونغرس) ينظر إليها على أنها استفتاء على أداء الرئيس الحالي، ويمكن للمقترعين أن يصوّتوا لمرشحي حزب الرئيس الحاكم أو لا، وهو ما يساعد الدورة المقبلة للكونغرس، إما لتأييد أو معارضة برنامج الرئيس.

نكون هكذا قد تحدثنا على نحوٍ مختصر عن مفهوم الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة، وعن بعض الفروق والاختلافات عن الثنائية الحزبية البريطانية، من حيث ثبات الثنائية والمركزية والمرونة. إلا أنّه من المؤكّد أن المفهوم الحزبي بنسخته الأمريكية له سمات ينفرد بها عن جميع الأنظمة الحزبية في الدول الأخرى، وربّما يعود ذلك إلى الظروف التاريخية التي نشأت من خلالها الولايات المتحدة، والعوامل الكثيرة المتداخلة والمعقدة التي تحكّمت في توجيه دفة السيطرة فيها. وسنفرد الفصلين **الرابع والخامس** للحديث عن الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. من حيث التركيبة والتاريخ والتأثير في خيارات الناخب الأمريكي.

---

(٣) المقصود بالذيول الرئاسية هو توجه المقترعين لانتخاب المرشحين الذين ينتمون لحزب الرئيس أو الذين يدعمهم الرئيس نظراً إلى شعبيته الكبيرة واقتناع المقترعين به.

الفصل الرابع

الحزب الديمقراطي

الحزب الديمقراطي هو واحد من الحزبيْن السياسيَّين الكبيرَين المعاصرَيْن في الولايات المتحدة إلى جانب الحزب الجمهوري. تأسس الحزب الديمقراطي الحديث نحو عام ١٨٢٨، ليكون من أقدم الأحزاب السياسية في العالم. وقد قدم الحزب خمسة عشر رئيساً، **أولهم** هو الرئيس أندرو جاكسون الذي شغل منصبه من عام ١٨٢٩ وحتى عام ١٨٣٧، أما الرئيس **الأكثر حداثةً** فهو باراك أوباما الذي شغل منصبه منذ عام ٢٠٠٨.

روّج الحزب منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، برنامجاً سياسياً ليبرالياً اجتماعياً يتموقع في وسط اليسار، ويدعم اقتصاداً مختلطاً وعدالة اجتماعية. وتدافع فلسفة الحزب عن الليبرالية الأمريكية الحديثة وعن العدالة الاقتصادية والاجتماعية ودولة الرعاية الاجتماعية. وينتهج الحزب اقتصاداً مختلطاً من طريق تدخل الحكومة في الاقتصاد وسن التشريعات الموافقة لذلك. يتمثل هذا التدخل بـ: العناية الصحية العامة؛ نقابات العمال؛ البرامج الاجتماعية؛ تكافؤ الفرص؛ حماية المستهلك وحماية البيئة، وهو ما يشكّل القاعدة السياسية الاقتصادية للحزب.

حتى نهاية القرن التاسع عشر، كان للحزب جناح محافظ محابٍ للأعمال والتجارة يتركز في المدن الكبيرة، وجناح شعبي محافظ يتموضع في الجنوب الريفي. بعد عام ١٩٣٢ ذبُل جناح الأعمال، وبعد عام ١٩٩٠ انتقل البيض في الجنوب إلى الحزب الجمهوري. لذلك يتألف المؤتمر الانتخابي الديمقراطي اليوم بمعظمه من التقدميين والمعتدلين.

أولاً: لمحة تاريخية

ظهر الحزب الديمقراطي أول ما ظهر في تسعينيات القرن الثامن عشر، وكان يتزعمه آنذاك توماس جفرسون. ودأب الحزب حينها على معارضة تمركز السلطة بيد الحكومة الفدرالية، وحماية

المصالح الزراعية والدفاع عنها. وشكّل الحزب فيما بعد مظلة لمعظم التيارات والاتّجاهات الليبرالية الإصلاحية، مثل حركات حقوق الإنسان، والحركات النسائية المطالبة بالعدالة والمساواة.

يعود الحزب الديمقراطي بأصوله إلى الحزب الديمقراطي ـ الجمهوري الذي أسّسه توماس جفرسون وجيمس ماديسون، ومعارضون مؤثرون آخرون في عام ١٧٩٢. واستمدّ الحزب وجوده من ذاك الحزب ومن حزب «الويغ» (Whigs)، ومن «الجمهوريون الجدد». واتخذ الحزب الديمقراطي شكله التنظيمي الحقيقي الحديث في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بعد انتخاب الرئيس أندرو جاكسون.

وضع الحزب الديمقراطي نفسه منذ انقسام الحزب الجمهوري في انتخابات ١٩١٢ وبشكل تدريجي على يسار الحزب الجمهوري في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

١ ـ الحزب الديمقراطي في ١٨٢٨ ـ ١٨٦٠

تطوّر الحزب الديمقراطي من الحزب الديمقراطي ـ الجمهوري بقيادة توماس جفرسون وجيمس ماديسون اللذين عارضا الحزب الاتّحادي بقيادة ألكسندر هاملتون وجون آدامز. ومال الحزب إلى المبدأ الجمهوري، وحكومة اتحادية ضعيفة، وحقوق أكبر للولايات، ودعم المصالح الزراعية (خصوصاً مصالح مزارعي الجنوب) والتمسك الدقيق بالدستور؛ وعارض وجود بنك قومي وكذلك علاقات وثيقة مع المملكة المتحدة، ووقف في وجه مصالح البنوك وأصحاب الأعمال. وصل الحزب الديمقراطي ـ الجمهوري إلى السلطة في انتخابات ١٨٠٠.

بعد حرب ١٨١٢، اختفى عملياً الاتحاديون وانقسم حزب جفرسون إلى عدة شيع بسبب الخلاف على من يخلف الرئيس جيمس مونرو. تشكلت طائفة من الحزب بقيادة أندرو جاكسون ومارتن فان بورن، كانت تدعم العديد من مبادئ جفرسون القديمة في ما أصبح يسمى لاحقاً الحزب الديمقراطي، كما يشرح نورتون التغيرات والتحولات في عام ١٨٢٨[١].

«اعتقد أتباع جفرسون أن إرادة الشعب هي التي عمّت وسيطرت. وأنّ حركة شعبية هي التي انتخبت الرئيس من خلال ائتلاف مموّل بسخاء من أحزاب الولاية والزعماء السياسيين ومحرري الصحف. أصبح الديمقراطيون الحزب القومي الأول الأكثر تنظيماً... وأصبح منظمة حزبية محكمة دمغت السياسة الأمريكية في القرن التاسع عشر».

شكّلت الفصائل المعارضة التي قادها هنري كلي حزب الويغ، وكان للحزب الديمقراطي أسبقية أو أفضلية صغيرة ولكنها حاسمة قياساً على أنصار الويغ في الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وذلك عندما انقسم حزب الويغ حول قضية الرق. وفي عام ١٨٥٤، انفصل مناهضو الرق في

(١) Mary Beth Norton, *A People and a Nation: A History of the United States, volume I: 1789 to 1877* (New York: Houghton Mifflin, 2007), pp. 287-288.

الحزب الديمقراطي في إثر الغضب حول تشريع «كنساس ـ نبراسكا»[٢]، وانضموا إلى حزب الويغ في الشمال ليشكّلوا الحزب الجمهوري.

شملت الرؤية السياسية في البرامج التي نشرها الحزب على المستوى القومي وعلى مستوى الولايات آنذاك، التي لاقت قبولاً على نطاق واسع، وميزت الديمقراطيين، ما يلي[٣]:

يمثّل الديمقراطيون طيفاً واسعاً من الآراء لكنهم يتقاسمون التزاماً أساسياً بمفهوم جفرسون حول المجتمع الزراعي، وينظرون إلى الحكومة المركزية كعدو للحرية الشخصية. لقد قوّت «مساومة الفساد» عام ١٨٢٤ شكّهم في سياسات العاصمة واشنطن، وخاف أتباع جاكسون من تمركز السلطة السياسية والاقتصادية. ويعتقد الديمقراطيون أن التدخل الحكومي يخدم مصالح مجموعات خاصة ويخلق احتكارات من الشركات التي تخدم مصالح الأغنياء، لذلك فقد دعوا إلى حكومة أكثر فاعلية، وطالبوا بإعادة استقلالية الفرد ـ العامل المهني والمزارع العادي ـ وذلك بإنهاء الدعم الاتحادي للبنوك والشركات وتقييد استخدام العملة الورقية التي كانوا لا يثقون بها. وعارض الرئيس جاكسون ومؤيدوه الإصلاح كحركة، مثل الإصلاح التعليمي ضمن مؤسسة نظام تعليمي عام. فهم يعتقدون على سبيل المثال بأنّ المدارس العامة تقيّد حرية الفرد لأنها تتداخل مع مسؤولية الوالدين، وتضعف الحرية الدينية بإحلال مدارس الكنائس. ولم يشارك جاكسون حتى الإصلاحيين همومهم الإنسانية. ولم يتعاطف مع الأمريكيين الأصليين وبدأ بإزالتهم من قبيلة شيروكي واقتلاعهم من أراضيهم من خلال «قافلة الدموع»[٤].

٢ ـ الحزب الديمقراطي في ١٨٦٠ ـ ١٩٠٠

في انتخابات ١٨٦٠ التي كسب الحزب الجمهوري فيها السيطرة، انقسم الديمقراطيون بخصوص اختيار خلَف للرئيس الحاكم آنذاك جيمس بوكانان وفق خطين شمالي وجنوبي. وتجلى هذا الانقسام باصطفاف أعضاء الحزب وراء مرشحَين منفصلَين للرئاسة. فعمد الديمقراطيون الجنوبيون إلى تسمية نائب الرئيس آنذاك جون بريكنريدج المؤيّد لنظام الرق من كنتاكي للرئاسة،

---

(٢) تشريع حدّد بمقتضاه كونغرس الولايات المتحدة حدود إقليمي كنساس ونبراسكا. وأصبح قانوناً في ٣٠ أيار/مايو ١٨٥٤. وقد أصبحت مسألة تنظيم إدارة هذين الإقليمين مشكلة عويصة بسبب الصراع الحزبي حول الرق وتحديد طريق سكة الحديد عبر القارة. حاول أهل الجنوب تحرير الأراضي في ميزوري لتنظيم المنطقة في قطر واحد. فتقدّم ستيفن دوغلاس بمشروع قانون يقضي بالسيادة الشعبية، وبإنشاء إقليمين بدلاً من إقليم واحد، ويلغي بتعديل خاص اتفاقية ميزوري. فأدّى ذلك إلى انقسام حزبي. وبذل الحزب المناصر للرق والحزب المعادي له قواهما لضم الأغلبية في كنساس، كل لصالحه، فكانت النتيجة إراقة الدماء في كنساس، وتأسيس معارضي القانون للحزب الجمهوري الجديد.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) قافلة الدموع هي مجموعة من الترحيلات القسرية للقبائل الأمريكية الأصلية عقب قانون نقل الأمريكيين الأصليين عام ١٨٣٠. عانى هؤلاء العراء والمرض والجوع بينما هم على الطرقات، ومات منهم أكثر من عشرة آلاف شخص قبل وصولهم إلى وجهاتهم المقصودة.

واتّبعوا زعامة «آكلي النار الغاضبين» (Fire-Eaters)[٥]؛ وانضم إليهم لاحقاً أولئك الذين تركوا مؤتمر بالتيمور في حزيران/يونيو التالي؛ وذلك عندما لم يتبنَّ المؤتمر قراراً يدعم توسيع الرق في الأقاليم التي لا يرغب ناخبوها به، وسمّوا الحاكم السابق في أوريغون الجنرال جوزف لين لمنصب نائب الرئيس. أما الديمقراطيون الشماليون فقد قاموا بتسمية السيناتور ستيفن دوغلاس من إلينوي لمنصب الرئيس، والحاكم السابق في جورجيا هيرشل جونسون لمنصب نائب الرئيس. بينما انضم بعض الديمقراطيين إلى حزب الوحدة الدستوري ودعموا مرشحَيه. أدّى هذا التصدّع في صف الديمقراطيين إلى انتصار الجمهوريين، حيث انتخب الجمهوري أبراهام لينكولن ليكون الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة.

وبعد أن وضعت الحرب الأهلية الأمريكية أوزارها، انقسم الديمقراطيون الشماليون إلى ديمقراطيّي الحرب وديمقراطيّي السلام.

احتشد معظم ديمقراطيّي الحرب حول الرئيس الجمهوري أبراهام لينكولن وحول حزب الوحدة الدستوري في انتخابات ١٨٦٤، التي أظهرت أندرو جونسون على قائمة الجمهوريين بالرغم من كونه ديمقراطياً من الجنوب. حلّ جونسون محل لينكولن عام ١٨٦٥ لكنه بقي مستقلاً عن كلا الحزبين.

استفاد الديمقراطيون في مرحلة ما بعد الحرب من نقمة الجنوبيين البيض على سياسة «إعادة البناء»، ومن عداوتهم اللاحقة للحزب الجمهوري. وبالرغم من فوز الجمهوريين بكل الانتخابات الرئاسية ما عدا اثنتين، إلا أن الديمقراطيين ظلوا منافسين لهم.

سيطر على الحزب الديمقراطيون المناصرون للتجارة وقطاع الأعمال بقيادة صمويل تيلدن وغروفر كليفلاند الذين مثّلوا التجارة والبنوك وسكك الحديد، وعارضوا الإمبريالية والتوسع فيما وراء البحار وجاهدوا من أجل «قاعدة الذهب» أي جعل الذهب كقيمة يتم على أساسها تداول السلع ومنها العملات، وحاربوا الفساد والضرائب والتسعيرات الباهظة.

٣ ـ الديمقراطيون في القرن العشرين

رشح الديمقراطيون الزراعيون في عام ١٨٩٦ ويليام برايان للرئاسة، وتكرر هذا الترشيح في عامي ١٩٠٠ و١٩٠٨. شن برايان حملة قاسية ضد مصالح المال في الشرق لكنه خسر أمام الجمهوري ويليام ماكينلي.

سيطر الديمقراطيون على مجلس النواب في ١٩١٠، وانتخبوا وودرو ويلسون في ١٩١٢ و١٩١٦ الذي قاد الكونغرس بفاعليته وأوجد حلولاً عن طريق قوانين تقدمية جديدة لقضايا التسعيرات والمال ومكافحة الإرهاب التي غلبت على السياسة لمدة ٤٠ سنة. وفيما بعد سيطر

(٥) آكلو النار هم مجموعة المتطرفين المؤيّدين للرق من السياسيين الديمقراطيين في الولايات الجنوبية. حرّضوا على انفصال الولايات الجنوبية، كان زعيمهم هو روبرت بارنويل من كارولينا الجنوبية.

الديمقراطيون على نحوٍ متواصل تقريباً على مجلس النواب من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٩٤، وفازوا بمعظم الفترات الرئاسية حتى عام ١٩٦٨.

مهّد الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ الذي حدث أثناء ولاية الرئيس الجمهوري هيربرت هوفر، ودورة الكونغرس الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون، الأرض لحكومة أكثر ليبرالية.

انتخب الرئيس فرانكلين روزفلت للرئاسة عام ١٩٣٢، واشتهر ببرامجه الحكومية التي سميت الاتفاقية الجديدة (New Deal) ذات الصبغة الليبرالية. كانت تعني الاتفاقية الجديدة تنظيم الأعمال (خصوصاً البنوك والتمويل)، وتشجيع نقابات العمال إضافة إلى الإنفاق الحكومي على البطالة ومساعدة المزارعين المتضررين، والقيام بمشاريع عمل عامة على نطاق واسع. كوّنت فلسفة فرانكلين روزفلت النشيطة اقتصادياً، التي أثرت بعمق في الليبرالية الأمريكية ـ الكثير من جوانب البرنامج الاقتصادي للحزب بعد عام ١٩٣٢. وسيطر ائتلاف الاتفاقية الجديدة الليبرالي على الرئاسة من سنوات ١٩٣٠ وحتى منتصف ١٩٦٠، بينما سيطر الائتلاف المحافظ أثناءها على الكونغرس(٦).

كان الحزب الديمقراطي حتى أعوام ١٩٨٠ عبارة عن ائتلاف بين حزبين يفصلهما خط ماسون ـ ديكسون(٧)، وهما: الديمقراطيون الليبراليون في الشمال والمحافظون في الجنوب. وازداد الاستقطاب بقوة بعد موت روزفلت، حيث شكّل الديمقراطيون في الجنوب جزءاً أساسياً من الائتلاف المحافظ من كلا الحزبين بالاتحاد مع معظم الجمهوريين في الغرب الأوسط. وجذب الجمهوريون العناصر المحافظة وكذلك الجنوبيين البيض من الائتلاف الديمقراطي باستخدامهم الاستراتيجية الجنوبية ومقاومة الاتفاقية الجديدة وليبرالية المجتمع الكبير.

دعم الأمريكيون من أصل أفريقي الحزب الجمهوري بسبب سياسة أبراهام لنكولن ضد الرق وسياسة الحقوق المدنية للرؤساء الذين تبعوه، مثل أوليسي غرانت، لكنهم بدؤوا بدعم الحزب الديمقراطي بعد صعود فرانكلين روزفلت وطرحه الاتفاقية الجديدة وبعد أن مكنهم من الالتحاق بالقوات المسلحة. وساعد احتضان الرئيس هاري ترومان في أعوام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ تشريعات وحركة الحقوق المدنية على انضمامهم للحزب بأعداد متزايدة.

---

(٦) Peter Wallenstein and Paul Finkelman, *The Encyclopedia of American Political History* (New York: CQ Press, 2001), pp. 124-126.

(٧) خط ماسون ـ ديكسون (Mason-Dixon Line)، يرمز إلى الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في الولايات المتحدة. ويمثّل في الواقع الحدود الشرقية ـ الغربية التي تفصل بين بنسلڤانيا وميريلاند وجزءاً من فرجينيا الغربية، والحدود الشمالية ـ الجنوبية بين ميريلاند وديلوير. وقبل الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥)، كانت الحدود الجنوبية لبنسلفانيا تُعتبر الخط الفاصل بين الولايات التي تبيح الرق وتلك التي تمنعه. ويعتقد أن كلمة «ديكسي» وهي الصفة للولايات المتحدة الجنوبية مشتقة من اسم الخط. وفي القرن الثامن عشر الميلادي نشب الخلاف على الحدود بين بنسلفانيا وميريلاند. وقد اتفقت الولايتان على إنهاء الخلاف بينهما بعمل مسح للأرض. وفي عام ١٧٦٣ استدعت اثنين من الفلكيين الإنكليز وهما تشارلز ماسون وجرميا ديكسون، وقد أتمّا عملية المساحة في عام ١٧٦٧ وسُمي الخط باسميهما.

٤ ـ الحقبة الحديثة

اعتمد الحزب في هذه الحقبة اقتصاداً مركزياً وبرنامجاً تقدمياً اجتماعياً، حيث تحول الناخبون بقوة نحو اليمين. وبدأ الديمقراطيون الدفاع عن عدالة اجتماعية أكبر، وعن ميزانية متوازنة وعن اقتصاد السوق الذي يعدّله التدخل الحكومي (الاقتصاد المختلط). ويشار إلى السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الحزب الديمقراطي بما فيها إدارة كلينتون السابقة بـ «الطريق الثالث».

فقد الحزب الديمقراطي الأغلبية في الكونغرس في انتخابات ١٩٩٤ لمصلحة الحزب الجمهوري. ويعتبر بيل كلينتون بعد إعادة انتخابه في ١٩٩٦، الرئيس الديمقراطي الأول الذي يعاد انتخابه لولاية رئاسية ثانية منذ فرانكلين روزفلت. وفي انتخابات ٢٠٠٦، استطاع الحزب الديمقراطي بعد حكم الجمهوريين لمدة اثنتي عشرة سنة، نيل الأغلبية في مجلسي الكونغرس.

شملت القضايا المحورية للحزب في بداية القرن الواحد والعشرين طرق كيفية محاربة الإرهاب، وتوسيع الاستفادة من الرعاية الصحية، وحقوق العمل، والقضايا البيئية، والحفاظ على البرامج الليبرالية للحكومة.

انتخب باراك أوباما للرئاسة في ٢٠٠٨ واكتسح الحزب السلطة على مستوى البلاد في وسط انكماش اقتصادي. وتحرّك الديمقراطيون لتبنّي إصلاحات تشمل حزمة التحفيز الاقتصادي، الإصلاح المالي «دود ـ فرانك»، وتشريع العناية الصحية الرخيصة.

وفقد الحزب الديمقراطي السيطرة على مجلس النواب في انتخابات ٢٠١٠، وخسر الأغلبية في المجالس التشريعية للولايات، ونقص عدد حكام الولايات الديمقراطيين. وأعيد انتخاب أوباما في عام ٢٠١٢، لكن الحزب استمرّ كأقلية في مجلس النواب. وفقد الحزب سيطرته مؤخراً في ٢٠١٤ في مجلس الشيوخ لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦.

وبحسب استطلاع لمعهد بيو للأبحاث[٨]، أصبح الحزب الديمقراطي ليبرالياً اجتماعياً على نحوٍ أشد، وكذلك علمانياً، مقارنةً بما كان عليه عام ١٩٨٧. وبناءً على استطلاع قام به معهد غالوب عام ٢٠١٤[٩] وجد أن ٣٠ بالمئة من الأمريكيين يعرّفون أنفسهم بأنهم ديمقراطيون و٢٣ بالمئة جمهوريون، و٤٥ بالمئة مستقلون. وفي نفس الاستطلاع ذكر مسح للناخبين المسجلين بأن ٤٧ بالمئة يعرّفون أنفسهم بأنهم ديمقراطيون أو يميلون إلى الحزب الديمقراطي و٤٠ بالمئة جمهوريون أو يميلون إلى الحزب الجمهوري.

---

(٨) Pew Research Center, «Partisan Polarization Surges in Bush, Obama Years, Trends in American Values, 1987-2012,» (Pew Research Center, 4 June 2012).

(٩) Gallup, Party Affiliation, «Gallup Historical Trends,» Gallup, New York, 2014, <http://www.gallup.com/poll/15370/party-affiliation.aspx>.

ثانياً: اسم الحزب ورموزه

في البداية كان يسمي الحزب نفسه «الحزب الجمهوري»، واشتق الحزب اسمه من اللقب الذي أطلقه معارضوه «الاتحاديون»، فقد لقبوا أتباع جفرسون بـ «الديمقراطيين»، وذلك بغرض التقليل من شأنهم لأن الديمقراطية كانت تسم حكم الرعاع أو العامة[10]. خلال الحقبة «الجاكسونية» كان يستخدم الحزب عبارة «الديمقراطية»، وأخيراً استقر عليها وأصبح الاسم الرسمي في عام ١٨٤٤. وأصبح أعضاء الحزب بدورهم يسمون الديمقراطيين.



الشعار الجديد للحزب الديمقراطي

شاع استخدام الحمار تاريخياً كرمز وشعار للحزب. وهذا الرمز الذي بقي طويلاً ملازماً للحزب، أتى من الرسوم الهزلية لتوماس ناس عام ١٨٧٠ في أسبوعية هاربر. سار الرسامون الهزليون على خطى ناس بعدها واستخدموا الحمار للإشارة إلى الحزب الديمقراطي والفيل لتمثيل الحزب الجمهوري.


الحمار هو شعار غير رسمي للحزب الديمقراطي، لكنه شعار معترف به

ومنذ عشية انتخابات عام ٢٠٠٠ أصبح اللون الأزرق هو اللون التعريفي الذي يرمز للحزب الديمقراطي، بينما أصبح اللون الأحمر هو لون الحزب الجمهوري. واستخدمت كل شبكات البث التلفزيوني الكبرى في تلك الليلة ولأول مرة، نفس الألوان للخريطة الانتخابية: الولايات الزرق لآل غور (المرشح الديمقراطي)، والولايات الحمر لجورج بوش الابن (المرشح الجمهوري). منذ ذلك الحين استخدم اللون الأزرق بكثافة من قبل وسائل الإعلام للدلالة على الحزب الديمقراطي. وهو ما سبّب التباساً بين المراقبين غير الأمريكيين، لأن اللون الأزرق تقليدياً يرمز إلى اليمين والأحمر يرمز إلى اليسار. على سبيل المثال يمثّل اللون الأحمر الليبراليين في كندا، بينما يمثّل اللون الأزرق المحافظين. واستخدم اللون الأزرق أيضاً من قبل مناصري الحزب الديمقراطي في البرامج الدعائية، واستخدم من قبل الحزب نفسه عام ٢٠٠٦ في برنامجه «من الأحمر إلى الأزرق» الذي تمّ إطلاقه لدعم المرشحين الديمقراطيين الذين خاضوا الانتخابات ضد الجمهوريين الذين يشغلون مناصبهم في انتخابات نصف المدة تلك السنة، وكذلك على موقع الحزب الرسمي على الإنترنت. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كشف الحزب الديمقراطي عن شعاره

(١٠) Joyce Appleby, *Thomas Jefferson: The American Presidents Series: The 3rd President, 1801-1809* (New York: Times Books, 2003), p. 81.

الجديد وهو عبارة عن D زرقاء داخل دائرة بيضاء. إنه أول شعار رسمي للحزب، بما أن الحمار هو شعار نصف رسمي.

١ ـ البنية الحالية والتركيب

أ ـ اللجنة القومية

اللجنة القومية للحزب الديمقراطي مسؤولة عن ترويج أنشطة الحملة الديمقراطية. وتركز أثناء الانتخابات الرئاسية على الحملة الانتخابية وعلى الاستراتيجية التنظيمية أكثر من السياسة العامة. وهي مسؤولة عن مراقبة عملية كتابة البرنامج السياسي، وتشرف على المؤتمر القومي الديمقراطي. إن المؤتمر القومي يخضع لميثاق الحزب، وهو أعلى سلطة في الحزب الديمقراطي في حال انعقاده، بينما تتولّى هذه المهمة اللجنة القومية في حال غيابه.

ب ـ الحزب الديمقراطي في الولايات

للحزب في كل ولاية أيضاً لجنة هي لجنة الولاية، وهي مكوّنة من أعضاء اللجنة المنتخبين إضافة إلى أعضاء اللجنة من الموظفين السابقين (وهم عادةً موظفون منتخبون وممثلون عن المكوّنات الكبيرة). لا تمتلك لجان الولايات الكثير من التمويل، لكن في ٢٠٠٥ بدأ رئيس مجلس اللجنة القومية برنامجاً سُمِّيَ «استراتيجية الخمسين ولاية»، لاستخدام أموال اللجنة القومية في مساعدة أحزاب الولايات ولدفع أجور الخبراء الذين يعملون بوقت كامل.

وعلى مستوى أدنى توجد لجان المحافظات والمدن والبلدات، وهي مؤلفة من أعضاء منتخبين على المستوى المحلي. تنسق لجنة الولاية غالباً مع اللجان المحلية فيما يخص أنشطة الحملة الانتخابية ضمن أقضيتهم، وتشرف على المؤتمرات المحلية. ويمكن أن يكون لها دور في تسمية المرشحين للمناصب المنتخبة بحسب قانون كل ولاية.

ج ـ مجموعات الحزب الكبرى

تساعد «اللجنة الديمقراطية من أجل انتخابات مجلس النواب» مرشحي الحزب في انتخابات مجلس النواب. وعلى نحوٍ مشابه، تجمع «اللجنة الديمقراطية من أجل انتخابات مجلس الشيوخ» أموالاً ضخمةً من أجل الحملة الانتخابية لمرشحي الحزب إلى مجلس الشيوخ. بينما تركّز «اللجنة الديمقراطية لحملة المجالس التشريعية» ـ وهي منظمة أصغر وبتمويل أقل كثيراً ـ على انتخابات المجالس التشريعية في الولايات.

ترعى اللجنة القومية للحزب «مجمّع الديمقراطيين في أمريكا»، وهي منظمة تعنى بالطلاب بهدف التدريب وضم جيل جديد من الناشطين الديمقراطيين. وهناك أيضاً منظمة «الديمقراطيون في الخارج»، وهي منظمة للأمريكيين الذين يعيشون خارج الولايات المتحدة، تعمل على تطوير أهداف الحزب، وتشجيع الأمريكيين الذين يعملون في الخارج على دعم الديمقراطيين. أما منظمة «الشباب الديمقراطي في أمريكا» فهي منظمة يقودها الشباب تحاول أن تضم وتحرّك الشباب لدعم المرشحين الديمقراطيين، لكنها تعمل من خارج اللجنة القومية؛ وتفرع حديثاً عن هذه المنظمة فرعاً يسمّى «الديمقراطيون الشباب من أجل الانتخابات الحزبية في الجامعات» حيث يحاول هذا الفرع أن يرفع الوعي «النضالي» بين المراهقين، ليس فقط من أجل التصويت والعمل التطوعي، وإنّما للمشاركة في صناعة مستقبل الحزب أيضاً. أما «اتحاد الحكام الديمقراطيين» فهو منظمة تدعم المرشحين الديمقراطيين للوصول إلى رئاسة الولايات. وبشكل موازٍ، يوجد «المؤتمر الوطني للمحافظين الديمقراطيين»، الذي يدعم مرشحي الحزب لتولي محافظي المدن الكبيرة والمراكز الحضرية.

د ـ العقيدة

فضّل الحزب الديمقراطي منذ سنوات ١٨٩٠، المواقف الليبرالية والتقدمية، وكان التأثير الأساسي لليبرالية هو نمو اتحادات العمال التي وصلت إلى الذروة في الحقبة ما بين ١٩٣٦ و١٩٥٢، وكذلك الجناح الأمريكي الأفريقي الذي نما بثبات منذ سنوات ١٩٦٠. ومع ذلك يضم الحزب جناحاً محافظاً ضريبياً ومحابياً لقطاع الأعمال تمثّل تاريخياً بغروفر كليفلاند وآل سميث، وجناحاً محافظاً جنوبياً تقلّص بعدما دعم الرئيس ليندون جونسون تشريع الحقوق المدنية عام ١٩٦٤. ومثّل الحزب تاريخياً المزارعين والعمال ونقاباتهم والأقليات الإثنية والدينية، وعارض قطاع المال والأعمال غير المنظّم، وأيّد ضرائب الدخل التصاعدية. وبدأ الحزب الدفاع عن الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية التي تؤثر في الفقراء.

أما على الصعيد الدولي، فقد أيّد الحزب المبدأ الدولي في السياسة الخارجية، والتدخل في الشؤون الدولية الذي كان موضوعاً مسيطراً منذ عام ١٩١٣ وحتى سنوات ١٩٦٠. وأصبح المحافظون على البيئة منذ أعوام ١٩٧٠ أحد المكوّنات الأساسية في الحزب.

كان الحزب الديمقراطي في وقتٍ مضى قوياً في الولايات الجنوبية، أما الآن فهو قوي في الشمال الشرقي ومنطقة البحيرات الكبرى وشاطئ المحيط الهادئ بما فيها هاواي؛ كذلك هو قوي في المدن الكبرى بغض النظر عن المنطقة.

٢ ـ مكوّنات الحزب

أ ـ الليبراليون

يكوِّن الليبراليون (Liberals) الاجتماعيون (أو الليبراليون الجدد) والتقدميون أغلبية قاعدة الحزب الديمقراطي الانتخابية. بذلك يمثّل الليبراليون المجموعة السكانية الأكبر ضمن قاعدة الحزب الديمقراطي. وبحسب استطلاع لرأي الناخبين عام ٢٠١٢[١١]، مثّل الليبراليون ٢٥ بالمئة من جمهور الناخبين، وفضّل ٨٦ بالمئة من الليبراليين الأمريكيين مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة. وكان الجامعيون المهنيون البيض بمعظمهم جمهوريين لغاية سنوات ١٩٥٠، لكنهم الآن يؤلّفون مكوّناً حيوياً من الحزب الديمقراطي.

وفي ما يتعلق بالتوجهات العقائدية، يفضّل الأغلبية العظمى من الليبراليين الرعاية الصحية الشاملة، ويساند البعض منهم «نظام الدافع الوحيد» (Single Payer System)[١٢]. ويميل أغلبهم أيضاً إلى الدبلوماسية على حساب العمل العسكري، ويؤيدون أبحاث الخلايا الجذعية وتشريع الزواج المثلي، وسيطرة أوسع على اقتناء السلاح، ويحبذون فرض القوانين التي تحمي البيئة، إضافة إلى تلك التي تحمي حق الإجهاض. وينظرون إلى الهجرة والتعددية الثقافية على أنها إيجابية. ويختلفون في الرأي في ما بينهم حول اتفاقيات ومنظمات التجارة الحرة مثل اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية. ويعارض معظم الليبراليين الزيادة على الإنفاق العسكري، والخلط بين الكنيسة والدولة.

يضم الليبراليون معظم الأكاديميين وأجزاء كبيرة من الطبقة المهنية. وبحسب مركز بيو للأبحاث، يقطن أكثرية ٤١ بالمئة من الليبراليين في الحزب الديمقراطي في أسر كثيرة الأفراد و٤٩ بالمئة هم من خريجي الجامعات، وهذه المجموعة الأخيرة كانت الأكثر نمواً واتساعاً من أواخر ١٩٩٠ وحتى بدايات ٢٠٠٠[١٣].

ب ـ التقدميون

هم جناح قريب من نقابات العمال، يقع على اليسار، ويقترب من جناح الإصلاحيين ضمن الحزب الديمقراطي، الذي اشتهر بدعمه لأوقات طويلة تنظيم قطاع الأعمال، وبرامج الرعاية الاجتماعية، وحقوق العمال.

---

(١١) «President Exit Polls - Election 2012,» *New York Times* (2012), <http://elections.nytimes.com/2012/results/president/exit-polls>.

(١٢) هو نظام دفع مالي تديره الحكومة، وهي التي تقوم بدفع كافة تكاليف الأطباء والمستشفيات والصيدليات وغيرها؛ وبالمقابل هي التي تجمع الاشتراكات المالية ممن تشملهم التغطية الصحية.

(١٣) Pew Research Center, «Beyond Red vs. Blue: Republicans Divided about Role of Government - Democrats by Social and Personal Values,» New York, 10 May 2005, pp. 1-8, <http://www.people-press.org/2005/05/10/beyond-red-vs-blue/>.

ينحدر الكثير من الديمقراطيين التقدميين من الجناح اليساري للمرشح الرئاسي السيناتور جورج ماكفرن من داكوتا الجنوبية؛ بينما كان الآخرون منخرطين في الترشيحات الرئاسية لحاكم فيرمونت هاوارد دايان وعضو مجلس النواب دينيس كوسينتش من أوهايو.

وضعت عضوة مجلس الشيوخ التقدمية إليزابيث وارن عام ٢٠١٤ الوصايا الإحدى عشرة في «التقدمية»، هذه الوصايا تميزت بالصرامة في ما يتعلق بكل من تنظيم الشركات، والتعليم الرخيص، والاستثمار العلمي، وحماية البيئة، والزيادة في الأجور، والأجر المتساوي والعادل، والمساواة في الزواج وإصلاح الهجرة، والاستفادة الكاملة من الرعاية الصحية الأسرية وغيرها[١٤].

إضافة إلى ذلك يعارض التقدميون بشدة الفساد السياسي، لذلك فهم يطالبون بتطوير الإصلاح الانتخابي بما فيه إصلاح تمويل الحملات الانتخابية وحقوق التصويت. ويناضل عدد منهم اليوم ضد عدم المساواة الاقتصادية ويعتبرون هذا المسألة من أولوياتهم.

يُعَد التقدميون عموماً أقراناً لليبراليين، ومع ذلك فإن المجموعتين تختلف حول عدد من القضايا.

ج ـ الوسطيون

بالرغم من أن الوسطيين (Centrists) والمعتدلين يختلفون حول كثير من القضايا، إلا أنهم ينهلون عادةً من الخليط نفسه من الأفكار والآراء السياسية. وهم يميلون، بخلاف المجموعات الديمقراطية الأخرى، إلى دعم القوة العسكرية بما فيها حرب العراق، ويرغبون في تقليل برامج الرعاية الاجتماعية التي ترعاها الحكومة، ويدعمون خطة لإصلاحها.

ويُعد «مجلس القيادة الديمقراطية» ذو التأثير الكبير، إحدى المنظمات غير الربحية التي تدافع عن المواقف الوسطية في الحزب. لقد دعمت هذه المنظمة بيل كلينتون كدليل على حيوية سياسيي «الطريق الثالث»، لكن هذه المنظمة تفرقت في ٢٠١١، ومعظم أعضائها السابقين انضموا إلى تيار «الطريق الثالث».

د ـ المحافظون

يشكّل «ائتلاف الكلب الأزرق» في مجلس النواب (وهو مؤتمر انتخابي للمحافظين الضريبيين والمعتدلين)، معظم الجناح المحافظ الحالي في الحزب الديمقراطي. فهم يعملون ككتلة انتخابية موحّدة، مانحين أعضاءهم القدرة على تغيير التشريعات وإبرام اتفاقيات التسوية مع قيادة الحزب الجمهوري.

(١٤) Emma Roller, «Elizabeth Warren's 11 Commandments of Progressivism,» *The Atlantic*, 18/7/2014, <http://www.theatlantic.com/politics/archive/2014/07/elizabeth-warrens-11-commandments-of-progressivism/455955/>.

تاريخياً، كان الديمقراطيون الجنوبيون عموماً أكثر تعلقاً بالعقيدة المحافظة من الديمقراطيين اليوم. وكان عام ١٩٧٢ العام الأخير الذي سيطرت فيه أعداد ضخمة من المحافظين على الجناح الجنوبي من الحزب الديمقراطي. ومنح اتحاد المحافظين الأمريكيين (Conservatives) دعماً أكبر لمعظم أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين في الجنوب، على حساب أعضاء الكونغرس الذين ينتمون إلى الحزب الجمهوري.

كان هناك اختلاف في توزع الأصوات الانتخابية بين عدد من الديمقراطيين الجنوبيين في أعوام ١٩٧٠ و١٩٨٠، حيث دعم البعض الديمقراطيين المحافظين المحليين في الولايات، بينما صوّتوا في الوقت نفسه لمرشحي الرئاسة من الجمهوريين.

٣ ـ المواقف السياسية للحزب

أ ـ على الصعيد الاقتصادي

يمكن أن نلخص السياسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي كما توضحها أدبياته في النقاط التالية (سيتم تفصيلها في فقرات لاحقة):

- توسيع الضمان الاجتماعي وبرامج شبكة الأمان.
- زيادة الضرائب على أرباح رأس المال الكبيرة ومعدلات ضريبة الأسهم فوق ٢٨ بالمئة.
- خفض الضرائب على الطبقة المتوسطة والفقيرة والأعمال الصغيرة.
- تغيير أحكام الضريبة لمنع هروب الوظائف إلى الخارج.
- زيادة الأجر الاتحادي الأدنى.
- تحديث وتوسيع حق الاستفادة من التعليم الحكومي، وتأمين الالتحاق بالتربية والتعليم ما قبل المدرسي.
- دعم الرعاية الصحية الشاملة.
- استثمار أكبر في تطوير البنى التحتية.
- زيادة الاستثمار في تطوير البحث العلمي والتقني.
- توسيع استخدام الطاقة المتجددة وتقليل استخدام الوقود الأحفوري.
- تطبيق ضريبة الكربون.
- دعم خفض الإنفاق العسكري.
- دعم حرية العمل والحق في تشكيل النقابات.
- إصلاح نظام القرض الطلابي.
- تشريع الأجر المتساوي لنفس العمل بغض النظر عن الجنس أو العرق أو القومية.

ب ـ على الصعيد الاجتماعي

يركز الحزب على القضايا الاجتماعية التالية:

- دعم حيادية شبكة الإنترنت وحريتها على الصعيدين المحلي والعالمي.
- تطبيق إصلاح تمويل الحملات الانتخابية والإصلاح الانتخابي.
- دعم حق الاقتراع وسهولته.
- دعم الزواج المثلي والجمعيات المدنية.
- السماح بالإجهاض القانوني والرعاية الصحية التناسلية للنساء.
- إصلاح نظام الهجرة والسماح «بالطريق إلى المواطنة»[١٥].
- دعم وسن التشريعات التي تحض على تنظيم انتشار السلاح.
- تحسين قوانين الخصوصية وتحجيم المراقبة الحكومية.
- معارضة استخدام التعذيب.

٤ ـ القضايا الاقتصادية

يدعم الحزب الحفاظ على اقتصاد مختلط يساعد على التقليل من تأثير اقتصاد السوق الحر، وذلك من خلال التدخل الحكومي في جهود رامية إلى زيادة المساواة الاقتصادية.

وقد تركزت السياسة الاقتصادية للحزب تاريخياً على مبدأ تكافؤ الفرص الاقتصادية، ودعم شبكة الأمان الاجتماعي التي تمنحها دولة الرعاية الاجتماعية؛ وهذا يعني نظاماً ضريبياً تصاعدياً، وحد أجور دنيا مرتفع، ونقابات عمال قوية، وضماناً اجتماعياً، ورعاية صحية شاملة، وتعليماً وإسكاناً حكومياً ترعاه الدولة.

يدعم الحزب أيضاً تطوير البنى التحتية، وحكومة ترعى برامج التوظيف في جهود ترمي إلى تحقيق تطوّر اقتصادي وخلق فرص عمل على الصعيدين الحكومي والخاص.

أ ـ السياسة الضريبية والحد الأدنى للأجور

يتبنى الديمقراطيون بنية ضريبية تصاعدية أكثر، للتمكن من تقديم خدمات أكثر، وللتقليل من عدم المساواة الاقتصادية، مع التشديد على أن الأمريكيين الأكثر غنىً يجب أن يدفعوا أعلى الضرائب. ويدعم الديمقراطيون إنفاقاً حكومياً أكبر على الخدمات الاجتماعية، وإنفاقاً أقل على القوة العسكرية. وهم يعارضون خفض الخدمات الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية للفقراء، وبرامج رعاية اجتماعية أخرى متعددة، لأنّهم يعتقدون أنّ ذلك يضر بالفاعلية والعدالة الاجتماعية.

---

(١٥) هي مجموعة القوانين والتشريعات التي تتعلق بالهجرة واكتساب الجنسية بالنسبة إلى الوافدين الجدد إلى الولايات المتحدة.

ويفضّل الحزب الديمقراطي رفع الحد الأدنى للأجور، ويعتقد أن لكل الأمريكيين الحق في أجر عادل. فهو يدعو إلى اعتماد عشرة دولارات في الساعة كحد أدنى للأجور، ويعتقد بأن الحد الأدنى للأجور يجب أن يتغيّر بشكل منتظم. وقد أيّد الحزب كافة المبادرات التي تهدف إلى زيادة الأجور سواءٌ في الكونغرس أو في الولايات المختلفة.

ب ـ اتفاقيات التجارة

يدعم الكثير من الديمقراطيين سياسة التجارة العادلة عندما يتعلق الأمر بقضية التجارة العالمية، بالرغم من أن البعض في الحزب بدأ في دعم التجارة الحرة في العقود الأخيرة. في سنوات ١٩٩٠، دفعت إدارة كلينتون وعدد من الديمقراطيين البارزين باتجاه عدد من الاتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية. منذ ذلك الحين كان تحوّل الحزب بعيداً من التجارة الحرة واضحاً في الاقتراع على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، حيث صوّت ١٥ نائباً ديمقراطياً في مجلس النواب لمصلحة الاتفاقية و١٨٧ ضدها.

٥ ـ القضايا الاجتماعية

يركّز الحزب الديمقراطي الحديث على المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال الليبرالية. فهو يدعم حقوق الاقتراع وحقوق الأقليات. ويتبنى سياسة اجتماعية تؤيد الحقوق المدنية للأقليات الإثنية والعرقية، وتشمل حقوق التصويت وتكافؤ الفرص والمساواة العرقية. وكان في مقدمة الذين دافعوا عن تشريع الحقوق المدنية عام ١٩٦٤ الذي أبطل أول مرة التفرقة العنصرية. ويدعم الحزب مبدأ التعاون الدولي والهجرة المفتوحة والإصلاح الانتخابي وحقوق المرأة التناسلية.

وكذلك يدعم الحزب الديمقراطي تكافؤ الفرص لكل الأمريكيين بغض النظر عن الجنس والعمر والقومية والدين والتوجه الجنسي. ويقف الحزب بقوة إلى جانب تشريع «الأمريكيون مع المعوقين» لمنع التمييز ضد الأشخاص المعوقين جسدياً وعقلياً.

أ ـ الرعاية الصحية والتعليم

يدعو الديمقراطيون إلى رعاية صحية رخيصة وذات جودة عالية في آنٍ معاً، وإلى سيطرة حكومية متزايدة عليها. ويفضلون التأمين الصحي القومي، أو الرعاية الصحية الشاملة بأوجه مختلفة، وذلك لمواجهة الارتفاع في تكاليف التأمين الصحي. وقام الديمقراطيون التقدميون الأمريكيون (وهي مجموعة تعمل داخل الحزب الديمقراطي) بصوغ برنامج «الدافع الواحد» (Single-payer Program) للرعاية الصحية للجميع، الذي يُعد أحد أنشطتهم الأساسية.

وتمّ سن «تشريع الرعاية الرخيصة وحماية المريض» في قانون من جانب الرئيس أوباما في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠، وكان من أكثر البرامج أهمية من أجل الرعاية الصحية الشاملة الذي تحوّل إلى

واقع. وابتداءً من نيسان/أبريل ٢٠١٤ سجل أكثر من عشرة ملايين أمريكي في برنامج تغطية الرعاية الصحية منذ انطلاق قانون الرعاية الرخيصة هذا.

أما على صعيد التعليم، فيعمل الديمقراطيون على تحسين التعليم الحكومي برفع معايير المدارس، وإصلاح برنامج مساعدة الأطفال ذوي الدخل المنخفض (Head Start Program)[١٦]. ويدعمون التعليم ما قبل المدرسي الشامل، وتوسيع الدخول إلى التعليم الأساسي بما فيه مدارس تشارتر وهي مدارس شبه خاصة. ويدعون إلى خفض ديون القروض الطلابية، وإلى خفض الرسوم الجامعية (كمثيلتها في أوروبا وكندا).

ب ـ البيئة

يعتقد الديمقراطيون أنه على الحكومة أن تحمي البيئة، وتاريخهم في الحفاظ عليها خير دليل على ذلك كما يقولون. وقد تركّز هذا الموقف في السنوات الأخيرة، على توليد الطاقة البديلة كقاعدة لتحسين الاقتصاد، ومن أجل أمن قومي أكبر وفوائد بيئية عامة.

ويفضّل الحزب الديمقراطي أيضاً توسيع حفظ الأراضي، وتشجيع الفضاء الحر، والسفر بواسطة السكك الحديد للتخفيف عن الطرق السريعة وازدحام المطارات، وتحسين نوعية الهواء والاقتصاد؛ ويعتقد الحزب بأن على الحكومة والمجتمعات المحلية ودعاة البيئة العمل معاً لحماية المصادر الطبيعية للمحافظة على حيوية الاقتصاديات المحلية.

إن الشأن البيئي الأكثر أهمية للحزب الديمقراطي هو التغيّر المناخي. فقد ضغط الديمقراطيون وبشكل خاص نائب الرئيس الأمريكي السابق آل غور، لتبنّي تنظيم صارم ضد غازات الدفيئة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فاز غور بجائزة نوبل لجهوده في بناء معرفة أوسع حول دور الإنسان في تغيير المناخ، وأرسى المعايير اللازمة لمقاومة هذه التغيّرات مؤكداً أن «أزمة المناخ ليست قضية سياسية، إنها تحدٍ روحي وأخلاقي للإنسانية جمعاء»[١٧].

ج ـ حقوق الاقتراع

يُعد الحزب الديمقراطي من داعمي تحسين حقوق الاقتراع، فقد دعم سابقاً قانون حقوق الاقتراع لعام ١٩٦٥، إضافة إلى أنه يدعو إلى مزيد من النزاهة في الانتخابات، وتسهيل الوصول إلى صناديق الاقتراع. وهو يدعم إنهاء قوانين بطاقة الاقتراع، وزيادة الوقت المخصص للاقتراع، بما فيها جعل يوم الاقتراع يوم عطلة. ويدعو إلى إصلاح النظام الانتخابي لإلغاء تقسيم الدوائر

---

(١٦) هو برنامج لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة، يقدّم خدمة التربية والتعليم المبكر للأطفال وأسرهم من ذوي الدخل المنخفض، ويرعى الصحة الجسدية والنفسية لهؤلاء الأطفال، ويزودهم بمهارات معرفية قوية.

(١٧) John Nicols, «Al Gore Wins Nobel Peace Prize,» *USA Today*, 12/10/2007.

على أساس مصالح سياسية (Gerrymandering)، إضافة إلى إقرار تشريع إصلاح تمويل الحملات الانتخابية الشامل.

د ـ الإجهاض والحقوق التناسلية وحقوق المثليين جنسياً

يعتقد الحزب الديمقراطي بأنّ كل النساء يجب أن يكون لهن حق التحكم بمواليدهن، ويدعم الحزب التمويل الحكومي لتحديد النسل للنساء الفقيرات. وتضمنت برامجه السياسية من ١٩٩٢ ولغاية ٢٠٠٤ الدعوة إلى إجهاض آمن وقانوني وقليل؛ وحمايته برفض القوانين التي تسمح بالتدخل الحكومي في هذا الشأن.

وقد وجد استطلاع أجرته مجلة **نيوزويك** في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أن ٢٥ بالمئة من الديمقراطيين كانوا مع الحياة للجنين، بينما ٦٩ بالمئة وهي الأغلبية، كانت مع حق الاختيار في موضوع الإجهاض[١٨].

ويأتي الحزب الديمقراطي في مقدمة داعمي المثليين للحصول على حقوقهم الجنسية بالرغم من أن بعض أعضاء الحزب يفضّل بدلاً منه «الاتحادات المدنية» أو حتى إنه يعارض الزواج المثلي. ودعمت أغلبية واسعة من الديمقراطيين قوانين تتعلق بقضايا أخرى للمثليين مثل توسيع تشريعات جريمة الكراهية، والحماية القانونية للتفرقة ضد المثليين في أماكن العمل.

هـ ـ الهجرة

دعا كثير من سياسيي الحزب الديمقراطي إلى إصلاح منهجي لنظام الهجرة الأمريكي، حيث يمكن القاطنين الذين قدموا إلى الولايات المتحدة بطرق غير شرعية أن يحصلوا على الجنسية وفقاً للطرق القانونية. وفي هذا الصدد، قال الرئيس أوباما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إنه شعر أن ذلك استغرق «زمناً طويلاً مضى لإصلاح نظامنا للهجرة المكسور»، خصوصاً للسماح «للشباب اللامعين بشكل غير معقول» الذين قدموا كطلاب ليصبحوا مواطنين كاملي الأهلية».

مرّر الديمقراطيون في مجلس الشيوخ في ٢٠١٣ التشريع S.744 الذي سيصلح سياسة الهجرة للسماح بالحصول على الجنسية للمهاجرين غير الشرعيين، ويحسن حياة كل المهاجرين الذين يعيشون حالياً في الولايات المتحدة[١٩].

---

(١٨) Polling Reports, «Abortion,» <http://www.pollingreport.com/abortion.htm>.

(١٩) Congress U.S. Senate, «Legislation and Records Home-Votes- Roll Call Vote,» Washington, DC, <http://www.senate.gov/committees/committees_home.htm>.

٦ ـ القضايا القانونية

أ ـ التحكم باقتناء السلاح واستخدامه

يختلف الحزب الديمقراطي عن الحزب الجمهوري بأنه يدعو إلى فرض معايير صارمة على اقتناء السلاح الفردي واستخدامه، لأن ذلك سوف يقلل من الجريمة وحوادث الانتحار. وقد قدّم العديد من مشاريع القوانين التي تخص ذلك في الكونغرس، التي كان من أبرزها تشريع التحكم بالسلاح عام ١٩٦٨، ومشروع القانون «بريدي» عام ١٩٩٣، وتشريع التحكم في السلاح عام ١٩٩٤. ومع ذلك فإن بعض الديمقراطيين، وخصوصاً الريفيين، وكذلك الديمقراطيين في الغرب الأمريكي، يرفضون فرض القيود على اقتناء السلاح، ويرون أن خسارة الحزب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ في المناطق الريفية ناتج من موقفه الآنف الذكر.

ب ـ عقوبة الموت

لا يدعم الحزب الديمقراطي عقوبة الموت، وقاد جهوداً لتغييرها في الولايات خصوصاً في ولايتي نيوجيرسي ونيومكسيكو، وطالب أيضاً بمنع إعادة تطبيق عقوبة الموت في الولايات التي منعتها، بما فيها ولايتا ماساشوستس ونيويورك.

إلا أنّ الديمقراطيين على النقيض من ذلك، قادوا توسيع عقوبة الموت الاتحادية خلال ولاية بيل كلينتون الرئاسية، ونتج من هذه الجهود تمرير تشريع «عقوبة الموت الفعّالة»، والتشريع ضد الإرهاب عام ١٩٩٦، الذي تحوّل إلى قانون من قبل الرئيس بيل كلينتون. لقد قيّد هذا القانون إلى حدٍ ما الاستئنافات في قضايا عقوبة الموت.

وخلال عمله كسيناتور عن ولاية إلينوي، قدم رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما بنجاح تشريعاً يرمي إلى التقليل من الشبهة في المحاكمات الظالمة في حالات عقوبة الموت، وطالب بتسجيلات فيديو للاعترافات. وعندما قاد حملته الانتخابية الرئاسية، صرّح بأنه يدعم تطبيقاً محدوداً لعقوبة الموت، بما فيها الأفراد الذين حوكموا باغتصاب قاصر تحت سن الثانية عشرة. وصرّح أوباما أيضاً بأنه يظن أن عقوبة الموت لها أثر قليل في منع الجريمة، وبأنها تستخدم بشكل متكرر جداً وبشكل غير متسق أيضاً[٢٠].

ج ـ التعذيب

يعارض كثير من الديمقراطيين استخدام التعذيب ضد الأفراد الموقوفين والمسجونين من جانب القوات المسلحة الأمريكية، ويرون أن تصنيف هؤلاء السجناء بصفة مقاتلين غير شرعيين لا يعفي

(٢٠) «The Candidates on the Death Penalty,» (Pew Research Center, New York, 4 July 2008).

الولايات المتحدة من التزاماتها بحسب اتفاقية جنيف. فالديمقراطيون يرون أن التعذيب غير إنساني، ويضعف الموقف الأخلاقي للولايات المتحدة في العالم، ويؤدّي إلى نتائج غير مرغوب فيها.

لقد أصبح التعذيب قضية خلاف ضمن الحزب بعد انتخابات أوباما للرئاسة، حيث دعم العديد من الوسطيين الديمقراطيين وأعضاء من قيادة الحزب استخدام التعذيب، بينما استمر الجناح الليبرالي في معارضته بثبات.

د ـ حق الخصوصية

يعتقد الحزب الديمقراطي بأنه يجب الدفاع عن حق الخصوصية للأفراد، وعارض الكثير من أعضائه برنامج المراقبة على مواطني الولايات المتحدة من جانب وكالة الأمن القومية.

ودافع كثير من المسؤولين الديمقراطيين عن قوانين «حماية المستهلك»، التي تقيِّد تبادل معلومات المستهلك بين الشركات. ويعتقد الكثير من الديمقراطيين بأن الحكومة يجب ألا تنظّم وتتدخل بالسلوك الجنسي غير التجاري و«الرضائي» بين البالغين ويعتبرون ذلك مسألة خصوصية شخصية.

٧ ـ قضايا السياسة الخارجية

توافَق الناخبون من كلا الحزبين إلى حدٍ بعيد على السياسة الخارجية منذ سنوات ١٩٩٠. ويظهر استطلاع غالوب في بداية ٢٠١٣[٢١] اتفاقاً واسعاً حول القضايا الأساسية، بالرغم من بعض التباعد في ما يخص حقوق الإنسان، والتعاون الدولي عبر المنظمات الدولية.

في حزيران/يونيو ٢٠١٤ سأل استطلاع كوينيبياك الأمريكيين أي من الخيارات التالية يفضّلون[٢٢]:

أ ـ «تنشغل الولايات المتحدة كثيراً في البلدان الأخرى حول العالم، وإنه الوقت المناسب أن تعمل على نحو أقل حول العالم وتركز أكثر على مشاكلنا هنا ضمن البلاد».

ب ـ «يجب أن تستمر الولايات المتحدة بالدفع باتجاه تأييد ومناصرة الديمقراطية والحرية في البلدان الأخرى حول العالم لأن هذه الجهود تجعل بلادنا أكثر أمناً».

اختار الديمقراطيون «أ» على «ب» بنسبة ٦٥ بالمئة إلى ٣٢ بالمئة؛ واختار الجمهوريون «أ» على «ب» بنسبة ٥٦ بالمئة إلى ٣٩ بالمئة؛ واختار المستقلون «أ» على «ب» بنسبة ٦٧ بالمئة إلى ٣٩ بالمئة.

---

(٢١) Lydia Saad, «Republicans, Democrats Agree on Top Foreign Policy Goals: Partisans Disagree Most on Importance of Working to Achieve World Cooperation,» (Gallup, Politics, 20 February 2013), <http://www.gallup.com/poll/160649/republicans-democrats-agree-top-foreign-policy-goals.aspx>.

(٢٢) «Iraq- Getting in Was Wrong; Getting Out Was Right, U.S. Voters Tell Quinnipiac University National Poll,» Quinnipiac University Poll, 3 July 2014, <https://poll.qu.edu/images/polling/us/us07032014_ulps31.pdf/>.

إسرائيل

لقد دعم الحزب الديمقراطي إسرائيل دائماً وبلا انقطاع. وهذا ما أكدته رئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي في العام ٢٠٠٩ عندما قالت: «عندما يتعلق الأمر بإسرائيل فإن الجمهوريين والديمقراطيين يتكلمون بصوت واحد».

وقال رئيس اللجنة القومية للحزب الديمقراطي ديبي واسرمان شولتز عام ٢٠١٤ أيضاً: «إنّ الانقسام ضمن الحزب حول إسرائيل لا أساس له من الصحة». بينما تعتبر قيادة الحزب الديمقراطيين غير المتعاطفين مع إسرائيل بأنهم «هامشيون».

أقرّ البرنامج السياسي للحزب الديمقراطي في عام ٢٠٠٨ «بعلاقة خاصة بإسرائيل مبنية على مصالح وقيم مشتركة والتزام قوي وواضح بأمن إسرائيل، وهي حليفتنا الأقوى في المنطقة بديمقراطيتها الراسخة»، وأضاف أيضاً:

«إنه لمصلحة كل الأطراف، بما فيها الولايات المتحدة، بأن نأخذ دوراً فعّالاً للمساعدة على ترسيخ استقرار دائم للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بدولة ديمقراطية قابلة للحياة مكرسّة للعيش بسلام وأمن جنباً إلى جنب مع الدولة اليهودية في إسرائيل. ولعمل ذلك يجب علينا أن نساعد إسرائيل على تحديد وتقوية هؤلاء الشركاء الذين يلتزمون حقيقةً بالسلام، بينما عزل أولئك الذين يسعون إلى النزاع وعدم الاستقرار، والوقوف مع إسرائيل ضد الذين يسعون إلى تدميرها. إن الولايات المتحدة والرباعية الدولية يجب أن تستمر بعزل منظمة حماس حتى تندّد بالإرهاب وتعترف بحق إسرائيل في الوجود وتلتزم بالاتفاقيات السابقة. وإنّ قيادة أمريكية ثابتة من أجل السلام والأمن ستتطلب جهوداً صبورة وتعهداً شخصياً من الولايات المتحدة. ويعتبر إنشاء دولة فلسطينية من خلال مفاوضات الوضع النهائي، بالتعاون مع آلية تعويض دولية هو حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بالسماح لهم بالتوطين هناك وليس في إسرائيل. الكل يفهم أنه من غير الواقعي أن نتوقع أن مفاوضات الوضع النهائي ستؤدي إلى الرجوع إلى خطوط الهدنة عام ١٩٤٩. أما القدس فهي عاصمة إسرائيل وستبقى كذلك»(٢٣).

٨ ـ القاعدة الانتخابية

أ ـ المحترفون

المحترفون هم الذين حصلوا على تعليم جامعي والذين يتمحور عملهم حول خلق الأفكار. وقد دعم هؤلاء الحزب الديمقراطي بأغلبية قليلة منذ عام ٢٠٠٠. وما بين ١٩٨٨ و٢٠٠٠ دعموه بهامش ١٢ بالمئة، ويعزى ذلك إلى نشاطهم الفكري وميلهم بثبات واستمرار إلى إعادة فحص القضايا

---

(٢٣) Democratic Party, «Renewing America's Promise,» Democratic Party Platform, 25 August 2008, <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=78283>.

المثارة. بينما كانت طبقة المحترفين (Professionals) في وقت مضى معقلاً للجمهوريين، وأصبحت باطراد منقسمة بين الحزبين إلا أنها تميل باتجاه الحزب الديمقراطي. إنّ الدعم المتزايد للمرشحين الديمقراطيين بين المحترفين ربما يعود إلى انتشار القيم الليبرالية الاجتماعية بين هذه الجماعة(٢٤).

ووجدت دراسة أجريت على المواقف السياسية لطلاب الطب على سبيل المثال، أن المنتمين إلى هذه الفئة من المحتمل جداً أن يكونوا ليبراليين على أن يكونوا محافظين، ومن المحتمل أن يكونوا ليبراليين أكثر كثيراً من الشباب الأمريكيين الآخرين؛ وأن الأطباء المستقبليين في الولايات المتحدة يمكن أن يكونوا أكثر تقبّلاً للدعوة الليبرالية من الأطباء الحاليين، وأن توجههم السياسي يمكن أن يؤثر على نحوٍ عميق في سلوك نظامهم الصحي. ووجدت نتائج مشابهة عند أساتذة الجامعات الذين يميلون بشدة باتجاه الليبرالية، وإلى الحزب الديمقراطي قياساً على المجموعات المهنية الأخرى. ووجد الحزب الديمقراطي أيضاً تأييداً قوياً بين العلماء حيث ٥٥ بالمئة منهم يصنّفون أنفسهم على أنهم ديمقراطيون و٣٢ بالمئة مستقلون و٦ بالمئة جمهوريون و٥٢ بالمئة ليبراليون و٣٥ بالمئة معتدلون و٩ بالمئة محافظون.

ب ـ الجامعة

إنّ المفكرين والأكاديميين وذوي التعليم العالي يمثّلون بالمجمل جزءاً مهماً من القاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطي، ويميلون نحو الأفكار التقدمية. ووجد استطلاع تم في ٢٠٠٥ أن ٧٢ بالمئة تقريباً من أعضاء الجامعات الذين يعملون بدوام كامل صنّفوا أنفسهم على أنّهم ليبراليون، بينما صنّف ١٥ بالمئة أنفسهم على أنهم محافظون، وكان دارسو العلوم الاجتماعية والإنسانية هم الأكثر ليبرالية، بينما قطاع الأعمال كان الأكثر محافظة، وتراوح نسب الأساتذة الجامعيين الذين يصفون أنفسهم بأنهم ليبراليون من ٤٩ بالمئة في قطاع الأعمال إلى أكثر من ٨٠ بالمئة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويميل الأساتذة الجامعيون الذكور في المراحل المتقدّمة جداً من عملهم إضافة إلى أولئك في المؤسسات المرموقة أن يكونوا الأكثر ليبرالية(٢٥).

وجد استطلاع آخر أجرته جامعة UCLA في شباط/فبراير ٢٠٠١ أن ٤٧,٦ بالمئة من الباحثين يصفون أنفسهم بأنهم ليبراليون، و٣٤,٣ بالمئة معتدلون، و١٨ بالمئة محافظون(٢٦).

ج ـ الشباب

تظهر الدراسات بأنّ الناخبين الأكثر شباباً يميلون إلى التصويت بمعظمهم للمرشحين الديمقراطيين في السنوات الأخيرة. وبالرغم من دعمهم رونالد ريغان وجورج بوش الأب، فقد

---

(٢٤) John B. Judis and Ruy Teixeira, «Back to the Future,» *The American Prospect*, 19/6/2007.
(٢٥) Howard Kurtz, «College Faculties: A Most Liberal Lot, Study Finds,» *The Washington Post*, 29/3/2005.
(٢٦) Christopher Shea, «What Liberal Academia?,» *The Boston Globe*, 12/10/2003.

صوّت الشباب لمرشح الرئاسة الديمقراطي في كل الانتخابات منذ بيل كلينتون في ١٩٩٢. ويصنّف هؤلاء الشباب أنفسهم على أنهم ليبراليون أكثر من باقي السكان على العموم، ويملكون آراء ليبرالية أقوى في ما يتعلق بالزواج المثلي والرعاية الصحية الشاملة[٢٧].

تلقّى المرشح الديمقراطي للرئاسة جون كيري في انتخابات عام ٢٠٠٤، ٥٤ بالمئة من الأصوات من ناخبين أعمارهم تراوح بين ١٨ و٢٩ سنة، بينما تلقى المرشح الجمهوري جورج بوش الابن ٤٥ بالمئة من أصوات الناخبين الذين يقعون في نفس الشريحة العمرية، وحصل باراك أوباما على ٦٦ بالمئة من أصوات هؤلاء في انتخابات ٢٠٠٨. أما في انتخابات نصف المدة لعام ٢٠٠٦، حصل الديمقراطيون على ٦٠ بالمئة من أصوات الناخبين في نفس الشريحة العمرية.

وتُعد منظّمة «الشباب الديمقراطي في أمريكا» عبارة عن منظمة فرعية، تتألف من أعضاء الحزب الذين تقل أعمارهم عن ٣٦ سنة، والذين يدافعون عن قضايا الشباب، ويعملون على زيادة نسبة إقبالهم على الانتخابات.

د ـ النساء

بالرغم من أنّ الفجوة الجنسية (Gender Gap) تغيرت عبر السنين، إلا أن النساء من كل الأعمار من المحتمل جداً مقارنةً بالرجال أن يصنفن أنفسهن على أنهنَّ من الديمقراطيين. وتشير الاستطلاعات الحديثة إلى أنّ ٤١ بالمئة من النساء يصنفن أنفسهن على أنهن من الديمقراطيين، بينما ٢٥ بالمئة فقط من النساء يصنفن أنفسهن على أنهن من الجمهوريين، و٢٦ بالمئة من المستقلين؛ بينما ٣٢ بالمئة من الرجال يصنفون أنفسهم كديمقراطيين، و٢٨ بالمئة كجمهوريين و٣٤ بالمئة كمستقلين[٢٨]. من بين الأقليات الإثنية، فإنّ النساء أيضاً من المحتمل جداً أن يصنفن أنفسهن من الديمقراطيين أكثر من الرجال.

كذلك النساء الأمريكيات العازبات اللواتي يعشن مع شريك منزلي، والمطلقات والمنفصلات والأرامل، من المحتمل جداً، قياساً على الرجال في هذه المجموعة، أن يصوتن للديمقراطيين، على النقيض من الأمريكيات المتزوجات حيث ينقسمن مناصفةً بين الديمقراطيين والجمهوريين.

هـ ـ العلاقة بالحالة الزوجية والأبوة

من المحتمل جداً أنّ يصوِّت للديمقراطيين الأمريكيون الذين يصنّفون أنفسهم على أنهم عازبون أو يعيشون مع شريك منزلي أو مطلقون أو منفصلون أو مترملون، على النقيض من الأمريكيين المتزوجين الذين ينقسمون بالتساوي بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

---

(٢٧) Adam Nagourney, «Young Americans are Leaning Left, New Poll Finds,» *The New York Times*, 27/6/2007.

(٢٨) Frank Newport, «Women More Likely to Be Democrats, Regardless of Age,» Gallup, 12 June 2009, <http://www.gallup.com/poll/120839/women-likely-democrats-regardless-age.aspx>.

تشير استطلاعات مؤسسة GSS على أكثر من ١١٠٠٠ من الديمقراطيين والجمهوريين أجريت بين ١٩٩٦ و٢٠٠٦، إلى أن الاختلاف في معدلات الخصوبة ليس ذا معنى بين الحزبين، حيث المتوسط عند الديمقراطيين ١,٩٤ ولداً بينما هو ١,٩١ ولداً عند الجمهوريين. ومع ذلك يوجد فارق مهم بين الليبراليين والتقدميين في معدلات الخصوبة حيث معدلات الخصوبة عند الليبراليين أدنى منها عند التقدميين ضمن الحزب الديمقراطي نفسه[٢٩].

و ـ الأمريكيون الشاذون جنسياً

يصوّت المثليون جنسياً للحزب الديمقراطي في الانتخابات القومية بنسبة تراوح بين ٧٠ إلى ٧٧ بالمئة. وفي الدوائر المكتظة بالمثليين في المدن الضخمة عبر البلاد، فإنّ المتوسط كان أعلى وراوح بين ٨٥ بالمئة و٩٤ بالمئة. استمرت هذه النزعة منذ عام ١٩٩٦ حيث فاز بيل كلينتون بـ ٧١ بالمئة من أصوات المثليين جنسياً مقابل ١٦ بالمئة لبوب دول و١٣ بالمئة للآخرين. في عام ٢٠٠٠، فاز آل غور بـ ٧٠ بالمئة بينما جورج بوش حصل على ٢٥ بالمئة و٥ بالمئة بالنسبة إلى الآخرين. فاز جون كيري في ٢٠٠٤ بـ ٧٧ بالمئة وجورج بوش بـ ٢٣ بالمئة، أما في ٢٠٠٨ فقد فاز باراك أوباما بـ ٧٠ بالمئة وجون ماكين مقابل بـ ٢٧ بالمئة و٣ بالمئة للآخرين، وفاز باراك أوباما في ٢٠١٢ بـ ٧٦ بالمئة وميت رومني بـ ٢٢ بالمئة و٢ بالمئة للآخرين.

ووصف باتريك إيغان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة نيويورك والمختص بأنماط تصويت المثليين جنسياً، تصويت ثلاثة أرباع المقترعين المثليين للديمقراطيين مقابل الربع للجمهوريين من سنة إلى سنة، بأنه «استمرارية جديرة بالملاحظة».

ز ـ الطبقة العاملة

بالرغم من أنّ الطبقة العاملة الأمريكية، التي تمثل ثلث الجمهور الأمريكي، فقدت الكثير من قوتها السياسية مع تدني نفوذ نقابات العمال، إلا أنها تبقى قاعدة انتخابية ومعقلاً للحزب الديمقراطي. ويبدي الأشد فقراً من بين هذه الطبقة عدم الاهتمام بالعملية الانتخابية، لأنها ليست على رأس أولوياتهم.

يختلف معظم الديمقراطيين من الطبقة العاملة عن معظم الليبراليين في آرائهم، فهم من الناحية الاجتماعية محافظون أكثر، حيث يميلون إلى التعلق بالدين، ومن المحتمل أن يكونوا منتمين إلى أحد الأقليات الإثنية. ويُعد هؤلاء من بين الأقل تعليماً، ففي ٢٠١٥ كان يوجد ١٥ بالمئة منهم فقط، يملكون شهادة جامعية مقابل ٢٧ بالمئة على المستوى القومي و٤٩ بالمئة من الليبراليين

(٢٩) Joseph Fried, *Democrats and Republicans-Rhetoric and Reality: Comparing the Voters in Statistics and Anecdote* (New York: Algora Pub., 2008), p. 16.

على التوالي، ويمثل المحافظون اجتماعياً والمحرومون اقتصادياً معاً ٥٤ بالمئة تقريباً من القاعدة الانتخابية الديمقراطية(٣٠).

إنّ الأهمية المستمرة لأصوات الطبقة العاملة أظهرت نفسها في استطلاع لمحطة CNN التي ذكرت أن أغلبية ذوي الدخل القليل والتعليم الأدنى يصوّتون للحزب الديمقراطي.

ح ـ العلمانيون

يتلّقى الحزب الديمقراطي دعماً من المنظمات العلمانية مثل الائتلاف العلماني من أجل أمريكا، ومن الكثير من الملحدين واللاأدريين الأمريكيين. وقد أظهرت الاستطلاعات المباشرة عقب انتخابات ٢٠٠٨ أنّه بالرغم من أن غير المنتمين دينياً يمثلون ١٢ بالمئة فقط من جمهور الناخبين للحزب الديمقراطي، إلا أنّهم صوّتوا لأوباما على نحو كاسح.

واعترف أوباما في خطابه التدشيني بالملحدين بقوله بأن الولايات المتحدة ليست فقط مسيحيين ومسلمين، يهود وهندوس ولكن ملحدون أيضاً، وهذا ما يفسر دعمهم إياه في انتخابات ٢٠١٢ على حساب منافسه الجمهوري.

ط ـ الأمريكيون من أصل أفريقي

منذ نهاية الحرب الأهلية، دعم معظم الأمريكيين من أصل أفريقي الحزب الجمهوري نظراً إلى سياسته الحاسمة وجهوده المحسوسة في تحقيق إلغاء الرق خلافاً للحزب الديمقراطي الذي كان يعمل للإبقاء عليه، ووصل هذا الدعم إلى أوجه بعد أن أطلق الرئيس أبراهام لينكولن إعلان التحرر. ومع ذلك، بدأ الأمريكيون من أصل أفريقي بالانضمام إلى الحزب الديمقراطي بعد انتخاب فرانكلين روزفلت رئيساً. وازدادت نسبة تصويتهم للحزب الديمقراطي بعد أن وقف كل من الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون إلى جانب حركة الحقوق المدنية، وبلغت نسبة تصويتهم ما بين ٨٥ إلى ٩٥ بالمئة. أما الرئيس باراك أوباما، فقد حصل على أكثر من ٩٥ بالمئة من أصوات الأمريكيين الأفريقيين في انتخابات ٢٠٠٨.

ي ـ الأمريكيون من أصل لاتيني وإسباني

يعد السكان اللاتينيون ـ خصوصاً الأمريكيين المكسيكيين في الجنوب الغربي، والسكان من البورتوريك والدومينيك في الشمال الشرقي ـ من الداعمين الأقوياء للحزب الديمقراطي. فقد حصل الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون في انتخابات ١٩٩٦، على ٧٢ بالمئة من أصوات الأمريكيين اللاتينيين.

---

(٣٠) Pew Research Center, «Beyond Red vs. Blue: Republicans Divided About Role of Government- Democrats by Social and Personal Values,» New York, 10 May 2005, pp. 1-8, <http://www.people-press.org/2005/05/10/beyond-red-vs-blue/>.

وفي السنوات التالية، كسب الحزب الجمهوري مع ذلك دعماً متزايداً من المجتمع اللاتيني، خصوصاً بين اللاتينيين البروتستانت. وكان الرئيس بوش الابن (بسبب آرائه الليبرالية حول الهجرة)، أول رئيس جمهوري يكسب ٤٠ بالمئة من أصوات اللاتينيين (وحصل على نسبة قريبة من ذلك تقريباً في انتخابات ٢٠٠٤). لكن هذا الدعم تراجع في انتخابات نصف المدة عام ٢٠٠٦، حيث انخفض من ٤٤ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة، بينما ازداد ما كسبه الحزب الديمقراطي من ٥٥ بالمئة في ٢٠٠٤ إلى ٦٩ بالمئة في ٢٠٠٦، وازداد أكثر في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨، وتمكّن الرئيس أوباما من الحصول على ٦٧ بالمئة و٧١ بالمئة في انتخابات ٢٠٠٨ و٢٠١٢ على التوالي. وللحزب الديمقراطي دعم قوي بين السكان الأمريكيين الأصليين، ولا يفوقهم في ذلك إلا الأمريكيين من أصل أفريقي.

ك ـ الأمريكيون اليهود

تميل تجمّعات الأمريكيين اليهود إلى أن تكون معقلاً للحزب الديمقراطي، فهم أحد المكوّنات المهمة للحزب والناشطة سياسياً. وتأثيرهم لا ينكر في المدن الكبرى، مثل نيويورك ولوس أنجلس وبوسطن وشيكاغو، وهم يؤدّون أدواراً حاسمة في المدن الكبيرة من الولايات المتأرجحة مثل فيلادلفيا وميامي ولاس فيغاس وكليفلاند. وقد صوّت أكثر من ٧٠ بالمئة منهم للحزب الديمقراطي في انتخابات ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. وحصل آل غور على ٧٩ بالمئة من أصوات اليهود في عام ٢٠٠٠، وباراك أوباما على ٧٧ بالمئة في انتخابات ٢٠٠٨.

يتفاوت الدعم بين التجمعات اليهودية للحزب الديمقراطي بحسب الاختلاف بين المجموعات المذهبية، مثلاً دعم ١٣ بالمئة فقط من اليهود الأرثوذكس باراك أوباما في ٢٠٠٨، بينما دعمه نحو ٦٠ بالمئة من اليهود المحافظين واليهود الإصلاحيين في الوقت نفسه. وقد وجد استطلاع في عام ٢٠١٠ أجراه مركز بيو للأبحاث أن ٦٠ بالمئة ممن يعدُّون أنفسهم يهوداً، وصفوا أنفسهم بأنهم ديمقراطيون أو يميلون إلى الحزب الديمقراطي مقابل ٣٣ بالمئة بالنسبة إلى الجمهوريين[٣١].

ل ـ الأمريكيون المسلمون والعرب

مال الأمريكيون العرب والمسلمون إلى الحزب الديمقراطي منذ حرب العراق. ووجد الزغبي في عام ٢٠٠٧ أن ٣٩ بالمئة من الأمريكيين العرب يصنفون أنفسهم على أنهم ديمقراطيون، و٢٦ بالمئة جمهوريون و٢٨ بالمئة مستقلون[٣٢].

---

(٣١) Pew Research Center, «Growing Number of Americans Say Obama is a Muslim,» Pew Research Center, Religion and Politics, 19 August 2010, <http://www.pewforum.org/2010/08/18/growing-number-of-americans-say-obama-is-a-muslim/>.

(٣٢) Mohamed Elshinnawi, «Arab-American Voters Say Iraq Top Issue in 2008 Campaign,» Voice of America, 23 July 2007, <http://www.voanews.com/a/a-13-2007-07-23-voa41/343223.html>.

وعلى العموم يُعد الأمريكيون العرب محافظين اجتماعياً، لكن تتنازعهم توجهات اقتصادية متباينة، وصوّتوا تاريخياً للحزب الجمهوري حتى السنوات الأخيرة عندما دعموا جورج بوش الابن على حساب آل غور في انتخابات ٢٠٠٠. إلا أنه بعد حرب العراق التي قام بها الجمهوريون بقيادة بوش الابن، انتقلت أصواتهم إلى الحزب الديمقراطي، حيث وجد استطلاع أجري في عام ٢٠١٢ أن ٦٨ بالمئة من الأمريكيين المسلمين الذين خضعوا للاستطلاع دعموا باراك أوباما(٣٣).

م ـ الأمريكيون من أصل آسيوي

يتمتّع الحزب الديمقراطي بدعم مهم بين السكان القليلين لكن المتزايدين من الأمريكيين الآسيويين. لقد كان هؤلاء معقلاً للحزب الجمهوري حتى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢، حيث فاز جورج بوش الأب بـ ٥٥ بالمئة من أصواتهم، مقابل ٣١ بالمئة لبيل كلينتون، و ١٥ بالمئة لروس بيرت.

تتألف الأغلبية العظمى من الأمريكيين الآسيويين بالأصل من أناس ضد الشيوعية ومناصرين للديمقراطية. وهم لاجئون فيتناميون، وأمريكيون صينيون، وأمريكيون من تايوان وكوريا. ويضاف إليهم الفيليبينيون المحافظون الذين فرّوا من حكم فيرديناند ماركوس في سنوات الستينيات حتى الثمانينيات من القرن العشرين.

استطاع الحزب الديمقراطي الحصول على مكاسب بينهم ابتداءً من عام ١٩٩٦ وفي عام ٢٠٠٦ حصل على ٦٢ بالمئة من أصواتهم. وأشارت استطلاعات الرأي المباشرة إلى أن المرشح الديمقراطي باراك أوباما حصل على ٦٢ بالمئة من أصواتهم بعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨، وحصل على ٧٣ بالمئة من أصواتهم في انتخابات ٢٠١٢(٣٤).

إنّ سبب هذا التحوّل إلى الحزب الديمقراطي هو تزايد نسبة المتعلمين بينهم، وغالباً فإنّ المولودين من أصل هندي أو صيني هم وسطيون اقتصادياً وتقدميون اجتماعياً. وأدّى قدوم أعداد كبيرة من الشباب إلى هذه التجمعات إلى تآكل دعمها الحزب الجمهوري، بينما ازداد باتجاه الحزب الديمقراطي في أوساطهم.

(٣٣) Poll Center, «American Muslims Support Obama,» Washington, DC, Business Standard, 25 October 2012, <http://edition.cnn.com/election/2012/results/race/president/>.

(٣٤) Exit Polls, «Presidential Race – 2012 Election Center – President: Full Results,» CNN, 15 November 2012, <http://edition.cnn.com/election/2012/results/race/president/>.

الفصل الخامس

الحزب الجمهوري

الحزب الجمهوري الذي يشار إليه عادةً بـ GOP (Grand Old Party)، هو أحد أكبر حزبَين سياسيَّين معاصرَين في الولايات المتحدة، إلى جانب منافسه الحزب الديمقراطي.

تأسّس الحزب من الناشطين المناهضين للرق في عام ١٨٥٤. وبعدها سيطر الحزب على الحياة السياسية على المستوى القومي، وخصوصاً في شمال الولايات المتحدة في معظم الفترة الواقعة بين ١٨٦٠ و١٩٣٢.

تعاقب ١٨ رئيساً جمهورياً للولايات المتحدة، كان أولهم أبراهام لينكولن الذي شغل منصبه من عام ١٨٦١ حتى اغتياله عام ١٨٦٥، وآخرهم جورج دبليو بوش الذي شغل فترتين رئاسيتين كل منهما أربع سنوات من عام ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٠٨، ثم الرئيس الحالي دونالد ترامب.

يستند البرنامج الحزبي عموماً إلى مذهب المحافظين الأمريكي، الذي يتضمّن معارضة التنظيمات واتحادات العمال، ودعم سياسات اجتماعية محافظة. بينما ينقسم الحزب حول موضوع التعامل مع الهجرة غير الشرعية.

شغل الجمهوريون في الكونغرس رقم ١١٤ (٢٠١٥ ـ ٢٠١٧)، أكبر أغلبية في مجلس النواب منذ انتخابات ١٩٢٨؛ وبالتوازي شغل الحزب أغلبية في مجلس الشيوخ، وحصل الحزب أيضاً على أغلبية حكام الولايات ومجالسها التشريعية.

أولاً: لمحة تاريخية

تأسّس الحزب الجمهوري في الولايات الشمالية في عام ١٨٥٤ من جانب الناشطين المناهضين للرق، ومن أعضاء حزبي الويغ وحزب الأرض الحرة المنحلَّين. وأصبح الحزب الجمهوري بسرعة المعارض الرئيسي للحزب الديمقراطي المسيطر، ولحزب «لا أعرف شيء» (Know-nothing

(Party[1]، على خلفية معارضته قانون كنساس ـ نبراسكا، الذي ألغى اتفاقية ميزوري التي كانت تنص على الاحتفاظ بولاية كنساس خالية من الرق.

عقد الاجتماع العام الأول في العشرين من آذار/مارس عام ١٨٥٤، في مدرسة في ريبون في ولاية ويسكنسون. واقترح المجتمعون اسم «الجمهوري» تقديراً للحزب الجمهوري الذي قاده توماس جفرسون. بينما عقد المؤتمر الرسمي الأول في السادس من تموز/يوليو عام ١٨٥٤ في جاكسون ـ ميشيغان.

سيطر الجمهوريون تقريباً نحو عام ١٨٥٨على كل الولايات الشمالية. وارتقى الحزب سدة السلطة لأول مرة في عام ١٨٦٠ مع انتخاب أبراهام لينكولن رئيساً للجمهورية. سيطر الجمهوريون أثناءها على الكونغرس وعلى الولايات الشمالية من جديد.

وخلال العقدين اللذين تبعا تأسيسه، راقب الحزب وأشرف على حفظ الاتحاد، وإنهاء الرق، وتأمين الحقوق المتساوية لكل الرجال في الحرب الأهلية الأمريكية، وإعادة البناء ما بين ١٨٦١ و١٨٧٧.

برزت عقيدة الحزب الجمهوري المبكرة في شعار الحزب لعام ١٨٥٦: «عمل حر، أرض حرة، رجل حر»، التي سكّها سالمون تشيس عضو مجلس الشيوخ من أوهايو، ولاحقاً وزير الخزانة ورئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة[2]. يعود شعار العمل الحر إلى معارضة الجمهوريين لعمل العبيد، وإلى الاعتقاد بالعمل الحرفي المستقل، وكذلك التجارة والأعمال. أما شعار الأرض الحرة فيعود إلى معارضة الجمهوريين للنظام الزراعي الذي يستطيع مالك العبيد بموجبه شراء الأرض الجيدة وترك ما تبقى من الأرض السيئة للزراعة للخدم المستقلين.

فاز لينكولن الذي كان يمثل الولايات الغربية التي كانت تنمو بسرعة بتسمية الحزب الجمهوري في عام ١٨٦٠، ومن ثم بالرئاسة. تحالف الحزب في انتخابات ١٨٦٤ مع مناصري الحرب من الحزب الديمقراطي المنافس لتسمية لينكولن على قائمة حزب الاتحاد الوطني.

أدت نجاحات الحزب في سنوات١٨٧٠ إلى زرع الشقاق بين صفوفه، على خلفية الفساد الواسع النطاق الذي ضرب القطاع الحكومي في مرحلة «إعادة البناء»، التي أعقبت الحرب الأهلية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر دعم الحزب الجمهوري الأعمال والتجارة بوجه عام، وكذلك الأجور والفوائد المصرفية العالية. ونال الجمهوريون الثقة والصدقية بعد نمو الاقتصاد في شمال

---

(١) حزب «أعرف لا شيء» ويعرف أيضاً بالحزب الأمريكي، كان حزباً سياسياً أمريكياً بارزاً في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر. عارض أعضاؤه بشدة المهاجرين وخصوصاً أتباع الكنيسة الكاثوليكية من ألمانيا وأيرلندا، واعتبروهم يشكلون تهديداً سياسياً واقتصادياً للأمريكيين البروتستانت المولودين على الأرض الأمريكية.

(٢) William E. Gienapp, *The Origins of the Republican Party, 1852-1856* (New York: Oxford University Press, 1989), p. 168.

الولايات المتحدة، نتيجة ازدهار الصناعات الخفيفة والثقيلة، والسكك الحديد والمناجم، والزراعة، وكذلك ظهور المدن السريعة النمو.

وبعد الحقبتين الرئاسيتين لفروفر كليفلاند، اعتبر انتخاب ويليام ماكينلي عام ١٨٩٦ بشكل واسع على أنه بعث جديد لسيطرة الجمهوريين، وتذكر في بعض الأحيان على أنها انتخابات إعادة تنظيم وإصلاح.

١ ـ الحزب الجمهوري في القرن العشرين

ثبّتت إعادة التجديد في عام ١٨٩٦ الحزب الجمهوري كحزب راعٍ للمشاريع الاقتصادية الكبيرة، وأضاف ثيودور روزفلت إليها المشاريع الصغيرة أكثر، بعد احتضانه قانون التنافس التجاري.

اختار روزفلت خلفه ويليام هوارد تافت عام ١٩٠٨، لكنهما أصبحا أعداءً على خلفية بعض القضايا الاقتصادية. وبعد خسارته أمام تافت بتسمية الحزب الجمهوري في عام ١٩١٢، ترك روزفلت حزبه وقاد الحزب التقدمي كحزب ثالث.

انتخب الجمهوريون وارن هاردنغ وكالفن كوليدج وهيربرت هوفر، على نحو مدوٍ في أعوام ١٩٢٠، ١٩٢٤، ١٩٢٨ على التوالي. وبعد انهيار وول ستريت عاصمة الرأسمالية الأمريكية في عام ١٩٢٩ معلنة الكساد العظيم، انتقلت عصا القيادة إلى الحزب الديمقراطي.

٢ ـ حقبة الاتفاقية الجديدة أو العهد الجديد

سيطر ائتلاف الاتفاقية الجديدة أو العهد الجديد (New Deal) بقيادة فرانكلين روزفلت على السياسة الأمريكية لمعظم العقود الثلاثة التالية للكساد الكبير، باستثناء الحقبتين الرئاسيتين للجمهوري دوايت أيزنهاور. وشهدت هذه الحقبة انضماماً واسعاً للأمريكيين السود إلى الحزب الديمقراطي، الذين كان يحق لهم التصويت في الشمال الأمريكي فقط.

بعد أن تبوّأ روزفلت سدة الرئاسة في عام ١٩٣٣، أقرّت تشريعات الاتفاقية الجديدة أو العهد الجديد في الكونغرس، وبدأت فترة انتعاش اقتصادي، ومع ذلك بقيت البطالة عائقاً حتى عام ١٩٤٠.

انقسم الحزب الجمهوري إلى أغلبية من المحافظين، تمركزت في الغرب الأوسط وهاجمت بحدة الاتفاقية الجديدة، وإلى جناح ليبرالي انتشر في الشمال الشرقي وأيّد بمعظمه بنودها.

انتخب روزفلت انتخاباً ساحقاً في عام ١٩٣٦، وبالرغم من ذلك عاد الاقتصاد إلى الانكماش، وظهرت الإضرابات، وأخفق في السيطرة على المحكمة العليا، وفشل في إبعاد المحافظين الجنوبيين من الحزب الديمقراطي. إلا أن ذلك لم يمنعه من الفوز بفترة رئاسية ثالثة ورابعة في عامي ١٩٤٠ و١٩٤٤.

اختلف كلا الحزبين على قضايا السياسة الخارجية، حيث غلبت على الحزب الجمهوري العناصر المناهضة للحرب، التي تريد النأي بالنفس عما يجري في أوروبا؛ وغلبت على الحزب الديمقراطي العناصر التي تريد التدخل في الحرب وإيقاف هتلر المسيطر. ويتحدث المؤرخ جورج ناش عن تلك المرحلة[٣]:

«بخلاف المعتدلين وأولئك الذين يقرّون بالمبدأ الدولي والكتلة الشرقية من الجمهوريين الذين قبلوا أو على الأقل انقادوا إلى بعض من ثورة روزفلت، والحجج الأساسية للرئيس ترومان في السياسة الخارجية؛ فإنّ اليمين الجمهوري كان قلباً ضد الثورة، ضد المبدأ الجماعي وضد الشيوعية وضد الاتّفاقية الجديدة أو العهد الجديد، ودعم بحماسة حكومة محدودة واقتصاد السوق الحر، وأولوية للكونغرس على حساب الحكومة التنفيذية. كان المحافظون في الحزب الجمهوري ملتزمين منذ البداية بشن حرب على جبهتين ثابتتين ضد الديمقراطيين الليبراليين وضد بعض الجمهوريين».

شكّل الديمقراطيون أغلبية بعد عام ١٩٣٢، بينما فاز الجمهوريون فقط في عامي ١٩٤٦ و١٩٥٢. لكن الائتلاف المحافظ أوقف عملياً كل المقترحات الليبرالية الكبرى ومنها بنود الاتفاقية الجديدة في السياسة الداخلية بعد عام ١٩٤٥. أيّد الجناح المؤيّد للمبدأ الدولي في الحزب الجمهوري سياسة الحرب الباردة لهاري ترومان وموّل خطة مارشال ودعم الناتو بالرغم من السياسة الانعزالية لليمين القديم.

وشهد النصف الثاني من القرن العشرين انتخاب وتعاقب الرؤساء الجمهوريين دوايت أيزنهاور، وريتشارد نيكسون، وجيرالد فورد، ورونالد ريغان، وجورج بوش الأب، وجورج بوش الابن ثم أخيراً دونالد ترامب. وأصبح ريغان رمزاً للجمهوريين حتى بعد أن غادر سدّة الرئاسة في عام ١٩٨٩؛ وادّعى المرشحون الجمهوريون للرئاسة على الدوام أنهم يقاسمون ريغان آراءه بعد مغادرته البيت الأبيض، بهدف وضع أنفسهم وسياساتهم كامتداد لإرثه.

٣ ـ الحزب الجمهوري في القرن الحادي والعشرين

غلب على الحزب الجمهوري في القرن الحادي والعشرين مبدأ المحافظين الاجتماعيين، وادّعى الحزب دحر الإرهاب وتحفيز ديمقراطية عالمية في حربه «الوقائية» في كل من العراق وأفغانستان، وغدا الجهاز التنفيذي أكثر نفوذاً وقوة، وأضحت سياسة الحزب تعتمد على دعم اقتناء السلاح والتخفيف من وطأة القوانين في الداخل الأمريكي.

في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨، هُزِم مرشحا الحزب، جون ماكين من أريزونا لمنصب الرئيس وحاكمة ألاسكا سارا بالين لمنصب نائب الرئيس أمام السيناتور باراك أوباما من إلينوي

---

(٣) George H. Nash, «The Republican Right from Taft to Reagan,» *Reviews in American History*, vol. 12, no. 2 (June 1984), pp. 261–265.

وجون بايدن من ديلوير. وفي ٢٠٠٩، انتخب الجمهوريان كريس كريستي وبوب ماكدونيل كحكام لولايتي نيوجيرسي وفرجينيا على التوالي.

في انتخابات نصف المدة لعام ٢٠١٠، استطاع الجمهوريون أن يعيدوا السيطرة على مجلس النواب، وأن يزيدوا عدد مقاعدهم في مجلس الشيوخ، وأن يكسبوا أغلبية حكّام الولايات. إضافة إلى أنّ الجمهوريين سيطروا على الأقل على ١٩ مجلساً تشريعياً في الولايات التي كان يسيطر عليها الديمقراطيون.

في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢، قدّم الحزب المرشحين الجمهوريين، ميت رومني (الحاكم السابق لولاية ماساشوستس) لمنصب الرئيس، وعضو مجلس النواب بول رايان من ويسكنسون لمنصب نائب الرئيس. بينما رشّح الديمقراطيون الرئيس باراك أوباما وجو بايدن. وقد ركّزت الحملة الديمقراطية على قانون الرعاية الصحية الرخيصة والاقتصاد وعلى بطالة ومديونية الولايات المتحدة الضخمة، وكانت الغلبة لأوباما وبايدن. وخسر الجمهوريون أيضاً سبعة مقاعد في مجلس النواب، إلا أنّهم مع ذلك ظلوا محتفظين بالسيطرة عليه. ولم يستطع الجمهوريون السيطرة على مجلس الشيوخ، متخلفين بمقعدين عن الديمقراطيين.

تمكن الحزب الجمهوري في انتخابات نصف المدة لعام ٢٠١٤، من تحقيق أغلبيته المطلقة لأول مرة بعد الكونغرس الرقم ٧١ في عام ١٩٢٩.

ثانياً: الاسم والرموز

اختار الأعضاء المؤسّسون للحزب، اسم الحزب الجمهوري في منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر تقديراً للقيم الجمهورية التي تبنّاها الحزب الجمهوري بقيادة توماس جفرسون[٤]. أتت فكرة الاسم من افتتاحية من المندوب الإعلاني الرئيسي للحزب هوراس غريلي الذي دعا إلى اعتماد «اسم بسيط ما، مثل «جمهوري» الذي يشير بشكل ملائم لأولئك الذين اتّحدوا لإعادة الاتحاد الأمريكي إلى مهمته الحقيقية كبطل مدافع عن الحرية وليس كداعٍ للعبودية»[٥]، عكس الاسم القيم الجمهورية لعام ١٧٧٦ من قبيل الفضيلة المدنية ومعارضة الأرستقراطية والفساد.

يدعى الحزب الجمهوري تقليدياً بـ «الحزب القديم العظيم» (Grand Old Party)، ويستخدم الاختصار (GOP) على شائع للإشارة إليه. نشأ هذا المصطلح في عام ١٨٧٥ من سجلات الكونغرس التي كانت تشير إليه على أنه الحزب المرتبط بالدفاع العسكري الناجح عن الاتحاد،

(٤) Robert A. Rutland, *The Republicans: From Lincoln to Bush* (Columbia, CO: University of Missouri, 1996), p. 2.

(٥) Gienapp, *The Origins of the Republican Party, 1852-1856*, p. 168.

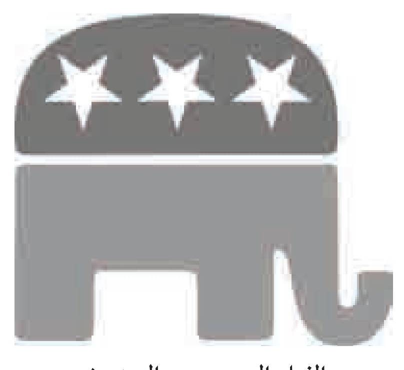
ووصفته بعبارة «هذا الحزب القديم المقدام»؛ عدّل اللفظ في السنة التالية في مقالة في جريدة **سينسناتي كوميرشال** إلى «الحزب القديم العظيم»، الذي استخدم لأول مرة في عام ١٨٨٤[٦].

إن الشعار التقليدي للحزب هو الفيل. وهو رسمة تمهيدية سياسية لتوماس ناست نشرت في أسبوعية **هاربر** في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في ١٨٧٤، واعتبرت أول استخدام مهم للرمز. في بداية القرن العشرين كان الرمز الاعتيادي للحزب الجمهوري في ولايات الغرب الأوسط مثل أنديانا وأوهايو، هو «النسر الأمرد» مقابل «الديك» الذي كان يرمز إلى الحزب الديمقراطي.

بعد انتخابات ٢٠٠٠، أصبح اللون الأحمر مرتبطاً بالحزب الجمهوري بالرغم من أن الحزب لم يعتمده رسمياً. وعشية تلك الانتخابات ولأول مرة، استخدمت كل محطات البث الكبرى نفس نظام اللون للخريطة الانتخابية، الأحمر ويمثل الجمهوريين، والأزرق في إشارة إلى الديمقراطيين.



شعار الحزب الجمهوري السابق وهو يشتمل على الفيل


الفيل الجمهوري الحديث

ثالثاً: البنية والتركيب

إن اللجنة القومية للحزب الجمهوري مسؤولة عن حفز أنشطة الحملة الانتخابية الجمهورية. وهي مسؤولة أيضاً عن تطوير وحفز البرنامج السياسي، إضافة إلى تنسيق جمع الأموال واستراتيجية الانتخابات. يتم اختيار رئيس اللجنة القومية للحزب من جانب الرئيس عندما يحتل الجمهوريون البيت الأبيض، أو بواسطة اللجان الحزبية في الولايات.

تشرف اللجنة القومية للحزب الجمهوري تحت إدارة المرشح الجمهوري للرئاسة على المؤتمر القومي الجمهوري وعلى تجميع الأموال للمرشحين.

على المستوى المحلي، توجد لجان مشابهة في الولايات والمدن الكبيرة والمحافظات وفي المجالس التشريعية للأقاليم، لكن ما يمتلكونه من أموال هو أقل كثيراً مما تمتلكه اللجان المركزية.

(٦) «Grand Old Party,» <https://en.oxforddictionaries.com/definition/grand_old_party>.

يخصص للانتخابات الحزبية من أجل مجلس النواب والشيوخ لجان جمع أموال منفصلة، ولجان أخرى مختصة في استراتيجية الانتخابات. وتؤدي هذه اللجان أدواراً مهمة في تأمين مرشحين أقوياء في كل الولايات.

رابعاً: العقيدة والمواقف التي يتبناها الحزب الجمهوري

يشتمل الحزب الجمهوري الحديث على عدة مكونات ذات توجهات عقائدية مختلفة: المحافظين، المحافظين الاجتماعيين، الليبراليين الاقتصاديين، المحافظين ضريبياً، المحافظين الجدد، الشعبويين، المعتدلين، التحرريين واليمين الديني. دافع الحزب تاريخياً ـ قبل تشكيل الائتلاف المحافظ الذي ساعد على إعادة تنظيم عقائد الحزبين الجمهوري والديمقراطي في منتصف الستينيات من القرن العشرين ـ عن الليبرالية التقليدية والتقدمية.

إنّ الحزب الجمهوري هو عضو في اتحاد الديمقراطيين الدوليين المحافظ، إضافة إلى اتّحاد الديمقراطيين في آسيا المحيط الهادي. وهو عضو مشارك في الاتحاد الأوروبي للمحافظين والإصلاحيين الذي له علاقات وثيقة بالحزب المحافظ في المملكة المتحدة.

١ ـ المنظمات العمالية

عارض الحزب الجمهوري بوجه عام منذ العشرينيات من القرن العشرين المنظمات العمالية؛ التي كانت جزءاً مهماً من الائتلاف الذي يدعم الحزب الديمقراطي. وعزا تايلور دارك الاتّحاد المستمر بين نقابات العمال والديمقراطيين، إلى أن انتقل المناهضون الشرسون للنقابات ضمن الحزب الديمقراطي إلى الحزب الجمهوري[٧].

يقف الحزب الجمهوري بشدة في وجه كل القوانين التي تقوي موقع هذه المنظمات، سواءٌ على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات. ويدعم القوانين التي لا تلزم العمال بالانتساب إلى النقابات. وهو يعارض تحسين الحد الأدنى للأجور، لأنه يظن أن زيادة أجور العمال ستؤدي إلى إلغاء الكثير من الوظائف والخدمات، وإلى رفع أسعار السلع للتعويض من نقص الأرباح التي تجنيها الشركات.

٢ ـ الفصل والتوازن بين السلطات

تدعم الكثير من أصوات الجمهوريين المعاصرين مبدأ «الإنشائية الصارمة» (Strict Constructionism)، وهي الفلسفة القضائية التي تقول بأنّ الدستور يجب أن يفسّر على نحوٍ ضيّق، وعلى نحوٍ أقرب ما يكون إلى حرفيته، لا كدستور مرن ونموذج حي. وطالب عدد منهم بتقليص

(٧) Taylor E. Dark, *The Unions and the Democrats: An Enduring Alliance* (New York: Cornell University Press, 2001), p. 137.

دور «القضاة الناشطين» (Activist Judges)، وناشدوا تعيين قضاة يمارسون التقييد القضائي «الإنشائي». وفي الصدد يذكرون بعدم الرضا قرار المحكمة العليا في قضية «رو ـ ويد» كقضية «فاعليّة قضائية» (Judicial Activism)[٨]، حيث قلبت المحكمة في حكمها معظم القوانين التي تقيّد الإجهاض على قاعدة حق الخصوصية المستوحاة من شرعة الحقوق، ومن التعديل الرابع عشر من الدستور. وتظل المراعاة القضائية للتشريع مسألة خاضعة للجدل والنقاش بحسب الكثيرين.

ويتفق الجمهوريون مع الديمقراطيين في انتقاد قرارات المحكمة التي تقلب تشريعاتهم نفسها، ويعتبرون ذلك تجاوزاً للحدود، بينما هم يؤيدون القرارات التي تقلب تشريعات الحزب الآخر المعارض.

أيّد الحزب الجمهوري عدة مشاريع قوانين خلال العقد الماضي، تهدف إلى تجريد المحاكم الاتحادية من بعض أو كل قدرتها على الاستماع إلى أنماط محددة من القضايا، وذلك في محاولة منه لتقييد المراجعة القضائية.

وخلافاً لكثير من الديمقراطيين، يعتقد عدد من الجمهوريين بضرورة وجود نسخة أكثر صلابة من «الاتحادية» للدولة، وقيود أكبر على سلطاتها في الوقت نفسه، وتعزيز الدور الذي يمكن للولايات أن تؤديه كل بمفردها.

يُعد الرئيس جورج بوش الابن من مؤيّدي النظرية التنفيذية المركزية، وقد ذكر ذلك ضمن عبارات توقيع التشريع الذي صادق عليه الكونغرس حول هذه المسألة. إنّ تفسير الإدارة الاتحادية للنظرية التنفيذية المركزية وُضعت جدياً قيد التساؤل في قضية «حمدان ـ رامسفيلد»، حيث حكمت المحكمة العليا أنّ الرئيس لا يمتلك سلطات تمكنه من إهمال أو تجاوز القوانين كقائد أعلى للقوات المسلحة، وذكرت أن السلطة التنفيذية ملزمة بالخضوع لحكم القانون السائد[٩].

خامساً: السياسات الاقتصادية والتجارية

يعتقد الجمهوريون بقوة أنّ السوق الحرة والإنجاز الشخصي، هما من بين العوامل الرئيسة خلف الازدهار الاقتصادي. لذلك فهم يدافعون عن الاقتصاد الذي يقوم على حرية العمل، وعلى المحافظة على الضريبة، ويشجعون المبادرات الشخصية.

يدافع الجمهوريون الجدد عن نظرية «اقتصاديات العرض» (Supply Side Economics)، وتركز على سياسة العرض في النشاط الاقتصادي أكثر من الطلب، التي تعرف شعبياً باقتصاد «ريغان»،

---

(٨) تشير الفاعلية القضائية إلى قيام القاضي المعني بالاجتهاد في ما يخص النص القانوني، بخلاف الإنشائية القضائية التي تميل إلى التفسير الحرفي لهذا النص.

(٩) USA Supreme Court, Opinion of the Court, «Hamdan v. Rumsfeld,» p. 72, <https://supreme.justia.com/cases/federal/us/548/557/opinion.html>.

وهي تسمية انتشرت خلال حكم الرئيس ريغان. تقوم هذه النظرية على أن ضريبة دخل مخفضة تزيد من نمو إجمالي الناتج المحلي، وتولِّد الإيرادات نفسها أو حتى أكثر للحكومة من ضريبة أقل على «النمو الإضافي»(١٠)، لأنهم يعتقدون أن نظام ضريبة الدّخل المعمول به غير فعّال، وكذلك معدلات الضريبة المتدرجة التي يرون أنها موجهة على نحوٍ غير عادل ضد أولئك الذين يخلقون الوظائف والثروة.

أما على صعيد التجارة الخارجية، فإن الحزب يشجّع اتفاقيات التجارة الحرة، وخاصةً اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الوسطى ـ جمهورية الدومينيكان، وهناك جهود لتوسيعها نحو الجنوب لتشمل البرازيل وبيرو وكولومبيا، بالرغم من أن بعض الجمهوريين ينظرون نظرة حمائية إلى التجارة.

سادساً: السياسات المتعلقة بالبيئة

بالرغم من أن الحزب الجمهوري لم يراعِ السياسات البيئية كما يجب، إلا أن بعض قادته التاريخيين أولوا هذا الجانب بعض اهتماماتهم، فعلى سبيل المثال أنشأ الرئيس الجمهوري ثيودور روزفلت مصلحة المتنزه الوطني الحديث، وكان الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون مسؤولاً عن تأسيس وكالة حماية البيئة عام ١٩٧٠.

وفي ٢٠٠٦، وقّع أرنولد شوارزينغر، الحاكم الجمهوري لكاليفورنيا، قانوناً هو عبارة عن جملة من القواعد التي تحدد الحد القانوني الأعلى المسموح به من غازات الدفيئة، إلا أنّ إدارة بوش الابن عارضت هذا القانون. وعارض جورج بوش الابن أيضاً المصادقة على اتفاقية كيوتو على أساس أنها موجهة على نحوٍ غير عادل ضد الأمم الغربية الصناعية مثل الولايات المتحدة، بينما هي تحابي دولاً مثل الصين والهند.

في عام ٢٠٠٠، تبنّى الحزب الجمهوري كجزء من برنامجه السياسي دعم «حل المشاكل البيئية» بناءً على مقتضيات السوق. ووفقاً لهذا البرنامج فإن: «الازدهار الاقتصادي وحماية البيئة يجب أن يتقدما معاً، ويجب أن تقوم قوانين البيئة على العلم، وأن يؤدي دور الحكومة إلى خلق حوافز قائمة على السوق، لتطوير التقنيات الملائمة للمعايير البيئية، ومن أجل أن تتلاقى السياسات البيئية مع حاجة المجتمعات المحلية»(١١).

دعمت إدارة بوش، إضافة إلى عدد من المرشّحين الذين سعوا لنيل تسمية الحزب الجمهوري للرئاسة في ٢٠٠٨، استثمار الحكومة الاتحادية المتزايد في تطوير الطاقات البديلة، وزيادة الطاقة الذرية إضافة إلى أنواع من الوقود مثل الإيثانول، كوسيلة لمساعدة الولايات المتحدة على تحقيق

(١٠) «Taxing the Wealthy: Diving into the Rich Pool,» *The Economist* (24 September 2011).

(١١) «Encourage Market-Based Solutions to Environmental Problems,» On the Issues (12 August 2000), <http://www.ontheissues.org/default.htm>.

استقلال الطاقة، ورفضوا تحديد المسموح به من غازات الانبعاث الحراري. ودعم بعضهم زيادة الحفر بحثاً عن النفط في المناطق المحمية، مثل محمية الحياة البرية الوطنية القطبية، وهو ما سبّب انتقاداً حاداً من جانب ناشطي البيئة.

وعلى النقيض من ذلك، يقدّم المحافظون الخضر في الحزب أنفسهم، كحركة تهدف إلى تقوية موقف الحزب الجمهوري حول قضايا البيئة، ودعم الجهود للحفاظ على المصادر الطبيعية، والحفاظ على صحة الإنسان.

سابعاً: السياسات الاجتماعية

يتبنى الحزب الجمهوري عموماً سياسة المحافظين الاجتماعية، بالرغم من كونه يحتوي على مجموعات الوسط المنشقة والتحرريين. ولب سياسة المحافظين الاجتماعيين هو التمسك بالقوانين التي تركز على القيم التقليدية، مثل معارضة الزواج المثلي، والإجهاض، وتعاطي الماريجوانا؛ ومعارضة التمييز الإيجابي، والهجرة غير الشرعية، والحد من اقتناء السلاح(١٢).

١ ـ الرعاية الاجتماعية والفقر

يتفق معظم الجمهوريين على ضرورة وجود «شبكة أمان» لمساعدة الأشخاص الأقل ثروة؛ ومع ذلك، فهم يميلون إلى الاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر فاعلية في مساعدة الفقراء من القطاع الحكومي؛ لذلك فهم يؤيدون إعطاء المنح الحكومية للجمعيات الخيرية الخاصة لتحل محل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية التي ترعاها الحكومة. يعتقد أعضاء جمهوريون أيضاً بأن وجود قيود على الأهليّة والفوائد(١٣)، يجب أن تضمن أن شبكة الأمان ليست عرضةً للانتهاك، وهو ما جعلهم يصوتون لمصلحة إصلاح الرعاية الاجتماعية عام ١٩٩٦، الذي أصبح قانوناً سارياً في عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، والذي قيّد الأهلية على المستفيدين من الرعاية الاجتماعية، وقاد بنجاح إلى إيجاد وظائف لعدد من متلقي الرعاية الاجتماعية السابقين.

يعارض الحزب نظام الرعاية الصحية الذي ترعاه الحكومة (الدافع الوحيد Government-run Single Payer)، زاعماً أنّ هذا النظام يؤسّس لطب اشتراكي، ويؤيدون بدلاً من ذلك نظام الرعاية الشخصية والطبية الذي يرعاه رب العمل أو الأشخاص أنفسهم(١٤).

صوّت الجمهوريون في مجلس النواب في ٢٠١١ على نحوٍ كاسح لمصلحة مقترح اسمه «الطريق إلى الازدهار»، من أجل إحداث تغييرات كبيرة في الرعاية الصحية ونظام رعاية الفقراء،

---

(١٢) Julian E. Zelizer, *The American Congress: The Building of Democracy* (Washington, DC: Houghton Mifflin Harcourt, 2004), pp. 704–705.

(١٣) المقصود هو الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من هذه الخدمة.

(١٤) US. Gov., «Unsettling Scores: A Ranking of State Medicaid Programs,» p. 15.

ودعم الكثير منهم نظاماً متزايداً للتأمين الصحي يشتمل على نقاط متعددة، منها الأخذ في الحسبان الظروف الطبية السابقة للمريض، وكشف الغطاء عن حالات سوء المعالجة الطبية، وتطبيق نظام السجلات الإلكترونية المرنة، والتشديد على الطب الوقائي بدلاً من اللجوء إلى غرفة العناية المشدّدة، وكذلك إظهار منافع الضريبة التي تهدف إلى جعل التأمين الصحي أكثر قابلية للتحمل من جانب الأشخاص غير المؤمّنين، والسعي إلى دعم التأمين الصحي الشامل.

٢ ـ الإجهاض وبحث الخلايا الجذعية

يعتبر معظم مرشحي الحزب الجمهوري في الولايات أو على المستوى القومي من أنصار الإبقاء على حياة الجنين، ومن معارضي الإجهاض الانتقائي نظراً إلى مخالفته القواعد الدينية والأخلاقية. ومع ذلك، يمثّل الكثير منهم استثناءً في حالة زواج المحارم، أو الاغتصاب، أو كون حياة الأم في خطر. وعندما صوّت الكونغرس على قانون منع الإجهاض للمولود «جزئياً» في ٢٠٠٣، صوّت الجمهوريون في الكونغرس على نحوٍ كاسح لمصلحة المنع.

أما في ما يتعلق ببحوث الخلايا الجذعية، فإن الحزب يعارض تمويل البحوث من هذا النوع، لأنها تدمر الأجنة البشرية، كما يدّعي أعضاؤه، أما بحوث الخلايا الجذعية للكبار، فما تزال هذه المسألة موضوعاً للجدل والنقاش. ويقول منتقدوهم أن الأجنّة البشرية لم تدمر ببساطة بهدف جمع الخلايا الجذعية؛ فالأجنة التي يتم الحصول منها على الخلايا الجذعية هي معدة للإتلاف أصلاً، وناتجة من عدد كبير من الأجنة التي تخلّق بالتخصيب في الأنبوب. وقد رفض الرئيس بوش الابن مشاريع تمويل البحث من هذا النوع مرتين متتاليتين، حيث قال «إن البحث تجاوز الحدود الأخلاقية».

٣ ـ الحقوق المدنية

يقف الجمهوريون عموماً ضد التمييز الإيجابي لمصلحة النساء والأقليات، ويصفونه بأنه نظام محاصصة عنصري، معتقدين أنّه ليس الخيار الأفضل، فهو ينتج عكس المطلوب اجتماعياً ويؤدي إلى التفرقة أكثر. ويدعم الكثير منهم سياسة القبول الجامعية غير المبنية على التمييز العنصري، لكنه دعمٌ يأخذ في الحسبان الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي للطالب(١٥).

٤ ـ التعليم

يدعم معظم الجمهوريين الخيار بين المدارس الخاصة والمدارس العامة. والكثير منهم شجب أداء نظام المدارس العامة ونقابات المعلمين. ويلح الحزب على نظام تتحمّل المدارس العامة فيه

(١٥) Juliet Eilperin, «Watts Walks a Tightrope on Affirmative Action,» *The Washington Post*, 12/5/1998.

مسؤولية أكبر. بالرغم من أن الكثير من الجمهوريين عارضوا فيما مضى إنشاء وزارة التربية والتعليم عام ١٩٧٩.

٥ ـ الخدمة العسكرية للمثْليين جنسياً

تبنّى البرنامج السياسي للحزب الجمهوري عام ١٩٩٢ سياسة الاستمرار في إبعاد المثليين جنسياً من الخدمة العسكرية، لأن هذه القضية تمس النظام والانضباط. واستمرت هذه السياسة حتى ظهور البرنامج الحزبي عام ٢٠١٢، الذي عدّل من موقفه تجاهها. إلا أن استقصاءً للرأي في أيار/مايو ٢٠١٢، وجد أن ٤١ بالمئة من الجمهوريين يدعمون إعادة المنع ضد مثليي الجنس الذين يخدمون في الجيش(١٦).

ثامناً: السياسة الخارجية والدفاع القومي

بدأت عقيدة الحزب الجمهوري في ما يخص السياسة الخارجية، ومبدأ الدفاع القومي تتبلور منذ الحرب العالمية الأولى، بعد أن قرر الرئيس الجمهوري وودرو ويلسون دخول الحرب إلى جانب الحلفاء عام ١٩١٧. وفي الحرب العالمية الثانية، عارض أعضاء الحزب التدخل فيها بقوة، إلا أن هجوم اليابان على بيرل هاربور في جزيرة هاواي عام ١٩٤١، قلب الموازين، واضطرت الولايات المتحدة إلى التدخل كطرفٍ أساسي في الحرب. ونحو عام ١٩٤٥، أصبح مؤيّدو مبدأ التدخل الدولي مسيطرين في الحزب.

وبدأ المحافظون الجدد السيطرة على الحزب منذ عام ١٩٨٠، وتقوم عقيدتهم على نظرية «الواقعية الجديدة»، وتتمحور هذه النظرية حول استخدام كل الوسائل بما فيها العسكرية لتحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة، حتى لو اضطر الأمر إلى التحرك بمفردها، معتقدين بقدرة وحق الولايات المتحدة أن تتحرّك من دون دعم خارجي حول مسألة دفاعها القومي. وقد تمظهر تأثير المدرسة الواقعية هذا في موقف ريغان عندما وصف السوفيات بأنهم إمبراطورية الشيطان، وعندما وصف جورج بوش الابن المعادين للولايات المتحدة بأنّهم محور الشر.

واستثمر الجمهوريون الجدد الرعب الذي بثوه بين الأمريكيين وحصلوا على مكاسب في انتخابات ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، في الوقت الذي كانت الحرب على الإرهاب واحدة من أهم القضايا التي جعلت الأمريكيين يميلون إليهم. ومنذ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، دعم الكثير من الأمريكيين سياساتهم في حربهم المزعومة على الإرهاب، بما فيها الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١، وغزو العراق عام ٢٠٠٣.

---

(١٦) Ronald Brownstein, «Public Opposes Gay Weddings at Military Facilities,» *National Journal*, 21/5/2012.

ودافع أعضاءٌ بارزون في إدارة بوش الابن عن مذهب الحرب الوقائية، وهي حروب لنزع السلاح وتدمير الأعداء العسكريين المحتملين بناءً على توقّع هجمات مستقبلية، وليس دفاعاً ضد هجمات فعلية يقوم بها الخصوم، لكن نتائج الحرب على العراق أضعفت تأثير هذا المذهب في صفوف الحزب.

١ ـ معارضو التدخل في الشؤون الخارجية

انقسم الجمهوريون في الكونغرس حول سياسة التدخل العسكري الأمريكية في حرب يوغسلافيا تحت حكم الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون في تسعينيات القرن العشرين. وفي عام ٢٠٠٠، خاض المرشح الجمهوري للرئاسة جورج بوش الابن الانتخابات على أساس أنه عموماً يعارض تورط الولايات المتحدة في النزاعات الخارجية قائلاً: «إنّ الولايات المتحدة لا تملك مسؤولية «بناء أمة»». وبذلك دافع عن انسحاب القوات الأمريكية من مهمة حفظ السلام للأمم المتحدة في البلقان. ولكن بعد توليه سدة الرئاسة في ٢٠٠٠، غيّر بوش من مواقفه وغزا أفغانستان، ومن ثم العراق بحجة الحرب على الإرهاب. وانقسم الجمهوريون من جديد حول الاستمرار في غزو كلٍ من هذين البلدين أو الانسحاب منهما. وذكرت مقالة في مجلة **فورن بوليسي** أنّ هذا يمثل تغيّراً في موقف الجمهوريين الصلب الجامد(١٧).

٢ ـ الهجرة

ينقسم الجمهوريون حول كيفية مواجهة الهجرة غير الشرعية، فبعضهم لا يرى ضيراً في هجرة العمال وحصولهم على المواطنة الأمريكية، وآخرون يدعون إلى تشديد المراقبة على الحدود. وعلى العموم، يدعو المدافعون عن النمو الوطني إلى هجرة أكبر، بينما يعارضها التقليديون والمحافظون الشعبيون.

وفي عام ٢٠٠٦، دعم البيت الأبيض، ووافق الجمهوريون الذين كانوا يتزعمون مجلس الشيوخ حينها على إصلاح الهجرة الشامل الذي سيسمح في النهاية لملايين المهاجرين غير الشرعيين أن يصبحوا مواطنين، لكن مجلس النواب الذي يقوده الجمهوريون أيضاً أحبط مشروع القانون بعد أن أخفق في اجتياز لجنة الصحافة.

مؤخراً وبعد هزيمة الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢، وفي محاولة لكسب أصوات الأمريكيين من أصل لاتيني، ظهر تيار جديد في الحزب يدعو إلى إقامة صداقة مع المهاجرين.

---

(١٧) Kevin Baron, «Republicans Growing Conflicted over Afghanistan, Says Poll,» *Foreign Policy* (19 October 2012).

تاسعاً: القاعدة الانتخابية

في السنوات العشرين الأخيرة، يعتبر نحو ٣٠ بالمئة من الأمريكيين أنفسهم ينتمون إلى الحزب الجمهوري. وبحسب معهد غالوب لاستطلاعات الرأي في ٢٠١٠ (١٨)، يعرّف ٢٩ بالمئة من الأمريكيين أنفسهم بأنهم جمهوريون، مقابل ٣١ بالمئة لمصلحة الحزب الديمقراطي، و٣٨ بالمئة من المستقلين، وهذا يُظهر انخفاضاً في عدد الجمهوريين، حيث عرّف ٣١ بالمئة عن أنفسهم بأنهم جمهوريون في عام ١٩٨٨. وفي مسح لمعهد غالوب عام ٢٠١٤، انخفض هذا العدد إلى ٢٥ بالمئة، وهو الأدنى في السنوات الخمس والعشرين الماضية على الأقل(١٩).

إذا تكلمنا من منظور تاريخي، تتكوّن القاعدة الجمهورية بالأصل من البروتستانت البيض في الشمال، والأمريكيين من أصول أفريقية على طول البلاد. تغيّرت قاعدة الحزب الانتخابية إلى حدٍ كبير بعد إقرار قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤، وأصبحت تتألف من البيض؛ والبروتستانت المتزوجين؛ والمواطنين الريفيين والساكنين حول المدن والعمال غير النقابيين من دون درجات جامعية؛ بينما انتقل القاطنون في المدن، والأقليات العرقية، وغير المتزوجين، والعمال النقابيين، بولائهم إلى الحزب الديمقراطي.

١ ـ مجتمع الأعمال

يُنظر إلى الحزب الجمهوري أنّه تقليدياً حزب مناصر للأعمال والتجارة، وأنه يحظى بدعم كبير من تشكيلة واسعة من أصحاب الصناعات، يمتدون من أصحاب المشاريع الصغيرة إلى العاملين في القطاع المصرفي.

ويذكر استطلاع أوردته صحيفة **الواشنطن بوست** في ٢٠١٢ أن ٦١ بالمئة من أصحاب المشاريع الصغيرة خطّطوا التصويت للمرشح الجمهوري آنئذٍ ميت رومني. وهذا ما جعل المؤتمر الجمهوري لعام ٢٠١٢، يركز إلى حدٍ كبير على هذا القطّاع، ويخصص جزءاً من أعماله لمعالجة قضاياه.

٢ ـ التوزّع السكاني

يحقّق الحزب الديمقراطي نتائج أفضل بين الشباب، بينما نتائج الجمهوريين أفضل بين المسنين الأمريكيين. ففي عام ٢٠٠٦، فاز الحزب الجمهوري بـ ٣٨ بالمئة فقط بين الناخبين الذين تراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٩ سنة.

(١٨) Jeffrey M. Jones, «Democratic Party ID Drops in 2010, Tying 22-Year Low,» Gallup Surveys, 5 January 2011, <http://www.gallup.com/poll/145463/democratic-party-drops-2010-tying-year-low.aspx>.

(١٩) Jeffrey M. Jones, «Record-High 42% of Americans Identify as Independents,» Gallup (8 January 2014).

ويميل قليلو الدخل من الناخبين إلى الحزب الديمقراطي، بينما يفضّل مرتفعو الدخل الحزب الجمهوري. ففي انتخابات ٢٠١٢، فاز أوباما بـ ٦٠ بالمئة من الناخبين الذين تقل دخولهم عن ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي في السنة، و٤٥ بالمئة من الناخبين الذين تزيد دخولهم على ذلك. وفاز بوش في انتخابات ٢٠٠٤ بـ ٤١ بالمئة من أفقر ٢٠ بالمئة من الناخبين، و٥٥ بالمئة من أغنى ٢٠ بالمئة من الناخبين، و٥٣ بالمئة من الذين يقعون في الوسط.

وفي انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٠٦، شكّل الناخبون الذين تفوق دخولهم ٥٠٠٠٠ دولار ٤٩ بالمئة من الناخبين الجمهوريين، بينما الذين تقل دخولهم عن ذلك شكلوا ٣٨ بالمئة من الناخبين فقط.

للجمهوريين جمهور واسع في القوات المسلحة، ففي ٢٠٠٣، عرّف ٥٧ بالمئة من أفراد القوات المسلحة العاملين، و٦٦ بالمئة من الضباط عن أنفسهم بأنهم جمهوريون[٢٠].

٣ ـ المجموعات العرقية

إنّ أغلبية القاعدة الانتخابية الجمهورية هي من الأمريكيين البيض. بينما تاريخياً ومنذ عام ١٨٦٠، كان الحزب يضم بين صفوفه داعمين لحقوق الأفريقيين الأمريكيين، نتيجة إلغاء الحزب الجمهوري الرق تحت حكم أبراهام لينكولن، وهزم القوى الداعمة له، وأعطى السود حق الاقتراع خلال مدة إعادة البناء في أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر، وهو ما حملهم على التصويت له بهوامش كبيرة.

غير أن أصوات السود تحولت إلى الحزب الديمقراطي بعد نجاح فرانكلين روزفلت في الانتخابات عام ١٩٣٢؛ فقد منحتهم «الاتفاقية الجديدة» التي تبناها فرصاً للعمل، ودافعت عن حقوقهم المدنية. وبعد عام ١٩٦٥ تمكّن السود في الجنوب من التصويت بأعداد كبيرة، عندما صادق كلا الحزبين على مكوِّن حقوق الاقتراع، ومنذ ذلك الحين، شكل السود جزءاً مهماً (٢٠ ـ ٥٠ بالمئة) من أصوات الديمقراطيين في تلك المنطقة.

ولم يفز الحزب الجمهوري منذ ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٨، إلا بأقل من ١٥ بالمئة من أصوات السود في الانتخابات الاتحادية.

وفي انتخابات ٢٠١٢ رشّح الحزب عدداً من الأفريقيين الأمريكيين لعضوية مجلس شيوخ، ولمنصب حاكم في عدة ولايات، هي: إلينوي وأوهايو وبنسلفانيا وميريلاند، إلا أن أياً منهم لم ينجح في تلك الانتخابات، في حين نجح اثنان منهم في الوصول إلى مجلس النواب.

---

(٢٠) Jim Lobe, «Military More Republican, Conservative than Public-Poll,» 1 January 2004, <http://www.lewrockwell.com>.

في العقود الأخيرة، نجح الحزب الجمهوري إلى حدٍ ما في كسب دعم الأمريكيين من أصل لاتيني وآسيوي. فقد حصل جورج بوش الابن الذي ركّز في حملته على كسب أصوات الأمريكيين من أصل لاتيني على ٣٥ بالمئة من أصواتهم عام ٢٠٠٠، و٤٤ بالمئة عام ٢٠٠٤.

وساهم موقف الحزب القوي ضد الشيوعية في زيادة شعبيته لدى بين بعض الأقليات من دول شيوعية حالية أو سابقة، خصوصاً الكوبيين الأمريكيين، والأمريكيين من أصل كوري أو صيني أو فيتنامي، الذين كانوا يناهضون أنظمة بلادهم. واعتبر انتخاب بوبي جيدال حاكماً للويزيانا على أنه كسرٌ للعرف والتقاليد، فهو أول حاكم منتخب في لويزيانا تعود أصوله إلى أقلية هي الأقلية الهندية.

وفي الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨ فاز جون ماكين بـ ٥٥ بالمئة من أصوات البيض، و٣٥ بالمئة من الأصوات الآسيوية، و٣١ بالمئة من الأصوات اللاتينية، و٤ بالمئة من الأمريكيين السود. وفي انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٠، فاز الحزب الجمهوري بـ ٦٠ بالمئة من أصوات البيض، و٣٨ بالمئة من الأصوات اللاتينية، و٩ بالمئة من أصوات السود.

٤ ـ توزّع الناخبين بحسب الاعتقادات الدينية

كان للدين دور كبير دائماً في تركيبة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة، وشكّل خطاً تقسيمياً كبيراً بينها قبل عام ١٩٦٠، حيث كان معظم الكاثوليك واليهود والبروتستانت في الجنوب ينتمون إلى الحزب الديمقراطي، بينما ضم الحزب الجمهوري معظم البروتستانت في الشمال. ففي انتخابات ٢٠٠٤ مثلاً، أعطى ٦١ بالمئة من الناخبين الذين يتردّدون على الكنيسة أسبوعياً أصواتهم لبوش؛ أما أولئك الذين يترددون عليها بشكل متقطع فأعطى ٤٧ بالمئة منهم أصواتهم له، بينما أعطاه ٣٦ بالمئة من الذين لا يحضرون الكنيسة أبداً أصواتهم له. وفي نفس الانتخابات صوّت ٥٩ بالمئة من البروتستانت لمنافسه جون كيري، إضافة إلى ٥٢ بالمئة من الكاثوليك، بالرغم من كون كيري كاثوليكياً.

أما اليهود فقد استمروا بالتصويت للحزب الديمقراطي بنسبة ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة. وغيّر العرب والمسلمون من توجهاتهم الانتخابية بعد غزو بوش للعراق لمصلحة الحزب الديمقراطي المنافس.

٥ ـ توزع الناخبين بحسب الموقع الجغرافي

تقع القاعدة الانتخابية للحزب الجمهوري جغرافياً منذ عام ١٩٨٠ في الجنوب، والغرب الأوسط، والجبال الغربية. بينما هي ضعيفة على الساحل الغربي، والشمال الشرقي. لكن تاريخياً كان الشمال الشرقي معقل الحزب الجمهوري، وكان الغرب الأوسط إلى حدٍ ما متوازناً منذ عام ١٨٥٤، حيث أصبحت إلينوي ميّالة أكثر إلى الديمقراطيين وليبرالية بسبب مدينة شيكاغو. بينما ولايتا مينيسوتا وويسكنسن هما أكثر ميلاً إلى الجمهوريين منذ عام ١٩٩٠. وتصوّت ولايتا أوهايو وإنديانا للحزب الجمهوري منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، ويسيطر الديمقراطيون فيهما الآن

على معظم المدن المركزية، بينما يسيطر الجمهوريون على المناطق الريفية ومعظم المناطق حول المدن.

وأصبح الجنوب جمهورياً على نحوٍ راسخ منذ الانتخابات الاتحادية عام ١٩٨٠، وبدرجة أقل إذا تعلق الأمر بالانتخابات على مستوى الولايات، ولكنه يزداد باطّراد منذئذٍ(٢١).

يكمن مركز التأثير السياسي للحزب الجمهوري في الولايات ذات السهول الشاسعة، خصوصاً أوكلاهوما وكنساس ونبراسكا وداكوتا الشمالية والجنوبية وشمال إداهو ويوتا التي حصل جورج بوش فيها على ٧٠ بالمئة من أصوات المقترعين في انتخابات ٢٠٠٤. ونظراً إلى قلة المراكز الحضرية المتفرقة في هذه السهول التي معظم سكانها من البيض، فقد كان من الصعب على الديمقراطيين أن يؤسّسوا قواعد انتخابية هناك. وتعتبر ولاية مونتانا التي لا تزال تصوّت للجمهوريين، الولاية الوحيدة في المنطقة من حيث إنها معتدلة وهزيلة بتأييدها للجمهوريين(٢٢).

عاشراً: الميول

بقي الحزب الجمهوري ابتداءً من ٢٠٠٤ إلى حدٍ ما متماسكاً، لأن كل من التحرريين الاقتصاديين الأقوياء والمحافظين الاجتماعيين وقفوا بصلابة، وعارضوا الحزب الديمقراطي، ورؤوا فيه مثالاً للغرور والتحررية والعلمانية المفرطة(٢٣). ومع ذلك يرى بعض التحرريين أن سياسات الحزب الجمهوري ازدادت تضييقاً على الحريات الشخصية، وساهمت في زيادة ثروة الشركات وكذلك فاقمت المديونية القومية(٢٤). وعبّر بعض المحافظين الاجتماعيين أيضاً عن عدم الرضا من دعم الحزب للسياسات الاقتصادية التي يرونها أحياناً متعارضة مع قيمهم الأخلاقية(٢٥).

في آذار/مارس ٢٠١٣، قدم رئيس اللجنة القومية في الحزب الجمهوري، رينس بريبس، تقريراً لاذعاً حول إخفاقات الحزب الجمهوري في عام ٢٠١٢، داعياً الحزب إلى إعادة بناء نفسه وتبنّي سياسة يدعم فيها رسمياً الإصلاح والهجرة. لقد قال «لا شك في أننا خسرنا، رسالتنا كانت ضعيفة، أرض لعبتنا كانت غير كافية، لم نكن شاملين، لقد كنّا متخلفين من حيث المعطيات والتكنولوجيا، وانتخاباتنا التمهيدية ومناظراتنا كانت بحاجة إلى تحسين». وعرض ٢١٩ بنداً للإصلاح تتضمن ١٠ ملايين دولار كحملة دعائية للوصول إلى النساء، والأقليات والمثليين، وإلى تحقيق موسم

---

(٢١) Earl Black and Merle Black, *Politics and Society in the South* (New Haven, CT: Yale University Press, 2005).

(٢٢) Micah Cohen, «Presidential Geography: Montana: Five Thirty Eight,» *The New York Times*, 21/6/2012.

(٢٣) Adrian Micklethwait and John Wooldridge, *The Right Nation*: *Why America is Different* (New York; London: Penguin, 2004).

(٢٤) Ben Evans, «Ex-Rep. Barr Quits GOP for Libertarians,» Associated Press, 15/12/2005.

(٢٥) E. J. Dionne, «How Huckabee Scares the GOP Real Clear Politics,» *Washington Post*, 21/12/2007.

انتخابات تمهيدية قصيرة مسيطر عليها أكثر، وإلى تبنّي عملية جمع أفضل للمعطيات ولوسائل البحث[٢٦].

وتبقى قضية زواج المثليين موضوعاً للانقسام ضمن صفوف الحزب. وعبَّر رئيس مجلس النواب السابق نيوت غيغريتش عن ذلك بقوله إن: «الحزب سوف يُمزّق بسبب قضية المثليين»؛ وأن بعض مكونات الحزب «سوف تنفصل عنه»[٢٧].

ازداد الحزب الجمهوري انحرافاً نحو اليمين في الدورات الأخيرة، وهو ما جعل بعض الجمهوريين يتكلمون بصوت عالٍ ضد حزبهم؛ وهذا السيناتور السابق بوب دول يقول في هذا الصدد: «أعضاء الحزب الجمهوري اليوم محافظون جداً ومتحزبون بإفراط. عليهم أن يضعوا لافتة على أبواب اللجنة القومية مكتوباً عليها مغلق من أجل الإصلاحات»[٢٨].

(٢٦) Rachel Weiner, «Reince Priebus Gives GOP Prescription for Future,» *The Washington Post*, 18/3/2013.

(٢٧) Jon Cohen, «Gay Marriage Support Hits New High in Post-ABC Poll,» *The Washington Post*, 18/3/2013.

(٢٨) Adam Edelman, «Reagan, Nixon Would Never Get Voted in by Today's Republicans, Bob Dole Says,» *New York Daily News*, 26/5/2013.

الفصل السادس

السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية

تؤدي السيرورة التاريخية لتأسيس الولايات المتحدة ككينونة اقتصادية واجتماعية مستقلة دوراً حاسماً في النموذج السياسي الخاص نسبياً الذي تتفرد به في الوقت الحاضر. فلا نستطيع أن ننكر الخلفية الاستعمارية التي أخرجت دولة كهذه إلى الوجود، وقامت على أنقاض شعوب أبيدت ليحيا الرجل الأبيض هانئاً سعيداً، ويتغذى من عذابات الرجل الأحمر الذي فارق المشهد عملياً، وأصبح نسياً منسياً.

فلا يمكننا أن ننكر أن الولايات المتحدة الحالية قامت على فكرة استبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة، كما يروي لنا منير العكش في كتابه **أمريكا والإبادة الجماعية**[١] المليء بالوثائق والشهادات الحية، تظهر هول الكارثة، وفداحة المصيبة التي حلت بالأمريكيين الأصليين مع قدوم الرجل الأبيض وانتهاكه حرمة سهول وشواطئ القارة الأمريكية العذراء. ولم يكتفِ اليانكي بذلك فقط، بل شوّه التاريخ وغطى على إبادة ١١٢ مليوناً من الشعوب الأصلية، ينتمون لأكثر من ٤٠٠ شعب، لم يبق منهم في إحصاء ١٩٠٠ سوى ربع مليون. بعد أن شن المستعمرون أكثر من ٩٣ حرباً جرثومية، ناهيك بإبادتهم بأعمال السخرة تارةً، وبالتجويع تارةً، وتبادل الهدايا السامة تارات.

وتمضي الكتب المدرسية الأمريكية فتصف إبادة العرق الأحمر بأنه: «قدري»، وأنه «مأساة مشؤومة يؤسف لها»، و«غير مقصودة ولا متعمدة» و«لم يكن تجنبها ممكناً» و«أضرار هامشية تواكب انتشار الحضارة وطريقة حياتها» وغيرها.

ويعدد العكش الثوابت الخمسة التي رافقت التاريخ الأمريكي: «المعنى الإسرائيلي لأمريكا؛ عقيدة الاختيار الإلهي والتفوق العرقي والثقافي؛ قدرية التوسع اللانهائي؛ حق التضحية بالآخر».

(١) منير العكش، **أمريكا والإبادة الجماعية: حق التضحية بالآخر** (بيروت؛ لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢).

ويروي لنا سمير التنير في كتابه **أمريكا من الداخل**[٢] عوامل ضعف الولايات المتحدة من الداخل، ابتداءً من البطالة والفقر المدقع الذي يصيب شريحة واسعة من الشعب الأمريكي، ومعاناة السود رغم الادعاء بانتفاء التمييز العنصري، وانتشار المخدرات على نحوٍ واسع، والجرائم الخفية لوكالة الاستخبارات سي آي إيه، وتعطش أمريكا للنفط وتسخير كل إمكاناتها في ذلك من شن الحروب وإحداث الفتن والقلاقل. ويبشر في النهاية بأفول الإمبراطورية الأمريكية وتراجع هيمنتها على مقدرات العالم.

من هنا ابتدأت القصة في بدايات القرن السادس عشر، واستطاعت المستعمرات الجديدة في شمال وسط القارة الأمريكية (الولايات المتحدة الآن) أن تجذب الشباب الطموح والهارب من الفقر والاضطهاد إلى حيث الحلم والذهب والثروة، يقوده في ذلك باترونات المال في أوروبا تحت رعاية الملكية الإنكليزية التي كان جل همها امتلاك أراضي ما وراء البحار. وبعد ردح من الزمن، وبعد أن خضعت له الأرض الجديدة دانية القطوف، وأصبح حق الاقتراع معترفاً به في أوروبا، انطلق إلى الفضاء السياسي. وكانت الاهتمامات السياسية في البداية منصبّة عموماً حول منح الأراضي والمساعدات التجارية والنظام الضريبي، إضافة إلى حالة الطرقات وخدمات الإغاثة والحانات والمدارس.

وبسبب الخلافات الكثيرة حول الملكية والنفوذ، قضى الأمريكيون الكثير من أوقاتهم في المحاكم، وكانت القضايا الخاصّة شائعة جداً. وتمّ الاضطلاع بالأمور القانونية من جانب القضاة المحليين وهيئات المحلفين، وأدّى المحامون المدربون دوراً مركزياً، الأمر الذي شجّع على الانتشار الواسع للمهنة القانونية. وكانت سيطرة المحامين على السياسة واضحة في سنوات ١٧٧٠، كما تدل على ذلك أعمال جون أدامز وتوماس جفرسون.

وخلافاً لأوروبا التي كان يسيطر عليها البلاط الملكي والعائلات المالكة وكذلك الكنيسة، فإنّ الثقافة السياسية الأمريكية كانت متاحة للتجار، أصحاب الأراضي، المزارعين الصغار، الفنانين واليسوعيين، الألمان، الأيرلنديين، الاسكتلنديين، سكان الشمال الأمريكي (اليانكي)، ذوي أصول مدينة يورك في إنكلترا وكذلك مجموعات أخرى.

فُتن الأمريكيون وتبنّوا على نحوٍ متزايد القيم السياسية للنظام الجمهوري، التي شددّت على المساواة والحاجة إلى مواطنين فاضلين بعيدين من شرور الفساد والترف والأرستقراطية. لم يكن لأي من المستعمرات أحزاب سياسية من ذلك النوع الذي تشكل في سنة ١٧٩٠، لكن كان لكل منها جماعات سياسية متغيّرة تتنافس على السلطة.

وبعد الاستقلال عن المستعمر الإنكليزي، وضع الدستور الذي أسس لثالوث الحكومة الاتحادية: الرئيس ـ المحكمة العليا ـ الكونغرس. أما الحكومة الاتحادية التي أرست دعائم

(٢) سمير التنير، **أمريكا من الداخل: حروب من أجل النفط** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٠).

الدستور، كانت الولايات نفسها هي من أنشأها، والولايات نفسها كانت فيما مضى مستعمرات أسست على نحوٍ منفصل بعضها عن بعض، وحكمت نفسها بصفة مستقلة عن الأخريات. وأضحت السياسةُ الأمريكية، ومنذ الحرب الأهلية، حكراً على حزبين هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري بالرغم من وجود أحزاب صغيرة أخرى مثل الحزب التحرّري، وحزب الخضر، والحزب الدستوري.

ثمة فروق كبيرة بين النظام السياسي في الولايات المتحدة وذلك الموجود في معظم الديمقراطيات المتطوّرة، مثل السلطة الكبيرة التي يتمتّع بها الكونغرس، وكذلك المجال الواسع للسلطة التي تتمتّع بها المحكمة العليا، وأيضاً الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والهيمنة من جانب حزبين سياسيين فقط. وهناك فرق آخر هو أن الأحزاب الثالثية الأخرى تتمتّع بنفوذ أقل في الولايات المتحدة مقارنةً بالديمقراطيات المتطورة الأخرى.

أولاً: العقيدة السياسية الأمريكية

يبقى النظام الجمهوري مع الليبرالية التقليدية هو العقيدة المسيطرة في الولايات المتحدة[٣]. وتتضمّن الوثائق الجوهرية للنظام السياسي الأمريكي: إعلان الاستقلال (١٧٧٦)؛ الدستور (١٧٨٧)؛ الأوراق الاتحادية (١٧٨٨)؛ شرعة الحقوق (١٧٩١)؛ وخطاب أبراهام لينكولن في غيتسبرغ (١٨٦٣) وأوراق أخرى. وقد آمن بهذه العقيدة ومنظومة قيمها جميع السياسيين الأمريكيين المؤسسين للولايات المتحدة حتى الانفصاليين الذين شكلوا التحالف، وحاولوا تفكيك الولايات المتحدة في عام ١٨٦١ أثناء الحرب الأهلية. ومن بين التعاليم الجوهرية لهذه العقيدة نذكر ما يلي:

الواجب المدني: يضطلع المواطنون بمسؤولية فهم ودعم الحكومة ومعارضة الفساد السياسي، والمشاركة في الانتخابات، ودفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية.

الديمقراطية: تستجيب الحكومة لمشيئة المواطنين الذين يمكن أن يغيّروا ممثليهم من خلال الانتخابات.

المساواة أمام القانون: يجب ألّا تمنح القوانين أفضلية أو تمييزاً لأيٍ من المواطنين. ويخضع موظفو الحكومة للقانون مثلهم مثل غيرهم.

الحرية الدينية: على الحكومة عدم دعم أو قمع الدين على حدٍ سواء.

حرية التعبير: لا تستطيع الحكومة أن تضيّق من خلال القانون أو أفعال أشخاصها على التعبير غير العنفي للمواطنين، ولا حتى على الأفكار التي يحملونها.

(٣) Cal Jillson, *American Government: Political Development and Institutional Change* (New York: Taylor and Francis, 2013), p. 14.

إنّ الطيف السياسي الأمريكي الحديث، واستخدام سياسة اليسار واليمين، أو الليبرالية والمحافظين، يختلف عن استخدامها في بقية أنحاء العالم. حيث يقول المؤرخ الأمريكي آرثر شليزنغر عام ١٩٥٦: «الليبرالية كما يستخدمها الأمريكيون، تختلف عن استخدامها في السياسة في أي بلد أوروبي، ربما باستثناء بريطانيا». وذكر أن الليبرالية الأمريكية لا تدعم تعهّد الليبرالية التقليدية بالحكومة المحدودة الصلاحيات واقتصاد عدم التدخل. لأن هذين الموقفين مدعومان عموماً من المحافظين الأمريكيين[٤]، أما المؤرّخ الأمريكي ليو ريبوفو فذكر في ٢٠١١ «أنّ ما يدعوه الأمريكيون الآن بالمبدأ المحافظ، يدعوه كثير من الدول بالليبرالية أو الليبرالية الجديدة»[٥].

ثانياً: الانتخابات وحق الاقتراع

١ ـ الانتخابات

يصوّت الأمريكيون ـ على نحوٍ مغاير لبعض الأنظمة البرلمانية ـ لمرشح ما بدلاً من الاختيار المباشر لحزب سياسي معيّن. فعلى المستوى الاتحادي، ينتخب الرئيس على نحوٍ غير مباشر من المواطنين من طريق المجمّع الانتخابي، وينتخب كل أعضاء الكونغرس ومسؤوليٍ المناصب في الولاية انتخاباً مباشراً، وكذلك على المستويات المحلية.

تنظّم كل من قوانين الاتحاد والولايات عملية الانتخابات. ويحدّد الدستور الأمريكي أوليات كيفية إجراء الانتخابات، وذلك في المادتين الأولى والثانية وكذلك في تعديلاته. وينظّم قانون الولاية معظم مظاهر القانون الانتخابي، بما فيها الانتخابات التمهيدية وأهليّة المقترعين (في الأمور التي لم يذكرها الدستور الاتحادي)، وكذلك إدارة المجمّع الانتخابي في الولاية، وإدارة انتخابات الولاية والانتخابات المحلية، وسيتم الحديث عن الانتخابات الأمريكية بصورة مفصّلة في الفصل القادم.

٢ ـ حق الاقتراع

يشمل حق الاقتراع كل المواطنين الذين تجاوزوا الثامنة عشرة من أعمارهم. وتشارك كل الولايات، بما فيها مقاطعة كولومبيا، في الاقتراع على الرئيس. ومع ذلك فإنّ أقاليم الولايات المتحدة، مثل بورتوريكو وغوام، تفتقد التمثيل في الكونغرس. إذ ليس لهذه الأقاليم الحق في اختيار أي شخصية سياسية خارج أراضيها، ولكن يمكنها أن تنتخب مندوباً لا يتمتّع بحق التصويت في مجلس النواب.

(٤) Arthur Schlesinger, Jr., *Liberalism in America: A Note for Europeans-The Politics of Hope* (Boston, MA: Riverside Press, 1956).

(٥) Leo P. Ribuffo, «20 Suggestions for Studying the Right Now that Studying the Right is Trendy,» *Historically Speaking*, vol. 12 (January 2011), pp. 2-6.

أصبح حق الاقتراع للمرأة من القضايا المهمة بعد الحرب الأهلية. وبعد أن تمّ التصديق على التعديل الخامس عشر للدستور عام ١٨٧٠، معطياً الرجال الأمريكيين من أصل أفريقي حق التصويت، طالبت مجموعات نسائية مختلفة بمنحهن حق التصويت أيضاً. في هذه الأجواء، تمّ تأسيس مجموعتي مصالح كبيرتين: المجموعة **الأولى**، كانت جمعية المرأة الوطنية للاقتراع، التي أسّستها سوزان أنتوني وإليزابيث ستانتون، حيث عملت على منح حق الاقتراع للمرأة على المستوى الوطني، ودافعت من أجل إحداث تغييرات حكومية أكبر، من قبيل إعطاء حقوق الملكية للمرأة المتزوجة. أمّا المجموعة **الثانية**، فقد كانت جمعية حق الاقتراع للمرأة الأمريكية (NAWSA). تحركت هذه الجمعية وحشدت قواها للحصول على دعم الولايات واحدة بعد الأخرى. وفي عام ١٩٢٠، صودق على التعديل التاسع عشر للدستور الأمريكي، معطياً المرأة حق الاقتراع[٦].

استطاع النشاط الطلابي ضد الحرب في فيتنام عام ١٩٦٠ تمرير التعديل السادس والعشرين للدستور الأمريكي الذي خفّض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ سنة، ومنع التمييز على أساس العمر في حجرات الاقتراع.

ثالثاً: حكومة الولاية والحكومة المحلية

١ ـ حكومة الولاية

تمتلك حكومات الولايات سلطة سن القوانين لجميع المواطنين التي لا تدخل ضمن اختصاص الحكومة الاتّحادية، أو التي لا يحظرها الدستور على الولايات. وهذا يشمل التعليم وقانون الأسرة وقانون التعاقد ومعظم حالات الجريمة. خلافاً للحكومة الاتحادية ولسلطاتها التي يحدّدها الدستور، فإنّ حكومة الولاية لها سلطات وصلاحيات أصيلة مستمدة من الولاية نفسها، تسمح لها بالتحرك والعمل ما لم تكن مقيّدة بنص من دستور الولاية أو الدستور الاتحادي.

على نحوٍ مشابه للحكومة الاتحادية، تتألف حكومة الولاية من ثلاثة فروع: تنفيذي، تشريعي، وقضائي. يترأس الجهاز التنفيذي في الولاية حاكم الولاية الذي ينتخب شعبياً، والذي يحتفظ بمنصبه عادةً لمدة أربع سنوات (في بعض الولايات فترة توليه هي سنتان فقط). وتتميّز نبراسكا بأنّ لها مجلساً تشريعياً واحداً خلافاً لباقي الولايات، أما في الولايات التسع والأربعين الأخرى يسمّى المجلس الأعلى مجلس الشيوخ والأدنى مجلس النواب. يتولّى أعضاء مجلس الشيوخ مناصبهم لمدة أربع سنوات في معظم الولايات، بينما أعضاء مجلس النواب يستمرون لمدة سنتين في مهماتهم.

(٦) Paul D. Buchanan, *American Women's Rights Movement: A Chronology of Events and of Opportunities from 1600 to 2008* (Wellesley, MA: Branden Books, 2009), p. 129.

وتختلف دساتير الولايات ببعض التفاصيل عن الدستور الاتحادي، لكنّها عادة تتبع النموذج نفسه، متضمنةً ذكر حقوق المواطنين وخطة تنظيم الحكومة، ومع ذلك تبقى دساتير الولايات أكثر تفصيلاً.

٢ ـ الحكومة المحلية

يوجد في الولايات المتحدة ٨٩٥٠٠ حكومة محلية، منها ٣٠٣٣ للمحافظات، و١٩٤٨٢ للمدن، و١٦٥٠٠ للمناطق و١٣٠٠ للمناطق المدرسية، و٣٧٠٠٠ للمقاطعات الخاصة التي تتعامل مع قضايا من قبيل مكافحة الحرائق(٧).

تلبّي الحكومات المحلية حاجات المواطنين المباشرة، ابتداءً من الشرطة مروراً بالحماية من الحرائق، والتشريعات الصحية، وصولاً إلى التعليم والإسكان. إجمالاً فإن الانتخابات المحلية هي انتخابات غير حزبية، فالناشطون المحليون يعلّقون انتماءهم الحزبي، عندما يديرون حملاتهم الانتخابية أو بعدما يصلون إلى الحكم.

تستمد حكومات المدن السلطة والتفويض من حكومة الولاية، وهذا التفويض يحدِّد سلطاتها. أما في معظم المدن الكبيرة، فيعتبر التعاون مع حكومة الولاية، ومع الحكومة المركزية، أساسياً لتلبية حاجات القاطنين فيها. وتتنوّع أنماط حكومات المدن إلى حدٍّ كبير على طول البلاد. ومع ذلك يوجد في معظمها مجلس مركزي منتخب من المقترعين، ومدير تنفيذي يعاونه رؤساء الدوائر المختلفة، وذلك لإدارة قضايا المدينة. وتتميز الولايات الجنوبية والغربية عن غيرها من الولايات بسياسات محلية غير حزبية.

يوجد عموماً ثلاثة أنواع من حكومات المدن: مجلس المحافظ، والمفوضية، ومدير المجلس البلدي.

رابعاً: الحياة السياسية

لم يتحدث الدستور الأمريكي أبداً، وبصفة رسمية، عن الأحزاب السياسية، وذلك لأن الآباء المؤسسين لم يخططوا أصلاً لأن تكون السياسة الأمريكية حزبية. ففي الورقتين الاتحاديتين الرقم ٩ والرقم ١٠، كتب ألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون بوجه خاص حول أخطار الأحزاب السياسية المحلية. إضافة إلى أن جورج واشنطن، الرئيس الأول للولايات المتحدة، لم يكن عضواً في أي من الأحزاب السياسية عند انتخابه، ولا حتى طوال فترته الرئاسية. وأمل ألا تتشكل الأحزاب السياسة خوفاً من الصراع والجمود. غير أن بدايات النظام الأمريكي ذي الحزبين ظهرت من الدائرة المقربة جداً من مستشاريه، بمن فيهم هاملتون وماديسون.

(٧) Ann Bowman, *State and Local Government: The Essentials* (Boston, MA: Wadsworth, 2012), p. 77.

في الانتخابات الحزبية، يُسمّى المرشحون من جانب حزب سياسي أو يمكن السعي إلى منصب عام بصفة مستقلة. تمتلك الولايات قدراً كبيراً من حرية التصرف في تقرير كيفية تسمية المرشحين، وأهلية الظهور على بطاقات الاقتراع. وعموماً يتم اختيار مرشحي الأحزاب الكبيرة رسمياً في الانتخابات الحزبية أو في مؤتمراتهم، بينما يتطلّب من الأحزاب الصغيرة والمستقلين أن يقدّموا طلب التماس (Petitioning Process).

١ ـ الأحزاب السياسية

إنّ نظام الأحـزاب السياسية الحديثة في الـولايـات المتحدة، هو نظام الحزبين (الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري). فاز هذان الحزبان بكل الانتخابات الرئاسية منذ عام ١٨٥٢، وسيطرا على الكونغرس منذ عام ١٨٥٦. حّققت الأحزاب الثالثية (Third Parties) تمثيلاً قليلاً نسبياً، من وقت لآخر، في الانتخابات المحلية. ويعتبر الحزب التحرري (Libertarian Party) أكبر الأحزاب الثالثية في البلاد، وصرّح مسؤولو الحزب بوجود ٢٥٠٠٠٠ مقترع مسجل في صفوفه[٨]؛ ويعتبر الحزب نفسه بأنه يصنف في الوسط أو أقصى الوسط، ويدعم المركز الليبرالي التقليدي. ومن الأحزاب الثالثية الأخرى حزب الخضر اليساري، ويدعم سياسات البيئة، وهناك أيضاً الحزب الدستوري اليميني.

٢ ـ تطوّر الحياة السياسية

رفض الآباء المؤسّسون الأحزاب السياسية لكونها تدعو إلى التمزق والانقسام. ولكن في عام ١٧٩٠، انضم معظم السياسيين إلى أحد الحزبين الجديدين، وخرج النظام الحزبي الأول إلى الوجود. وفي عام ١٨٣٠ تمّ قبول الأحزاب بوصفها مركزية بالنسبة إلى الديمقراطية. وقوّى الرجال السياسيون الذين كان لهم رؤى معارضة ـ قضيتهم بالتعرف وتنظيم الأشخاص الذين يشبهونهم في التفكير.

لقِّب أتباع ألكسندر هاملتون بالاتّحاديين، وهؤلاء فضلوا وجود حكومة مركزية قوية تدعم مصالح الدفاع القومي وكذلك التجارة والصناعة. وسمي أتباع توماس جفرسون باسم الجمهوريين الذين فضّلوا وجود جمهورية زراعية غير مركزية، تتمتع الحكومة المركزية فيها بسلطة محدودة.

في عام ١٨٢٨، انهار النظام الحزبي الأول، وظهر حزبان جديدان من بقايا «ديمقراطية جفرسون»، في حين أصبح يسمى النظام الحزبي الثاني الذي جلب حزب «الويغ» المعارض للرئيس أندرو جاكسون وحزبه الديمقراطي إلى الساحة السياسية. سيطرت قوى الديمقراطية «الجاكسونية»

(٨) «Frequently Asked Questions about the Libertarian Party,» Libertarian National Committee, <http://www.lp.org/faq>.

التي استندت إلى العمال في المدن، والبيض الفقراء في الجنوب، ومزارعي الغرب ـ على هذه الحقبة السياسية.

في عام ١٨٦٠، احتلت مسألة الرق مركز الاهتمام وبرز خصوصاً عدم الاتّفاق حول السماح بالرق في أقاليم البلاد الجديدة في الغرب. أفل نجم حزب الويغ بعد الخسارة الانتخابية الساحقة لفرانكلين بيرس في الانتخابات الرئاسية عام ١٨٥٢. وانضم أتباع الويغ بعد أفوله إلى حزب «لا أعرف شيء» (Know-nothing Party)، أو إلى الحزب الجمهوري المشكل حديثاً. كانت حياة حزب «أعرف لا شيء» قصيرة، بينما استمر الجمهوريون في خوض السياسة العاصفة آنذاك التي قادت إلى الحرب الأهلية. وتمحورتّ سياسة الجمهوريين الأساسية حول القضاء على الرق في جميع الأقاليم. استطاع هذا الحزب بعد ست سنوات الوصول إلى الرئاسة عندما فاز أبراهام لينكولن في انتخابات ١٨٦٠. عندها أصبحت الأحزاب جيّدة التأسيس، وغدت الهيئات السياسية هي المسيطرة على البلاد، وأصبح الولاء الحزبي جزءاً أساسياً من وعي الناس. انتقل الولاء الحزبي من الآباء إلى الأبناء وكذلك إلى الناشطين الحزبيين، بما فيها أحداث الحملات الانتخابية المهيبة، بالتوازي مع المسيرات المنظّمة للمجموعات، واستعراضات المشاعل. كل ذلك أصبح جزءاً من الحياة الاجتماعية لعدد من الجماعات.

في عام ١٩٢٠، اضمحّل هذا الصخب الساذج، وساعدت الإصلاحات البلدية، وإصلاحات الخدمات العامة، والقضاء على ممارسات الفساد، والانتخابات الرئاسية التمهيدية (لتحل محل سلطة السياسيين في المؤتمرات الحزبية)؛ على تنظيف الأجواء السياسية.

٣ ـ تطوّر النظام ذي الحزبين في الولايات المتحدة

منذ ستينيات القرن التاسع عشر، أديرت البلاد من جانب الحزبين الكبيرين. وظهرت عدة أحزاب صغيرة أو ما يسمّى الأحزاب الثالثية من وقت لآخر. تميل الأحزاب الثالثية هذه إلى اتّباع وسائل للدفاع عن سياسات معينة يتم تبنّيها في النهاية من قبل الحزبين الكبيرين. ويعتبر الحزب التحرري الآن، أكثر الأحزاب الثالثية نجاحاً.

هناك أحزاب اعتبرت في أوقات مختلفة وخلال بضع سنوات، قوة محلية ثم تلاشت، من قبيل: الحزب الاشتراكي والحزب الشعبي وحزب «الفلاح والعامل»، الذي نشأ في ولاية مينسوتا، وتفرّع عن الحزب الديمقراطي فيها، وأصبح يعرف حالياً بحزب الفلاح والعامل الديمقراطي.

وهناك أحزاب ثالثية أخرى في ولاية نيويورك، تسمّي في بعض الأحيان مرشحيها لشغل المناصب، وفي أحايين أخرى تسمّي مرشّحي الحزبين الكبيرين. ويعتبر حزب الخضر في مقاطعة كولومبيا، حزباً ثالثياً كبيراً يقف بعد الحزبين الكبيرين فيها.

ينتخب معظم المسؤولين الحكوميين من المقاطعات ذات الممثل الواحد، ويفوزون بعد هزيمة معارضيهم بنظام انتخابي يعتمد على الأكثرية في الفوز، وهو ما يشجّع على تقوية النظام

ذي الحزبين. ومع غياب الدوائر الانتخابية ذات المقاعد المتعددة، فإنّ التمثيل النسبي مستحيل ويصعب على الأحزاب السياسية أن تنمو وتزدهر. وبالرغم من أنّ انتخابات مجلس الشيوخ تأتي بعضوين من كل ولاية، فإنّ المراحل التي يتم الانتخاب فيها تنتج فعلياً وحدات انتخابية ذات مقعد واحد.

هناك عامل آخر حسّاس جداً، هو قانون أو حق الظهور على بطاقات الاقتراع. في الأصل، يذهب المقترعون إلى صناديق الاقتراع ويذكرون صراحةً أي من المرشحين سينتخبون. فيما بعد، تطوّر ذلك إلى أنّ كل حزب سياسي يصيغ بطاقة الاقتراع الخاصة به، التي يلتزم بها مؤيدوه.

في نهاية القرن التاسع عشر، بدأت الولايات اعتماد الاقتراع السري الأسترالي[٩]، وأصبح في النهاية معياراً منتشراً على المستوى القومي. تكفل طريقة الاقتراع السري هذه وتحمي مبدأ الخصوصية للمقترعين (بحيث لم تعد تمنح الوظائف الحكومية للمقترعين المخلصين للحزب)، وتصبح كل ولاية مسؤولة عن إحداث بطاقة اقتراع رسمية. في الحقيقة يسيطر مزيج من الديمقراطيين والجمهوريين على الهيئات التشريعية في الولايات، وهو ما أدّى إلى منح هذه الأحزاب الفرصة لإقرار قوانين تمييزية ضد الأحزاب السياسية الصغيرة، ولم تبدأ هذه القوانين بالظهور حتى فترة «الرعب الأحمر الأولى» (First Red Scare)[١٠] التي ضربت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى. عندها بدأت الهيئات التشريعية بسن قوانين تعجيزية تجعل من الصعب جداً على الأحزاب السياسية الصغيرة أن تختار مرشّحيها للمناصب، وذلك بأن تفرض على هذه الأحزاب الحصول على عدد كبير من التواقيع من المواطنين، وتقليل الفترة الزمنية التي يمكن فيها جمعها. ويجب الملاحظة أنّه في الوقت الذي يتوجب على أنصار الحزب دعم سياسات حزبهم، إلا أنهم أحرار في الاقتراع ضد حزبهم لمصلحة الحزب المعارض.

٤ ـ تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس المصالح السياسية

للولايات المتحدة تقليد قديم في تقسيم الأقاليم إلى وحدات سياسية لمصلحة جماعات بعينها. وعملياً يجري التقسيم لمصلحة مرشحي الحزبين الكبيرين في بعض الولايات. يوافق أعضاء الهيئة التشريعية في الولايات من كلا الحزبين أحياناً على رسم حدود الدوائر الانتخابية بطريقة تضمن إعادة انتخاب معظم النّواب الحاليين من كلا الحزبين. وقد قامت بعض الولايات بدلاً من السماح لتأثير سياسي أكبر للأحزاب بتحويل سلطة إعادة تقسيم الأقاليم من السياسيين وأعطتها إلى لجان إعادة تقسيم غير حزبية. حيث قدّمت كل من ولايات واشنطن، وأريزونا، وكاليفورنيا، المقترح ١١ عام ٢٠٠٨ والمقترح ٢٠ عام ٢٠١٠، اللذين يدعوان إلى تأليف لجان دائمة لإعادة التقسيم

(٩) يتسلّم كل ناخب في هذا النظام ورقة اقتراع مطبوعة في مناطق الاقتراع، ثم يؤشّر عليها في حجيرة الاقتراع المستورة وبسرية تامة.

(١٠) وهي الفترة التي سيطر فيها خوفٌ واسع من انتشار البلشفية والفوضوية، وذلك نتيجة أحداث حقيقية وأخرى وهمية. تتمثّل الأحداث الحقيقية في الثورة الروسية عام ١٩١٧ وكذلك هدفها المعلن في ثورة شيوعية كونية.

بعد الإحصاء السكاني عام ٢٠١٠. وشكلت نيوجيرسي ورود آيلاند لجاناً لأغراض خاصة، لكنها طوّرت إعادة التوزيع للعشريتين الماضيتين على نحو مرتبط بمعطيات الإحصاء الجديدة. وفي نفس الوقت، وضع تعديلا فلوريدا الخامس والسادس قواعد لإحداث أقاليم لكنهما لم تفوِّضا أي لجنة مستقلة بموضوع التقسيم.

دعي مراقبو الانتخابات الدوليين من منظمة الأمن والتعاون في المكتب الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمراقبة وتسجيل الانتخابات القومية في ٢٠٠٤، حيث عبّروا عن انتقادهم عملية إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، وقدّموا توصية بإعادة مراجعة الإجراءات لضمان مبدأ التنافسية في الانتخابات.

٥ ـ جماعات الضغط السياسي

تدافع جماعات الضغط عن الشؤون التي تهم وحدتهم الانتخابية الخاصة. فمثلاً تفضّل جماعات الأعمال ضرائب منخفضة على الشركات وتقييد حق الإضراب؛ بينما تدعم النقابات سن تشريعات تحدّد الحد الأدنى للأجور الممكنة وتحمي التجارة التعاونية. وبعض جماعات المصالح الخاصة الأخرى، مثل الكنيسة والمجموعات العرقية، معنية أكثر بقضايا ذات اهتمام أكبر، يمكن أن تؤثّر في منظماتهم ومعتقداتهم.

يحاول اللوبي الإسرائيلي (وهو عبارة عن ائتلاف متعدد من الأفراد والجماعات) التأثير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية من أجل دعم الصهيونية وإسرائيل وسياساتها. ومن المعروف أن هذا اللوبي قد نجح في كثير من الأحيان في جعل أصحاب الشأن يتبنون تشريعات تخدم مصالحه.

تعدّ لجان العمل السياسي (PAC)، أحد أنماط جماعات المصالح الخاصة التي ازدهرت عدداً وتأثيراً في السنوات الأخيرة. وهي مجموعات مستقلة منظمة حول قضية وحيدة أو مجموعة من القضايا، وهي تقدّم مساهمات مالية للحملات الانتخابية السياسية للمرشح الرئاسي أو لمرشحي الكونغرس. ومع ذلك هناك حدود للمساهمات التي يمكن أن تقدّمها هذه اللجان مباشرةً إلى المرشحين في الانتخابات الاتحادية. غير أنه لا يوجد أي قيد على المبالغ التي يمكن أن تنفقها اللجان بصفة مستقلة للدفاع عن وجهة نظر ما. ويعد عدد أنصار هذه اللجنة بالآلاف الآن. لقد تكاثر عدد مجموعات المصالح الخاصة كالفطر، والكثير منها تعمل من واشنطن العاصمة، وتمثل نفسها مباشرة في الكونغرس والوكالات الاتحادية. ومع تزايد تكاليف الحملات الانتخابية، تستمر الزيادة في الأموال التي تنفقها جماعات المصالح الخاصة هذه. يشعر كثير من الأمريكيين بأنّ هذه الجماعات تمثّل أصحاب المصالح الأغنياء، وهي قوية جداً، بحيث لا يمكن المواطنين العاديين العمل على التقليل من نفوذها.

ويرى كثير من الأمريكيين والمراقبين في الخارج أن البنية السياسية في الولايات المتحدة من عدة وجوه هي حكم الأقلية الغنية (Oligarchy)، وأن الانجرار نحو حكم الأقلية هذا، حدث من خلال تأثير الشركات والأغنياء وجماعات المصالح الخاصة، وأنّ المواطن الفرد ليس له تأثير في الطبقة الاقتصادية الغنية، وفي جماعات المصالح المنظمة في ما يخصّ السياسة العامة. ويرى باحثون آخرون أنه عندما تتعارض خيارات أغلبية المواطنين مع مصالح النخبة، فإنّ النخبة هي التي تنتصر في النهاية[١١].

(١١) John Cassidy, «Is America an Oligarchy?,» *The New Yorker* (18 April 2014).

القسم الثاني

تقنية الانتخابات الأمريكية

الفصل السابع

الانتخابات في الولايات الأمريكية

قبل الحديث عن الانتخابات في الولايات المتحدة لا بد من تقديم لمحة عن الانتخابات غير المباشرة بوجه عام، لأنّ الانتخابات في الولايات المتحدة بوجه عام تنتمي إلى هذا النوع.

أولاً: الانتخابات غير المباشرة

هي انتخابات لا يقوم الناخبون فيها بالاختيار بين المرشحين لشغل منصب ما، لكنّهم ينتخبون أشخاصاً يقومون بعملية الاختيار هذه نيابةً عنهم. ويعد هذا النوع من الانتخابات أحد أقدم أنواع الانتخابات التي لا تزال مستخدمة حتى اليوم لاختيار عدد من المجالس العليا والرؤساء في عدد من الدول، وهذه بعض الأمثلة لانتخاب الأفراد والمجالس على نحوٍ غير مباشر:

ـ ينتخب رئيس ألمانيا بواسطة مؤتمر اتحادي يتم انتخابه على مستويات أدنى، يدعى من أجل هذا الهدف.

ـ ينتخب المجلس الاتحادي في ألمانيا، الممثل عن الولايات الست عشرة بصورة غير مباشرة. حيث يقوم المقترعون بانتخاب أعضاء البرلمانات في الولايات، الذين ينتخبون بدورهم حكومة الولاية التي تقوم في مرحلةٍ لاحقة بتعيين أعضاء المجلس الاتحادي.

ـ الهند وغيرها من الدول، لها رئيس أو زعيم فخري للدولة ينتخب من جانب البرلمان.

ـ يمكن أن تعتبر معظم المجالس الدولية المكوّنة من ممثلي الحكومات الوطنية هيئات منتخبة بطريقة غير مباشرة، مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي هيئة منتخبة بصورة غير مباشرة (بفرض أنّ الحكومات الوطنية منتخبة ديمقراطياً).

ـ ينتخب المجلس الأعلى للبرلمان في الهند بصورة غير مباشرة بواسطة الهيئات التشريعية في الولايات.

ـ انتخاب الحكومات في معظم الأنظمة البرلمانية: يختار الناخبون أعضاء البرلمان الذين بدورهم ينتخبون الحكومات بمن فيهم رئيس الحكومة.

ـ ينتخب عدد من الجمهوريات ذات الأنظمة البرلمانية رئيس البلاد على نحوٍ غير مباشر (ألمانيا، إيطاليا، أستونيا، لاتفيا، هنغاريا، الهند).

ـ في النظام الإنكليزي، يصبح زعيم حزب الأغلبية في البرلمان غالباً رئيساً للوزراء، ويمكن أن يقال إنّ رئيس الوزراء عادةً ما يكون عضواً في مجلس العموم، وهو المجلس الأدنى المنتخب في البرلمان.

ـ في إسبانيا، يصوِّت مندوبو الكونغرس لمنح الثقة لمرشح الملك (عادةً هو زعيم الحزب الذي يسيطر على البرلمان)، وعلى البيان الرسمي السياسي لهذا المرشح، وهي طريقة الانتخاب غير المباشرة لرئيس الوزراء في إسبانيا.

ـ في فرنسا، انتخاب المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) في البرلمان، هو غير مباشر، حيث الناخبون (ويسمون الناخبين الكبار) هم ممثلون محليون منتخبون.

ثانياً: الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية

يختار المسؤولون الكبار، على مستوى الاتحاد والولايات والمحليات في الولايات المتحدة من طريق الانتخابات. فعلى المستوى الاتحادي، ينتخب رئيس الولايات المتحدة، على نحوٍ غير مباشر من جانب المقترعين، عبر ما يسمّى المجمّع الانتخابي، ويلتزم ناخبو[1] المجمّع الانتخابي دائماً بخيارات المقترعين ونتائج الاقتراع الشعبي في ولاياتهم. ويعد أعضاء كونغرس الولايات المتحدة، وكذلك قضاة المحاكم الاتحادية من الأشخاص الذين يتم انتخابهم بصورة مباشرة.

أما على مستوى الولاية، فهناك العديد من المناصب يتم اختيار شاغليها بالانتخاب، فحاكم الولاية ومجالسها التشريعية تتم على الأقل من طريق الانتخاب. وكذلك يوجد عدة مناصب منتخبة على المستوى المحلي والمحافظات والمدن. ويقدّر وجود أكثر من مليون منصب في كل البلاد، يتم ملؤها انتخابياً في كل دورة انتخابية، وهي تقدَّر بسنتين.

تنظّم قوانين الولايات المفردة معظم الإجراءات الانتخابية وملامحها، بما فيها الانتخابات التمهيدية، وكذلك أهلية المقترعين (في الأمور التي لم يذكرها الدستور)، وكذلك إدارة المجمّع الانتخابي في ما يتعلق بالولاية، وإدارة الانتخابات المحلية وانتخابات الولاية.

يحدّد دستور الولايات المتحدة الخطوط الأساسية لإجراء الانتخابات الاتحادية، وذلك في المادتين الأولى والثانية وتعديلاتهما في الدستور. وتعمل الحكومة الاتحادية بالتعاون مع حكومات الولايات على زيادة الإقبال على الانتخابات باتّباع بعض التدابير، مثل: «قانون تسجيل المقترع الوطني لعام ١٩٩٣».

---

(١) نستخدم في هذا الكتاب كلمة ناخب للدلالة على أعضاء المجمّع الانتخابي، بينما يتم استخدام كلمة مقترع في باقي الحالات.

١ ـ التصويت

أ ـ الطريقة

طريقة التصويت الأساسية على المستوى الاتحادي، وكذلك في انتخابات الولايات، هي طريقة «الفائز الذي يحصد كل الأصوات» «Winner Takes All»، حيث المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في صندوق الاقتراع، يفوز في الانتخابات العامة، أو يتم تسميته في الانتخابات التمهيدية.

ب ـ الأهلية

تطرق الدستور إلى الأهلية التي يجب أن يتمتع بها الفرد حتى يحق له التصويت في الانتخابات، وكذلك نظمت الولايات هذه العملية. فقد بيّن الدستور أنّ حق الاقتراع لا يمكن أن يمنع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو عمر المواطن الذي تجاوز سن الثامنة عشرة. خلافاً لهذه المؤهلات الأساسية، فإنّ تنظيم أهلية المقترعين يقع على عاتق الهيئات التشريعية في الولايات، فتحرم بعض الولايات مثلاً المجرمين المحكومين (وخاصةً الجرائم الخطيرة التي عقوبتها الموت أو السجن لأكثر من سنة) من التصويت خلال فترة محدودة، أو بصورة غير محدّدة ودائمة. وقد تجاوز عدد الأمريكيين البالغين الممنوعين من التصويت حالياً، أو بصورة دائمة نتيجة لجرائم خطيرة، الخمسة ملايين فرد ويزيد[٢]، وتمنع بعض الولايات الأخرى الأشخاص «المختلين عقلياً» من التصويت[٣]، وتحاول معظم الولايات مراجعة شروط الأهلية، أو إلغاءها، أو تطبيقها على قواعد واضحة وصارمة.

ج ـ تسجيل المقترعين

تطلب كل الولايات، باستثناء داكوتا الشمالية، من المواطنين الراغبين في التصويت تسجيل أسمائهم. وتسمح بعض الولايات بتسجيل أسماء المقترعين في يوم الانتخاب نفسه. لكن في منتصف ١٩٩٠، بذلت الحكومة الاتحادية جهوداً لجعل عملية التسجيل أسهل في محاولة لزيادة نسبة المقترعين.

ويفرض قانون تسجيل المقترع الوطني لعام ١٩٩٣ (قانون محرك المقترع)، من حكومات الولايات التي تتلقى أنواعاً محددة من التمويل الاتحادي، أن تجعل عملية تسجيل المقترع أسهل من خلال التزويد بخدمات تسجيل موحدة، وذلك في مراكز التسجيل على شهادات السوق، ومراكز المعاقين، والمدارس والمكتبات، والتسجيل من طريق البريد. أما الولايات التي تسجل المقترعين

---

(٢) US. Gov., «Felony Disenfranchisement in the United States,» section.l.USA, <file:///C:/Users/User/Downloads/Felony-Disenfranchisement-Laws-in-the-US.pdf>.

(٣) Beth DeFalco, «New Jersey to Take «Idiots» «Insane» out of State Constitution?,» *Delaware News Journal*, 9/1/2007.

في يوم الانتخاب، فلا ينطبق عليها قانون التسجيل السابق، وهذه الولايات هي: إيداهو، ومينيسوتا، ونيوهامبشر، وداكوتا الشمالية، ويسكنسن، وايمينغ.

د ـ اقتراع الغائبين

يمكن المقترعين غير القادرين أو غير الراغبين بالتصويت في مراكز الاقتراع في يوم الانتخاب، أن يصوّتوا من خلال قوائم الاقتراع الخاصة بالغائبين. ويستطيع هؤلاء الأشخاص عموماً تلقي هذه القوائم بواسطة الخدمة البريدية في الولايات المتحدة، بعد أن يطلبوها بصفة شخصية. وتطلب نحو نصف الولايات، وكذلك مقاطعات الولايات المتحدة، من الأشخاص تبريرات وأسباب مقنعة قوية للتغيب حتى يتم إدراج أسمائهم في هذا النوع من القوائم، مثل الإعاقة الجسدية، أو كون المرء على سفر وغير ذلك. وتسمح بعض الولايات، ومنها كاليفورنيا وواشنطن، للمواطنين تسجيل أسمائهم ضمن قوائم «المقترع الغائب الدائم»، لكي يتلقوا بطاقة اقتراع الغائبين في كل انتخاب يجرى. ويتوجب إجمالاً على المقترع في معظم الولايات طلب بطاقة اقتراع الغائبين قبل إجراء الانتخاب بزمن معين. ومن أهم أسباب ظاهرة التغيب عن الانتخابات هو وجود أعداد كبيرة من الأمريكيين في الخارج للعمل.

وفي عام ١٩٨٦، سنّ الكونغرس قانون «اقتراع الغائبين والعسكريين والموجودين خارج الحدود»، الذي يُلزم حكومات الولايات والأقاليم اعتبار المواطنين الأمريكيين الذين يؤدّون الخدمة العسكرية والتجارة البحرية وعائلاتهم، والمواطنين الذين يقطنون خارج الولايات المتحدة، ضمن قوائم الغائبين في الانتخابات على المناصب الاتحادية، ويمكن أن ترسل قوائم الاقتراع التي تخصهم بواسطة خدمات خاصة عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني. وبالرغم من أن بعض الولايات تمتلك إجراءات أخرى في هذا الصدد، إلا أنّ القانون الصادر عن الكونغرس أصبح إلزامياً، والمسألة أصبحت موحّدة على المستوى الوطني.

هـ ـ قوائم الاقتراع البريدية

تتشابه قوائم الاقتراع البريدية مع قوائم اقتراع الغائبين في عدة وجوه. إلا أنها تستخدم في الدوائر الانتخابية التي لا يوجد فيها مراكز اقتراع. وتختلف الانتخابات في ولايتي واشنطن وأوريغون عن باقي الولايات بأن العملية برمَّتها تتم بواسطة بطاقات الاقتراع التي يتم توزيعها بواسطة البريد.

و ـ الاقتراع المبكر

الاقتراع المبكر هو عملية رسمية، يستطيع الأشخاص أن يقترعوا بموجبها قبل يوم الانتخاب الرسمي. وهناك عدة أسباب تجعل الولايات تسمح بهذا النوع من الاقتراع، منها تقليل الازدحام في اليوم الانتخابي على مراكز الاقتراع، وكذلك زيادة الإقبال على الانتخابات. أما الأشخاص الذين

يسمح لهم بذلك فهم القائمون على الانتخابات، وأعضاء الحملات الانتخابية، والمرضى الذين لديهم مواعيد طبية في ذلك اليوم، والأشخاص الذين لديهم التزامات دينية وغيرهم.

ز ـ تجهيزات الاقتراع

تحسب أصوات المقترعين في مراكز الاقتراع عادةً بواسطة «آلات مسح الاقتراع البصرية»، أو «آلات التسجيل الإلكترونية المباشرة». ويتوقف نوع الآلة التي تستخدم في حساب عدد الأصوات على قرار الهيئة الانتخابية في الولاية، أو المحافظات أو المدن أو المناطق الصغيرة. وقد غيّرت عدة سلطات محليّة تجهيزات الاقتراع منذ عام ٢٠٠٠، بعد إقرار «قانون مساعدة الاقتراع في أمريكا»، الذي خصّص موارد مالية لاستبدال تجهيزات الاقتراع القديمة: آلات الرفع والبطاقة المثقوبة، بآلات الكترونية حديثة.

٢ ـ مستويات إجراء الانتخابات

أ ـ الانتخابات الاتحادية

تعتمد الولايات المتحدة النظام الرئاسي في إدارة البلاد، الذي يعني أنّ الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية ينتخبان بصورة منفصلة. ويجب أن تعقد الانتخابات الرئاسية في وقت واحد على مختلف أراضيها (سيتم مناقشة انتخاب رئيس الولايات المتحدة ونائبه على نحوٍ مفصّل في الفصول اللاحقة) كما تنص المادة الأولى من الدستور الأمريكي، بينما يمكن انتخاباتٍ الكونغرس أن تعقد في أوقات مختلفة. إلا أنه يمكن الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس، أن تحدث في الوقت نفسه كل أربع سنوات. وتسمّى انتخابات الكونغرس التي تعقد كل سنتين بانتخابات نصف المدة «Midterm Elections»، أو الانتخابات النصفية.

ويحدد الدستور الشروط الواجب توافرها في المرشحين إلى الرئاسة، وإلى عضوية الكونغرس. حيث يجب أن يكون عمر عضو مجلس النواب ٢٥ سنة على الأقل، ويكون مواطناً في الولايات المتحدة منذ لا يقل عن سبع سنوات، ويكون قاطناً قانونياً في الولاية التي يمثّلها. أما عضو مجلس الشيوخ فيجب أن يبلغ الثلاثين من عمره، وأن يكون مواطناً في الولايات المتحدة منذ لا يقل عن تسع سنوات، وقاطناً بصفة قانونية في الولاية التي يمثلها. ويجب أن يكون عمر الرئيس ما لا يقل عن خمس وثلاثين سنة، وهو مواطن مولود في الولايات المتحدة، ويقطنها منذ ما لا يقل عن أربع عشرة سنة.

تقوم الهيئات التشريعية في كل ولاية بتحديد وتنظيم مؤهلات المرشح الذي يظهر على قوائم الاقتراع والتي لم يتطرق إليها الدستور. وحتى يدرج اسم المرشح على قوائم الاقتراع عليه أن يجمع وبشكل قانوني عدداً محدداً من التواقيع.

ب ـ الانتخابات التشريعية

تجرى انتخابات الكونغرس كل سنتين، وللكونغرس مجلسان:

(١) مجلس الشيوخ: يتألف مجلس الشيوخ من مئة عضو ينتخبون لمدة ست سنوات، ولكل ولاية عضوان فيه، ويجدد ثلث أعضاء المجلس تقريباً كل سنتين. تعرف مجموعة مقاعد مجلس الشيوخ التي يجرى عليها الانتخاب خلال سنة معينة باسم صف أو طبقة (Class). تنظم الصفوف الثلاثة في مجلس الشيوخ بحيث يجدد واحد منها كل سنتين. لقد ألغى التعديل الدستوري السابع عشر عام ١٩١٣ طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ عبر المجالس التشريعية لولاياتهم، وأصبحوا ينتخبون من المقترعين مباشرةً.

(٢) مجلس النواب: يتألّف مجلس النواب من ٤٣٥ عضواً، ينتخبون جميعهم كل سنتين، في كل دائرة انتخابية ذات مقعد واحد، وذلك في أول ثلاثاء بعد أول اثنين من تشرين الثاني/نوفمبر من السنين ذات العد الزوجي. إلا أنه يمكن إجراء انتخابات خاصة في حال وفاة أو استقالة أحد الأعضاء خلال فترة المجلس.

تعتمد انتخابات مجلس النواب على نظام الفائز بالأكثرية في كل دائرة من الدوائر الـ ٤٣٥ التي تغطّي الولايات المتحدة.

تتزامن انتخابات مجلس النواب مع انتخاب المندوبين في مقاطعة كولومبيا وفي أقاليم الولايات المتحدة الأخرى (ساموا الأمريكية، غوام، جزر ماريانا الشمالية، بورتوريكو، والجزر العذراء)، حيث لا يحق لهؤلاء المندوبين التصويت على قرارات المجلس، ولكن بإمكانهم الاشتراك في النقاشات الدائرة فيه.

يمكن أن تتزامن انتخابات مجلس النواب التي تعقد كل سنتين، مع الانتخابات الرئاسية، أو أنها تجرى في منتصف فترة الاستحقاق الرئاسية. أما مندوب بورتوريكو في المجلس، الذي يعرف رسمياً باسم «المعتمد المقيم لبورتوريكو»، فإنه ينتخب لمدة أربع سنوات متواصلة تتزامن مع تاريخ انتخاب الرئيس.

ج ـ إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية

تقسم الأغلبية في المجلس التشريعي للولاية الدوائر الانتخابية بالطريقة التي تقلل فرص حزب المعارضة في الفوز بدوائر انتخابية، إما بترسيم الدوائر بحيث لا توجد أغلبية لحزب المعارضة في أي دائرة، وإما بحصر مؤيدي حزب المعارضة في عدد قليل من الدوائر الانتخابية.

تتولى غالباً اللجان الحزبية عملية إعادة تقسيم الولايات إلى دوائر انتخابية (Gerrymandering) بما يجعل هذه اللجان تنحاز إلى المسؤولين الذين يشغلون مناصب رسمية في أحزابهم، ومنحهم مزايا كبيرة تسمح بإعادة انتخابهم في الدورات القادمة لمجلس النواب. ومنذ انتخابات ١٩٩٤، كان هناك عدد قليل من المقاعد التي يتبدل شاغلوها في كل دورة انتخابية، ويتم التنافس عملياً

على أقل من ١٠ بالمئة من مقاعد المجلس، بينما يحتفظ أكثر من ٩٠ بالمئة بمقاعدهم بسبب غياب المنافسة الانتخابية الحقيقية. لقد أدّى تقسيم الولايات إلى مناطق ذات نفوذ لمصلحة بعض الأحزاب في مجلس النواب، إضافة إلى التقسيمات المتوارثة في تصميم مجلس الشيوخ والمجمّع الانتخابي، إلى إحداث فجوة بين نتائج الانتخابات من جهة، وبين التمثيل الفعلي للمقترعين في المجلس من جهة أخرى.

د ـ الانتخابات على مستوى الولايات

تنظّم الهيئات التشريعية في الولايات، بحسب القوانين السارية فيها، الانتخابات في تلك الولايات والانتخابات الأخرى على المستويات المحلية الأدنى التابعة لها. وتجرى بصورة منفصلة الانتخابات التنفيذية من جهة، والتشريعية من جهة ثانية، نظراً إلى سيادة مبدأ فصل السلطات في الولايات أيضاً.

يتم انتخاب الحاكم ونائب الحاكم في بعض الولايات بواسطة بطاقة اقتراع واحدة، وفي ولايات أخرى يتم بواسطة بطاقتين انتخابيتين مختلفتين، بينما يتم في البعض الآخر على نحو منفصل وعبر دورات انتخابية مختلفة. كما أنه يتم تعيين حكام أقاليم الولايات المتحدة الستة أيضاً بالانتخاب.

إضافة إلى منصبي الحاكم ونائبه، توجد كثير من المواقع التنفيذية والقضائية في بعض الولايات والأقاليم تملأ بالانتخابات، مثل: المحامي العام والأمين العام للولاية وأعضاء المحكمة العليا، وأعضاء الهيئة القضائية وغيرها. وبالتأكيد، يجري اختيار الهيئات التشريعية التي تتألف من مجلسين في كل الولايات والأقاليم بواسطة الانتخابات، وتتميز الهيئة التشريعية في ولاية نبراسكا بأنها تتألف من مجلس واحد.

وتجري بعض الولايات استفتاءً على الدستور بعد تعديله، خلافاً لعملية تعديل الدستور الاتحادي التي تتطلب المرور أولاً عبر الكونغرس.

تعد ولاية داكوتا الشمالية أفضل ولاية في إدارة الانتخابات بحسب مراكز البحث والاستقصاء. ففي انتخابات ٢٠١٢، قضى المقترعون هناك سبع دقائق ونصف الدقيقة للإدلاء بأصواتهم، وهو أقل بأربع دقائق من المعدل الوطني العام، وكانت نسبة الإقبال على الانتخابات فيها أعلى من المتوسط، وتم رفض ٠,١ بالمئة فقط من قوائم الاقتراع المرسلة بريدياً، وتم كذلك تلقي ٨٠ بالمئة من قوائم اقتراع العسكريين والمقيمين في الخارج في الوقت المحدّد[٤].

(٤) Reid Wilson, «North Dakota is the Best State in America,» *Washington Post*, 2/1/2012.

هـ ـ الانتخابات المحلية

على المستوى المحلي، تملأ المراكز الحكومية في المحافظات والمدن بالانتخاب عادةً، ولا سيّما الهيئات التشريعية. ويختلف عدد المناصب التنفيذية والقضائية من مدينة إلى مدينة، ومن محافظة إلى محافظة. ومن المناصب المحلية التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب: عمدة المناطق ومحافظي المدن، وأعضاء مجالس المدارس على مستوى المدن.

وعلى نحوٍ مشابه لانتخابات الولايات، فإنّ انتخاب منصب محلي محدد، يمكن أن يتزامن مع الانتخابات الرئاسية أو الانتخابات النصفية، أو حتى انتخابات السنين الفردية.

٣ ـ ملامح النظام الانتخابي

أ ـ الأنظمة الحزبية

يصوّت الأمريكيون لمرشح محدّد بدلاً من الاختيار المباشر لحزب سياسي بعينه. والمرشح هو من يختار الحزب الذي سيخوض الانتخابات تحت رايته. ويبقى الحزب حيادياً في الانتخابات التمهيدية، حتى يتم انتخاب أحد المرشحين فيه، وعندها يكتب المرشح الفائز البرنامج الحزبي الخاص به. ويصبح لكل مرشح حملته الانتخابية وكذلك هيئة جمع التمويل الخاصة به. ويصبح دور الأحزاب عملياً في الانتخابات الرئاسية التمهيدية بمنزلة حملة انتخابية وظيفتها التنظيم (ليس بالضرورة لمرشح بعينه). وتضطلع حكومات الولايات بتنظيم الانتخابات التمهيدية في الأحزاب الرئيسية، والتي بدورها تسجل أيضاً الانتماء الحزبي للمقترعين.

غير أن الانتخابات في الولايات المتحدة غالباً ما تصبح فعلياً عبارة عن منافسات وطنية بين الأحزاب السياسية، في ما أصبح يعرف بـ «ذيل المعطف الرئاسي»، حيث عادةً ما يحمل المرشحون في الانتخابات الرئاسية مؤيّديهم على التصويت لمرشحي حزبهم على مناصب أخرى، وعادةً ما تسفر عن كسب الحزب السياسي للرئيس الفائز مزيداً من المقاعد في الكونغرس.

وأحياناً يمكن أن تعتبر الانتخابات النصفية كاستفتاء على الرئيس الحالي أو على أداء حزبه[٥]. وهناك مؤشرات تاريخية تدل على أنه يمكن لحزب الرئيس أثناء الانتخابات النصفية أن يفقد بعض المقاعد في الانتخابات. وربما يكون السبب في ذلك هو هبوط شعبية الرئيس منذ توليه منصبه، أو لأنّ شعبية الرئيس شجّعت المؤيّدين على الخروج والتصويت له أثناء الانتخابات الرئاسية، ولكن من غير المحتمل أن يصوّتوا لغيره بعد أن وصل إلى سدة الرئاسة.

(٥) Peter Baker and Jim VandeHei, «A Voter Rebuke for Bush, the War and the Right,» *Washington Post,* 8/11/2006.

ب ـ الظهور على بطاقات الاقتراع

وتعني القواعد التي تنظّم شروط ظهور المرشحين أو الحزب السياسي على بطاقات الاقتراع (Ballot Access). فلكل ولاية قوانينها التي تنظّم عملية ظهور أو عدم ظهور المرشحين على بطاقات الاقتراع. فالمادة الأولى، الفقرة الرابعة، من الدستور الأمريكي، تذكر بأنّه من صلاحيات الولايات أن تنظّم زمن ومكان وطريقة الانتخابات الاتحادية، ما لم ينص الكونغرس عكس ذلك. وبحسب الولاية والمنصب المتنافس عليه، فإنّه يمكن للمقترع أن يكتب على ورقة الاقتراع اسم المرشح الذي يريد انتخابه، حتى لو كان اسم هذا المرشح غير وارد على بطاقة الاقتراع المطبوعة مسبقاً، لكن من النادر جداً لمثل هذا المرشح أن يفوز بالمنصب.

٤ ـ تمويل الحملات الانتخابية

تتطلّب المشاركة الناجحة خاصةً في الانتخابات الاتحادية مبالغ مالية كبيرة، وخصوصاً للدعايات التلفزيونية. لذلك يعدّ تمويل الحملات الانتخابية إحدى الوسائل التي تؤدي دوراً حاسماً في انتخاب المرشح لمنصب عمومي. فمن دون مبالغ ضخمة تظل حظوظ المرشّح ضئيلة في الوصول إلى المنصب المراد. ويُعد التمويل الخاص مصدراً أساسياً للمساهمات والمنح المالية، ويأتي من الأفراد والمنظمات، ومن الصعب جداً جمع هذه الأموال من القاعدة الجماهيرية العريضة، بالرغم من أنه في انتخابات ٢٠٠٨، نجح مرشحا الحزبيْن الكبيريْن في جمع الأموال من المواطنين عبر الإنترنت، كما فعل المرشح الرئاسي هوارد دين من خلال دعواته على الإنترنت.

وفي انتخابات ٢٠٠٤، كان ما نسبته ٩٥ بالمئة من المنافسات على مجلس النواب و٩١ بالمئة على مجلس الشيوخ من حظ المرشحين الذين أنفقوا أموالاً أكثر من الآخرين على حملاتهم. إلا أنّ الاعتماد على المتبرعين يبقى مثاراً للخلاف والجدل، وأدى إلى سن قوانين تضع قيوداً على تمويل الحملات الانتخابية.

ظهرت المحاولة الأولى لتنظيم التمويل الانتخابي من المشرعين في عام ١٨٦٧، لكنّ التشريع الأساسي بقصد التشديد الواسع على تمويل الحملات الانتخابية، لم يتم إدخاله إلا سبعينيات القرن العشرين. ويرى مؤيدو هذه المحاولات أن التمويل غير المحدود يمكن أن يفضي إلى الفساد، ويحرم المرشحين في الوقت نفسه من المساواة السياسية، غير أن هذه المحاولات كانت قد اصطدمت بالتعديل الأول للدستور الأمريكي بحجة انتهاكها حق حرية التعبير.

تصنف مصادر التمويل الانتخابي إلى: أموال جامدة وأموال ناعمة. فالأموال الجامدة هي الأموال التي يتم التبرع بها مباشرةً للحملات من جانب الأفراد أو المنظمات، أما الأموال الناعمة فهي الأموال التي لا يتبرع بها الأفراد والمنظمات للحملة، لكنها تنفق في الدعاية الإعلانية الخاصة بمرشح، أو أعمال أخرى يمكن المرشح الاستفادة منها من جانب جماعات التأييد، ولا يتم التنسيق في شأنها مع الحملة الانتخابية الرسمية للمرشح.

ينص قانون الحملات الانتخابية الاتحادية لعام ١٩٧١، أنّه على المرشحين الكشف عن مصادر وحجم التبرعات التي ينفقونها في حملاتهم الانتخابية، وقد تم تعديل هذا القانون في عام ١٩٧٤. ومنع هذا القانون الحصول على التبرعات بصورة مباشرة من الشركات والنقابات، وحدد مقدار تبرعات الأفراد بـ ١٠٠٠ دولار للحملة فقط. إلا أنه سمح بالتمويل الشعبي للانتخابات التمهيدية الرئاسية والعامة أيضاً. وقد وضع القانون أيضاً حد ٥٠٠٠ دولار، يمكن التبرع بها إلى «لجان العمل السياسي» لكل حملة، واللجان هذه عبارة عن منظمات تجمع التبرعات للحملات الانتخابية من الأفراد والهيئات الأخرى. غير أن تحديد المساهمات والتبرعات من الأفراد والشركات والنقابات زاد عدد هذه اللجان على نحوٍ لافت للنظر في محاولة للتقليل من تأثير القانون، وراحت شركات ونقابات كثيرة تؤلف لجانها الخاصة حتى إن عددها فاق ٤٠٠٠ لجنة.

وخصص تعديل عام ١٩٧٤ أيضاً «لجنة الانتخابات الاتحادية» التي أنشئت في عام ١٩٧٥، وذلك لإدارة وتعزيز قانون تمويل الحملات الانتخابية، وأدخل أيضاً عدد من النصوص مثل منع التبرعات من الجهات الأجنبية.

شكلت قضية «باكلي فاليو»، عام ١٩٧٦ تحدياً واضحاً وصريحاً لقانون تمويل الحملات الانتخابية، حيث رفع في إثرها معظم نصوص القانون. فقد حكمت المحكمة بعدم دستورية حد الإنفاق الإجباري، وكذلك الحد الموضوع على الإنفاق على الحملة الانتخابية من أموال المرشح الخاصة، وكذلك النص الذي يحدّد الإنفاق المستقل من الأفراد والمنظمات الداعمة وغير المرتبطة رسمياً بالحملة. سمح قرار المحكمة الأول في هذه القضية لبعض المرشحين بإنفاق مبالغ كبيرة من أموالهم الخاصة على حملاتهم الانتخابية. أما تأثير القرار الثاني فقد سمح لثقافة الأموال الناعمة بأن تزدهر في تمويل الحملات الانتخابية.

وبعد صدور تعديل قانون الحملات الانتخابية الاتحادية عام ١٩٧٩، تمكنت الأحزاب السياسية من الإنفاق من دون حدود على أنشطتها في الحصول على مقترعين مؤيّدين، وكذلك على أنشطة تسجيل المقترعين. وسمح للأحزاب فيما بعد بأن تستخدم الأموال الناعمة، وكذلك التبرعات غير المحدودة من أجل تمويل هذه الأنشطة. وأصبحت هذه الأموال تستخدم باطّراد في الإنفاق على الدعايات الانتخابية للمرشحين.

ومنع قانون إصلاح الحملات الانتخابية المؤيّدة للحزبين لعام ٢٠٠٢، الأحزاب الوطنية والمحلية من إنفاق الأموال الناعمة، ومنع كذلك اللجان الوطنية الحزبية من قبول أو صرف هذه الأموال. إلا أنه زاد مقدار ما يمكن أن يتبرع به الأفراد من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ دولار. ومنعت الشركات والنقابات من الدعاية التي تذكر مرشح الانتخابات الاتحادية خلال ستين يوماً قبل موعد الانتخابات، وثلاثين يوماً قبل الانتخابات التمهيدية. وتعرض القانون هذا للنقض من المحكمة العليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وأوقفت معظم نصوصه.

أما القواعد المعمول بها حالياً لتلقي المرشحين للرئاسة التمويل من الخزانة العامة فهي أن يقبل المرشح أولاً ألّا تتجاوز تكاليف حملته الانتخابية مبلغاً معيناً تحدده لجنة تمويل الانتخابات، وأن يخضع تمويل حملته الانتخابية للتدقيق والتفتيش. ولا يسمح له بتلقي أي تمويل آخر من جهات خاصة إلا في الحالات التي بيَّنها قانون تمويل الحملات الانتخابية لعام ١٩٧١ وتعديلاته اللاحقة. والمبلغ الذي يتلقاه كل من مرشحي الحزبين الكبيرين للانتخابات الرئاسية هو عشرون مليون دولار في الانتخابات العامة إضافة إلى خمسين ألف دولار من أمواله الخاصة. أما الأحزاب الصغيرة وهي التي حصلت على ما نسبته ٥ ـ ٢٥ بالمئة من أصوات المقترعين في الانتخابات السابقة، فتحصل على نسبة من العشرين مليون دولار تساوي حاصل تقسيم عدد الذين صوتوا لها في الانتخابات السابقة على مجموع المقترعين للحزبين الكبيرين (الديمقراطي والجمهوري)[٦].

إنّ تغيير قوانين تمويل الحملات الانتخابية قضية خاضعة للنقاش والجدل الحاد كما هو واضح. فالمصلحون يرغبون في رؤية القوانين تتغيّر من أجل تحسين المنافسة الانتخابية والمساواة السياسية بين المرشحين، بينما يرغب المعارضون للإصلاح في أن يروا النظام كما هو من دون تغيير، أو مع بعض التغييرات الطفيفة التي تحد من حرية الإنفاق والتبرع. وأدت قرارات المحكمة العليا بالمجمل دوراً مؤيداً للمنادين بحرية التبرعات الانتخابية على حساب أولئك الذين يرغبون في إصلاح وتقليص التمويل الانتخابي[٧].

ثالثاً: الانتخابات التمهيدية والحزبية

في الانتخابات التي تجريها الأحزاب، يتم اختيار المرشحين في الانتخابات التمهيدية (Primaries) والحزبية (Caucuses) في جميع الولايات ومقاطعة كولومبيا، وكذلك في أقاليم الولايات المتحدة الأخرى كافة.

والانتخابات التمهيدية هي انتخابات يقوم فيها المقترعون المسجلون في دائرة انتخابية ما باختيار مرشح حزب سياسي من أجل انتخابات لاحقة، مثل انتخاب رئيس الولايات المتحدة أو حاكم إحدى الولايات أو غيرها.

وهناك عدة أنواع من الانتخابات التمهيدية: في النوع **الأول** يحق للمقترعين كافة التصويت، حيث يحدّدون الحزب الذي سيشاركون في انتخاباته التمهيدية، ويتم ذلك في غرفة الاقتراع نفسها، ويسمى هذا النوع من الانتخابات الانتخابات المفتوحة؛ والنوع **الثاني** يحق فيه للمستقلين فقط اختيار المشاركة في أحد الانتخابات التمهيدية لحزب ما؛ أما النوع **الثالث** فيمكن فقط للمسجلين في حزب ما الاقتراع في انتخاباته التمهيدية، ويسمى هذا النوع الانتخابات التمهيدية المغلقة.

(٦) Federaion Election Commition, <http://www.fec.gov/pages/brochures/pubfund.shtml#6>.
(٧) Anthony Gierzynski, *Saving American Elections: A Diagnosis and Prescription for a Healthier Democracy*, Politics, Institutions, and Public Policy in America (Amherst, NY: Cambria Press, 2011).

أما في الانتخابات التمهيدية الشاملة (Blanket Primaries)، فإنه يمكن المقترعين التصويت من أجل كل الانتخابات التمهيدية للأحزاب على بطاقة الاقتراع نفسها، إلا انه تم إسقاط هذا النوع من الانتخابات من قبل المحكمة الدستورية العليا لأنها تنتهك التعديل الأول للدستور الذي يضمن «حرية الاجتماع».

تختار الانتخابات الحزبية المرشحين عن طريق الانتخاب، لكنّها تختلف اختلافاً كبيراً عن الانتخابات التمهيدية. فالانتخابات الحزبية هذه عبارة عن لقاءات تحصل في قاعات كبيرة في أصغر دائرة انتخابية، ويتم فيها مناقشة البرنامج الحزبي لحزب معيّن، وقضايا من قبيل الإقبال على الاقتراع، إضافة إلى إجراء الانتخابات. هناك إحدى عشرة ولاية تعتمد هذا النوع من الانتخابات، وهي: أيوا، نيومكسيكو، داكوتا الشمالية، ماين، نبراسكا، نيفادا، هاواي، مينيسوتا، كنساس، ألاسكا، كولوراد ومقاطعة كولومبيا.

يدوم موسم الانتخابات التمهيدية الرئاسية (ويقصد بها التمهيدية والحزبية) منذ انعقاد الانتخابات الحزبية في ولاية أيوا في كانون الثاني/يناير تقريباً حتى آخر انتخاب تمهيدي في حزيران/يونيو.

يؤثر إجراء عدد كبير من الانتخابات التمهيدية في اليوم نفسه في عملية تسمية المرشحين. حيث يعمد المموّلون والمتبرعون بسرعة إلى التخلّي عن المرشحين ذوي الفرص القليلة في الفوز، بالرغم من أنه ليس دائماً ما يكون المرشح الناجح في الانتخابات التمهيدية المبكرة هو من يحصل على الترشيح في نهاية الموسم الانتخابي.

عملياً تنطلق الانتخابات التمهيدية قبل بدء الموسم الانتخابي رسمياً ببعض الوقت، عندما يحاول المرشحون السعي وراء تغطية وسائل الإعلام، وكذلك البحث عن تمويل لحملاتهم الانتخابية، ويسمى ذلك الانتخابات التمهيدية غير المرئية.

تعقد المؤتمرات الحزبية (Partisan Conventions) الخاصة بالانتخابات الرئاسية في الصيف. تصادق هذه المؤتمرات على المرشحين الذين فازوا في الانتخابات التمهيدية والحزبية للحزبين الكبيرين، وتستخدم لاختيار المرشّح الرئاسي لبعض الأحزاب الأخرى. كانت تستخدم هذه المؤتمرات لاختيار المرشح الرئاسي لكل من الحزبين الكبيرين، لكن هذا الدور تراجع، ولم يعد متبعاً (سوف تناقش الانتخابات التمهيدية والحزبية الرئاسية بالتفصيل في الفصل الثامن).

يختار المقترعون في الانتخابات التمهيدية عدداً من المندوبين الذي سيلتزمون عملياً بالتصويت لمرشح بعينه في المؤتمرات الحزبية التي ستجرى في مرحلة لاحقة. فما هي طبيعة هؤلاء المندوبين؟

١ ـ المندوب والمندوب السامي

أ ـ المندوب

المندوب بالتعريف هو شخص ما يتكلم أو يقوم بفعل نيابةً عن منظمة في اجتماع أو مؤتمر بين منظمات من النوع نفسه، ويتم استخدامه في المؤتمرات الحزبية لانتخاب الرئيس:

(١) في مؤتمر الحزب الديمقراطي: على المرشح لانتخابات الرئاسة، الذي يسعى لنيل تسمية الحزب الديمقراطي، أن يفوز بأغلبية أصوات المندوبين في المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي.

ينتخب المندوبون الملتزمون على مستوى الولاية أو على المستوى المحلي، ويفهم أنهم سيصوّتون لمرشح محدّد في المؤتمر الحزبي القومي، الذي يضم حالياً نحو ٣٢٥٣ مندوباً ملتزماً. أما المندوبون غير الملتزمين فهم غير مقيّدين من الناحية العملية بالتصويت لذلك المرشح، لذلك يسمح للمرشّحين أن يراجعوا قائمة المندوبين، ويستبعدوا أولئك الذي يشعرون أنّهم غير مؤيّدين لهم.

يوجد ٧٩٤ مندوباً سامياً من مجموع ٤٠٤٧ مندوباً ديمقراطياً، وهم عادةً أعضاء ديمقراطيون في الكونغرس، أو حكّام ولايات، أو رؤساء سابقون، أو قادة أحزاب أخرى، ويتميزون عن المندوبين بأنهم غير ملزمين بانتخاب مرشّح محدّد. يتّبع الحزب الديمقراطي مبدأ التمثيل النسبي في تحديد عدد المندوبين الذين يمتلكهم كل مرشح في كل ولاية. على سبيل المثال، المرشّح الذي فاز بـ ٤٠ بالمئة من أصوات الولاية في الانتخابات التمهيدية سوف يحصل على ٤٠ بالمئة من مندوبي الولاية، ومع ذلك على المرشّح الفوز بـ ١٥ بالمئة من أصوات الولاية على الأقل حتى يحصل على أي من المندوبين. في المقابل ليس هناك أي حد مفروض للفوز بالمندوبين الساميين، بما أنّهم يستطيعون التصويت للمرشح الذي يرغبون فيه. وفي النهاية يجب على المرشح أن يفوز بأغلبية بسيطة من مجموع المندوبين حتى يفوز بتسمية الحزب الديمقراطي.

(٢) في مؤتمر الحزب الجمهوري: يستخدم الحزب الجمهوري نظاماً مشابهاً للحزب الديمقراطي، لكن بمفردات مختلفة إلى حدٍ ما. ويضم الحزب الجمهوري ١٧١٩ مندوباً ملتزماً من مجموع المندوبين البالغ عددهم ٢٣٨٠ (كان عددهم ٢٢٨٦ في ٢٠١٢)، وهم كما في الحزب الديمقراطي ـ منتخبون على مستوى الولاية أو على المستوى المحلي. وعلى المرشح الرئاسي الفوز بأغلبية بسيطة، أي ١١٩١ من أصل ٢٣٨٠ مندوباً. ينتخب أغلبية المندوبين غير الملتزمين بطريقة مشابهة للمندوبين الملتزمين، ومن الممكن أن يتعهّدوا بالتصويت لمرشح محدّد.

تختلف العملية التي يتم فيها منح المندوبين لكل مرشح من ولاية إلى أخرى. فتستخدم العديد من الولايات طريقة المرشح الذي يفوز بكل الأصوات، حيث الاقتراع الشعبي العام هو الذي يحدّد المرشح الفائز لتلك الولاية، إلا أنه ابتداءً من ٢٠١٤ استخدمت عدة ولايات نظام التمثيل النسبي. وخلافاً للحزب الديمقراطي، لا تفرض اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري نسبة ١٥ بالمئة من الأصوات كحد أدنى حتى يحصل المرشح على مندوبين، لكن في المقابل يمكن فرع الحزب في الولاية أن يفرض هذه النسبة.

إنّ مندوبي اللجنة الحزبية القومية غير الملتزمين، هم أحرار في التصويت لأي من المرشحين، وغير مقيّدين بأصوات الناخبين في ولاياتهم، ومع ذلك يمكنهم التعهد بالتصويت لأحد المرشحين.

ب ـ المندوب السامي

هو مندوب للحزب الديمقراطي أو الجمهوري، ومقعده محجوز سلفاً بناءً على وضعه كرئيس للحزب الديمقراطي أو الجمهوري الحالي أو رئيس سابق للحزب الديمقراطي أو مسؤول منتخب. يتم انتخاب المندوبين الساميين الآخرين في موسم الانتخابات التمهيدية. وللمندوبين الساميين مطلق الحرية في دعم وتأييد أي مرشح وهذا ما يميزهم عن المندوبين العاديين.

وبالرغم من أنّ مصطلح المندوب السامي (Super-delegate) استخدم لوصف طبيعة المندوبين في الحزب الديمقراطي، إلا أنّه أصبح يستخدم على نحوٍ واسع ليصف المندوبين في كلا الحزبين، بالرغم من كونه مصطلحاً غير رسمي فيهما أيضاً.

يقسم المندوبون السامون في الحزب الديمقراطي إلى مجموعتين[٨]:

ـ المندوبون الذين يتم اختيارهم إلى المؤتمر بناءً على مناصب أخرى شغلوها، وهم رئيس الحزب غير الملتزم والمسؤولون المنتخبون.

ـ المندوبون غير الملتزمين الإضافيون أو الملحقون، ويتم اختيارهم من الحزب في كل ولاية، وعددهم محدّد مسبقاً، ويشير النظام الداخلي للحزب إليهم باسم المندوبين الملحقين غير الملتزمين، وليس بالضرورة أنهم تولوا أي منصب منتخب في الحزب أو خارجه قبل اختيارهم كمندوبين.

أما بالنسبة إلى الجمهوريين، فكان هناك فعلياً ثلاثة مندوبين في عام ٢٠١٢ لكل ولاية، وهم الأمين العام للولاية، ومندوبان اثنان من أعضاء اللجنة الحزبية في الولاية، إضافة إلى جميع أعضاء اللجنة القومية للحزب الجمهوري.

---

(٨) Democratic National Committee, «Delegate Selection Rules for the 2008 Democratic National Convention,» New York, 19 August 2006, <https://s3.amazonaws.com/apache.3cdn.net/3e5b3bfa1c1718d07f_6rm6bhyc4.pdf>.

٢ ـ مقارنة بين المندوب السامي والمندوب الملتزم

تميّز قوانين الحزب الديمقراطي بين المندوبين الملتزمين، والمندوبين غير الملتزمين:

فالمندوبون الملتزمون هم الذين يتم اختيارهم بناءً على خياراتهم المعلنة في الانتخابات التمهيدية الرئاسية من جانب المقترعين. ويكون عددهم مساوياً تقريباً لحصة المرشح من نتائج الاقتراع. ويصنفون في ثلاث زمر: مندوبون ملتزمون على مستوى المقاطعة (غالباً بحسب الدائرة الانتخابية)؛ والمندوبون الملتزمون على نطاق واسع؛ والمندوبون الملتزمون ممن كانوا قادة للحزب أو مسؤولين منتخبين. ويرى الحزب أن هؤلاء المندوبين سوف يعكسون بوعي تام مشاعر الذين انتخبوهم.

أما المندوبون غير الملتزمين أو السامون، فهم على النقيض من ذلك حجزوا مقاعدهم في المؤتمر الوطني، بغض النظر عن خياراتهم بين المرشحين، وتم اختيارهم لكونهم أصحاب مناصب منتخبة حالية أو سابقة، أو أنهم كانوا مسؤولين في الحزب. ويمكن أن يكون الكثير منهم قد اختيروا بسبب إعلانهم دعم هذا المرشح أو ذاك، لكنهم غير مقيّدين مطلقاً، ولهم حرية الاختيار في دعم أي مرشح يريدونه، حتى لو كان هو المرشح الذي تعثر في السباق الرئاسي. وهناك نوع آخر من المندوبين السامين، هم المندوبون السامون الملحقون، الذين ليس بالضرورة أن يكونوا مسؤولين حاليين أو سابقين في الحزب أو غيره.

يجب ألا يتم الخلط بين المندوبين الملتزمين وغير الملتزمين، حيث يمكن لكلا النوعين أن يكونان مسؤولين سابقين أو حاليين في الحزب. فالمندوبون الملتزمون أصحاب المناصب الحالية أو السابقة هم أصوات تعطى للمرشحين بناءً على نتائج الاقتراع في الانتخابات التمهيدية والحزبية، بينما المندوبون السامون هم من تم اختيارهم لكونهم أصحاب مناصب سابقة وبحسب ما يحدده النظام الداخلي لكل حزب. ويوجد فرق آخر بين هذين النوعين، هو أنّه يوجد عدد محدد في كل ولاية من المندوبين الملتزمين ممن شغلوا مناصب سابقة أو حالية، بينما عدد المندوبين غير الملتزمين يمكن أن يتغيّر خلال الحملة الانتخابية. ولا يعتبر المندوبون الملتزمون عموماً مندوبين سامين.

٣ ـ لمحة تاريخية

أحدث الحزب الديمقراطي بعد المؤتمر الوطني لعام ١٩٦٨ تغييرات على عملية اختيار المندوبين بناءً على عمل لجنة ماكفرن ـ فريزر. وكان الهدف من التغييرات هو جعل تركيبة المؤتمر أقل عرضةً للسيطرة من جانب قادة الحزب، وأكثر استجابةً لتطلعات المقترعين خلال حملة الترشيح.

اعتقد بعض الديمقراطيين أنّ هذه التغييرات قلّلت على نحوٍ غير مناسب دور قادة الحزب والمسؤولين المنتخبين وأضعفت حظوظ المرشحيْن جورج ماكفرن وجيمي كارتر في وقتها. عيّن الحزب في إثرها لجنة ترأسها جيم هانت الذي كان حاكماً لكارولينا الشمالية لمعالجة هذه القضية.

وفي عام ١٩٨٢، أوصت لجنة هانت، ومن ثم تبنَّت اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي، قانوناً يتم بموجبه تعيين عدد من المندوبين لكل مرشح من أعضاء الحزب الديمقراطي في الكونغرس، أو أمناء الحزب ومعاونيهم في الولايات. بحسب الخطة الأصلية لهانت، فإنّ عدد المندوبين السامين سوف يؤلف ٣٠ بالمئة من مجمل عدد المندوبين، ولكن عند تنفيذ القانون في انتخابات ١٩٨٤ كان هناك ١٤ بالمئة فقط. إلا أن العدد ازداد على نحوٍ ثابت، وأصبح اليوم نحو ٢٠ بالمئة.

في عام ١٩٨٤، أعطي أمناء الحزب ونوابهم في الولايات صفة المندوب السامي، وقسمت الأماكن المتبقية إلى قسمين: الأول، سمح فيها للديمقراطيين في الكونغرس أن ينتخبوا ٦٠ بالمئة من الأعضاء في الكونغرس ليملؤوا بعضاً من هذه الأماكن؛ أما القسم الثاني ويشمل المراكز المتبقية فقد تركت لأحزاب الولاية، وأعطيت الأولوية للحكام ومحافظي المدن الكبيرة. وفي عام ١٩٨٨، تم تبسيط العملية وسمح للديمقراطيين في الكونغرس أن ينتخبوا ٨٠ بالمئة من أعضائهم. ومنح أيضاً كل أعضاء اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي، وكل الحكام الديمقراطيين، صفة المندوب السامي. وشهدت تلك السنة أيضاً زمرة «قائد الحزب المميّز»، (بالرغم من أنّ الأمناء العامين السابقين لم يضافوا إلى هذه الزمرة حتى عام ١٩٩٦، ولم يضف قادة الأقليات في مجلسي النواب والشيوخ السابقين حتى عام ٢٠٠٠). وفي عام ١٩٩٢، أضيفت زمرة المندوبين غير الملتزمين الملحقين، وهو عدد محدد من المقاعد تم تخصيصه لقادة الأحزاب الأخرى في الولايات، وكذلك المسؤولين المنتخبين الذين لم يغطوا بالتصنيفات الأخرى. أخيراً في عام ١٩٩٦، أعطي كل الديمقراطيين الأعضاء في الكونغرس صفة المندوب السامي.

في عام ١٩٨٨، وجدت دراسة أنّ المندوبين والمندوبين السامين المنتخبين خلال الانتخابات التمهيدية والحزبية، لا يختلفون كثيراً في ما يخص وجهات النظر حول القضايا المطروحة. غير أنّ المندوبين السامين من المحتمل جداً أن يفضّلوا المرشحين الذين يملكون «خبرة واشنطن»، عن أولئك الذين يأتون من خارجها[٩].

٤ ـ مؤتمر الحزب الديمقراطي ٢٠٠٨

في مؤتمر الحزب الديمقراطي في ٢٠٠٨، اشترك المندوبون السامون بـ ٨٢٣,٥ بطاقة اقتراع أو تقريباً خُمس العدد الكلي للمندوبين. حيث ازدادت النسبة لأنّ المندوبين السامين من ولايتي ميشيغان وفلوريدا، والديمقراطيون خارج الحدود كانوا مخوّلين بنصف الأصوات لكل منها (ميشيغان وفلوريدا من جهة، والديمقراطيون خارج الحدود من جهة أخرى). وألّف المندوبون غير الملتزمين الملحقين ٧٤٥ صوتاً من إجمالي أصوات المندوبين السامين.

---

(٩) Richard Herrerra, «Are «Superdelegates» Super?,» *Political Behavior*, vol. 16, no. 1 (March 1994), pp. 79-92.

ويُعد عدد المندوبين غير الملتزمين الذين شغلوا أو يشغلون مناصب رسمية غير ثابت، حيث يمكن عددهم أن يتغيّر خلال الحملة الانتخابية.

والمندوبون غير الملتزمين الذين شغلوا مناصب سابقة أو حالية، هم الآن: كل القادة الديمقراطيين السابقين في الكونغرس، حكام الولايات الديمقراطيين، أعضاء اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي، كل رؤساء الولايات المتحدة الديمقراطيين السابقين، كل نواب الرؤساء الديمقراطيين السابقين، كل القادة الديمقراطيين السابقين في الكونغرس، كل رؤساء مجلس النواب الديمقراطيين وقادة الأقليّة الديمقراطية السابقين.

٥ ـ الانتقادات

استخدم مصطلح المندوب السامي بالأصل لانتقاد المندوبين غير الملتزمين. ويرى البعض أنّ هؤلاء المندوبين الذين أغلبيتهم من الرجال البيض، سوف يمتلكون سلطة أكبر من باقي المندوبين بسبب حريتهم في اختيار من يشاؤون، وأن الحزب الديمقراطي يجري عملية التسمية بطريقة غير ديمقراطية، لأنه يتم اختيار المندوبين السامين عموماً بغض النظر عن الخيارات التي يفضّلونها في السباق الرئاسي، وهم غير ملزمين بتأييد المرشح الذي يفضّله المقترعون.

ربما لا يعكس المندوبون السامون بالضبط إرادة المقترعين، لكن قوانين الحزب الديمقراطي تفرض مبدأ التمثيل النسبي أكثر من «الفائز الذي يحصد كل الأصوات»، وهذا ما يمكن أن يخفف من تأثيرهم في نتائج الانتخابات.

الفصل الثامن

الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة

إنّ انتخابات رئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة هي عملية انتخابية غير مباشرة، يقوم المواطنون الأمريكيون أولاً بانتخاب ما يسمّى المجمّع الانتخابي (Electoral College)، الذي يقوم بدوره بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس. تجري العملية الانتخابية مرةً واحدةً كل أربع سنوات، وقد بدأ العد اعتباراً من سنة ١٧٨٩.

اليوم الذي يجري فيه الانتخاب في كل دورة انتخابية شبه ثابت، وهو يوم الثلاثاء الواقع بين ٢ و٨ من تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الانتخابية؛ فمثلاً الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ جرت في السادس من تشرين الثاني، وانتخابات ٢٠١٦ حدثت يوم الثلاثاء الواقع في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦. ويمكن أن يتقاطع هذا اليوم مع الانتخابات المحلية لعدد من الولايات الأمريكية.

تنظّم العملية الانتخابية وفقاً للقوانين المحلية لكل ولاية وللقوانين الاتحادية في آنٍ معاً، حيث يخصّص لكل ولاية حصة من أعداد المجمّع الانتخابي يساوي مجموع ممثّليها في مجلسي النواب والشيوخ مجتمعين باستثناء مقاطعة كولومبيا التي تضم العاصمة واشنطن، والتي أصبحت تمتلك عدداً من الأصوات يساوي العدد المخصّص لأصغر الولايات.

وطبقاً لدستور الولايات المتحدة فإنّ لكل ولاية الحق في تحديد الطريقة التي يتم بها اختيار ممثليها للمجمّع الانتخابي. بهذا فإنّ الانتخابات تجرى من جانب الولايات المختلفة لا من جانب الحكومة الاتحادية، لكن هذه الأخيرة لها الحق بالإشراف عليها بطريقة غير مباشرة.

يحقّ لأعضاء المجمّع الانتخابي التصويت لأيٍ من المرشحين للمنصب الرئاسي، وفي خطوة لاحقة يصادق الكونغرس على صحة هذه الانتخابات في بداية كانون الثاني/يناير التالي، حيث يعتبَر الكونغرس والحالة هذه، الحكم النهائي لمشروعية انتخابات المجمّع الانتخابي.

لم يحدّد الدستور الأمريكي مطلقاً عملية أو طريقة تسمية المرشحين للرئاسة، وإنّما تركها للولايات والأحزاب السياسية التي طوّرتها مع مرور الزمن.

إنّ طريقة المجمّع الانتخابي هي عملية انتخابية غير مباشرة، يقوم المقترعون بموجبها باختيار ممثلين لحزب سياسي معيّن (أعضاء المجمّع الانتخابي المنتخبون)، ويقوم هؤلاء بانتخاب المرشّح الرئاسي الذي ينتمي إلى حزبهم نفسه (سوف يتم مناقشة طريقة المجمّع الانتخابي بالتفصيل في الفصل الحادي عشر).

أولاً: لمحة تاريخية

تحدّد المادة الثانية من الدستور الأمريكي طريقة الانتخابات الرئاسية بما فيها المجمّع الانتخابي. وهذه المادة عبارة عن حل وسط بين تيارين اعتملا أثناء وضع الدستور الأمريكي: رأى **الأول** أنّ على الكونغرس أن يختار الرئيس بنفسه، بينما شدد التيار **الثاني** على وجوب اختيار الرئيس بالاقتراع المباشر من الشعب الأمريكي[(١)].

تعيّن كل ولاية عدداً من المندوبين إلى المجمّع الانتخابي مساوياً لعدد ممثليها في مجلسَي النواب والشيوخ مجتمِعَين. وبعد التعديل الثالث والعشرين للدستور الأمريكي الصادر عام ١٩٦٨، أعطيت مقاطعة كولومبيا عدداً من الممثلين مساوياً للعدد الذي تحظى به أقل الولايات الأمريكية تمثيلاً، بعد أن كانت الأراضي التابعة للحكومة الاتحادية غير ممثلة في المجمّع الانتخابي قبل التعديل المذكور.

ترك الدستور الأمريكي حرية اختيار أعضاء المجمّع الانتخابي للتشريعات المختلفة المعمول بها في الولايات. ففي الانتخابات الرئاسية الأولى التي أجريت في عام ١٧٨٩، اختارت ست فقط من أصل ثلاث عشرة ولاية ضمّها الاتحاد الأمريكي آنذاك ممثليها بالاقتراع المباشر، ومع مرور الزمن أصبحت معظم الولايات تعتمد الأسلوب الانتخابي لتعيين ممثليها فيه.

سمح النظام الأصلي الذي حدّدته المادة الثانية من الدستور الأمريكي لأعضاء المجمّع الانتخابي بأن يختاروا مرشحين مختلفين للرئاسة الأمريكية، والمرشّح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات يصبح رئيساً، والذي يليه في عدد الأصوات يسمّى نائباً للرئيس. لكن أظهرت انتخابات عام ١٨٠٠ مشكلة لم تخطر على بال أحد من قبل، إذ نال كلا المرشحين للرئاسة آرون بر (Aaron Burr) وتوماس جفرسون العدد نفسه من الأصوات، وفي إثرها أحيلت النتائج على الكونغرس، الذي أقرّ بفوز جفرسون نظراً إلى تأثير ألكسندر هاملتون في مجلس النواب والداعم لجفرسون. أجّجت هذه الواقعة التنافس والصراع بين آرون بر وهاملتون اللذين اشتركا في السباق الرئاسي التالي عام ١٨٠٤، وأدّت إلى المناظرة النارية المشهورة بينهما.

عقب انتخابات ١٨٠٠ وبعدما فشل أي من المرشحين في الحصول على أغلبية الأصوات، عُدِّل الدستور للمرة الثانية عشرة، ونصّ التعديل الجديد على أن عضو المجمّع الانتخابي عليه أن

---

(١) Gary Bugh, ed., *Electoral College Reform: Challenges and Possibilities* (New York: Ashgate Publishing, Ltd., 2010), p. 40.

يختار الرئيس ونائب الرئيس على نحوٍ صريح وعلى ورقتي اقتراع منفصلتين، كما نصّ أيضاً على ما يجب فعله عندما لا يحصل أي من المرشحين على أغلبية في الأصوات.

أما في انتخابات ١٨٢٤، فقد حصل أندرو جاكسون على أكثرية أصوات الناخبين الأمريكيين، ولم يحصل على أغلبية أصوات المجمّع الانتخابي (تساوى مع مرشح آخر)، رفعت النتائج عندها إلى مجلس النواب ـ المخوّل بحسب التعديل الثاني عشر للدستور الأمريكي أن يختار الرئيس من بين المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات ـ وأقرّ فوز منافس جاكسون آنذاك جون كوينزي آدامز[٢] بسبب دعم هنري كيلي له. مرةّ أخرى نشأت منافسة حادة بين جاكسون وكيلي في الانتخابات اللاحقة. والذي حدث أن هنري كيلي الذي كان يشغل في عام ١٨٢٤ منصب رئيس مجلس النواب، قدّم دعماً كاملاً للمرشح جون كوينزي آدامز، ولأنّ الرئيس الجديد آدامز عين لاحقاً كيلي وزيراً للخارجية، عندها اتهم مؤيّدو جاكسون الاثنين بعقد «صفقة فاسدة» (Corrupt Bargain)، لاحقت آدامز طوال فترته الرئاسية.

بالرغم من أنّ الاقتراع الشعبي العام على مستوى الولايات لا يحدّد بصورة مباشرة من هو الفائز بالانتخابات الرئاسية، إلا أنّ نتائج كل من الاقتراع الشعبي واقتراع المجمّع الانتخابي توافقت في ٥٢ حالة من أصل ٥٦ حالة، هي مجموع الانتخابات التي أجريت في الولايات المتحدة لغاية ٢٠١٢. والحالات الأربع المتبقية جرت في الأعوام الانتخابية: ١٨٢٤، ١٨٧٦، ١٨٨٨، ٢٠٠٠، ولم يحقّق الفائز بالسباق الرئاسي في الحالات الأربعة هذه الأغلبية في الاقتراع العام بالرغم من حصوله على أغلبية أصوات المجمّع الانتخابي.

بُذلت عدة جهود لتعديل الدستور الأمريكي بحيث يتم استبدال طريقة المجمّع الانتخابي باقتراع عام مباشر، إلا أنّ أياً من هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح لأنّ مجلسي النواب والشيوخ لم يقرّا مشروع التعديل هذا. وتم تداول مقترح آخر هو «اتفاقية الاقتراع الشعبي ما بين الولايات» (The National Popular Vote interstate Compact)، التي لم تتم المصادقة عليها بعد، وتنصّ هذه الاتفاقية التي وقّعها عدد من الولايات، على أن تعطى أصوات المجمّع الانتخابي للمرشح الرئاسي الفائز بالاقتراع الشعبي العام على مستوى مجموع ولاياتهم وليس المرشح الفائز بالاقتراع الشعبي في كل ولاية على حدة.

يعود اختيار يوم الثلاثاء من شهر تشرين الثاني/نوفمبر كموعد لاختيار أعضاء المجمّع الانتخابي، لعدة عوامل، مثل الطقس والحصاد والعبادة. فهو يسمح للناس بالسفر على متون حيواناتهم إلى مناطق صناديق الاقتراع يوم الاثنين، بعد أن تعبّدوا في الكنائس يوم الأحد، ليصوّتوا يوم الثلاثاء، ويتفرّغوا للتجارة والتسوّق في اليوم التالي الذي هو يوم الأربعاء.

---

(٢) جون كوينزي آدامز (١٧٦٧ ـ ١٨٤٨): هو الرئيس السادس للولايات المتحدة وابن الرئيس الثاني لها جون آدامز.

أما اختيار شهر تشرين الثاني/نوفمبر كشهر للانتخاب، فلأنه يقع على نحوٍ مناسب ما بين الحصاد وبين الشتاء القارس، حيث يتعذّر على الناخبين السفر على متون دوابهم.

تعذّر تاريخياً على الرؤساء المنتخبين أداء القسم قبل الرابع من آذار/مارس التالي، نظراً إلى المدة الطويلة التي كانت تستغرقها عملية فرز الأصوات من جهة، وبسبب الصعوبات التي كانت تعترض الرئيس الجديد قبل انتقاله إلى العاصمة. ومع تقدّم الوسائل التقنية، وبعد إقرار التعديل العشرين للدستور الأمريكي، فإنّ تولّي الرئيس الجديد مهماته، أصبح يحدث في وقت مبكر أكثر، وذلك ظهر يوم العشرين من كانون الثاني/يناير.

ثانياً: آليات وتدابير العملية الانتخابية

لم ينص الدستور الأمريكي على الطريقة التي تتم بها تسمية المرشحين للرئاسة، وإنّما تركها لمشيئة الولايات والأحزاب، التي طورتها عبر الزمن ومن خلال التجربة، وأصبحت تمر عبر سلسلة طويلة من الانتخابات التمهيدية والحزبية.

تجري الحكومات المحلية الانتخابات التمهيدية، بينما تتولّى الأحزاب عقد المؤتمرات الحزبية. تعتمد بعض الولايات الانتخابات التمهيدية فقط، بينما تقوم أخرى بعقد المؤتمرات الحزبية، وهناك ولايات أخرى تنظّم النوعين من الانتخابات.

يجرى النوعان من الانتخابات في المدة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو اللذين يسبقان الانتخابات العامة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. تبدأ ولاية أيوا (Iowa) تقليدياً بالانتخابات الحزبية، ثم ولاية نيوهامبشر (New Hampshire) بالانتخابات التمهيدية.

بطريقة مشابهة للانتخابات العامة، فإنّ الانتخابات التمهيدية والانتخابات الحزبية التي تجريها الولايات والأحزاب، هي انتخابات غير مباشرة، يتم خلالها اختيار عدد من المندوبين الذين سيلتزمون في مجملهم بالتصويت لأحد المرشحين في المؤتمر القومي لحزبه.

في الوقت نفسه يختار كل مرشح رئاسي عن أحد الأحزاب نائباً له، ونجاح الأول في الانتخابات يعني نجاح الثاني آلياً.

١ ـ التصويت الشعبي العام في اليوم الانتخابي (Popular Vote)

لم يحدّد الدستور الأمريكي طريقة اختيار أو انتخاب المجمّع الانتخابي. وإنما تركها لمشيئة الولايات وفقاً لقوانينها وتشريعاتها. فهناك ولايات تعيّن حصتها من أعضاء المجمّع الانتخابي بطريقة الاقتراع المباشر، وولايات أخرى كانت تعينهم سابقاً بالتصويت في مجالس النواب. أما اليوم الانتخابي فهو موحّد لجميع الولايات طبقاً للقانون الاتحادي، وهو أوّل يوم ثلاثاء بعد أوّل اثنين بين ٢ و٨ من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الانتخابية.

وهكذا فإن الانتخابات الرئاسية تُعد حقاً، عملية دمج لانتخابات منفصلة ومتزامنة، تقوم بها الولايات كل على حدة، عوضاً من انتخابات عامة تقوم بها الحكومة الاتحادية.

يصوّت المقترعون عموماً لأحد مرشحي المجمّع الانتخابي، الذي تعهّد بالتصويت لرئيس ونائب رئيس محدّدين. وتسمح الكثير من القوائم الانتخابية للمقترع، بأن يختار قائمة كاملة من المرشّحين للمجمّع الانتخابي، ممن ينتمون إلى حزب سياسي معين، أو يختار بعضهم ويستبعد البعض الآخر. يمكن أن يظهر المرشّحون على بطاقات الاقتراع، إذا تمّ اختيارهم بصفة قانونية في ما يسمى حق الظهور على قوائم الاقتراع (Ballot Access). وتؤدي أهمية الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المرشح، ونتائج المؤتمرات الحزبية، دوراً كبيراً في تحديد أي من المرشحين سوف يظهر على قوائم الاقتراع. لكن يمكن لمرشحين آخرين أن يظهروا على قوائم الاقتراع طبقاً للقوانين، بشرط أن يحصلوا على دعمٍ كافٍ من خلال جمع قوائم موقّعة من الدّاعمين.

٢ ـ التقويم الانتخابي

تستغرق الحملة الرئاسية والعملية الانتخابية برمَّتها نحو السنتين تقريباً. ويمكن تلخيص مفاصلها الأساسية في ما يلي:

• الربيع السابق للسنة الانتخابية(٣): يعلن المرشّحون عن نيتهم في خوض الانتخابات الرئاسية.

• من الصيف إلى شهر كانون الثاني/يناير من السنة السابقة للسنة الانتخابية: مناظرات حزبية وأخرى تمهيدية (Primary and Caucuces Debates).

• من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو: الانتخابات التمهيدية والحزبية.

• من تموز/يوليو إلى بداية أيلول/سبتمبر: تجمّعات ومؤتمرات تسمية المرشحين (بما فيها الأحزاب الصغيرة).

• من نهاية أيلول/سبتمبر إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر: مناظرات رئاسية.

• بداية تشرين الثاني/نوفمبر: اليوم الانتخابي.

• كانون الأول/ديسمبر: انتخابات المجمّع الانتخابي، لاختيار الرئيس ونائب الرئيس.

• بداية كانون الثاني/يناير من السنة التالية: الكونغرس يفرز أصوات المجمّع الانتخابي.

• ٢٠ كانون الثاني/يناير من السنة التالية: تولي الرئيس لمنصبه وأداؤه القسم.

---

(٣) المقصود بالسنة الانتخابية هي آخر سنة زوجية من ولاية الرئيس السابق حيث تجرى فيها الانتخابات التمهيدية والاقتراع العام على مرشحي المجمّع الانتخابي، كذلك انتخابات المجمّع الانتخابي لانتخاب الرئيس ونائبه، مثلاً ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٦... إلخ.

ثالثاً: اليوم الانتخابي

اليوم الانتخابي في الولايات المتحدة هو اليوم المنصوص عليه قانوناً في الدستور من أجل الانتخابات العامة التي تجرى لاختيار المناصب العامة. ويصادف يوم الثلاثاء الذي يأتي مباشرةً بعد أول اثنين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر (هذا لا يعني أول ثلاثاء في الشهر، لأنّ أول يوم في الشهر يمكن أن يكون يوم الثلاثاء). إنّ أبكر يوم ممكن هو يوم الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، واليوم الأكثر تأخراً هو الثامن من الشهر نفسه. ويتوافق اليوم الانتخابي بالنسبة إلى المناصب الاتحادية (الرئيس، نائب الرئيس، الكونغرس)، مع السنوات ذات العد الزوجي. حيث تعقد الانتخابات الرئاسية كل أربع سنوات وهي السنوات القابلة للقسمة على أربعة، ويجري فيه اختيار ناخبي الرئيس ونائب الرئيس (Electors) طبقاً للطريقة التي تحدّدها كل ولاية.

وتعقد انتخابات مجلس النواب ومجلس الشيوخ كل سنتين؛ حيث يخدم أعضاء مجلس النواب فترة انتخابية من سنتين، بينما الفترة الانتخابية لأعضاء مجلس الشيوخ هي ست سنوات. تنظّم انتخابات مجلس الشيوخ بحيث يتم انتخاب ثلث أعضائه في أي انتخابات عامة (كل سنتين). تسمّى الانتخابات العامة التي لا يظهر فيها المرشحون للرئاسة على بطاقات الاقتراع باسم انتخابات نصف المدة (Midterm Elections). يبدأ الأشخاص المنتخبون عملهم الجديد في كانون الثاني/يناير من السنة التالية، ويتولّى الرئيس ونائب الرئيس مهماتهما في يوم القسم المصادف العشرين من كانون الثاني/يناير.

يتم شغل عدد من المناصب على مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي بالانتخاب في اليوم الانتخابي عينه أيضاً، وذلك من أجل السهولة في إجراء الانتخابات والاقتصاد في النفقات، بالرغم من أنّ عدداً من الولايات تُجري انتخاباتها لاختيار المراكز في الولاية (مثل انتخاب الحاكم) ـ في السنوات ذات العد الفردي، أو خلال سنوات نصف المدة.

يكون يوم الانتخاب يوم عطلة في بعض الولايات، وتشمل: ديلوير، هاواي، كنتاكي، مونتانا، نيوجيرسي، نيويورك، أوهايو، فرجينيا الغربية، وإقليم بورتوريكو. وتسمح بعض الولايات الأخرى للعاملين بالتغيّب من أجل المشاركة في الانتخابات من دون أي خصم من أجورهم. ففي كاليفورنيا، يمكن العاملين أن يأخذوا ساعتين في بداية ساعات العمل أو نهايتها من دون أي خصم ليتمكنوا من المشاركة في الانتخابات.

١ ـ لمحة تاريخية

لم ينظّم أي قانون اتحادي الانتخابات الاتّحادية التي عقدت عام ١٧٨٨. وسمح القانون الاتّحادي في عام ١٧٩٢، لكل ولاية إدارة الانتخابات الرئاسية ضمن حدودها (اختيار الناخبين للمجمّع الانتخابي) في أي وقت، في غضون ٣٤ يوماً قبل أوّل أربعاء من كانون الأول/ديسمبر، وهو تاريخ اجتماع ناخبي الرئيس ونائب الرئيس (المجمّع الانتخابي) في كل ولاية. وهو ما أعطى

الولايات المرونة في إجراء انتخاباتها. اعتبر وقت الانتخاب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تاريخاً مناسباً، لأنّ موسم الحصاد يكون قد أنجز (وهو موضوع مهم في مجتمع زراعي)، وكذلك لم تكن عواصف الشتاء قد بدأت جدّياً بعد (وذلك قبل إنشاء الطرق المرصوفة واختراع آلات إزالة الثلج من الطرقات). ومع ذلك، وتبعاً لهذا الترتيب، فإنّ الولايات التي تصوّت في تاريخ متأخر عن غيرها، يمكن أن تتأثّر بانتصارات المرشحين في الولايات التي صوتّت مبكراً.

وظل توقيت اليوم الانتخابي مرناً تختاره كل ولاية على حدة، حتى اجتمع الكونغرس في عام ١٨٤٥ وعيّن يوماً محدداً تلتزم به كل الولايات. وهناك عدة نظريات تشرح سبب تحديد الكونغرس لأوّل يوم ثلاثاء بعد أوّل يوم اثنين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. لكن الأسباب الحقيقة كما تظهرها سجلات مناقشة الكونغرس لمشروع القانون في كانون الأول/ديسمبر ١٨٤٤، إلى حد ما مملة وغير ذات أهمية، وتمت الإشارة إلى بعضها في فقرة سابقة. في البداية، وضع مشروع قانون ليوم اختيار مرشحي الرئيس في أول يوم ثلاثاء من تشرين الثاني/نوفمبر، في السنوات القابلة للقسمة على أربعة. لكن تمّت الإشارة إلى أنّه في بعض السنوات، يمكن أن تكون المدّة بين أول ثلاثاء في تشرين الثاني/نوفمبر وأول أربعاء في كانون الأول/ديسمبر (حيث على الناخبين أن يجتمعوا في عواصم ولاياتهم للتصويت على الرئيس)، أكثر من ٣٤ يوماً، وهو ما يتعارض مع قانون المجمّع الانتخابي الموجود أصلاً. لذلك تمت إعادة صياغة مشروع القانون ليصبح تاريخ اختيار مرشحي الرئيس ونائب الرئيس في يوم الثلاثاء بعد أول يوم اثنين في تشرين الثاني/نوفمبر، أسوةً بالتوقيت الذي كانت تتبعه ولاية نيويورك. وأصبحت الفترة الزمنية بين تاريخ الانتخاب وأوّل أربعاء في كانون الأول/ديسمبر هي دائماً ٢٩ يوماً. وهو ما جعل الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر أبكر يوم يمكن أن يقع فيه يوم الانتخاب.

٢ ـ الاعتراضات الحديثة على اليوم الانتخابي

يعترض الكثير من الناشطين على توقيت اليوم الانتخابي المقرر يوم الثلاثاء، لأن الولايات المتحدة لم تعد بالأساس مجتمعاً زراعياً، إضافة إلى أن يوم الثلاثاء الآن هو يوم عمل في جميع أنحاء البلاد، وهو ما يؤدّي إلى خفض الإقبال على العملية الانتخابية. لذلك فهم يطالبون إما بجعل يوم الانتخاب بمنزلة عطلة على مستوى الاتحاد، وإما السماح للمقترعين بالانتخاب على مدى يومين أو أكثر. وفي ظل بقاء التوقيت على حاله، يشجع هؤلاء الناشطون المقترعين على استخدام الاقتراع المبكّر، وكذلك استخدام وسائل الاقتراع البريدية حين تكون متاحة ومناسبة. ويسمح بعض أصحاب الشركات لمستخدميهم القدوم إلى العمل متأخرين، أو يسمحون لهم بمغادرة مواقع العمل مبكراً، وذلك لإتاحة الفرصة أمامهم للوصول إلى الدوائر الانتخابية.

٣ ـ خلفيات وخبرات المرشحين

يلاحظ خلال العقود الأخيرة، ومن خلال الخبرة والميول السياسية السائدة، أنّ الرؤساء الذين توالوا على سدة الرئاسة في الولايات المتحدة من الحزبين الكبيرين الديمقراطي أو الجمهوري، كانوا من أصحاب المناصب السياسية السابقة: نائب رئيس حالي أو سابق، أو وزراء خارجية، أو أعضاء في مجلس الشيوخ أو نواب حاليون أو سابقون، أو حكّام ولايات حاليون أو سابقون. ويعدّ الرئيس دوايت أيزنهاور (Dwight D. Eisnhour) استثناءً من هذه القاعدة. فلم يشغل أيزنهاور أي منصب قبل أن يفوز بتسمية الحزب الجمهوري، ومن ثمّ الرئاسة في انتخابات عام ١٩٥٢.

نذكر أيضاً تشيستر آرثر (Chester A. Arthur)، الذي لم يشغل أي منصب اتحادي، أو حتى منصب على مستوى الولايات، قبل أن يصبح نائباً للرئيس، ومن ثمّ رئيساً للولايات المتحدة بعد أن اغتيل الرئيس الأمريكي جيمس غارفيلد (James A. Garfield) عام ١٨٨١.

رابعاً: التكنولوجيا ووسائل الاتصال

أصبح التقدّم في وسائل وتكنولوجيا الاتصالات عاملاً مهماً في نجاح الحملات الانتخابية الرئاسية. فالراديو والتلفزيون باتا وسيلتين لا غنى عنهما في الحملات الانتخابية. مثلاً خلال انتخابات ١٩٩٢، كان للوعد الذي قطعه جورج بوش الأب في دعايته الانتخابية الأولى، التي لم يستطع الوفاء بها: «اقرأ شفتي: لا ضرائب جديدة» (Read My Lips: No New Taxes)، تأثير سلبي في حملته الانتخابية الثانية، فقد تمّ استخدامها على نحو واسع من جانب منافسيه، ولا سيّما الرئيس بيل كلينتون، الأمر الذي أدى إلى هزيمته في تلك الانتخابات.

بعد تطوير الإنترنت في منتصف التسعينيات، أصبح أداةً لا تقدر بثمن في خدمة الحملات الانتخابية، وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٠، حيث قام كلا المرشحين للرئاسة آل غور وجورج بوش الابن بإحداث موقعين إلكترونيين خاصين بحملتهما الانتخابية. ولم تعرف إمكانات الإنترنت حتى انتخابات ٢٠٠٤، فالمرشحون العشرة للرئاسة أحدثوا في صيف ٢٠٠٣ مواقع لحملاتهم الرئاسية على الإنترنت، واعتبر الموقع الإلكتروني للمرشح الرئاسي هوارد دين (Howard Dean)، نموذجاً يحتذى به لجميع مواقع المرشحين في المستقبل، حيث كان لموقعه الإلكتروني دور مهم جداً في استراتيجيته الانتخابية، وسمح لمؤيّديه أن يقرؤوا تفاصيل برنامجه الانتخابي، ويزوّدوه بالمقابل بانطباعاتهم وتعليقاتهم وملاحظاتهم، كما جعلهم ينخرطون في حملته الانتخابية، ويتواصلون مع مؤيدين آخرين لا يعرفونهم.

وفي عام ٢٠٠٨ غدا الإنترنت وسيلة لا غنى عنها للتواصل بين الناخبين من جهة، ومع الحملات الانتخابية من جهة أخرى، مثلما عمل موقع دين في عام ٢٠٠٤. وأنشأ كل المرشحين الأساسيين مواقع لهم على الإنترنت، واستخدموا بالأخص مواقع التواصل الاجتماعي مثل «Facebook»، وقيست شعبية المرشح بعدد أصدقائه على مثل هذه المواقع. كما استخدمت قنوات الإنترنت

مثل «YouTube» لنشر الخطب السياسية، والدعايات الانتخابية من دون أي أجر. واستخدمت هذه المواقع أيضاً كمنتديات لمؤيّدي مرشح ما لمهاجمة المرشحين الآخرين ونشر مقاطع فيديو لأغلاطهم وزلّاتهم.

لم تخضع الحملات الانتخابية الإلكترونية جدّياً للتشريعات حتى الآن. فقد صوّتت لجنة الانتخابات الاتحادية بالإجماع يوم ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ بعدم إخضاع الاتصالات السياسية على الإنترنت للقانون. وتم استثناء الدعاية السياسية المدفوعة الأجر فقط التي أخضعت إلى قانون تمويل الحملة الانتخابية. وتعرّض القرار لانتقادات واسعة لأنه يمكن المرشح الذي يمتلك مصادر تمويل كبيرة أن يشتري العناوين الإلكترونية للناخبين في مقاطعة ما، ويرسل دعايته الانتخابية الإلكترونية إليها مزوداً برابط يفضي إلى صفحته الانتخابية، وهو ما يتيح له التهرب من القانون.

الفصل التاسع

الانتخابات الرئاسية التمهيدية والحزبية

تعتبر الانتخابات التمهيدية والحزبية التي تعقد في كل ولاية ومقاطعة في الولايات المتحدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو من السنة الانتخابية، جزءاً أساسياً من عملية تسمية المرشحين للانتخابات. ولم يتحدث الدستور عن هذه الانتخابات مطلقاً، وإنّما تمّ تطويرها تباعاً من جانب الولايات والأحزاب السياسية، وصادقت عليها حكومات الولايات واحتوتها في قوانينها وتشريعاتها المختلفة.

تُجري بعض الولايات الانتخابات التمهيدية، ويُجري البعض الآخر الانتخابات الحزبية، وهناك ولايات أخرى تُجري النوعين من الانتخابات.

تُجرى الانتخابات التمهيدية من جانب الولايات والحكومات المحلية، بينما المؤتمرات الحزبية هي أحداث خاصة تُجريها الأحزاب السياسية نفسها. وتعدّ الانتخابات التمهيدية والحزبية انتخابات غير مباشرة هدفها التقليل من عدد المرشحين وتصفيتهم؛ فعوضاً من أن يختار المقترعون شخصاً ما لخوض الانتخابات، فإنّ هذه الانتخابات تحدّد المندوبين الذين سيحصل عليهم حزب معيّن في كل ولاية، الذين سيختارون بدورهم مرشّح حزبهم في المؤتمر القومي للحزب لاحقاً، وفي النهاية يتنافس هذا المرشح مع مرشحي الأحزاب الأخرى في السباق الرئاسي.

يثير نظام الانتخابات التمهيدية والحزبية الكثير من الجدل والخلاف بسبب طبيعته التنظيمية المعقدة، إلا أن مزيته الكبرى تكمن في أنّ المرشحين يستطيعون أن يركزوا جهودهم في كل منطقة من البلاد في وقت محدّد، بدلاً من إجراء حملاتهم الانتخابية على نحوٍ متزامن في كل الولايات، كما هي الحال في الانتخابات التقليدية. ومع ذلك فإنّ الولايات التي تقوم بهذه الانتخابات في النصف الثاني من موسمها، تفقد فاعليتها وتأثيرها، لأن المنافسات تكون قد انتهت في ذلك الحين، وهو ما يجعلها تتزاحم لعقد هذه الانتخابات مبكراً بغية تحقيق أكبر تأثير على سير العملية الانتخابية.

أولاً: تاريخ الانتخابات التمهيدية والحزبية

سيطر الحزب الديمقراطي ـ الجمهوري على الحياة السياسية في الولايات المتحدة ما بين عامي ١٨٠٠ و١٨٢٠، وكان كل الرؤساء الذين تعاقبوا في هذه الفترة ينتمون إليه. وكان يعهد إلى أعضاء الكونغرس عن هذا الحزب تسمية المرشح الرئاسي الوحيد الذي سيخوض الانتخابات مع مرشحي الأحزاب الأخرى. سقط هذا النظام في عام ١٨٢٤، ومنذ عام ١٨٣٢ أصبحت آلية تسمية المرشحين تتم في المؤتمر القومي للحزب (National Convention)[١].

أما المندوبون أو أعضاء المؤتمر الوطني للحزب، فكان يتم اختيارهم من القاعدة في المقاطعات مروراً بمؤتمرات الولايات إلى المؤتمر الوطني الذي هو أعلى سلطة في الحزب. إلا أن هذه المؤتمرات كانت بعيدة كل البعد من الشفافية والديمقراطية، وتمتلئ بالمؤامرات والدسائس التي يحيكها الزعماء السياسيون، وتستخدم فيها مختلف الطرق للسيطرة على المندوبين. من هنا فكر الاصلاحيون التقدميّون بالانتخابات التمهيدية كطريقة لقياس الرأي العام حول المرشحين بعيداً من آراء السادة المسيطرين والزعماء السياسيين.

أصبحت ولاية أوريغون في عام ١٩١٠، الولاية الأولى التي تُجري انتخابات تمهيدية لمعرفة الرئيس المفضّل، وأرسلت مندوبين إلى المؤتمر القومي الحزبي لدعم الفائز في الانتخابات التمهيدية. واختارت اثنتا عشرة ولاية نحو عام ١٩١٢ مندوبين في الانتخابات التمهيدية لدعم المرشحين المفضلين، أو لمعرفة الرئيس المفضّل فقط أو الاثنين معاً. وفي عام ١٩٢٠، أصبح عدد الولايات التي تجري الانتخابات التمهيدية عشرين، ولكن بعضها تراجع لاحقاً، ومن عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٦٨ استخدمتها اثنتا عشرة ولاية[٢].

واجهت الانتخابات التمهيدية أكبر اختبار لها في انتخابات ١٩١٢، حيث أثبت ثيودور روزفلت أنّه المرشّح الأكثر شعبية من منافسيه وليام هوارد تافت وودرو ويلسون، لكن بما أنّ الانتخابات التمهيدية هذه التي تُجرى فيها اختبارات تفضيل الرئيس غير ملزمة، وتعقد في أربع عشرة ولاية فقط من أصل ثمانٍ وأربعين، فإنّ تسمية الحزب الجمهوري ذهبت إلى تافت الذي سيطر على المؤتمر.

بسّطت ولاية نيوهامبشر قوانين الاقتراع عام ١٩٤٩ لتشجيع الإقبال على الانتخابات. وأصبحت الانتخابات التمهيدية فيها اختباراً كبيراً لمدى قدرة المرشّحين على الاستمرار في المنافسة.

كان المؤتمر الوطني المضطرب للديمقراطيين عام ١٩٦٨، القوة الدافعة لتبني فكرة الانتخابات التمهيدية الملزمة على المستوى الوطني. فقد ضمن نائب الرئيس آنذاك هوبرت هومفري تسمية حزبه، وذلك بالرغم من الانتصارات التمهيدية ومظاهر الدّعم الأخرى التي تلقاها منافسه السيناتور

(١) James S. Chase, *Emergence of the Presidential Nominating Convention, 1789–1832* (Champaign, IL: University of Illinois Press, 1973).

(٢) Alan Ware, *The American Direct Primary: Party Institutionalization and Transformation in the North- A British Perspective* (London; New York: Cambridge University Press, 2002), p. 248.

أوجين مكارثي، الذي خاض الانتخابات ضد هومفري على قاعدة معارضته الشديدة للحرب في فيتنام. بعد ذلك قاد السيناتور الديمقراطي جورج ماكفرن لجنة قومية عن الحزب الديمقراطي (لجنة ماكفرن ـ فريزر)، أوصت بأن تعتمد الولايات قواعد جديدة تكفل مشاركة واسعة في الانتخابات.

اختارت الكثير من الولايات التي كان عليها أن تتلاءم مع قواعد مفصّلة وكثيرة في اختيار المندوبين على المستوى الوطني، الانتخابات الرئاسية التمهيدية كطريقة أسهل تخضع من خلالها لقواعد الحزب الديمقراطي الجديدة. وأصبحت أعداد كبيرة ومتزايدة من المندوبين يتم اختيارهم بواسطة الانتخابات التمهيدية في الولايات. وما كان على الحزب الجمهوري إلا أن ينتهج أيضاً وعلى نحو متزايد نظام الانتخابات التمهيدية في الولايات.

ومع الانتشار الواسع لنظام الانتخابات التمهيدية، عملت الولايات على زيادة نفوذها في عملية تسمية المرشحين. وذلك باتباع بعض الإجراءات التكتيكية من قبيل خلق تكتلات جغرافية لتشجيع المرشحين على إنفاق المزيد من الوقت في منطقة معينة. فقد حاولت ولايتا فيرمونت وماساشوستس تنظيم انتخابات تمهيدية مشتركة في منطقة نيوإنغلاند (وهي منطقة واسعة في الشمال الشرقي للولايات المتحدة تضم عدة ولايات) في أول ثلاثاء من شهر آذار/مارس، لكن ولاية نيوهامبشر رفضت المشاركة فيها للحفاظ على مكانتها التقليدية كأول ولاية تعقد الانتخابات التمهيدية. ونجحت الانتخابات التمهيدية الواسعة أول مرة يوم الثلاثاء الواقع في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨، بعد أن اتّحدت تسع ولايات جنوبية، يحدوها الأمل في اختيار مرشح ديمقراطي يخدم مصالح الجنوبيين.

حاولت بعض الولايات الأخرى تنظيم الانتخابات التمهيدية في وقتٍ مبكر أكثر، مثلما فعلت ولاية كاليفورنيا أكبر الولايات، فقد قرّرت أن تُجري انتخاباتها في آذار/مارس بدلاً من حزيران/يونيو، لكن ولاية نيوهامبشر وحتى تحافظ على أسبقيتها في إجراء هذه الانتخابات (كما ينص قانونها)، قرّرت إجراءها في بداية كانون الثاني/يناير بدلاً من بداية آذار/مارس.

فالانتخابات التمهيدية المبكرة التي أجرتها بعض الولايات (أيوا ونيوهامبشر)، حددت في معظم السباقات الرئاسية التي جرت مصير المرشحين، بينما يبقى تأثير الولايات التي تجريها في نهاية الموسم الانتخابي ضعيفاً. على سبيل المثال حصل جون ماكين في انتخابات ٢٠٠٨ على تسمية الحزب الجمهوري في آذار/مارس، وفي الشهر نفسه حقق باراك أوباما تفوقاً لا يقهر في عدد المندوبين الملتزمين في انتخابات الحزب الديمقراطي.

ثانياً: أنواع الانتخابات التمهيدية والحزبية

يخضع حق الاقتراع في الانتخابات التمهيدية والحزبية للقواعد الموضوعة من قبل الحزب في الولاية، كما يمكن للولايات أن تفرض بعض القواعد الخاصة بها. وبينما تعقد بعض الولايات انتخابات حزبية، فإن معظم الولايات تُجري الانتخابات التمهيدية. تجري كل الولايات تقريباً

انتخابات تمهيدية أو حزبية ملزِمة، حيث النتائج المتمخضة عنها تلزِم قانونياً بعض أو كل المندوبين في منح أصواتهم لمرشح محدّد في المؤتمر الوطني للحزب. في المقابل تعتمد بعض الولايات انتخابات تمهيدية وحزبية غير ملزمة، حيث يمكن اختيار مرشحين لمؤتمر الولاية الذين يختارون بدورهم المندوبين للمؤتمر القومي. حتى إن ولايات مثل ولاية أيوا تضيف خطوة أخرى إلى انتخاباتها التمهيدية والحزبية غير الملزمة، حيث ينتخب المقترعون مندوبين إلى مؤتمر المقاطعات، ثم ينتخب مؤتمر المقاطعة مندوبين إلى مؤتمر الولاية وهكذا.

إنّ مزيّة الانتخابات الحزبية هي أنّ الأحزاب في الولايات تجري العملية مباشرةً بدلاً من الولاية أو الحكومة المحلية. فبدلاً من الذهاب إلى أماكن الاقتراع، يلتقي المقترعون في اجتماعات خاصة تعقدها الأحزاب السياسية، ويحدّدون خياراتهم الانتخابية خلالها. لكنّ السيئ فيها أنّ معظم قوانين الانتخابات لا تطبق عليها.

بعض الانتخابات التمهيدية هي منافسات من نوع «الفائز الذي يحصد كل الأصوات»، حيث يطلب فيها من مندوبي الولاية التصويت لنفس المرشح في المؤتمر القومي للحزب. أما في الانتخابات النسبية، فإنّ مجموع أصوات المندوبين للولاية توزّع بشكل يتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح في الاقتراع العام، وتفرض بعض الولايات التي تعتمد مبدأ النسبية حصول المرشح على حد أدنى من الأصوات حتى يتم منحه بعض المندوبين.

في بعض الولايات، يمكن المقترعين المسجلين فقط في ذلك الحزب أن يصوّتوا في مؤتمره، وتعرف العملية بالانتخابات المغلقة. بينما يسمح في ولايات أخرى بانتخابات نصف مغلقة، حيث يمكن فيها المقترعين غير المنتسبين إلى الحزب أن يختاروا مرشحين في انتخابات مؤتمر ذلك الحزب. أما في الانتخابات المفتوحة، فإنه يمكن أي مقترع أن يصوِّت في انتخابات ذلك الحزب (انظر تفصيل أنواع الانتخابات التمهيدية والحزبية في المبحث الثالث وفقراته من هذا الفصل).

في كل هذه الأنظمة من الانتخابات، يحق للمقترع أن يشارك في انتخابات واحدة فقط؛ أي أنّ المقترع لمصلحة مرشّح جمهوري للرئاسة لا يمكنه أن يقترع لمرشح ديمقراطي للرئاسة، والعكس صحيح.

نظّمت بعض الولايات انتخابات شاملة مرة واحدة، حيث يمكن المقترع أن يعطي صوته لمرشح واحد في انتخابات تمهيدية متعددة، لكن هذه الممارسة أبطلتها المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية عام ٢٠٠٠ (قضية الحزب الديمقراطي في كاليفورنيا ضد حاكم الولاية جونز)، بعد أن اعتبرتها تنتهك حرية الاجتماع الذي يضمنه التعديل الأول للدستور.

ثالثاً: الانتخابات الحزبية

الانتخابات الحزبية هي عبارة عن لقاء بين مؤيّدي أو أعضاء حركة أو حزب معين. تولّد المصطلح في الولايات المتحدة ومن ثم انتشر في كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ونيبال. وتغيّر معناه تبعاً للثقافات السياسية المختلفة في أماكن انتشاره خارج الولايات المتحدة.

١ ـ أصل التسمية

أصل التسمية في الإنكليزية «Caucus» هو مثار للجدل، لكن من المتفق عليه عموماً أن البداية أتت من المستعمرات الإنكليزية في شمال أمريكا. فقد ظهرت الكلمة بدلالتها الحديثة لأوّل مرة في يوميات السياسي جون آدامز من ولاية ماساشوستس في شباط/فبراير عام ١٧٦٣، وكانت تعني «الغرفة المليئة بالدخان»، حيث كان يجتمع المرشحون للانتخابات العامة، ليُجروا انتخاباً مسبقاً في ما بينهم بعيداً من الأنظار[٣]. وهناك مقالة يعود تاريخها إلى ١٨٩٦ تحاول أن تتبع الحملات الرئاسية المشهورة في الماضي، من دون ذكر أي مصدر للكلمة، حيث تقول: «يعد مؤتمر تسمية الرئيس بمنزلة هيئة أو مؤسسة حديثة. ففي الأيام الأولى للجمهورية كان هناك طريقة مختلفة جداً في تحديد المرشحين للمناصب العليا. في المقام الأول وكأصل للتسمية «Caucus»، في الجزء الأول من القرن الثامن عشر، كان عدد من العمال العاملين بصناعة وتجارة السفن في شمال بوسطن يعقدون اجتماعاً للتشاور، وكان ذاك الاجتماع بمنزلة «بذرة» المؤتمرات الحزبية السياسية التي شكّلت معلماً بارزاً للحكومة منذ تنظيمه»[٤].

ويشير معجم التراث الأمريكي إلى أنّه يمكن أن تكون الكلمة مشتقة من لاتينية القرون الوسطى وتعني «وعاء شرب الخمر» الذي ربما تمّ استعماله في اجتماع بوسطن الآنف الذكر[٥].

يمكن أن يستخدم المصطلح أيضاً في عملية الوساطة والتبسيط والأوجه الأخرى من الحل البديل للنزاعات، ويمكن أيضاً أن يستخدم في وصف الظروف خلال عملية التسوية، فبدلاً من اجتماع الأطراف صاحبة النزاع على طاولة واحدة، فإنّهم ينزوون في مكان خاص، حيث يحلّلون المعلومات ويتفقون على استراتيجية التفاوض، ويتشاورون مع مستشار أو مع الوسيط. أو ببساطة يمكن أن تشير الكلمة إلى المكان الذي يستردون فيه أنفاسهم بعد الجدل والخصام العاصف الذي يحدث عندما تكون كل الأطراف مجتمعة[٦].

---

(٣) J. L. Bel, *History Analysis and Unabashed Gossip about the Start of the American Revolution in Massachusetts* (Boston, MA: Cambridge University Press, 1775).

(٤) Edward Sylvester Ellis, *Great Leaders and National Issues of 1896*, chap. I.

(٥) Caucus, *American Heritage Dictionary*, 4th ed. (Boston, MA: Houghton Mifflin Company, 2000).

(٦) Christopher Moore, *The Mediation Process: Practical Strategies for Resolving Conflict*, 2nd ed. (San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1996).

أمّا في ما يتعلق بالانتخابات في الولايات المتحدة، فإنّ للمصطلح عدة معانٍ مميّزة لكنّها مرتبطة في ما بينها. فأعضاء الأحزاب السياسية والمجموعات الصغيرة، يمكن أن تجتمع لتنسيق تحركات الأعضاء ولتختار سياسة للمجموعة أو لتسمّي مرشحين لمختلف المناصب.

٢ ـ المؤتمرات الحزبية الانتخابية لاختيار المرشحين

يمكن أن يستخدم المصطلح لمناقشة الإجراءات التي تتبعها بعض الولايات من أجل اختبار المرشحين الرئاسيين مثل انتخابات أيوا، وهو الأول والأكبر في دورة الانتخابات الرئاسية الحديثة، وكذلك انتخابات تكساس. فمنذ عام ١٩٨٠، أصبحت مثل هذه المؤتمرات بالمجمل أحد المكوِّنات المهمة لعملية الترشيح الرئاسية.

وتعرّض المؤتمر الحزبي الانتخابي في ولاية واشنطن للكثير من الجدل والخلاف. فبحسب موقع الإنترنت للحزب الديمقراطي في ولاية واشنطن؛ قرّرت الهيئة التشريعية في ولاية واشنطن عقد انتخابات تمهيدية في الولاية، إلا أنّ الحزب الديمقراطي استمر باختيار مندوبيه من خلال المؤتمر الحزبي الانتخابي التقليدي. وبالنتيجة فإنّ أي تصويت لمرشح ديمقراطي في الانتخابات التمهيدية يُعد اختباراً لأي مندوب وليس انتخاباً له، بالرغم من أن الولاية تنفق ما بين ٩ و١٠ ملايين دولار على هذه الانتخابات.

رابعاً: الانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة

تعد الولايات المتحدة واحدة من الدول القليلة التي تختار المرشحين عبر نظام الانتخابات التمهيدية، حيث تعتمد معظم البلدان على الأحزاب في فحص المرشحين، كما كان الحال في الولايات المتحدة نفسها في السابق. وترجع بداياتها إلى الحركة التقدمية التي عملت على جعل تسمية المرشحين عملية شعبية عامة بدلاً من كونها حكراً على قادة الأحزاب.

والانتخابات التمهيدية هي انتخابات تجري من أجل تقليل عدد المرشحين لمنصب ما. وتعد وسيلة يتّبعها حزب أو تجمّع سياسي لتسمية المرشحين من أجل انتخابات عامة أو فرعية. وهناك طرق أخرى لاختيار المرشحين، منها الانتخابات الحزبية والمؤتمرات واجتماعات التسمية.

١ ـ أنماط الانتخابات التمهيدية

هناك عدد من الانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة، وهذه الانتخابات ليست حكراً على الانتخابات الرئاسية، وإن كانت أكثرها شهرةً، وإنما يمكن أن تشمل الكثير من الانتخابات الأخرى مثل انتخابات الكونغرس وكذلك حكام الولايات. ويمكن تفصيلها في السطور التالية.

أ ـ الانتخابات المغلقة

وفيها يمكن المقترعين أن يصوِّتوا في الانتخابات التمهيدية لحزب ما، إذا كانوا مسجلين أعضاءً في هذا الحزب قبل يوم الانتخاب، بينما لا يمكن المستقلين أن يشاركوا فيها. ومصطلح مستقلين هنا يعني غير حزبي أو غير منظّم، وذلك للدلالة على الشخص غير المنضوي تحت أي من الأحزاب السياسية. هناك ثلاث عشرة ولاية تجري هذا النوع من الانتخابات، هي: كونيتيكيت، ديلور، فلوريدا، كنتاكي، ماين، نبراسكا، نيفادا، نيوجيرسي، نيومكسسيكو، نيويورك، أوكلاهوما، بنسلفانيا، وداكوتا الجنوبية.

ب ـ الانتخابات نصف المغلقة

فيها يصوّت الأعضاء المسجلون في حزب ما في الانتخابات التمهيدية لحزبهم، ولكن يسمح أيضاً لغير الأعضاء في الحزب التصويت في هذه الانتخابات. وبحسب الولاية، فإنّ الأشخاص المستقلين يمكن أن يختاروا، إما بين التصويت في الانتخابات التمهيدية لحزب ما، ويتم ذلك في حجرة الاقتراع وبشكل سري؛ وإما أن يسجلوا علناً لمصلحة أحد الأحزاب في يوم الانتخاب ويشاركون في انتخاباته التمهيدية. هناك أربع عشرة ولاية تسمح بهذا النوع من الانتخابات، وهي: ألاسكا، أريزونا، كاليفورنيا، كولورادو، أيوا، كنساس، ماساشوستس، نيوهامبشر، كارولينا الشمالية، أوريغون، رود أيلاند، فرجينيا الغربية، وايمينغ(٧).

ج ـ الانتخابات المفتوحة

يمكن فيها المقترع المسجّل التصويت في الانتخابات التمهيدية لأي حزب بغض النظر عن الحزب الذي ينتمي إليه.

عندما لا يسجل المقترع نفسه مع أي من الأحزاب قبل الانتخابات التمهيدية، فإن العملية تسمى «انتخابات اختيار حزب» (a-pick-party primary)، لأنّ المقترع يمكن أن يختار الانتخابات التمهيدية التي يرغب في التصويت فيها لحزب ما في اليوم الانتخابي.

ويمكن أن يلجأ أعضاء أحد الأحزاب إلى ممارسة ما يسمى عملية «الإغارة» (Raiding)، وتمكّن هذه العملية المقترعين الذين ينتمون لأحد الأحزاب، أن يتجاوزا حزبهم ويصوّتوا للمرشح الأضعف في الانتخابات التمهيدية للحزب الآخر، وذلك لإعطاء حزبهم قصب السبق في الانتخابات العامة التالية.

---

(٧) Ann Bowman, *State and Local Government: The Essentials* (Boston, MA: Wadsworth, 2012), p. 85.

د ـ الانتخابات نصف المفتوحة

لا يحتاج المقترع المسجل في الانتخابات إلى التصريح علناً في أي انتخابات تمهيدية حزبية يريد التصويت قبل دخوله إلى مقصورة الاقتراع. ولكن عندما يعرّف المقترع عن نفسه أمام مسؤول الانتخابات عندها يمكنه أن يطلب قائمة المرشحين الانتخابية لأحد الأحزاب. ويسمح لكل مقترع برمي ورقة اقتراع واحدة. في الانتخابات نصف المفتوحة لبعض الولايات، يقوم مسؤول الانتخابات بتسجيل رغبة المقترع بانتخاب قائمة حزب ما ويزوده بالمعلومات المتعلقة بذلك. إنّ جوهر الاختلاف بين الانتخابات التمهيدية المفتوحة ونصف المفتوحة هو استخدام «ورقة الاقتراع الخاصة بالحزب». ففي الانتخابات نصف المفتوحة يتم تقديم تصريح علني أمام القاضي المسؤول عن الانتخابات، ويعطى للمقترع ورقة اقتراع خاصة بالحزب ليرميها في صندوق الاقتراع.

هـ ـ الانتخابات التمهيدية الشاملة

هي انتخابات تمهيدية يظهر على ورقة الاقتراع مرشحي جميع الأحزاب، لكن المرشحين الاثنين الذين يظهران في أعلى القائمة ينتقلون إلى الانتخابات العامة بغض النظر عن انتمائهم الحزبي.

٢ ـ الانتخابات التمهيدية الرئاسية

تجذب ولايتا أيوا ونيوهامبشر الانتباه كل أربع سنوات، فهما تجريان الانتخابات التمهيدية والحزبية في وقت مبكر مقابلة ببقية الولايات، وتعطيان عملياً المرشح الزخم والعزيمة للفوز بتسمية حزبه.

يتجلى الانتقاد الرئيسي الموجه للانتخابات التمهيدية الرئاسية الحالية في الجدول الزمني لانعقادها. فهو يعطي وزناً انتخابياً لا يتناسب مع بعض الولايات التي تجريها قبل غيرها، بحيث تبني قوةً للمرشحين المتصدرين فيها، وتستبعد قافلة المرشحين الآخرين قبل وقت طويل من إتاحة الفرصة للولايات الأخرى من إعطائهم ما يستحقونه من وزن، بحيث تبقى هذه الأخيرة ضعيفة التأثير في ماجرياتها. وتقول الحجة المضادة لهذا الانتقاد، إنّه بتعريض المرشحين للفحص الدقيق والمبكر من جانب بعض الولايات، فإنّ الأحزاب سوف تستبعد المرشحين غير المناسبين للرئاسة.

اقترحت اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي جدولاً انتخابياً ومجموعة قواعد جديدة للانتخابات التمهيدية الرئاسية عام ٢٠٠٨. وأهم هذه التغييرات هي أن تبدأ دورة الانتخابات التمهيدية في السنة التي تسبق السنة الانتخابية، وتفتحها الولايات الغربية والجنوبية في بداية الجدول الزمني. والمرشحون الذين لا يلتزمون بالتعديل المقترح من اللجنة (لأن اللجنة ليس لها سيطرة أو صلاحية بتغيير ما تقرره الولايات في هذا الشأن) سوف يعاقبون بحذف عدد من مندوبيهم في الولايات المخالفة.

لقد دعت صحيفة نيويورك تايمز هذه الحركة(٨): «أكبر تغيير في تسمية الديمقراطيين مرشحيهم خلال ثلاثين سنة». وتعارض هذا المقترح مع قوانين اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري، حيث تقول هذه الأخيرة: «ليس هناك انتخابات رئاسية تمهيدية أو حزبية أو مؤتمرات أو أي اجتماع آخر، يمكن أن يعقد من أجل التصويت على مرشح رئاسي و/أو اختيار مندوبين أو مندوبين بدائل إلى المؤتمر الوطني قبل أول ثلاثاء من شباط في السنة التي يعقد فيها المؤتمر الوطني». ولم يكتب لهذا المقترح النجاح كما بيَّنت الانتخابات اللاحقة، وذلك لتعارضه مع القوانين الانتخابية للولايات من جهة، ومقررات اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري المنافس من الجهة الأخرى.

٣ ـ الجدول الزمني للانتخابات التمهيدية والحزبية

غالباً ما تبدأ الحملات الانتخابية الرئاسية قبل سنة أو أكثر من الانتخابات التمهيدية لولاية نيوهامبشر، أو نحو السنتين قبل الانتخابات الرئاسية. ففي انتخابات ٢٠١٢، نقل الحزبان الديمقراطي والجمهوري الانتخابات التمهيدية في فلوريدا إلى الحادي والثلاثين من كانون الثاني/يناير، وهو تاريخ مبكر مقابلة بالدورات الانتخابية السابقة. رداً على هذا الإجراء، غيّرت ولايات أخرى تواريخ الانتخابات التمهيدية فيها، حتى تتمكن من التأثير على نحوٍ أقوى في نتائج الانتخابات، ما أحدث بدوره تغيّرات في الولايات الأخرى. وهذا ما حدث أيضاً في ٢٠٠٨، عندما غيّرت ولاية نيفادا موعد انتخاباتها الحزبية إلى كانون الثاني/يناير، وهو ما حدا بالولايات الأخرى إلى تغيير مواعيد انتخاباتها التمهيدية إلى وقت أبكر. واستقر جدول مواعيد الانتخابات التمهيدية في ٢٠١٢ حتى الثلاثاء العظيمة على الترتيب التالي:

ـ ٣ كانون الثاني/يناير: الانتخابات الحزبية في ولاية أيوا للحزبين الجمهوري والديمقراطي.

ـ ١٠ كانون الثاني/يناير: الانتخابات التمهيدية في ولاية نيوهامبشر للحزبين الجمهوري والديمقراطي.

ـ ٢١ كانون الثاني/يناير: الانتخابات الحزبية للحزب الديمقراطي في ولاية نيفادا، والتمهيدية للحزب الديمقراطي في كارولينا الجنوبية.

ـ ٢٨ كانون الثاني/يناير: الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في كارولينا الجنوبية.

ـ ٣١ كانون الثاني/يناير: الانتخابات التمهيدية في فلوريدا للحزبين الجمهوري والديمقراطي.

ـ ٤ شباط/فبراير: الانتخابات الحزبية للجمهوريين في فلوريدا.

ـ ٤ ـ ١١ شباط/فبراير: الانتخابات الحزبية للحزب الجمهوري في ولاية ماين.

ـ ٧ شباط/فبراير: الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري في: كولورادو، مينيسوتا وميزوري.

ـ ٢٨ شباط/فبراير: الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري في أريزونا وميشيغان.

(٨) Adam Nagourney, «Democrats Set Primary Calendar and Penalties,» *New York Times*, 20/8/2006.

ـ ٣ آذار/مارس: الانتخابات الحزبية الديمقراطية في ولاية واشنطن.

ـ ٦ آذار/مارس: الثلاثاء العظيمة: الانتخابات التمهيدية والحزبية للحزبين في ولايات متعددة.

٤ ـ قواعد اختيار المندوبين

يعدّل الحزبان الديمقراطي والجمهوري عادةَ قواعد اختيار المندوب في ما بين الانتخابات الرئاسية، بما فيها كيف يتم توزيع المندوبين على الولايات والمقاطعات. طبقاً لقواعد اختيار الحزب الديمقراطي عام ٢٠٠٨، يتم اختيار المندوبين بحسب مبدأ التمثيل النسبي، وبحسب هذا الإجراء، على المرشح أن يحصل على ١٥ بالمئة من الاقتراع في الولاية حتى يكون له مندوبون. إضافة إلى هذا يمكن الحزب الديمقراطي أن يرفض مرشح بحسب ما يقتضيه قانونه الداخلي.

تنشر كل ولاية خطة اختيار المندوبين وتبيّن فيها آليات حساب عدد المندوبين في كل مقاطعة انتخابية، وكيف يتم تحويل الأصوات من المؤتمرات المحلية إلى مؤتمرات الولاية والمؤتمر القومي.

ففي الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي عام ٢٠١٢، كان عدد المندوبين الملتزمين لكل ولاية من الولايات الخمسين ومقاطعة كولومبيا، ترتكز على عاملين اثنين: الأول هو نسبة الأصوات التي تعطيها كل ولاية للمرشح من الحزب الديمقراطي في الانتخابات الثلاثة الأخيرة. ثانياً، عدد أصوات الناخبين التي تمتلكها الولاية في المجمّع الانتخابي. ويمكن أن يُعطى للولايات التي توقِّت انتخاباتها على نحوٍ متأخر في موسم الانتخابات زيادة إضافية في عدد المندوبين.

تركت قواعد اختيار المندوبين التي تبناها الحزب الجمهوري عام ٢٠٠٨، درجة كبيرة من حرية التصرف للولايات في تحديد طريقة فوز المندوبين وتوزيعهم. وبالنتيجة تطبّق الولايات طرقاً متنوعة في حساب الأصوات، مثل طريقة «الفائز الذي يحصد كل الأصوات» على مستوى الولاية فقط (مثل ولاية نيويورك)، أو على مستوى المقاطعات والولاية معاً (مثل ولاية كاليفورنيا)، أو طريقة التوزيع النسبي (مثل ولاية ماساشوستس).

وفي عام ٢٠١٢، عيّن الحزب الجمهوري ثلاثة مندوبين لكل دائرة انتخابية. أما إذا تمّت الانتخابات على مستوى أوسع للولاية، فإنّ لكل ولاية عشرة مندوبين على الأقل، إضافة إلى إمكان زيادة المندوبين إذا كان حاكم الولاية من الحزب الجمهوري، أو إذا كان للحزب أغلبية في واحد أو في مجلسي الهيئة التشريعية للولاية، أو للولايات أغلبية جمهورية في بعثتها إلى الكونغرس إضافة إلى عوامل أخرى[٩].

(٩) Republican Party Committee, «Republican Detailed Delegate Allocation – 2012,» (The Green Papers, New York, 2012).

يحدّد القانون الداخلي لكل حزب أياً من الشاغلين لمناصب حالية أو سابقة أو قادة أحزاب يحق لهم المشاركة كمندوبين غير ملتزمين (مندوبون سامون). وبسبب الموت أو الاستقالة أو غيرها من العوامل، فإنّ العدد النهائي لهؤلاء المندوبين السامين، يمكن أن يكون غير معروف.

٥ ـ الانتخابات التمهيدية في أيوا ونيوهامبشر

إنّ أول حدث ملزم يمكن المرشح أن يضمن فيه مندوبين للمؤتمر، هو تقليدياً الانتخابات الحزبية في ولاية أيوا، التي تجرى في وقت مبكر من شهر كانون الثاني/يناير من السنة الانتخابية. تتبعه الانتخابات التمهيدية في ولاية نيوهامبشر، التي تُجريها قبل أية ولاية أخرى منذ عام ١٩٢٠، إذ ينص قانون ولاية نيوهامبشر على أن الانتخابات التمهيدية يجب أن تعقد في الولاية قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ انعقاد مثل هذه الانتخابات في أي ولاية أخرى مهما كانت مبكرة. وإذا غيّرت أيّ ولاية تاريخ انتخاباتها، فإنّ على أمين عام الولاية أن يغيّر موعد انتخابات الولاية على نحوٍ متوافق.

في السنوات الأخيرة، جذبت الانتخابات الحزبية في أيوا، والتمهيدية في نيوهامبشر اهتمام ما يقارب نصف وسائل الإعلام التي تغطي مجمل العملية الانتخابية.

وبما أن هاتين الولايتين هما من الولايات الصغيرة، فإنّ الحملات الانتخابية للمرشحين تجري فيها على المستوى الشخصي، لذلك يمكن المرشحين حتى غير المعروفين، أو الذين يملكون موارد قليلة، القيام بمقابلات شخصية مع المقترعين وتحقيق نتائج غير متوقعة.

أ ـ الانتخابات التمهيدية والحزبية التالية

بعد انتخابات أيوا ونيوهامبشر، تُجري الولايات والمقاطعات المستقلة الأخرى انتخاباتها تباعاً، ويحاول المرشحون المتقدمون تقوية أوضاعهم الانتخابية، بينما يحاول المرشحون الآخرون أن يحتّلوا المرتبة الثانية.

تُعد الانتخابات التمهيدية في ولاية كارولينا الجنوبية بالنسبة إلى الجمهوريين بمنزلة جدار الحماية الذي يحمي مرشحي الحزب المفضّلين، ويوقف زخم المرشحين الذين تعزّزت مواقعهم في انتخابات أيوا ونيوهامبشر. فمنذ عام ١٩٨٠ ولغاية انتخابات ٢٠٠٨، كان الفائز في الانتخابات التمهيدية الجمهورية في ولاية كارولينا الجنوبية هو من فاز بترشيح الحزب الجمهوري لاحقاً.

يضع كل حزب تقويمه وقواعده الانتخابية وفي بعض الحالات يدير الانتخابات فعلياً. ومع ذلك ومن أجل خفض النفقات وتشجيع الإقبال على الانتخابات، تُجرى الانتخابات التمهيدية للأحزاب الكبرى عادةً في نفس اليوم، وهي يمكن أن تترافق مع الانتخابات التي تجريها الولايات الأخرى بنفسها.

تدار الانتخابات التمهيدية من جانب الحكومات المحلية وفقاً لقوانين الولايات. وفي بعض الحالات، يحدّد قانون الولاية كيف سيتم اختيار المندوبين، ومن سيشارك في الانتخابات التمهيدية، وفي حال غياب هذه القوانين تطبق قوانين الحزب.

في السنوات الأخيرة، تولت الولايات بنفسها، وعلى نحوٍ متزايد، إجراء الانتخابات التمهيدية الأولى، وذلك للعمل على زيادة فاعليتها. وفي معرض الردّ على حكومات الولايات، حاولت اللجنتان القوميتان للحزبين الديمقراطي والجمهوري فرض نظام الترتيب الزمني (Timing Tier System)، الذي بموجبه يتم حرمان بعض الولايات المندوبين إذا قرّرت إجراء الانتخابات التمهيدية في وقت مبكر. ولكن وبالرغم من هذا الفرض، أقرت بعض الولايات هذه الانتخابات مبكراً في ٢٠٠٨ و٢٠١٢.

ب ـ الانتخابات التمهيدية في مقاطعات الولايات المتحدة

إنّ الانتخابات التمهيدية والحزبية هي الطريقة الوحيدة التي تتيح لسكان بورتوريكو وغوام، والأقاليم الأمريكية الأخرى إبداء آرائهم حول مرشحي السباق الرئاسي. فبحسب الدستور الأمريكي، فإنّ هذه الأقاليم غير ممثلة في المجمّع الانتخابي، وبالتالي لا يحق للمقترعين المقيمين فيها المشاركة في الانتخابات العامة. وبما أن الانتخابات التمهيدية والحزبية أحدثتها الأحزاب السياسية عبر السنين، فإنه يسمح لهذه الأحزاب بالمشاركة في عملية تسمية المرشحين للرئاسة.

٦ ـ الثلاثاء العظيمة

هي أحد أيام ثلاثاء شهر شباط/فبراير أو آذار/مارس من سنة الانتخابات الرئاسية، عندما يعقد أكبر عدد من الولايات انتخاباتها التمهيدية لاختيار المندوبين إلى المؤتمرات الوطنية التي يتمّ فيها التسمية الرسمية لمرشحي الأحزاب. وتنبع أهمية هذا اليوم من إمكان الفوز بعدد كبير من المندوبين قياساً على أيّ يوم آخر من أيام الانتخابات التمهيدية، لذلك يجهد المرشحون فيه إلى تحسين أدائهم الانتخابي وتقديم أفضل ما عندهم. وعادةً ما تساعد الانتصارات المقنعة في الثلاثاء العظيمة على فوز المرشحين بتسمية أحزابهم. وتتغيّر الولايات التي تعقد انتخاباتها التمهيدية في الثلاثاء العظيمة من سنة لأخرى.

أ ـ ثلاثاء ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٠

استخدمت عبارة الثلاثاء العظيمة (Super Tuesday) كإشارة للانتخابات الرئاسية التمهيدية التي يُجريها أكبر عدد من الولايات منذ عام ١٩٧٦. وتميزت الانتخابات التمهيدية لعام ١٩٨٤ بثلاث من الثلاثاء العظيمة. حيث قرّرت خمس ولايات إقامة ثلاثاء عظيمة للمرة الثالثة في تلك السنة، وهي: داكوتا الجنوبية ونيومكسيكو وفرجينيا الغربية وكاليفورنيا ونيوجيرسي.

استخدمت عبارة الثلاثاء العظيمة لاحقاً لتصف الانتخابات التمهيدية التي حدثت في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٨ في الولايات الجنوبية: تكساس، فلوريدا، تينيسي، لويزيانا، أوكلاهوما، ميسيسبي، كينتاكي، ألاباما وجورجيا، بعد أن نجح الديمقراطيون في الجنوب في عقد الانتخابات التمهيدية في ولايات متعددة في مجرى سعيهم لتسمية مرشح معتدل يمكنه أن يمثِّل مصالحهم هناك. وبين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٤، أجريت معظم الانتخابات التمهيدية في الجنوب في الأسبوع التالي للثلاثاء العظيمة الذي لقّبه معلقو الأخبار بـ «الثلاثاء الجنوبية».

وفي عام ١٩٩٦، كانت الثلاثاء العظيمة في الثاني عشر من آذار/مارس، حيث اكتسحها بوب دول ونال تسمية الحزب الجمهوري.

أما في عام ٢٠٠٠، فقد كانت الثلاثاء العظيمة في السابع من آذار/مارس، بعد أن عقدت ست عشرة ولاية انتخاباتها التمهيدية، وهو أضخم يوم انتخابات تمهيدية رئاسية في تاريخ الولايات المتحدة حتى تلك اللحظة. في تلك السنة، حصل الديمقراطي آل غور والجمهوري جورج بوش على أكبر عدد من المندوبين ونالا تسمية حزبيهما.

ب ـ ثلاثاء ٢٠٠٤

نقلت عدة ولايات في عام ٢٠٠٤ منافساتها الرئاسية إلى ما قبل الثالث من شباط/فبراير، وذلك لزيادة الأهميّة النسبية لنتائج انتخاباتها. وفي النهاية أجرت خمس ولايات انتخاباتها التمهيدية، واثنتان انتخاباتها الحزبية في ذلك التاريخ، الذي سمي بـ «الثلاثاء الصغيرة» أو بصفة بديلة «الثلاثاء العظيمة ١»، كما سمّاها معلقو الأخبار، وأُجريت الثلاثاء العظيمة التقليدية في الثاني من آذار/مارس وسميت «الثلاثاء العظيمة ٢»، أو ببساطة الثلاثاء العظيمة.

ج ـ ثلاثاء ٢٠٠٨

نقلت أربع وعشرون ولاية انتخاباتها التمهيدية إلى الخامس من شباط/فبراير في عام ٢٠٠٨، محدثةً أكبر ثلاثاء عظيمة حتى ذلك التاريخ. وتضمن ذلك المنافسة على أكثر من نصف المندوبين للمؤتمرات الحزبية (٥٢ بالمئة من مندوبي الحزب الديمقراطي الملتزمين، و٤٩ بالمئة من مجموع مندوبي الحزب الجمهوري). وأفاد النقاد ومحرّرو الأخبار بأن تلك الثلاثاء سوف «تقزِّم» الثلاثاء العظيمة في الدورات الانتخابية التمهيدية السابقة كلها. بينما عقدت أربع ولايات فقط انتخاباتها في يوم الثلاثاء العظيمة الاعتيادي في الرابع من آذار/مارس، وهو ما حدا بأحد النقاد إلى القول: «هذه السنة، مع ذلك فإن الثلاثاء العظيمة ليست عظيمة»[١٠].

---

(١٠) David Skolnick, «One Valley State Legislator Tried Unsuccessfully to Move the Ohio Primary to February,» (Youngstown, Ohio: The Vindicator, 30 December 2007), <http://www.vindy.com/news/2007/dec/30/one-valley-state-legislator-tried-unsuccessfully/>.

د ـ ثلاثاء ٢٠١٢

توافقت الثلاثاء العظيمة في ٢٠١٢ في السادس من آذار/مارس، مع وجود ٤١٩ مندوباً، أو ما مقداره ١٨,٣ بالمئة من مجموع مندوبي الحزب الجمهوري، في عشر ولايات. بينما كانت الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي قد حسمت قبل ذلك التاريخ. لذلك اعتبرت تلك الثلاثاء ضعيفة التأثير قياساً بسابقاتها.

خامساً: الانتقادات الموجهة للانتخابات التمهيدية

١ ـ التمثيليّة

لا يمثل مقترعو ولايتي أيوا ونيوهامبشر جميع مقترعي الولايات المتحدة، فنتائج الاقتراع في هاتين الولايتين تؤثر إلى حدٍ كبير في اختيار المرشح الرئاسي لاحقاً كما أثبتته الأحداث. ويرى النقاد أنّ هذه الولايات لا تمثّل الولايات المتحدة ككل، وهي الأكثر عدداً بالسكان البيض، والأكثر ريفية، والأكثر ثروةً مقارنةً بالمتوسط الوطني. على النقيض من ذلك، تعقد ولايات انتخاباتها التمهيدية في حزيران/يونيو مثل كاليفورنيا (الأكثر عدداً بالسكان في الولايات المتحدة)، ونيوجيرسي (الأكثر كثافة بالسكان)، وعادةً ما تنتهي انتخاباتها التمهيدية من دون أي تأثير في اختيار الرئيس القادم. فمثلاً عقدت الانتخابات التمهيدية عام ٢٠٠٤ في نيوجيرسي بعد ثلاثة عشر أسبوعاً وبعد أن أصبح جون كيري غير قابل للمنافسة.

بدأت لجنة الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في عام ٢٠٠٥ مناقشة نقل انتخابات ولايتي أيوا ونيوهامبشر من مقدمة التقويم الانتخابي، لكن هذا المقترح لم يحصل أبداً على الموافقة، وبقيت هاتان الولايتان تجريان الانتخابات التمهيدية على نحوٍ مبكر. وشنت نيوهامبشر هجوماً مضاداً على الإجراء السابق بأن ألزمت المرشحين الذين يخوضون الانتخابات فيها التعهّد بإجراء انتخاباتهم الأولية قبل أي ولاية أخرى.

٢ ـ حشد الجبهات والتوتر الشديد

تتنافس الولايات على إجراء الانتخابات التمهيدية بصورة مبكرة عن غيرها، بهدف تحقيق أكبر تأثير في عملية تسمية المرشحين للرئاسة، وتحاول الولايات من خلال انتخاباتها المبكرة هذه إظهار المرشحين الأكثر شعبية، وإعطاءهم «شهادة حسن سلوك انتخابي» تمكنهم من كسب أصوات المقترعين في الولايات الأخرى. وهذا ما يجعل المرشحين يحشدون قواهم في وقت قصير للفوز بهذه الولايات، بينما يهملون الولايات الأخرى، وخصوصاً إذا أصبحت التسمية مضمونة من دونها. حتى إنه يمكن أن تُجرى عدة انتخابات في اليوم نفسه في موسم الانتخابات التمهيدية، مجبرةً المرشحين على اختيار المكان الذي سينفقون فيه وقتهم ومصادرهم المالية. وعندما تخفق الولايات

في التنسيق في إجراء الانتخابات التمهيدية، فإنّ المرشحين تتجّه أنظارهم نحو الولايات الكبيرة التي تمتلك أعداداً كبيرة من المندوبين، ويهملون في الوقت نفسه الولايات الصغيرة.

وبالنتيجة، بدلاً من أن تمتد الانتخابات من آذار/مارس إلى تموز/يوليو، فإنّها تُجرى في زمن مضغوط في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. أما قادة الأحزاب فيسعون بدورهم، تحت ضغط برنامج الانتخابات التمهيدية، لتمكين الحزب من التقليل من المعارك الانتخابية المؤلمة، ولحفظ مصادر القوة إلى حين عقد الانتخابات العامة.

لكن على النقيض مما تقدم، يمكن الإعلانات الانتخابية المدفوعة الأجر أن تخفف من الضغط عن المرشحين وتوفر وقتهم الذي لا يقدّر بثمن.

سادساً: مقترحات الإصلاح والخطط البديلة

طرحت عدة مقترحات لإصلاح الانتخابات التمهيدية. فرأى فريق أن إجرائها بصورة موحّدة على المستوى القومي وفي يوم محدد، سوف يزيد فاعليتها ويحقق المساواة بين المرشحين. وخالفه فريق آخر ذلك ورأى أن ذلك سوف يفرض على المرشحين إجراء حملاتهم الانتخابية في كل الولايات في الوقت نفسه، ما يفرض عليهم إنفاق موارد مالية أكبر لا يمتلكونها. ويرون بدلاً من ذلك إجراءها وفق زمن أكثر يسراً وانفراجاً، يساعد المرشحين الأقل غنىً على خفض نفقاتهم الانتخابية. وفي ما يلي أهم خطط الإصلاح التي تم تداولها:

١ ـ نظام الانتخابات التمهيدية العشوائية المتدرجة[١١]

يعرف نظام الانتخابات التمهيدية العشوائية المتدرجة (Graduated Random Presidential Primary System) أيضاً بخطة كاليفورنيا أو خطة أمريكا، وهي عبارة عن نظام مقترح لإصلاح سير حملة الانتخابات التمهيدية. تقسم فترة الحملة الانتخابية بموجبه إلى عشر مراحل مدة كل منها أسبوعان، ويزداد عدد الأصوات المتنافس عليها باطراد مع تقدّم سير العملية الانتخابية. تم تطوير الخطة من جانب مهندس الطيران والخبير السياسي توماس غانغل في ٢٠٠٣، للتقليل من تأثير ولايتي أيوا ونيوهامبشر في سير العملية الانتخابية التي يعقدانها مبكراً.

في المرحلة الأولى، يمكن أي تجمّع من الولايات أو الأقاليم، يتم اختياره عشوائياً، التصويت ما دام أنّ عدد أصواته يساوي ثمانية في المجمّع الانتخابي[١٢]. أماّ أقاليم ساموا، غوام، بورتوريكو والجزر العذراء ومقاطعة كولومبيا فيحسب صوت واحد لكل منها.

---

(١١) Thomas Gangale, «The California Plan: A 21st Century Method for Nominating Presidential Candidates,» *PS: Political Science and Politics*, vol. 37, no. 1 (January 2004).

(١٢) يتم حساب عدد الأصوات هنا بحسب عدد الدوائر الانتخابية البالغ ٤٣٥ دائرة فقط، دون حساب عدد أصوات حصة كل ولاية في مجلس الشيوخ والبالغ صوتين (انظر الفصل التاسع حول المجمع الانتخابي).

ومع تقدم سير الانتخابات، يزداد عدد الأصوات المتنافس عليها بمقدار ثمانية في كل مرحلة. وتظهر الحملات المبكرة التنافس في عدة ولايات صغيرة أو بضعة ولايات كبيرة وتزداد ضخامةً وتأثيراً مع مرور الوقت.

ويؤدي الفرق الكبير في عدد السكان بين الولايات إلى التقليل من تأثير الولايات الكبيرة. فمثلاً ولاية كاليفورنيا، الأكبر في عدد السكان، لا يمكن أن تصوِّت أبكر من المرحلة السابعة، أي دائماً حوالى نهاية الحملة الانتخابية. لمعالجة ذلك، تم تنظيم المراحل الأخيرة من خطة كاليفورنيا، بحيث انتقلت المرحلة السابعة (7x8) إلى ما قبل الرابعة (8x4)، وانتقلت المرحلة الثامنة إلى ما قبل الخامسة (5x8)، وانتقلت التاسعة (9x8) إلى ما قبل السادسة (6x8).

تشير الانتقادات الموجهة لهذه الخطة إلى أن نظام الانتقاء العشوائي للولايات يمكن أن يؤدي إلى تكاليف سفر عالية للمرشحين.

٢ ـ خطة ديلوير[١٣]

أوصت إحدى لجان هيئة الحزب الجمهوري بخطة ديلوير (Delaware Plan) عام ٢٠٠٠. وتنصّ هذه الخطة على تقسيم الولايات والأقاليم إلى أربع مجموعات من حيث عدد السكان. تمثّل أصغر اثنتي عشرة ولاية مع الأقاليم المستقلة المجموعة الأولى، وتمثّل أصغر ثلاث عشرة ولاية من الولايات المتبقية المجموعة الثانية، وتمثّل الولايات الثلاث عشرة التالية المجموعة الثالثة، وسوف تمثّل الولايات الاثنتا عشرة الكبيرة المجموعة الرابعة.

تصوِّت المجموعة الأولى في يوم واحد في شهر آذار/مارس. وبالرغم من كونها صغيرة، إلا أنها يمكن أن تؤدي دوراً بالغاً في إعطاء الزخم والقوة للمرشحين الناجحين. ويمكن المرشح الذي يمتلك مصادر محدودة أن يجري حملته الانتخابية التقليدية «من باب إلى باب». ولكن وعلى النقيض من ذلك، قد يكون من الصعب على الحملة أن تُجرى في كل الولايات من دون مصادر تمويل ضخمة، نظراً إلى انتشارها الواسع من ديلوير إلى ألاسكا.

وتصوّت المجموعتان الثانية والثالثة في يوم واحد في نيسان/أبريل وأيار/مايو على التوالي. بينما تصوّت المجموعة الرابعة من الولايات الكبيرة في يوم واحد في حزيران/يونيو. على الرغم من أنّ المجموعة الرابعة تصوّت أخيراً، إلا أنّها سوف تحدّد مع ذلك الفائز، لأنها تسيطر على أكثر من ٥٠ بالمئة من المندوبين إلى المؤتمرات الوطنية. وهكذا يمكن نظرياً الدخول إلى الحملة الانتخابية في المراحل الأخيرة، مع إمكان ضمان الفوز بالتسمية.

اعترضت الولايات الكبيرة على هذه الخطة، لأنّ توقيت إجراء الانتخابات التمهيدية سيجري في هذه الولايات في وقت متأخر من الموسم الانتخابي، وكان هناك معارضة أيضاً من قبل مندوبي

(١٣) Michael J. Ring, «Reforming Primary Politics,» *The Tech Online*, 4/4/2000, <http://tech.mit.edu/V120/N17/col17ring.17c.html>.

ولاية أيوا، لأنها لم تكن في المجموعة الأولى الأكثر أهمية. تتجلّى الانتقادات الأخرى للخطة في البعد والمساحة الجغرافية الكبيرة للولايات، وهو ما يحتاج تكاليف سفر عاليةً. وخاف بعض القادة الجمهوريين إذا هم تبنّوا من طرف واحد فإنّهم سيقدّمون خدمة جليلة للديمقراطيين. لأنه من غير الممكن أن يعرفوا مرشح حزبهم حتى بداية أو منتصف حزيران/يونيو. وإذا احتفظ الديمقراطيون بجدول انتخاباتهم التمهيدية من دون تغيير، عندها فإنّ هوية المرشح الديمقراطي سوف تكون معروفة في آذار/مارس، ما يعني إعطاء الديمقراطيين سبقاً في الانتخابات العامة بمقدار ثلاثة أشهر.

لأجل كل ذلك خضعت خطة ديلوير للتصويت في المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري عام ٢٠٠٠ وتم رفضها.

٣ ـ خطة تدوير الانتخابات التمهيدية بين المناطق

دعمت الهيئة القومية لأمناء الولايات العامين فكرة نظام تدوير الانتخابات التمهيدية بين المناطق (Rotating Regional Primary System)(١٤)، بعد تقسيم البلاد إلى أربع مناطق: الغرب، الغرب الأوسط، الجنوب، والشمال الشرقي. وخلافاً لخطة ديلوير وخطة أمريكا، فإنّ هذه الخطة سوف تخفّض تكاليف الحملات الانتخابية، وذلك بحصر الانتخابات التمهيدية في مناطق متجاورة.

ويقترح الكاتب والعالم السياسي لاري ساباتو، وهو من مؤيّدي هذه الخطة، أن يتم اختيار ترتيب المناطق بالقرعة التي يمكن أن تُجرى في الأول من كانون الثاني/يناير من السنة الانتخابية، بدلاً من مبدأ التدوير السابق. إضافة إلى ذلك، فهو يقترح أن تُجري بعض الولايات الصغيرة بعدد السكان، مثل ولايتي أيوا ونيوهامبشر انتخاباتها في وقت أبكر من الانتخابات التي تقوم بها أول منطقة، ما يسمح بالاستفادة من النظام الحالي.

تتضمّن الانتقادات الموجّهة إلى هذه الخطة، ارتفاع تكاليف دخول مثل هذه الانتخابات قياساً على الخطط الأخرى، لأن ربع السكان سوف يصوّتون في المنطقة الأولى. كذلك تعاني الخطة مسألة التحيّز السياسي في مناطق معينة (الجنوب والشمال الشرقي)، حيث تؤثّر على نحو غير متناسب في اختيار المرشح الرئاسي.

٤ ـ خطة الانتخابات التمهيدية بين المناطق(١٥)

بحسب خطة الانتخابات التمهيدية بين المناطق (Interregional Primary Plan) تقسّم البلاد إلى مناطق جغرافية. تصوّت أولاً إحدى الولايات من كل منطقة من المناطق الست التي تشملها

(١٤) «Presidential Selection: A Guide to Reform,» (The UVA Center for Government Studies, Washington, DC).

(١٥) «Rep. Levin Welcomes Senate Introduction of Presidential Primary Reform Bill,» levin.house.gov, Washington, DC, 6 September 2007, <http://levin.house.gov/press-release/rep-levin-welcomes-senate-introduction-presidential-primary-reform-bill>.

الخطة في أحد الانتخابات التمهيدية التي تُجرى من آذار/مارس حتى حزيران/يونيو. يوجد في كل من هذه الانتخابات عدد كبير من الاحتمالات. يتم ترتيب إجراء الانتخابات في الولايات في كل منطقة من المناطق بالقرعة. وفي دورة زمنية تتألّف من أربعٍ وعشرين سنة، فإنّ لكل ولاية الفرصة أن تُجرى انتخاباتها قبل كل الولايات الأخرى.

إن الانتقاد الأساسي الموجّه للخطة هو أن تكاليف السفر سوف تكون عالية جداً. ففي كل دورة انتخابية، على المرشحين أن يغطّوا كامل البلاد حتى تكون حملاتهم فعّالة. وخلافاً لمعظم خطط الإصلاح، فإنّ هذه الخطة سوف تقلّل إمكان المرشحين القليلي الموارد من النجاح. إضافة إلى ذلك يمكن أن تقع القرعة على ولايات صغيرة إلى جانب بعض الولايات الكبيرة، وهو ما يقلل من تأثيرها في اختيار المرشحين. مثلاً إذا تم اقتران ولاية متوسطة الحجم مثل ميريلاند (٨ دوائر انتخابية)، بولاية مثل كاليفورنيا (١٣٠ دائرة انتخابية)، فإنّ ميريلاند سيكون لها أهمية قليلة. وعلى العكس، إذا تمّ اقتران ميريلاند بولايات أصغر (٤٥ دائرة) فسوف تكون ميريلاند فجأةً ذات أهمية.

٥ ـ خطة ضبط توقيت الانتخابات

في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري عام ٢٠٠٨، عوقبت الولايات التي أجرت هذه الانتخابات على نحوٍ مبكّر بتقليل عدد المندوبين الذين يمكن إرسالهم إلى المؤتمر الوطني للحزب بنسبة ٥٠ بالمئة، ما دفع بعض الجمهوريين إلى اقتراح خطة ضبط توقيت الانتخابات (Timing Adjustment). وبحسب هذه الخطة، فإنّ الولايات التي تجري الانتخابات على نحوٍ مبكّر أو متأخر، سوف ترسل عدداً أقل أو أكثر من المندوبين إلى المؤتمر الوطني بما يتناسب مع تاريخ عقدها. مثلاً إذا سمحت إحدى الولايات بإجراء انتخاباتها قبل الأول من آذار/مارس، فإنّها ترسل ٤٠ بالمئة من عدد المندوبين فقط؛ أما الولايات التي تجريها خلال آذار/مارس، فإنّها ترسل ٦٠ بالمئة من المندوبين، وخلال نيسان/أبريل ٨٠ بالمئة، وخلال أيار/مايو ترسل ١٠٠ بالمئة، وخلال حزيران/يونيو ترسل ١٢٠ بالمئة من عدد المندوبين.

يتجلى تأثير هذه الخطة بتجميع عدد من الانتخابات التمهيدية في الأول من كل شهر وفق ترتيب زمني معين. ويبقى لهم حرية توقيت انتخاباتهم، ولكنها تعطيهم الحافز لعقدها في وقت متأخر. الجانب السيئ في هذه الخطة، أنها لا تقلّل من زمن السفر الذي تقدمه بعض الخطط الأخرى، لكن في المقابل تسمح بتجميع انتخابات مجموعة من الولايات في مناطق مختلفة طوعاً، وإجرائها في انتخابات كبيرة (Supper-primary) كما كانت تُجرى في الماضي.

سابعاً: الانتخابات التمهيدية ما لها وما عليها

إنّ الانتخابات التمهيدية فكرة سياسية لامعة، طوّرها بالزمن والتجربة النظام السياسي الأمريكي بوجه خاص، فلا بد من عملية تصفية ما بين مرشحين كثيرين، ينتشرون على مساحات جغرافية

شاسعة، ويمثلون أطيافاً سياسية واجتماعية وثقافية وإثنية مختلفة ومتعددة. وذلك حيوي وضروري لإبراز المرشح الأفضل على الأقل من وجهة نظر المقترعين. بالرغم من اعتبار الكثيرين أنّ العملية الديمقراطية هذه بعيدة من أن تكون «ديمقراطية» بالمعنى الحرفي للكلمة، إلا أنّها تبقى مع ذلك أفضل ما يمكن الاعتماد عليه حتى الآن، مع وجود الإمكانية الدائمة للتحسين والتطوير.

ويبقى أحد أكبر عيوب الانتخابات التمهيدية هو ظاهرة «الإغارة»، فكلما كان النظام مفتوحاً، كان هناك مجال «للإغارة»، أي أن يدلي المقترعون بأصواتهم في الانتخابات التمهيدية للحزب الآخر أملاً في انتخاب مرشح معارض ضعيف، ليخوض الانتخابات أمام مرشح قوي من حزبهم، وهو ما يسبّب التوتّر في العلاقات بين الأحزاب السياسية.

بالرغم من أن تصنيف الانتخابات إلى مغلقة ـ نصف مغلقة؛ مفتوحة ـ نصف مفتوحة، مستخدمة بشكل شائع من جانب الأكاديميين الذين يدرسون أنظمة الانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة، إلا أنّ هذه التصنيفات لا تشرح كلياً الاختلافات الصغيرة جداً التي يمكن مشاهدتها من ولاية إلى ولاية، وتبقى مع ذلك مفيدة جداً، ولها تطبيقات عملية بالنسبة إلى جمهور الناخبين والموظفين القائمين على هذه الانتخابات، وكذلك بالنسبة إلى المرشحين أنفسهم. إلا أنها وبحسب مشاركة المقترعين في العملية الانتخابية، يمكن أن تؤدّي إلى إضعاف الأحزاب الصغيرة والمستقلين، وذلك يتوقف تقريباً فقط على نوع الانتخابات التمهيدية التي تجرى في هذه الولاية أو تلك. فأنظمة الانتخابات المفتوحة أو نصف المفتوحة تعوض بعض الغبن الذي يمكن أن يلحق بالمستقلين الذين في إمكانهم اختيار أي من الانتخابات التمهيدية سيشاركون فيها كل سنة. أما في الانتخابات التمهيدية المغلقة، فإنّ المستقلين الحقيقيين مستبعدون عملياً من هذه العملية.

الجانب الأكثر حدةً لهذا التصنيف في عملية الانتخابات هو تأثيره في المرشحين أنفسهم. فمهما يكن نوع النظام الانتخابي، مغلقاً أو مفتوحاً، فهو يملي على المرشحين الطريقة التي سيديرون حملاتهم الانتخابية فيها. ففي النظام المغلق، يجب على المرشح أن يعتمد على الموالين الأقوياء الذين ينتمون إلى أقصى حد من الطيف الأيديولوجي الذي يمثّله، أما في النظام المفتوح، فعلى المرشّح أن يتحرك نحو الوسط، أملاً في الحصول على الأغلبية.

يقول «دانييل هانان»، وهو سياسي بريطاني، وعضو في الاتحاد الأوروبي: «إنّ الانتخابات التمهيدية المفتوحة، هي أفضل فكرة في السياسة المعاصرة، إنّها تحوّل السلطة من أصحاب المناصب الحزبية إلى المقترعين، من أصحاب المقاعد الأمامية إلى أصحاب المقاعد الخلفية، ومن الوزراء إلى أعضاء البرلمان. إنها تجعل الهيئات التشريعية متنوعة أكثر، والمشرعين أكثر استقلالية».

الفصل العاشر

المؤتمرات الحزبية

المؤتمر الحزبي هو مؤتمر سياسي تعقده كل أربع سنوات معظم الأحزاب السياسية التي تريد أن تدفع بمرشحين إلى الانتخابات الرئاسية التالية. يُعد الهدف الرسمي لمثل هذه المؤتمرات هو اختيار مرشح الحزب للرئاسة، إضافة إلى تبنّي تقرير يبيّن مبادئ الحزب وأهدافه، وهو ما يعرف باسم البرنامج الحزبي، وكذلك اعتماد قواعد النشاط الحزبي، بما فيها قواعد عملية التسمية للمرشح الرئاسي في الانتخابات القادمة.

تخلّت المؤتمرات الحزبية منذ النصف الثاني من القرن العشرين فعلياً عن أدواره الأصلية، وأضحت الآن كمناسبات طقسية أو شعائرية، نظراً إلى التغيّرات التي طرأت على قوانين الانتخاب، وكذلك البرنامج الزمني للانتخابات الحزبية والتمهيدية، والطريقة التي تجرى فيها الحملات الانتخابية.

عملياً عندما يتم الحديث عن مؤتمرات تسمية المرشح الرئاسي في خضم الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي تُجرى كل أربع سنوات، فإنه يقصد بها المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري، والمؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي. تسمّي بعض الأحزاب الصغيرة مرشحيها للرئاسة عبر المؤتمرات أيضاً، مثل حزب الخضر والحزب الاشتراكي وحزب الدستور وحزب الإصلاح.

أولاً: لمحة تاريخية

في بداية القرن التاسع عشر، اجتمع أعضاء الكونغرس في المؤتمرات الحزبية لأحزابهم ليختاروا مرشحاً عن كل حزب. وقاد صراع المصالح بين أعضاء الكونغرس من الولايات الشرقية، والأمريكيين من الولايات الغربية ـ الذين انضموا حديثاً إلى الاتحاد ـ إلى النزاع الحاد في ما بينهم في خضم الانتخابات التي أجريت عام ١٨٢٤. وفي تلك الأثناء رفض قسم من أعضاء الحزب الديمقراطي ـ الجمهوري المرشح الذي تمت تسميته في انتخابات الحزب وليام كروفورد من

جورجيا، ودعموا بدلاً منه كلاً من جون كوينزي آدامز وهنري كلي وأندرو جاكسون، الذين فازوا بعدد أكبر من الولايات.

وفي عام ١٨٣١، اجتمع حزب «ضد الماسونية» في بالتيمور ـ ميريلاند بهدف اختيار مرشح رئاسي وحيد مقبول من قيادة الحزب في انتخابات ١٨٣٢. وقام بعدها كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري (بعد عام ١٨٥٤) بالحذو حذوهم.

كانت مؤتمرات التسمية على الدوام قضايا ساخنة، وأدت دوراً حيوياً في تسمية المرشحين. وبقيت العملية بعيدة كل البعد من الديمقراطية والشفافية، ومرتعاً للمؤامرات التي يحوكها الأمراء السياسيون الذين يعيّنون أو على الأقل يسيطرون تقريباً على معظم المندوبين. وكان الفوز بالترشيح يتضمن مفاوضات مكثفة واقتراعات متعددة في ما بينهم.

وبدأ يخبو بريق المؤتمرات الحزبية بعد أن تبنّت بصفة غير رسمية عدة ولايات ـ معظمها في الغرب ـ الانتخابات التمهيدية خلال ما يسمى «الحقبة التقدمية» في نهاية القرن التاسع عشر. وتراجع دورها أكثر فأكثر بعد تقرير لجنة ماكفرن ـ فريزر عام ١٩٦٨ التي أوصت باستخدام طريقة الانتخابات التمهيدية لاختيار المرشحين. وأخيراً تم تبني هذه الانتخابات بصفة رسمية من جانب اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي عام ١٩٦٨، بينما تبنّتها اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري عام ١٩٧٢. منذ ذلك الوقت، أصبح نصيب المرشحين من أصوات مندوبي المؤتمر الوطني يتوقف على نتائج التصويت في الانتخابات التمهيدية.

ثانياً: إدارة المؤتمرات الحزبية

١ ـ التقويم الزمني

من وجهة نظر الأحزاب، تبدأ دورة المؤتمر منذ اللحظة التي تتم فيها الدعوة إلى انعقاد المؤتمر، ويتم إصدار الدعوة عادةً قبل ثمانية عشر شهراً من انعقاده، والدعوة هي عبارة عن اقتراح من الحزب على المستوى القومي لفروع الحزب في الولايات والأقاليم للاجتماع لاختيار المرشح الرئاسي. تبيّن الدعوة عدد المندوبين الذين يمكن إرسالهم من كل الولايات والأقاليم إضافة إلى قواعد عملية التسمية.

لا توجد قاعدة تملي ترتيب عقد المؤتمرات بين الأحزاب، لكن منذ عام ١٩٥٦ عقد الحزب الحاكم مؤتمره ثانياً في الترتيب. وبين عامي ١٨٦٤ و١٩٥٢، أتى الحزب الديمقراطي ثانياً في الترتيب باستثناء مؤتمر ١٨٨٨. وفي عام ١٩٥٦، عندما كان دوايت أيزنهاور رئيساً حاكماً، فإنّ الديمقراطيين أتوا أولاً، ومنذ ذلك الحين راح الحزب الذي هو خارج السلطة يعقد مؤتمره أولاً. وبين ١٩٣٦ و١٩٥٦، كان الحزب الديمقراطي هو الحزب الحاكم وعقد مؤتمره ثانياً في الترتيب

خلال تلك الحقبة، لكن من غير الواضح فيما إذا كان عقده ثانياً بسبب شغلهم البيت الأبيض أو لأنّهم كانوا يعقدون مؤتمرهم دائماً في الترتيب الثاني.

عقدت مؤتمرات الأحزاب الكبيرة منذ عام ١٩٥٢، في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس. وبين منتصف القرن العشرين و٢٠٠٤، تم تنظيم مؤتمري الحزبين الكبيرين بفاصل زمني قدره شهر واحد، وهو الفاصل الذي تجري خلاله الأولمبياد الصيفية.

تستمر أعمال المؤتمر مدة أربعة أيام، باستثناء مؤتمر الحزب الجمهوري لعام ١٩٧٢ ومؤتمر الحزب الديمقراطي لعام ٢٠١٢، حيث استغرقت أعمال كل منهما ثلاثة أيام. وكذلك استغرقت أعمال المؤتمر الجمهوري في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ مدة ثلاثة أيام فقط بسبب أحوال الجو السيّئة.

تسعى الأحزاب إلى عقد مؤتمراتها الحزبية في وقت متأخر من السنة الانتخابية حتى تجمع أكبر قدر من التمويل لحملاتها الانتخابية، لأن قوانين تمويل الحملات الانتخابية تسمح للمرشحين بالحصول على التمويل الحكومي والخاص قبل تاريخ انعقاد المؤتمر وليس بعده.

٢ ـ المشاركة في أعمال المؤتمر

يضع كل حزب قواعده الخاصة لمشاركة الممثلين في المؤتمر. عموماً يخصص الحزب في كل ولاية وإقليم عدداً محدداً من الممثلين الذين يحق لهم الانتخاب، يسمى كل فرد منهم المندوب، ويسمّون بمجموعهم المندوبين أو الوفد. ويملي كل حزب صيغته الخاصة والعوامل التي تحدد حجم كل وفد (Delegation)، مثل: عدد السكان، ونسبة ممثلي الولاية في الكونغرس أو عدد الموظفين الحكوميين من تلك الولاية الذين هم أعضاء في الحزب، وخيارات المقترعين المفضلة في الولاية خلال الانتخابات الرئاسية السابقة. ويتحكّم في اختيار المندوبين ونوابهم أيضاً القانون الداخلي للحزب في الولاية، وبعض الأحيان قانون الولاية.

في المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي عام ٢٠٠٤، شارك ٤٣٥٣ مندوباً و٦١١ نائب مندوب. بينما كان للمؤتمر الوطني للحزب الجمهوري ٢٥٠٩ مندوبين و٢٣٤٤ نائب مندوب. وشهد المؤتمر، إضافة إلى المندوبين الرسميين عدداً آخر من الحضور، لا يسهمون في العمل الرسمي للمؤتمر، مثل موظفي الحزب غير المندوبين، والضيوف المدعوين ومرافقيهم، ومراقبين دوليين، وكذلك أعداد وفيرة من العاملين في وسائل الإعلام والمتطوعين والمتظاهرين وأصحاب الأعمال المحليين.

٣ ـ المدينة المضيفة

يعقد المؤتمر عادةً في مدينة كبيرة، يتم اختيارها من جانب منظمي المؤتمر الوطني وذلك من ١٨ إلى ٢٤ شهراً قبل انعقاد انتخابات تسمية الحزب. وبعد أن توسّعت مؤتمرات الحزبين الكبيرين وتضخّم الجانب الإعلاني مع ما يتبع ذلك من تأثير اقتصادي ذي شأن، أضحت المدن تتنافس

بشدة لاستضافة المؤتمرات، فهي تسوّق لقاعاتها الفسيحة وأماكن نزول الضيوف الفارهة، وأماكن التسلية إضافة إلى تقديمها حوافز مالية للمشاركين.

إنّ أماكن انعقاد المؤتمرات الأولى، كان يمليه صعوبة نقل المندوبين من الأجزاء البعيدة من البلاد. أما في الوقت الحاضر فتؤدي الرمزية السياسية دوراً في اختيار المدينة المضيفة بنفس القدر الذي تؤديه العوامل الاقتصادية والإدارية. فيمكن أن تُختار مدينة لتحسين موقف أحد أعضاء الحزب، أو لتقديم العرفان للقاطنين في تلك الولاية بسبب مواقفهم من الحزب.

عُقدت المؤتمرات تاريخياً داخل مراكز المؤتمرات، لكن في العقود الأخيرة، فضّل الحزبان الكبيران حلبات الرياضة والملاعب الرياضية للتكيّف مع الحجم المتزايد من الحضور، وعقدت في الصالات الرياضية المغلقة لأنّها تكون حرة خارج الموسم الرياضي، وهو ما يسمح بالمزيد من الوقت لعملية التحضير للمؤتمر.

٤ ـ أعمال المؤتمر

يعقد ناشطو الحزب خلال النهار الاجتماعات واللقاءات الجماهيرية ويعملون على صوغ البرنامج الحزبي. بينما تأخذ عملية الاقتراع والخطابات مكانها في ساعات المساء.

ويستغرق العمل الروتيني عادةً اليومين الأولين من المؤتمر، مثل فحص الأوراق الثبوتية للمندوبين، والمصادقة على القواعد وإجراءات انتخاب القائمين على المؤتمر واعتماد البرنامج الانتخابي. بينما تُجرى عملية الاقتراع عادةً في اليوم الثالث، وتسمية المرشّحين وقبولهم في اليوم الأخير. وقد أُلغيت الكثير من هذه التقاليد في المؤتمرات الأخيرة، لكن الشيء الذي ظل ثابتاً على الدوام هو أن ينتهي المؤتمر بخطاب قبول المرشح.

٥ ـ البرنامج الحزبي الانتخابي

يصدر عن كل مؤتمر إعلان عن مبادئ الحزب يعرف بالبرنامج الحزبي، ويحتوي على الأهداف والمقترحات التي تعرف بما يسمى البنود الرئيسة. يتم اقتراح جزء ضئيل من البرنامج الحزبي كسياسة عامة. ومعظم اللغة المستخدمة في البرنامج الحزبي هي لغة عامة، بينما تكتب أقسام أخرى من البرنامج بدقة لتخاطب بعض الفئات أو مجموعات المصالح ضمن الحزب. وخلافاً للبيانات الانتخابية في كثير من الدول الأوروبية، فإنّ البرنامج الحزبي غير ملزم للحزب ولا للمرشّح. لأنّ البرنامج الحزبي عقائدي، أي نظري، أكثر من كونه ذرائعياً أو واقعياً. على سبيل المثال، حاول المدافعون عن الإجهاض الضغط بقوة لتعديل البند المتعلق بذلك في البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري عام ١٩٩٦، ووقف المحافظون بشراسة ضد هذه الحركة، وفي النهاية لم يعرض هذا التعديل أبداً للنقاش.

٦ ـ الاقتراع

منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت عملية الاقتراع في المؤتمرات الحزبية روتينية في معظم الأحيان؛ فاختيار مرشحي الأحزاب الكبيرة قليلاً ما كان عرضةً للشك، وكانت قائمة اقتراع وحيدة في المؤتمر تفي بالغرض.

يبدأ كل وفد بالتصويت للمرشح الذي يعبر في العادة عن خيار الولاية أو الإقليم الذي ينتمي إليه، وقبل أن تبدأ أعمال المؤتمر الحزبي فعلياً، غالباً ما يكون هناك تخمين في ما إذا كان سيظهر مرشح قوي أم لا، يستطيع الحصول على أغلبية أصوات المندوبين في نهاية موسم الانتخابات التمهيدية. إذا لم يظهر هذا المرشح، فإنّ سيناريو آخر يسمّى مؤتمر التسوية (Brokered Convention) يأخذ مكانه، إمّا خلال المؤتمر وإما في وقت قريب منه. تجري في هذا المؤتمر مساومات وتنازلات متبادلة بين المرشحين والوفود، تفضي إلى تصويت وفود المرشح الضعيف لمصلحة المرشح المتقدم. ويزداد احتمال وقوع مثل هذا السيناريو إذا كان الحزب يعتمد نظام التمثيل النسبي في حساب عدد الأصوات.

وفي المؤتمرات الحزبية الأخيرة أصبح اعتيادياً أن يحض المرشح الخاسر في الموسم التمهيدي مندوبيه على الاقتراع للمرشح الفائز كإشارة إلى وحدة الحزب. ويصبح الاقتراع عندها اقتراعاً بالإجماع، كما حصل في مؤتمر الحزب الديمقراطي ٢٠٠٨، بعد أن حصلت هيلاري كلينتون على أصوات أكثر من ألف من المندوبين، لكن في المؤتمر صوتت رسمياً لباراك أوباما بالتهليل والتصفيق، جاعلة من الاقتراع اقتراعاً بالإجماع.

تُعتمد المناداة بالاسم على الولايات والأقاليم (Roll Call)، كطريقة للتصويت في المؤتمرات الحزبية. يقوم رئيس جلسات المؤتمر خلالها باستدعاء كل ولاية باسمها، وبحسب الترتيب الأبجدي تأتي ألاباما أولاً لينتهي بولاية وايمينغ. يبدأ المتحدث باسم الولاية خطابه الحماسي عن تاريخ الولاية وجغرافيتها وعن موظفي الحزب المنتخبين البارزين فيها، ويمكنه أن يختار إما تعداد أفراد الوفد، وإما ترك فرصة التحدّث للوفد التالي، لكي يسمح عادةً لولاية بعينها التحدّث، وعموماً هي الولاية التي يأتي منها مرشح الرئيس أو نائب الرئيس المرتقبين.

أما الاقتراع على ترشيح نائب الرئيس في المؤتمرات الحزبية، فقد كان دائماً عرضةً للجدل والخلاف، كما كانت الحالة في المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي عام ١٩٧٢ حيث برز خمسون مرشحاً لمنصب نائب الرئيس. ومنذ عام ١٩٨٨، قرّر الحزبان تسمية المرشح بتعليق قواعد الاقتراع (Suspending the Rules)، والإعلان عن تسميته بالتهليل والتصفيق (Acclamation).

٧ ـ الخطابات

تعطى الفرصة للشخصيات الثانوية في الحزب لإلقاء خطاباتها في النهار، ويتم عرضها على قنوات تلفزيونية قليلة الجمهور. أما الخطابات الليلية التي تعرض على قنوات تلفزيونية فتتمتّع

بجمهور واسع، فيحتفظ بها للخطابات الكبيرة التي تلقيها شخصيات الحزب البارزة والشخصيات العامة المرموقة.

يمكن أن يخصّص منظمو المؤتمر واحداً من هذه الخطابات لعرض النقاط الأساسية في المؤتمر (Keynote Address)، وهو خطاب يشدّد على قضايا المؤتمر الرئيسية وأهدافه السياسية.

يظهر اليوم الأخير من المؤتمر عادةً خطابات القبول الرسمية من المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس. وتبث خطابات القبول عبر الشبكات التلفزيونية الكبيرة، لأنها تلقى بالغ الاهتمام في المؤتمر، وتكون قاعاته مكتظة في ذلك الوقت. بعد ذلك، يتم إطلاق البالونات ويحتفل المندوبون بالتسمية.

الفصل الحادي عشر

المجمّع الانتخابي

يعدّ المجمّع الانتخابي[1] في الولايات المتحدة المؤسسة التي تنتخب رسمياً الرئيس ونائب الرئيس كل أربع سنوات، أي أنّ هذين الأخيرين لا ينتخبان مباشرةً من جانب المواطنين الأمريكيين، وإنّما ينتخبان من طريق مجموعة من الناخبين الذين يتم اختيارهم باقتراع شعبي في كل ولاية على حدة.

بالرغم من أنّ الدستور الأمريكي يستخدم كلمة «ناخبين» (Electors)، فإنّ عبارة المجمّع الانتخابي (Electoral College)، أو أي تسمية أخرى لم تستخدم في البداية لتصف هؤلاء الناخبين جماعياً. ولـم تستخدم العبارة إلا في النصف الأول من القرن التاسع عشر كتوصيف جماعي لمجموع الناخبين الذين يقترعون الرئيس ونائبه. حيث كتبت العبارة في القانون الاتحادي في عام ١٨٤٥.

يخصّص عدد من الناخبين لكل ولاية من الولايات، إضافة إلى الناخبين عن مقاطعة كولومبيا (التي تعرف أيضاً بواشنطن د. س)، أما المقاطعات والأقاليم الأخرى التي تمتلكها الحكومة الاتحادية فليس لها أي ناخبين. يساوي عدد الناخبين لكل ولاية عدد ممثليها في الكونغرس. وبعد منح التعديل الدستوري الثالث والعشرين مقاطعة كولومبيا حق إرسال ناخبين إلى المجمع الانتخابي، أصبح لها عدد منهم مساوٍ لناخبي الولايات الأقل عدداً بالسكان، وهو ثلاثة أصوات حالياً. يضم المجمّع الانتخابي ٥٣٨ ناخباً وهو يساوي عدد أعضاء مجلس النواب الـ ٤٣٥، إضافة إلى عدد أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ١٠٠، ويضاف إليهم ثلاثة ناخبين عن مقاطعة كولومبيا كما مرّ ذكره. والعدد الإجمالي غير ثابت، حيث يمكن أن يتغير وفقاً للإحصاء السكاني الذي يجري كل عشر سنوات. يتعهّد النّاخبون اختيار رئيس ونائب رئيس محدّدين، ومع ذلك فإن النّاخبين غير الملتزمين بأي مرشح رئاسي هو أمر وارد أيضاً.

---

(١) Gary Bugh, ed., *Electoral College Reform: Challenges and Possibilities* (New York: Ashgate Publishing, Ltd., 2010), p. 40.

إن طريقة التصويت في المجمّع الانتخابي هي طريقة الفائز الذي يحصد كل الأصوات (Winner-Take-All)، هذا يعني أن يلتزم كل الناخبين بالمرشح الرئاسي الذي يفوز بمعظم الأصوات في الولاية، باستثناء الناخبين في ولايتي ماين (Maine) ونبراسكا (Nebraska)، اللتين تستخدمان «طريقة الدائرة البرلمانية» (Congressional District Method)، حيث يتم الاقتراع على ناخبين اثنين على مستوى الولاية ككل، وناخب واحد عن كل دائرة انتخابية. وبالرغم من أنّ القانون الاتحادي لا يلزم أي ناخب بقطع أي تعهد على نفسه في انتخاب مرشح بعينه، إلا أنّ المناسبات التي صوت فيها الناخبون عكس تعهداتهم هي قليلة جداً.

حدّد التعديل العشرون للدستور الأمريكي كيفية انتخاب الرئيس ونائب الرئيس في المجمّع الانتخابي، فقد ألزم كل ناخب أن يضع ورقة اقتراع لانتخاب الرئيس وأخرى لانتخاب نائبه على نحوٍ منفصل. يفوز المرشح بمنصب الرئيس أو بمنصب نائب الرئيس إذا حصل على أغلبية في أصوات الناخبين التي تقدر بـ ٢٧٠ صوتاً. وعندما يخفق المجمّع الانتخابي في اختيارهما، فإنّ التعديل العشرين للدستور الأمريكي خوّل مجلس النواب اختيار الرئيس. ومنح لكل ولاية صوتاً واحداً، أما إذا لم يحصل نائب الرئيس على أغلبية الناخبين، عندها يختاره مجلس الشيوخ ولكل عضو فيه صوت واحد أيضاً (أي بمنزلة جلسة عادية لمجلس الشيوخ).

تعرضت طريقة المجمّع الانتخابي في انتخاب الرئيس ونائبه لجملة من الانتقادات، التي وصفتها بأنّها غير ديمقراطية منذ إنشائها، فهي تعطي الولايات المتأرجحة (Swing States) تأثيراً لا يتناسب مع حجمها بسبب ترتيبها أولاً أثناء الموسم الانتخابي. وتعيب على طريقة التصويت فيه «الناخب الذي يحصد جميع الأصوات» أنها تعطي أفضلية للولايات الكبيرة. إضافة إلى أن نتيجة التصويت في المجمع الانتخابي يمكن أن تتعارض مع نتيجة الاقتراع الشعبي العام كما حصل في أربعة انتخابات رئاسية، أحدثها انتخابات عام ٢٠٠٠.

أولاً: الخلفية التاريخية

استخدم المؤتمر الدستوري الذي انعقد في عام ١٧٨٧ خطة فرجينيا كأساس لمناقشاته، وسمِّي كذلك لأنّ مندوبي ولاية فرجينيا هم أول من طرحوها. دعت هذه الخطة ببساطة إلى انتخاب الرئيس من جانب الكونغرس. وافق أغلبية مندوبي الولايات على طريقة الانتخاب هذه. لكن مجموعة الأحد عشر التي شُكِّلت لتنهي التفاصيل المختلفة، ومن ضمنها طريقة انتخاب الرئيس، أوصت بدلاً من ذلك بأن تجري الانتخابات بواسطة مجموعة محدّدة من الناخبين في كل ولاية، مساوية لعدد ممثليهم في الكونغرس، ويتم اختيارها من جانب الولايات كل بحسب تشريعاتها. وهي الصيغة التي تمّ التوصّل إليها بعد مناقشات ماراثونية أثمرت عن «تسوية كونيتيكت» (Connecticut Compromise)، وتسوية الثلاثة أخماس (Three Fifth Compromise).

وأوضح رئيس اللجنة آنذاك موريس أسباب هذا التغيير، الذي يرجع إلى الخوف من الاحتيال في الانتخابات إذا تمّ اختيار الرئيس من جانب مجموعة من الرجال يجتمعون بعضهم مع بعض دورياً (يقصد أعضاء الكونغرس)، ويتأتّى الخوف أيضاً من درجة استقلالية الرئيس إذا تمّ انتخابه من جانب أعضاء الكونغرس. بينما فضّل بعض أعضاء اللجنة الآخرين، ومنهم جيمس ويلسون وجيمس ماديسون، أن ينتخب الرئيس مباشرةً بواسطة الاقتراع العام. أقر ماديسون بالمقابل أنّه بينما الاقتراع العام يعتبر مثالياً، إلا أنّه من الصعب الحصول على إجماع على المقترح نظراً إلى انتشار الرق في الجنوب آنذاك، حيث قال[٢]:

«مع ذلك كان هناك تحدٍ جدي ينتظر حلاً عاجلاً من قبل الشعب، يتمثل هذا التحدي بحق الاقتراع المنتشر انتشاراً واسعاً في الولايات الشمالية أكثر منه في الولايات الجنوبية، حيث العدد الكبير من الزنوج في الجنوب غير مخوّلين بممارسة هذا الحق. من هنا أتت فكرة المجمّع الانتخابي لتواجه هذا التحدي، وكانت عرضةً للقليل من الاعتراضات».

في السادس من أيلول/سبتمبر عام ١٧٨٧، وافق المؤتمر الدستوري على مقترح لجنة المجمّع الانتخابي مع إدخال بعض التعديلات عليه. وافق مندوبو الولايات الصغيرة على المجمّع الانتخابي بوجه عام، وأبدوا تحفظهم من أن الولايات الكبيرة يمكن أن تسيطر على الانتخابات الرئاسية.

شرح جيمس ماديسون في الأوراق الاتحادية (Federalist Papers)، وجهة نظره بخصوص الدستور وعملية اختيار الرئيس. وقد قال في الورقة الاتحادية الرقم ٣٩[٣]، «إنّ الدستور صمّم ليكون مزيجاً من إدارة تعتمد على الولاية وعلى السكان أيضاً»[٤]. وتابع القول أنّ «الكونغرس يتألف من مجلسين: مجلس الشيوخ القائم على أساس الولاية، ومجلس النواب القائم على أساس السكان. ويمكن أن ينتخب الرئيس بطريقة تجمع الاثنتين». أما الورقة الاتحادية الرقم ١٠، فإنّه أوضح فيها موقفه من أنّه «ضد أغلبية ساحقة ومهمة» ومن «ضرر التحزب في النظام الانتخابي».

استخدم ماديسون مصطلح التحزّب (Faction)، وعرّفه بأنّه: «مجموعة من المواطنين سواءٌ مثّلوا أغلبية أو أقلية من المجموع العام للمواطنين ـ يجتمعون بدافع من الانفعال أو المصلحة خلافاً لحقوق المواطنين الآخرين، أو المصالح الثابتة أو الدائمة للمجموع. هنا يأتي دور الحكومة الجمهورية أو الاتحادية، بما تعنيه من توزع للمقترعين والسلطات لتعمل ضد مبدأ التحزّب» وافترض ماديسون في الورقة نفسها (الرقم ١٠)، بأنّه كلما كان تأثير الجمهورية (الاتحاد) والسكان أكبر وأشد، يلاقي التحزّب صعوبات جمة في تنظيم نفسه، ولا سيَّما التحزب الإقليمي (Sectionalism).

(٢) Farrand's Records, *Records of the Federal Convention: A Century of Lawmaking for a New Nation: U.S. Congressional Documents and Debates, 1774–1875* (Washington, DC: Library of Congress, 1880), vol. 2, p. 57.
(٣) Alexander Hamilton, James Madison and John Jay, *The Federalist Papers* (New York: The New American Library, 1961).
(٤) Albert Furtwangler, *The Authority of Publius: A Reading of the Federalist Papers* (New York: Cornell University Press, 1984).

الخطة الأصلية للمجمع الانتخابي

تنص المادة الثانية، الفقرة الأولى، البند الثاني من الدستور الأمريكي، على ما يلي:

«تعيّن كل ولاية أمريكية وبحسب ما تنص عليها قوانينها، عدداً من الناخبين مساوياً لعدد أعضائها في كل من مجلسي الشيوخ والنواب، لكن لا يجوز أن يكون الناخب عضواً في مجلس الشيوخ أو النواب أو أي منصب آخر في الولايات المتحدة».

وتنص المادة الثانية، الفقرة الأولى، البند الرابع، على ما يلي:

«يحدّد الكونغرس تاريخ اختيار هؤلاء الناخبين، واليوم الذي يقترعون فيه، بحيث يكون نفس اليوم على مستوى الولايات جميعها».

كما تشرح المادة الثانية، الفقرة الأولى، البند الثالث، الطريقة التي كان يلجأ إليها الناخبون في اختيار الرئيس ونائب الرئيس. في النظام الأصلي، حيث تبيّن أنّ المرشح للرئاسة الذي يحصل على أغلبية أصوات الناخبين يصبح رئيساً، بينما المرشح الذي يليه في عدد الأصوات يصبح نائباً للرئيس.

إنّ تصميم المجمّع الانتخابي كان يستند إلى عدد من الفرضيات والتوقعات من جانب واضعي الدستور الأمريكي:

- كل ولاية سوف تستخدم نظام المقاطعة لتحديد من هم ناخبوها.
- سوف يمارس كل ناخب نزاهته عند انتخاب الرئيس.
- يتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس بموجب ورقتَي اقتراع منفصلتين.
- إذا لم يتمخض عن نظام الانتخاب هذا فائز، عندها سوف يتم إحالة الانتخابات إلى الكونغرس.

هذه الحقائق، جعلت بعض الدارسين يصفون المجمّع الانتخابي بكونه يقوم بتسمية المرشحين، بينما الكونغرس هو من يختار الرئيس ونائب الرئيس من بينهم.

ثانياً: تطور المجمَّع الانتخابي

تعقّدت الأمور في انتخابات ١٧٩٦ و١٨٠٠، بعد ظهور الأحزاب السياسية وانتشار الحملات الانتخابية على مستوى الاتّحاد الأمريكي. ففي انتخابات ١٧٩٦، فاز مرشح الحزب الاتحادي جون آدامز بالانتخابات الرئاسية بينما أتى مرشح الحزب «الديمقراطي ـ الجمهوري»، توماس جفرسون ثانياً، واحتل منصب نائب الرئيس، ومن الملاحظ أنّ الرئيس ونائب الرئيس كانا في تلك الانتخابات من حزبين مختلفين.

في انتخابات عام ١٨٠٠، سمّى الحزب «الديمقراطي ـ الجمهوري»، جفرسون كمرشح للكرسي الرئاسي، وسمّى آرون بر لمنصب نائب الرئيس. نال كلا المرشحَيْن أغلبية أصوات الناخبين في الانتخابات، ولكن تساوى كل منهما بعدد الأصوات البالغ ٧٣ صوتاً. ومع أن جفرسون كان قد

رُشّح لمنصب الرئاسة من جانب حزبه، إلا أنّ أوراق الاقتراع لم تميّز من هو الرئيس ولا من هو نائب الرئيس، ولم يرد في الدستور الأمريكي حالة مماثلة لتلك، لذلك كان على مجلس النواب أن يحسم الخلاف كما يخوله الدستور.

عقد مندوبو الحزب الاتحادي في مجلس النواب المنتهية ولايته، بعد أن خسروا في الانتخابات الرئاسية، جلسة في هذه المناسبة، ليحرجوا معارضيهم من الحزب «الديمقراطي ـ الجمهوري»، وحاولوا أن ينتخبوا آرون بر على حساب جفرسون.

حصل كل من المرشحَيْن على ٣٥ صوتاً، بعد تصويت مندوبي الولايات في مجلس النواب (يجب أن تقترع تسع ولايات حينها على الأقل). ولم يستطع أي منهما إزاحة الآخر. أخيراً، حقّق جفرسون فوزاً انتخابياً بالاقتراع السادس والثلاثين لرئيس الحزب الاتحادي، ألكسندر هاملتون، الذي لم يحبذ شخصية آرون بر، بينما أبدى إعجابه بسياسة جفرسون.

رداً على المشاكل التي ظهرت في الانتخابات السابقة، اقترح الكونغرس التعديل الثاني عشر على الدستور الأمريكي في عام ١٨٠٣، ونص على انتخاب الرئيس ونائب الرئيس بتسميتهما على أوراق اقتراع منفصلة. شمل التعديل المادة الثانية، الفقرة الأولى، البند الثالث من الدستور، وأقرّته الولايات قبل انتخابات ١٨٠٤.

١ ـ التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي

تسمح الفقرة الثانية من التعديل الرابع عشر، بأن يتم تقليل عدد ممثلي أي ولاية في مجلس النواب، وبالتالي عددهم في المجمع الانتخابي، بمقدار ما تحرم مواطنيها على نحوٍ مخالف للدستور من حقهم في الاقتراع.

في ٨ أيار/مايو عام ١٨٦٦، وخلال الجدل المحتدم على التعديل الرابع عشر، قدّم تاديوس ستيفنس زعيم الجمهوريين في مجلس النواب خطاباً حول الهدف من هذا التعديل، حيث قال[٥]: «إنّه يحدّد التمثيل في الكونغرس. إذا استثنت أي ولاية، أي من مواطنيها الذكور البالغين من حقهم الدستوري في الاقتراع، أو قلّلت من هذا الحق، فإنها سوف تخسر عدداً من الممثلين في مجلس النواب معادلاً لنفس النسبة. سوف يؤثر هذا التعديل، إمّا بإجبار الولايات على منح حق الاقتراع العام لمواطنيها، وإما بإنقاص سلطتها في الحكومة الاتّحادية (التنفيذية والتشريعية)، لتبقى إلى الأبد كأقلية غير فاعلة».

(٥) Thaddeus Stevens, *The Selected Papers of Thaddeus Stevens, 1792–1868* (Pittsburgh: University of Pittsburgh, 1971), pp. 135–136.

٢ ـ التعديل الدستوري بي ـ سيلَر

لم تصل الولايات المتحدة إلى درجة إلغاء طريقة المجمّع الانتخابي من قبل كما حدث في الدورة الحادية والتسعين للكونغرس (١٩٦٩ ـ ١٩٧١). فخلال الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٨، حصل ريتشارد نيكسون على ٣٠١ صوت انتخابي (٥٦ بالمئة)، وحصل هيربرت هومفري على ١٩١ صوتاً (٣٥,٥ بالمئة)، وجورج والاس على ٤٦ صوتاً (٨,٥ بالمئة). وذلك بالرغم من أن نيكسون لم يحصل إلا على ٥١١٩٤٤ صوتاً فقط زيادةً على ما حصل عليه هومفري (٤٣,٥ بالمئة للأول مقابل ٤٢,٩ بالمئة للثاني)، أو ما يعادل أقل من ١ بالمئة من عدد المقترعين على مستوى الولايات المتحدة.

رداً على الامتعاض الشعبي العام في شأن التفاوت الكبير بين نتيجة الاقتراع العام، وبين نتيجة اقتراع المجمّع الانتخابي؛ اقترح عضو مجلس النواب عن نيويورك، إيمانويل سيلَر (Bayh-Celler) ـ الذي كان يرأس اللجنة القضائية ـ القرار ٦٨١، وهو عبارة عن مقترح لتعديل الدستور باستبدال المجمّع الانتخابي باقتراع شعبي عام.

بموجب هذا التعديل، فإنّ اثنين من المرشحين اللذين يحصلان على أعلى نسبة مقترعين سوف يفوزان بمنصب الرئيس ونائب الرئيس، شرط أن يحصلا على ٤٠ بالمئة من الأصوات في الاقتراع العام. ولكن إذا لم يحصلا على ٤٠ بالمئة من عدد الأصوات، فإنّ دورة ثانية وحاسمة من الانتخابات سوف تجرى، يتم خلالها اختيار الرئيس من المرشحَيْن اللذين حصلا على أعلى نسبة أصوات في الانتخابات.

في ٢٩ نيسان/أبريل عام ١٩٦٩، صوّتت اللجنة القضائية بـ ٢٨ صوتاً مع و٦ ضد وأقرّت المقترح. تبع ذلك نقاش حول المقترح قبل نهاية دورة مجلس النواب في ١٨ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٩، وتم إقراره بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٩ بـ ٣٣٩ مقابل ٧٠ صوتاً.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، دعم الرئيس ريتشارد نيكسون المقترح وشجع مجلس الشيوخ على اعتماده.

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩، كتبت جريدة **نيويورك تايمز**(٦): «أن المجالس التشريعية لثلاثين ولاية متأكدة أو من المحتمل جداً أن تصادق على التعديل الدستوري الذي يتضمن خطة الاقتراع المباشر، إذا تمت المصادقة عليه من جانب مجلس الشيوخ. لكن الأمر يحتاج إلى تعديل القوانين التشريعية لـ ٣٨ ولاية حتى تنسجم مع التعديل المقترح». وقالت الجريدة أيضاً: «إنّ ست ولايات لم تحدّد خياراتها بعد، وست ولايات تميل إلى معارضة القرار، وثماني ولايات أخرى تعارض القرار بشدة».

(٦) «A Survey Finds 30 Legislatures Favor Direct Vote for President,» *New York Times*, 8/10/1969.

في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٠، صوّتت اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ على المقترح بنتيجة ١١ صوتاً لمصلحة المقترح، مقابل ٦ ضد ٥. استند الأعضاء الذين عارضوا المقترح إلى أنّه على الرغم من الثغرات التي يحويها النظام الانتخابي الحالي، إلا أنّه عمل بطريقة جيدة خلال السنين الماضية. ودعا بي (Bayh) السيناتور عن إنديانا الرئيس نيكسون إلى محاولة إقناع الجمهوريين في مجلس الشيوخ بدعم المقترح. ومع ذلك فإنّ الرئيس نيكسون الذي لم ينكر دعمه السابق، فضّل ألا يطلق أي مناشدة شخصية جديدة لدعمه.

بدأت مناقشة مفتوحة في مجلس الشيوخ على المقترح في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وسرعان ما تعرّضت للتعطيل من جديد. كان معظم المعترضين على المقترح من الولايات الجنوبية، ومحافظين من الولايات الصغيرة، فالأعضاء الذين عارضوا المقترح سوف يقلّلون من تأثير ولاياتهم السياسي إذا وافقوا عليه.

في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، برز اتجاه لإقفال هذه القضية، وتم التصويت بـ ٥٣ مقابل ٣٤ صوتاً لمصلحة إقفال الملف، ولكن التصويت أخفق في الحصول على الحد الأدنى المقدر بثلثي مقاعد مجلس الشيوخ.

ظهرت حركة ثانية لإقفال الملف في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، ولكنها أخفقت أيضاً بـ ٥٣ مقابل ٣٤ صوتاً. بعد ذلك، قام زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ مايك مانسفيلد من ولاية مونتانا ووضع الملف جانباً ليفرغ المجلس لمناقشة أعمال أخرى. ومع ذلك فإنّ الملف لم يتم التحدث عنه مرة أخرى، ومات بعد انتهاء الدورة الـ ٩١ للكونغرس في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧١.

٣ ـ الآليات الحديثة

يساوي عدد الناخبين لكل ولاية، عدد ممثليها في مجلسَي النواب والشيوخ مجتمعين. ويتناسب عدد ممثلي الولاية في مجلس النواب طرداً مع عدد سكانها. يحدّد عدد ممثلي الولاية كل عشر سنوات بالإحصاء الذي يتم في الولايات المتحدة، بينما عدد أعضاء مجلس الشيوخ الممثلين لكل ولاية هو اثنان دائماً بحسب الدستور.

بحسب التعديل الثالث والعشرين للدستور، فإنّ مقاطعة كولومبيا لها عدد من الناخبين كما لو أنّها ولاية، ولكن عددهم يساوي العدد الذي يحق لأقل الولايات عدداً في السكان، وهذه الولاية هي وايمينغ (Wyoming) التي لها ثلاثة أصوات بحسب إحصاء ٢٠١٠.

يضم المجمّع الانتخابي حالياً ٥٣٨ ناخباً: ٤٣٥ نائباً، و١٠٠ سيناتور، إضافة إلى ثلاثة ناخبين عن مقاطعة كولومبيا.

والولايات التي تتمتع بأعلى نسبة ناخبين، هي: كاليفورنيا (٥٥)، تكساس (٣٨)، نيويورك (٢٩)، فلوريدا (٢٩)، إلينوي (٢٠)، بنسلفانيا (٢٠). والولايات السبعة الأقل عدداً في السكان هي:

ألاسكا، ديليوير، مونتانا، داكوتا الشمالية، داكوتا الجنوبية، فيرمونت، ووايمينغ ولكل منها ثلاثة ناخبين فقط. لأنّ لكل منها عضو في مجلس النواب وعضوين في مجلس الشيوخ.

أ ـ عملية اختيار الناخبين

تخوّل المادة الثانية، الفقرة الأولى، البند الثاني، من الدستور الأمريكي، المجلس التشريعي لكل ولاية في تحديد كيفية اختيار الناخبين، لكن تمنعها من اختيار أي ناخب يشغل منصباً رسمياً في الحكومة الاتحادية، سواءٌ كان ذلك بالتعيين أو الانتخاب.

وتنص الفقرة الثالثة من التعديل الدستوري الرابع عشر، على أنّه إذا أقسم أي شخص اليمين على احترام الدستور الأمريكي قبل توليه أي منصب على مستوى الولاية أو الاتحاد الأمريكي، ثم ثار أو تمرّد ضد الولايات المتحدة، فإنه يحرم من أن يكون ناخباً، ومع ذلك فإنّ الكونغرس يمكن أن يزيل هذا الحرمان بتصويت ثلثي أعضاء كل مجلس.

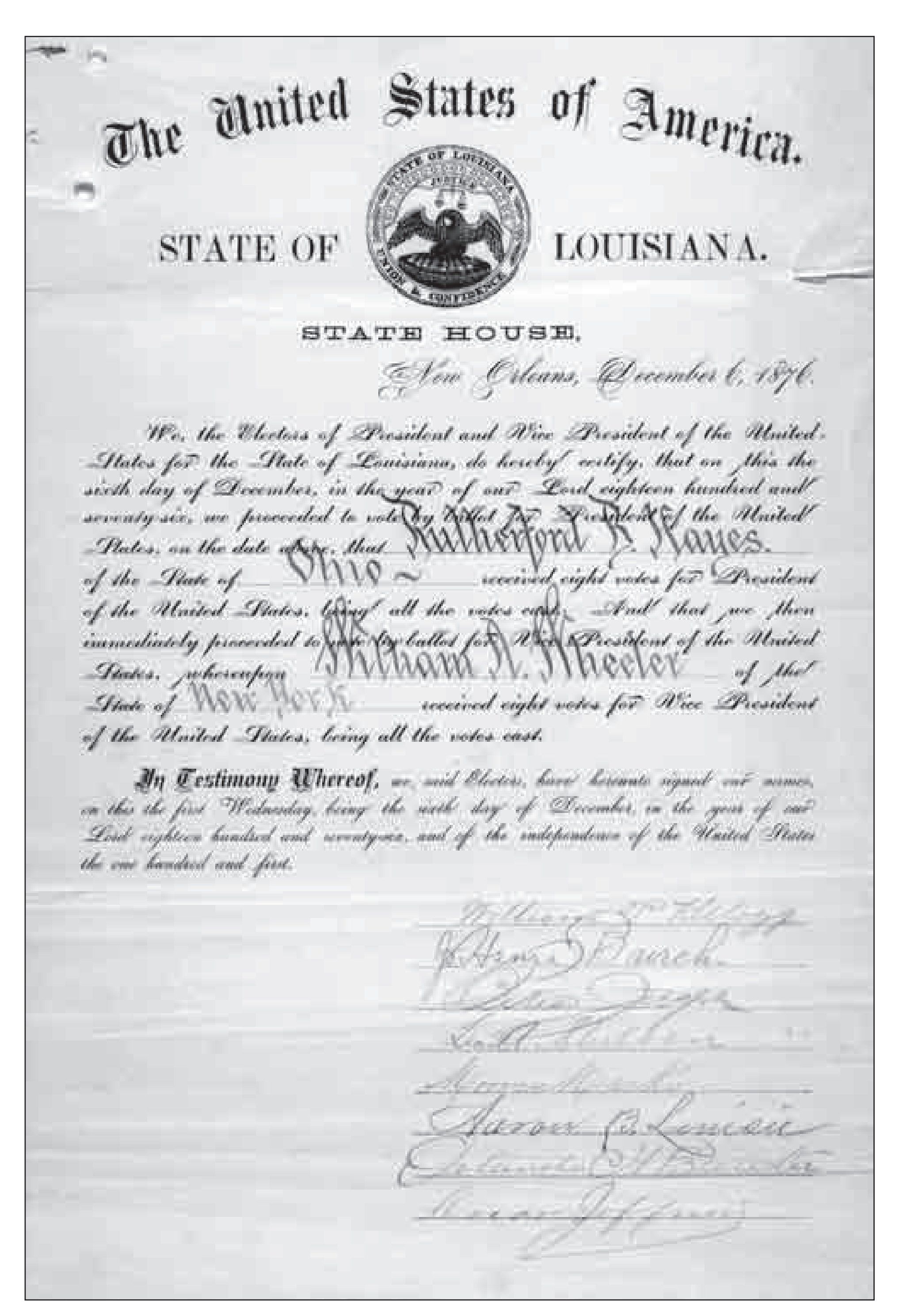
تقوم الأحزاب في الولايات بترشيح الأشخاص الذين سيحصلون على صفة ناخب في المجمع الانتخابي خلال الشهور السابقة لليوم الانتخابي. وفي بعض الولايات الأخرى يتم الترشيح خلال الانتخابات التمهيدية بنفس طريقة تسمية المرشحين الآخرين. وفي ولايات مثل: أوكلاهوما وفرجينيا وكارولينا الشمالية، يسمّى المرشحون خلال المؤتمرات الحزبية. وفي بنسلفانيا، تسمّي لجنة الحملة الانتخابية لكل مرشح الناخبين المحتملين في محاولة لردع الناخبين غير الملتزمين.

حدّد يوم الثلاثاء الذي يلي أول اثنين في تشرين الثاني/نوفمبر يوماً تعقد فيه الانتخابات التي يتم فيها اختيار أعضاء المجمّع الانتخابي على مستوى الاتّحاد، وسمي اليوم الانتخابي.

تستخدم ثمان وأربعون ولاية، إضافة إلى مقاطعة كولومبيا «طريقة الفائز الذي يحصد كل الأصوات» (Winner-Takes-All) لاختيار الناخبين، حيث تعتبر كل ولاية ناخبيها بمنزلة كتلة واحدة. بينما تستخدم ولايتا ماين ونبراسكا «طريقة المقاطعة التشريعية» (انظر أعلاه). حيث استخدمت هذه الطريقة في ولاية ماين منذ عام ١٩٧٢، وفي ولاية نبراسكا منذ عام ١٩٩٦.

تسمى طريقة الاقتراع هذه اقتراع المصغر (Short Ballot)، حيث يختار المقترعون في معظم الولايات قائمة من الناخبين إلى المجمّع الانتخابي من دون إظهار أسمائهم على بطاقات الاقتراع، بينما في بعض الولايات الأخرى، إذا أراد المقترع أن يكتب على بطاقة الاقتراع مرشحاً للرئاسة، عليه أيضاً أن يكتب أسماء الناخبين المقترحين.

تحضِّر كل ولاية بعد اليوم الانتخابي سبع «وثائق تحقق» (Certificate of Ascertainment)، يكتب على كل منها المرشحون لمنصب الرئيس ونائب الرئيس، وأسماء ناخبيهما الملتزمين، وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح. ترسل وثيقة منها إلى الأرشيف الوطني في العاصمة واشنطن. تحمل كل وثيقة خاتم الولاية وخاتم حاكم الولاية (في حال مقاطعة كولومبيا، توقع الوثيقة من جانب محافظ واشنطن).



The United States of America.

STATE OF LOUISIANA.

STATE HOUSE,

New Orleans, December 6, 1876.

We, the Electors of President and Vice President of the United States for the State of Louisiana, do hereby certify, that on this the sixth day of December, in the year of our Lord eighteen hundred and seventy-six, we proceeded to vote by ballot for President of the United States, on the date above, that Rutherford B. Hayes of the State of Ohio received eight votes for President of the United States, being all the votes cast. And that we then immediately proceeded to vote by ballot for Vice President of the United States, whereupon William A. Wheeler of the State of New York received eight votes for Vice President of the United States, being all the votes cast.

In Testimony Whereof, we, said Electors, have hereunto signed our names, on this the first Wednesday, being the sixth day of December, in the year of our Lord eighteen hundred and seventy-six, and of the independence of the United States the one hundred and first.

نموذج عن الوثائق المرسلة بعد إجراء انتخابات المجمع الانتخابي.

ب ـ اجتماع المجمّع الانتخابي

لا يجتمع كل الناخبين على مستوى الولايات المتحدة في المكان نفسه، وإنّما يجتمع ناخبو كل ولاية في عاصمتها، في يوم موحّد هو أول يوم أربعاء من شهر كانون الأول/ديسمبر، ويقترعون على انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، على بطاقات اقتراع منفصلة.

على الرغم من أنّ إجراءات كل ولاية تختلف عن الأخرى ولو قليلاً جداً، إلا أنّ الناخبين عموماً يتّبعون الخطوات نفسها، وللكونغرس صلاحية دستورية في تنظيم الإجراءات التي تتبعها الولايات.

يفتتح الاجتماع مسؤول التحقّق من الانتخابات، وعادة ما يكون الأمين العام للولاية أو من ينوب عنه، ثم يقرأ وثيقة التحقق من الانتخابات، حيث تبيِّن الوثيقة أسماء الناخبين. في الخطوة التالية، يتم انتخاب رئيس للاجتماع. يختار الناخبون في بعض الأحيان أميناً للجلسة يسجل محضر الاجتماع. وفي بعض الولايات يقوم المسؤولون في الولاية بإلقاء خطابات قصيرة حول المناسبة.

حين يحين وقت الاقتراع، يختار الناخبون شخصاً أو شخصين لعد الأصوات. يضع كل ناخب بطاقة اقتراع مكتوب عليها الاسم الثلاثي للمرشح الرئاسي. في ولاية نيوجيرسي، يطابق الناخبون اسم المرشح مع اسمه المكتوب على ورقة مطبوعة جانباً، وفي كارولينا الشمالية يكتب الناخبون اسم المرشح على ورقة بيضاء. يتم في الخطوة التالية انتخاب نائب الرئيس بالطريقة نفسها.

يجب أن يحرّر ناخبو الولايات ستاً من وثائق الاقتراع. كل وثيقة موقّعة من الناخبين كافة، يرفق مع كل وثيقة اقتراع وثيقة تحقّق. يسجّل على كل وثيقة اقتراع، أسماء المرشحين لمنصب الرئيس أو نائب الرئيس الذين حصلوا على أصوات الناخبين. يصادق الناخبون على هذه الوثائق ويرسلونها كما يلي:

- ترسل نسخة بالبريد المسجل إلى رئيس مجلس الشيوخ (الذي يكون عادةً نائب الرئيس).
- ترسل نسختان بالبريد المسجل إلى أرشيف الولايات المتحدة في واشنطن.
- ترسل نسختان إلى أمين عام الولاية.
- ترسل نسخة إلى القاضي الأول في فرع المحكمة الاتحادية في كل ولاية.

يجمع مكتب رئيس مجلس الشيوخ وثائق الاقتراع بعد وصولها ويجهّزها لجلسة الكونغرس المشتركة.

ترتّب الوثائق المغلقة بحسب الترتيب الأبجدي للولايات، وتوضع في صندوقين خاصين من الخشب. الصندوق الأول، يحتوي الوثائق ابتداءً من ولاية ألاباما حتى ولاية ميزوري، والصندوق الثاني، يحتوي على الوثائق ابتداءً من مونتانا حتى ولاية وايمينغ.

ج ـ عدم التزام الناخبين

الناخب غير الملتزم (Faithlessness) هو الناخب الذي يقترع لمرشح آخر، غير المرشح الذي تعهّد بالتصويت له عندما تمّ اختياره من قبل المقترعين، أو هو الناخب الذي يمتنع عن التصويت. لم يغيّر الناخبون الذين نقضوا تعهداتهم نتائج أي انتخابات رئاسية حتى الآن. ففي انتخابات ٢٠٠٠ مثلاً، امتنعت الناخبة بربارا سيمون من مقاطعة كولومبيا عن التصويت في المجمع الانتخابي بالرغم من تعهدها السابق بانتخاب المرشح آل غور. لم يغيّر موقف النائبة من نتائج الانتخابات تلك السنة، فقد حصل جورج بوش الابن على أغلبية الأصوات البالغة ٢٧١ صوتاً. وكان امتناع النائبة عن التصويت بمنزلة رسالة احتجاج إلى الرأي العام على عدم تمتع مقاطعة كولومبيا بحق التصويت في الكونغرس.

تعاقب قوانين ٢٤ ولاية الناخبين غير الملتزمين. وفي عام ١٩٥٢، عرضت هذه القضية على المحكمة العليا في الولايات المتحدة للنظر في دستوريتها، إلا أن المحكمة العليا قضت لمصلحة قوانين الولايات التي تلزم الناخبين بأن يصوّتوا لمصلحة المرشح الفائز في ولاياتهم، كما قضت أيضاً باستبدال الناخبين الذين يرفضون تقديم التعهدات. وذكر في نص قرار المحكمة أن الناخبين يُعدّون موظفين في ولاياتهم وليس في الحكومة الاتحادية، لذلك فإن للولايات الحق بتوجيه ناخبيها.

يتمتع الناخبون عادةً بولاء كبير للحزب ومرشحه، لذلك فهم يخشون انتقاد الحزب وتقريعه لهم أكثر من أي اتهامات قضائية.

ثالثاً: الجلسة المشتركة للكونغرس وانتخابات الطوارئ

يفوّض التعديل الثاني عشر للدستور، الكونغرس بعقد جلسة مشتركة، وعدّ البطاقات الانتخابية وإعلان الفائز بالرئاسة. تعقد هذه الجلسة في بداية كانون الثاني/يناير في قاعة مجلس النواب. ويترأس الاجتماع نائب رئيس الولايات المتحدة (بالرغم من عدم كونه عضواً في مجلس الشيوخ)، ولكن في كثير من الأحيان يترأس الاجتماع الرئيس الثاني لمجلس الشيوخ (Pro Tempore President of the Senate).

منذ التعديل العشرين للدستور، يعلن الكونغرس المنتخبُ حديثاً المرشحَ الفائز في الانتخابات، بينما في الانتخابات التي حدثت قبل عام ١٩٣٦، كان يشرف عليها الكونغرس المنتهية ولايته.

يجلس نائب الرئيس في مقعد الأمين العام الذي يجلس بجانبه على المنصة. ويوضع الصندوقان الخشبيان اللذان يحتويان على وثائق الاقتراع على طاولة مقابل أعضاء كل من مجلسَي النواب والشيوخ. يعيّن كل مجلس عضوين ليعدان أوراق الاقتراع (عادةً عضو من كل حزب). يتم قراءة فقرات وثائق الاقتراع التي عليها أسماء المرشحين الفائزين في كل ولاية بحسب ترتيبها الأبجدي.

يمكن أن يعترض أعضاء الكونغرس على عملية عد الأصوات لأيّ ولاية، شريطة تقديم الاعتراض مكتوباً وموقعاً من جانب عضو من كل مجلس (النواب والشيوخ) على الأقل. يتبع الاعتراض تعليق للجلسة المشتركة للكونغرس، ومن ثم تُجرى المناقشات جانباً، وبعدها يصوّت كل مجلس على الاعتراض، ثم تُستأنف الجلسة بعد المشاورات التي يجريها كل مجلس.

يمكن أن ترفض وثيقة الاقتراع لولاية إذا صوّت كلا المجلسين لمصلحة الاعتراض. في هذه الحالة، فإنّ أصوات الولاية محل الخلاف تهمَل ولا تؤخذ في الحسبان. في انتخابات ١٨٧٢، تم رفض وثيقتي الاقتراع لولايتي أركنساس ولويزيانا. نادراً ما يتم الاعتراض على عدد أصوات الناخبين، إلا أنّه تم الاعتراض على عد الأصوات في عام ٢٠٠١، عقب انتخابات عام ٢٠٠٠ بين جورج بوش الابن، حاكم ولاية تكساس، ونائب رئيس الولايات المتحدة في حينها آل غور. كان على آل غور أن يترأس جلسة العد التي تعلن إخفاقه في الانتخابات (بفارق خمسة أصوات)، رفضت الاعتراضات التي قدّمها للجلسة المنعقدة عدة أعضاء من مجلس النواب وهم من فضّلوه على منافسه، بينما لم يعترض أي من أعضاء مجلس الشيوخ على عملية العد هذه.

وقدم اعتراض على عد الأصوات أيضاً في انتخابات ٢٠٠٤ من جانب عضو في مجلس الشيوخ وعضو في مجلس النواب، وعلقت أعمال المجلس لدراسة الاعتراض، إلا أنّه رفض أخيراً من المجلسين. إذا لم توجد أي اعتراضات، أو تم إرجاع الاعتراض والتصويت ضده، فإن رئيس الجلسة يدخل وثيقة الاعتراض في السجلات من دون تغيير. بعد قراءة كل وثائق الاقتراع وعدّ جميع الأصوات، يعلن الرئيس النتيجة النهائية للاقتراع شريطة أن يحصل أحد المرشحين على أغلبية أصوات الناخبين؛ ويصرِّح باسم الرئيس ونائبه، ويعدّ نهاية التصريح هي نهاية للجلسة المشتركة للكونغرس. يغادر حينها أعضاء مجلس الشيوخ قاعة مجلس النواب، يُنشر بعدها السجل النهائي للانتخابات في جرائد مجلسَي الشيوخ والنواب.

١ ـ انتخاب الرئيس الطارئ من جانب مجلس النواب

بمقتضى التعديل الثاني عشر للدستور، يعقد مجلس النواب اجتماعاً عاجلاً لانتخاب الرئيس إذا لم يحصل أي من المرشحين على أغلبية أصوات الناخبين (اعتباراً من ١٩٦٤ يبلغ ٢٧٠ من أصل ٥٣٨ صوتاً انتخابياً). في هذه الحالة، على مجلس النواب أن يختار رئيساً من بين المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أعلى نسبة تصويت. تصوّت وفود كل ولاية ككتلة واحدة ولها صوت واحد. بينما مقاطعة كولومبيا ليس لها أي صوت.

على المرشح أن يحصل على أغلبية الأصوات (حالياً العدد هو ٢٦ صوتاً على الأقل). ولا تعقد الجلسة إذا لم يحضر وفود ثلثي عدد الولايات الأمريكية.

انتخب مجلس النواب رئيس الولايات المتحدة مرتين: **الأولى**، في عام ١٨٠١ بحسب المادة الثانية، الفقرة الأولى، البند الثالث من الدستور؛ و**الثانية في عام** ١٨٢٥ بموجب التعديل الثاني عشر للدستور.

٢ ـ انتخاب نائب الرئيس الطارئ من جانب مجلس الشيوخ

إذا لم يحصل أي مرشح لمنصب نائب الرئيس على أغلبية أصوات المجمّع الانتخابي، عندها يعقد الكونغرس اجتماعاً لانتخاب نائب الرئيس. يختار مجلس الشيوخ نائب الرئيس من بين اثنين من المرشحين الحاصلين على أعلى نسبة تصويت في المجمّع الانتخابي.

يصوّت المجلس بصورة اعتيادية بأعضائه المئة كجلسة تصويت عادية. أيضاً يجب أن يحضر ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ حتى تكون الجلسة قانونية. يذكر التعديل الثاني عشر للدستور، أنّه حتى يتم انتخاب نائب الرئيس، في هذه الحالة يجب عليه أن يحصل على أغلبية الأصوات البالغة ٥١ صوتاً من أصل مئة.

كانت المرة الوحيدة التي تمّ فيها انتخاب نائب الرئيس من جانب مجلس الشيوخ في عام ١٨٣٧، اعتمد مجلس الشيوخ في تلك الجلسة طريقة المناداة بالاسم (Roll Call)، بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الشيوخ، وطلب منهم التصويت بصوت عالٍ مسموع، وقد فاز في تلك الجلسة المرشح ريتشارد جونسون على حساب فرانسيس غرانغر.

٣ ـ الأزمات الانتخابية (Deadlocked Chambers)

إذا لم يختر مجلس النواب الرئيس المنتخب (President Elect) في الوقت المناسب لأداء القسم ظُهر العشرين من كانون الثاني/يناير، فإنّ الفقرة الثالثة من التعديل العشرين للدستور، تنصّ على أنّ نائب الرئيس المنتخب يتولّى مهمات الرئاسة مؤقتاً (Acting President)، حتى يختار المجلس رئيساً.

إذا لم يكن نائب الرئيس أيضاً قد انتخب في ذلك التاريخ، عندها وبحسب قانون التسلسل الرئاسي لعام ١٩٤٧، يصبح رئيس مجلس النواب رئيساً مؤقتاً حتى ينتخب مجلس النواب رئيساً، أو ينتخب مجلس الشيوخ نائباً للرئيس. إلا أنه لم تحدث أي من الحالتين في تاريخ الولايات المتحدة السياسي.

رابعاً: حصص الولايات الحالية من الناخبين

يبيّن الجدول الرقم (١١ ـ ١) عدد الأصوات الانتخابية التي تستحقها كل ولاية خلال الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢، ٢٠١٦ و٢٠٢٠. تمثّل الأعداد الموجودة داخل الأقواس ـ زيادةً أو نقصاناً ـ عدد الأصوات الانتخابية التي كسبتها أو فقدتها بعض الولايات بعد إحصاء ٢٠١٠.

الجدول الرقم (١١ ـ ١)

عدد الأصوات الانتخابية التي تستحقها كل ولاية خلال الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢، ٢٠١٦، ٢٠٢٠

الولاية	عدد الأصوات
ألاباما	٩
ألاسكا	٣
أريزونا	١١ (+١)
أركانساس	٦
كاليفورنيا	٥٥
كولورادو	٩
كونيتيكت	٧
ديلوير	٣
فلوريدا	٢٩ (+٢)
جورجيا	١٦ (+١)
هاواي	٤
إداهو	٤
إلينوي	٢٠ (−١)
إنديانا	١١
أيوا	٦ (−١)
كانساس	٦
كنتاكي	٨
لويزيانا	٨ (−١)
ماين	٤
ميريلاند	١٠
ماساشوستس	١١ (−١)
ميشيغان	١٦ (−١)
مينسوتا	١٠
ميسيسبي	٦
ميزوري	١٠ (−١)
مونتانا	٣

الولاية	عدد الأصوات
نبراسكا	٥
نيفادا	٦ (+١)
نيوهامبشر	٤
نيوجيرسي	١٤ (−١)
نيومكسيكو	٥
نيويورك	٢٩ (−٢)
كارولينا الشمالية	١٥
داكوتا الشمالية	٣
أوهايو	١٨ (−٢)
أوكلاهوما	٧
أوريغون	٧
بنسيلفانيا	٢٠ (−١)
رود أيلاند	٤
كارولينا الجنوبية	٩ (+١)
داكوتا الجنوبية	٣
تينيسي	١١
تكساس	٣٨ (+٤)
يوتا	٦ (+١)
فيرمونت	٣
فرجينيا	١٣
واشنطن	١٢ (+١)
فرجينيا الغربية	٥
ويسكنسن	١٠
وايمينغ	٣
مقاطعة كولومبيا	٣
المجموع	**٥٣٨**

خامساً: الطرق البديلة المقترحة لاختيار الناخبين

قبل حلول طريقة الاقتراع المصغر (Short Ballot) في بدايات القرن العشرين، كانت الطريقة الشائعة في اختيار الناخبين هي طريقة البطاقة العامة (General Ticket). بحسب هذه الطريقة، يلقي المقترعون بطاقات بأسماء مفردة للمرشحين إلى المجمّع الانتخابي، بينما في الاقتراع المصغر، يلقي المقترعون بقوائم انتخابية تحوي عدداً من الأسماء. ثم تقوم لجنة الفحص في الولايات بإحصاء عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح. وتأخذ بعض الولايات مثل نيويورك بالطريقتين: البطاقة العامة والاقتراع المصغر من جهة، وطريقة «الفائز الذي يحصد كل الأصوات» من جهة ثانية.

تم اعتماد الاقتراع المصغر على أوقات مختلفة من جانب جميع الولايات، فقد اعتمدتها ولايتا كارولينا الشمالية وأوهايو في عام ١٩٣٢، بينما ظلت ولاية ألاباما تعتمد البطاقة العامة حتى عام ١٩٦٠، وهي إحدى الولايات المتأخرة التي اعتمدت الاقتراع المصغر.

١ ـ طريقة التعيين من جانب الهيئات التشريعية المحلية

في الانتخابات الرئاسية الأولى، كان يتم اختيار الناخبين بحسب القوانين التشريعية في ولاياتهم. وكانت أغلبية هذه الولايات تختارهم بالتعيين بحسب ما تنصّ قوانينها. ففي انتخابات ١٧٩٢، عملت ٩ ولايات من أصل ١٥ بهذه الطريقة، وفي عام ١٨٠٠ (١٠ من أصل ١٦)، ونصف الولايات في ١٨١٢، وحتى في انتخابات ١٨٢٤ طبقتها ربع الولايات (٦ من أصل ٢٤).

في انتخابات ١٨٢٤، خسر أندرو جاكسون بالرغم من حصوله على أغلبية الأصوات في الاقتراع العام، أما في المجمّع الانتخابي فقد تساوى مع مرشح آخر، حيث تأثرت نتائج الانتخابات بالولايات الست التي تعيّن ناخبيها بواسطة مجالسها التشريعية. عيّنت بعض المجالس التشريعية للولايات ناخبيها ببساطة، بينما استخدمت ولايات أخرى نظاماً هجيناً، حيث عيّنت الناخبين من مجموعة أشخاص فازوا بالاقتراع العام.

مع قدوم انتخابات ١٨٢٨، وصعود «ديمقراطية جاكسون»، استخدمت ولايتا ديلوير وكارولينا الجنوبية طريقة التعيين. وأنهت ولاية ديلوير هذه الطريقة في الانتخابات التالية (١٨٣٢)، بينما استمرت كارولينا الجنوبية في استخدام هذه الطريقة حتى انسحابها من الاتحاد في عام ١٨٦٠، ثم استخدمت طريقة الاقتراع المباشر أول مرة في عام ١٨٦٨.

تم استخدام التعيين من جانب الهيئة التشريعية فقط في أربع ولايات بعد عام ١٨٣٢، كما يلي:

ـ في عام ١٨٤٨، منح القانون التشريعي الأصوات الانتخابية في كارولينا الجنوبية إلى الفائز في الاقتراع الشعبي، لكن فقط إذا حصل ذلك المرشح على أغلبية مطلقة من أصوات المقترعين.

عندما لم يسفر الاقتراع عن أي أغلبية بين «الديمقراطيين»، و«الأرض الحرة» و«مناصري الثورة»، فإنّ الهيئة التشريعية هي التي اختارت الناخبين الاثني عشر لحزب «مناصري الثورة».

ـ في عام ١٨٦٤، انضمت ولاية نيفادا إلى الاتحاد قبل فترة قصيرة من الانتخابات، ولم يكن أمامها من خيار سوى تعيين الناخبين.

ـ في عام ١٨٦٨، عينت ولاية فلوريدا، التي أعادت تشكيل نفسها من جديد، ناخبيها تعييناً، وتم الاعتراف بقدرتها على إجراء انتخابات عامة في وقت متأخر.

ـ أخيراً، في عام ١٨٧٦، اختارت الهيئة التشريعية لولاية كولورادو، التي اعترف بها حديثاً في الاتحاد ناخبيها بسبب نقص الوقت والمال اللازمين لعقد الانتخابات.

في عام ٢٠٠٠، تم التلويح بحرمان الولايات من حقها في المجمّع الانتخابي إذا استخدمت طريقة التعيين. ففي تلك الانتخابات، وفي ولاية فلوريدا التي لم ينته الاقتراع فيها، حيث العد ما زال مستمراً، حضّرت الهيئة التشريعية نفسها لتعيين مجموعة من الناخبين الجمهوريين قبل أن ينتهي تاريخ الاقتراع الذي تحدّده الحكومة الاتحادية.

كما تقدّم، أعطى الدستور الاتحادي، الهيئة التشريعية في الولايات السلطة في تقرير طريقة اختيار الناخبين، لذلك فالأسهل والأقل تكلفة لها أن تعيّنهم تعييناً، وليس إجراء انتخابات عامة لاختيارهم. ومع ذلك فإنّ طريقة التعيين لها نتائج سلبية، حيث الهيئات التشريعية ذات المجلسين (نواب وشيوخ)، يمكن أن تخفق في التعيين أكثر مما لو تم إجراء اقتراع عام. كما حصل بالضبط في نيويورك عام ١٧٨٩ عندما أخفقت الهيئات التشريعية في اختيار ناخبيها.

٢ ـ طريقة الدوائر الانتخابية

استخدمت طريقة تقسيم الولايات إلى دوائر انتخابية (Electoral District) في وقت مبكر في تاريخ الولايات المتحدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم حالياً ٤٣٥ نائباً. ويتم تحديد الدائرة الانتخابية وفقاً لعدد السكان، وتمثل كل دائرة ٧٠٠٠٠٠ نسمة بحسب إحصاء ٢٠١٠. يقوم المقترعون الذين يسكنون ضمن الحدود الجغرافية للدائرة الانتخابية بالاقتراع لمرشحهم الذي يدعمونه، والفائز في الاقتراع يصبح ناخباً. وإذا تم استخدام هذه الطريقة في اختيار الناخبين في المجمع الانتخابي، فسوف تقسم الولاية إلى دائرتين إضافيتين، وهو نصيب كل ولاية في مجلس الشيوخ. إلا أن هذه الطريقة تعاني مشكلة تقسيم الولايات إلى دوائر تسيطر عليها جماعات سياسية معينة (Gerrymandering) كما هو الحال مع طريقة المقاطعات التشريعية.

٣ ـ طريقة الدائرة البرلمانية

يوجد نوعان من طريقة الدائرة البرلمانية (Congressional District): **الأول**، يستخدم في ولايتي ماين ونبراسكا؛ بينما **الثاني**، تم اقتراحه في ولاية فرجينيا. توزّع الأصوات الانتخابية في النوع الأول

على الفائز بالاقتراع الشعبي ضمن كل دائرة انتخابية في الولاية. بينما يوزع الصوتان الآخران على الفائزَين بالاقتراع الشعبي على مستوى الولاية ككل.

اقترحت فرجينيا في عام ٢٠١٣ نوعاً ثانياً يحصل المرشح الفائز بموجبه على صوت انتخابي من كل دائرة انتخابية، أما الصوتان الآخران فيحصل عليهما المرشح الرئاسي الذي يفوز بأكبر عدد من الدوائر الانتخابية، وليس من يفوز بالاقتراع العام على مستوى الولاية كما في النوع الأول.

يمكن تطبيق طريقة الدائرة البرلمانية بسهولة أكثر من أي بديل آخر لطريقة «الفائز الذي يحصد كل الأصوات» الحالية. ويمكن هذه الطريقة أن تشجع على الإقبال على التصويت، وتحفّز المرشحين للرئاسة على توسيع حملاتهم الانتخابية، حتى في الولايات التي يضمنون الفوز فيها. فالطريقة المتبعة حالياً تهمل آلافاً من أصوات المقترعين، ففي كاليفورنيا «الديمقراطية» مثلاً، توجد مقاطعات هواها «جمهوري»، وفي تكساس «الجمهورية» توجد مقاطعات هواها «ديمقراطي».

إلا أن المعارضين لهذه الطريقة يعتقدون أنّه من الممكن أن يقضي المرشحون وقتهم في المقاطعات غير المضمونة بدلاً من قضائه في كل الولايات، ويمكن أن تتعاظم حالات المقاطعات التي تسيطر عليها جماعات سياسية محدّدة، لأنّ الأحزاب السياسية تحاول أن تكسب المقاطعات السهلة والآمنة قدر المستطاع.

سادساً: الانتقادات الموجّهة إلى نظام المجمع الانتخابي

هناك من يرى أن المجمّع الانتخابي معقد إلى حدّ كبير ومقصّر، إذ يجد أحدهم أن[٧] «المجمّع الانتخابي لا يُعدّ عملية بسيطة في اختيار الرئيس. وإنما معقّد على نحوٍ يزيد على الحد، ويمكنه تغيير إرادة الناس في عدة مفاصل خلال الرحلة الطويلة ابتداءً من اختيار الناخبين وحتى عملية عد أصواتهم في الكونغرس».

يتضمّن الجدل المحتدم بين معارضي النظام الانتخابي الحالي ومؤيديه، أربعة موضوعات أساسية:

- الانتخابات غير المباشرة.
- عدم التناسب في سلطة الاقتراع في بعض الولايات.
- نظام «الفائز الذي يحصد كل الأصوات».
- مبدأ الاتحادية.

(٧) George C. Edwards (III), *Why the Electoral College is Bad for America*, 2nd ed. (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2011), pp. 1, 37, 61, 176–177 and 193–194.

إلا أن توزيع السلطة الانتخابية بين الولايات يبقى الموضوع الأبرز والأكثر تداولاً في معظم النقاشات، حيث يتطلّع المنادون بالإصلاح إلى نظام أكثر ديمقراطية وتمثيليّة للمقترعين. إضافةً إلى انتقادات أخرى تفصلها الفقرات التالية.

١ ـ انتخابات المجمع الانتخابي يمكن ألا تتوافق مع نتيجة الاقتراع الشعبي العام(٨)

أسفرت انتخابات ١٨٧٦ و١٨٨٨ و٢٠٠٠ عن فائز في الانتخابات الرئاسية لم يحصل على أغلبية أصوات المقترعين. وفي انتخابات عام ١٨٢٤، عُيّن ناخبو ست ولايات من جانب مجالسهم التشريعية، وليس نتيجة الاقتراع العام، واختير في الانتخابات نفسها الرئيس من جانب مجلس النواب لعدم حصول أي مرشح على أغلبية أصوات المجمّع الانتخابي. لذلك يبين معارضو المجمّع الانتخابي أنّ مثل هذه النتائج لا تدل منطقياً على المفهوم المعياري لعمل النظام الديمقراطي.

ويرى البعض الآخر أنّ مبدأ المجمّع الانتخابي ينتهك مبدأ المساواة السياسية، لأنّ الانتخابات الرئاسية لا يحدّدها في هذه الحالة المبدأ الذي يقول: «لكل شخص واحد، صوت انتخابي واحد» (One-Person One-Vote principle).

بينما يرى مناصرو المجمّع الانتخابي أنه على المرشّح وفقاً للنظام الحالي أن يبني قاعدة شعبية واسعة جغرافياً ومتنوعة من حيث مصالح الناخبين. ويصبح ذلك أكثر فاعلية إذا اعتمد النظام النسبي في الفوز، أي يصبح عدد الناخبين متناسباً مع عدد المقترعين.

٢ ـ التركيز الاستثنائي على الولايات المتأرجحة(٩)

يرى منتقدو المجمّع الانتخابي أنّ الولايات «المتأرجحة حزبياً» (Swing States)، تشجّع القائمين بالحملات الانتخابية على التركيز عليها وإهمال بقية الولايات. فالولايات ذات الكثافة السكانية الكبيرة، التي تظهر فيها استطلاعات الرأي عدم تفضيل أحد المرشحين، تغرق بالحملات الانتخابية والمناظرات والدعايات الانتخابية التلفزيونية، مثل بنسلفانيا وأوهايو وفلوريدا في انتخابات ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، وكولورادو في انتخابات ٢٠١٢. وتهمل أيضاً بعض الولايات الصغيرة المضمونة لأحد الحزبين السياسيين المسيطرين. فمن أصل الولايات الثلاث عشرة الصغيرة، فإنّ ست ولايات منها مضمونة للديمقراطيين، وستاً للجمهوريين، بينما تعتبر ولاية نيوهامبشر من الولايات المتأرجحة.

وبخلاف ذلك هناك ولايات كبيرة اعتبرت في الانتخابات مؤخراً كولايات مضمونة لحزب معيّن. فولايتا كاليفورنيا ونيويورك هما ولايتان «ديمقراطية»، وولاية تكساس هي «جمهورية»، لذلك فإنّ المرشحين ينفقون القليل من الوقت والمال في هذه الولايات.

---

(٨) «Electoral College Mischief,» *The Wall Street Journal*, 8/9/2004.

(٩) Edwards (III), Ibid., pp. 1, 37, 61, 176–177 and 193–194.

ويمكن مرشح الفوز بالانتخابات الرئاسية إذا استطاع أن يضمن الفوز في إحدى عشرة ولاية وإهمال الباقي، وهي: كاليفورنيا (٥٥ صوتاً)، تكساس (٣٨ صوتاً)، نيويورك (٢٩ صوتاً)، فلوريدا (٢٩ صوتاً)، إلينوي (٢٠ صوتاً)، بنسلفانيا (٢٠ صوتاً)، أوهايو (١٨ صوتاً)، ميشيغان (١٦ صوتاً)، جورجيا (١٦ صوتاً)، كارولينا الشمالية (١٥ صوتاً)، ونيوجيرسي (١٤ صوتاً)، بمجموع قدره ٢٧٠ صوتاً، وهو ما يعدّ كافياً للفوز، بينما يهمل تسع وثلاثين ولاية، وإذا ما اعتبرنا نظام الانتخاب الحالي أي الفائز الذي يحصد كل الأصوات، فإن أربعة من بين خمسة أصوات هي في عداد المهملة على المستوى القومي، كما يشير أحد الاستطلاعات.

٣ ـ الامتناع عن التصويت وعدم المشاركة في الانتخابات

لا يشجع نظام المجمّع الانتخابي الحالي على المشاركة في الانتخابات بسبب السيطرة الراسخة للأحزاب السياسية في معظم الولايات، إذا ما استثنينا الولايات المتأرجحة التي يتم التنافس عليها بشدة بين المرشحين؛ لأن المقترعين يشعرون بأن النتائج الانتخابية محسومة سلفاً. لكن إذا تمّ اعتماد الاقتراع الشعبي العام، فستزداد دوافع الأحزاب والحملات السياسية للعمل على زيادة الإقبال على التصويت في كل مكان من الولايات المتحدة. وسوف يمتلك الأفراد أيضاً أسبابهم القوية للتوجه إلى صناديق الاقتراع، وإقناع المقربين منهم بفعل المثل.

٤ ـ الحرمان الغامض من حق الاقتراع بين الولايات

يختزل المجمّع الانتخابي الانتخابات إلى مجرد عد للناخبين في ولاية من الولايات، وعليه فإنه يعتّم على أي مشاكل انتخابية يمكن أن تحدث في هذه الولاية. على سبيل المثال، إذا قامت إحدى الولايات بمنع بعض المجموعات من الاقتراع، ربما باستخدام طرق «تثبيط» المقترعين، مثل فرض اختبارات القراءة، أو ضرائب الاقتراع أو متطلّبات التسجيل، أو حتى قانونياً من طريق منع حق الاقتراع لبعض الأقليّات، عندها سينقص عدد المقترعين ضمن تلك الولاية، ولكن ذلك لن يؤثر في عدد الأصوات التي تمتلكها تلك الولاية في المجمع الانتخابي. أما لو كانت الانتخابات تجري بالاقتراع العام، فمن مصلحة الولايات أن تضم عدداً أكبر من المواطنين، حتى يتعاظم تأثيرها على المستوى الاتحادي.

ويرى المنتقدون أيضاً أنّ المجمّع الانتخابي يحمي الولايات من الدعاية السلبية التي تجريها، ومن العقوبات الاتحادية عند منع بعض الجماعات من حقها في الاقتراع.

٥ ـ انعدام حق الاقتراع في أقاليم الولايات الأمريكية

لا يحق للأقاليم المستقلة التابعة للولايات المتحدة، مثل بورتوريكو وغوام، المشاركة في الانتخابات الرئاسية بحسب بنود الدستور، وهو ما يجعل مفهوم المواطنة التي يتحدث عنه كبار المسؤولين السياسيين موضعاً للشك، وتبتعد العملية الانتخابية من الديمقراطية. ولجذب الانتباه

حول هذا الموضوع دأب إقليم غوام منذ عام ١٩٨٠، على إجراء «استبيانات غير ملزمة» (Non-Binding Straw Polls).

٦ ـ التقليل من تأثير الأحزاب الصغيرة

تؤثر طريقة «الفائز بكل الأصوات» سلباً في دور الأحزاب الصغيرة في العملية الانتخابية، بسبب تبعثرها ضمن خضم المؤيدين الكثيرين للأحزاب الكبيرة، بينما تعتبر طريقة التمثيل النسبي حلاً واقعياً لتمثيل كل الأطياف والمجموعات السياسية الصغيرة.

سابعاً: الأصوات المؤيدة للمجمع الانتخابي

١ ـ منع الفوز المرتكز على المدينة

يرى مؤيدو المجمّع الانتخابي أنّه يمنع المرشح الرئاسي من الفوز فقط لأنّه ببساطة فاز في المدن ذات الكثافة السكانية العالية. ويفرض على المرشحين بذل جهود كبيرة على مساحات جغرافية واسعة مقارنة بطريقة الاقتراع الشعبي العام.

٢ ـ الحفاظ على الميّزة الاتحادية للأمة الأمريكية

يعطي المجمع الانتخابي وزناً أكبر للولايات بمفردها أكثر مما لو أعطي لعددٍ مكافئ من السكان في الاقتراع الشعبي العام. ويعطيها أيضاً ضمن حدود الدستور صلاحية وضع قوانينها الخاصة حول الاقتراع وحق ممارسته من دون أي حوافز غير ضرورية لزيادة عدد ناخبيها، وهو ما يجعل اختيار الرئيس يخضع لقرار كل ولاية على حدة، وإلا فإنّ ذلك سيقلل من الطبيعة الاتحادية للولايات المتحدة، ويفسح المجال لظهور حكومة مركزية متسلطة.

ويعدد لاري ساباتو في كتابه **دستور أكثر كمالاً**(١٠) منافع المجمّع الانتخابي ويدعو إلى «إصلاحه لا إنهائه»، وذلك لفائدته في جعل المرشحين يهتمون أكثر بالولايات الصغيرة وفي تقوية دور الولاية في الاتّحاد.

٣ ـ تشجيع الاستقرار من خلال نظام الحزبين

يرى بعض مؤيدي المجمّع الانتخابي أنّ تأثيره السلبي في الأحزاب الصغيرة يمكن أن يكون نافعاً ومفيداً. ويبيّن هؤلاء أن نظام الحزبين يدعم الاستقرار، ويحقق الضبط المتوازن البطيء خلال الأوقات التي تمر بها البلاد بتغيرات ثقافية وسياسية. ويعتقدون أيضاً أنّ هذا النظام يحافظ على أكثر

---

(١٠) Larry J. Sabato, *More Perfect Constitution: Why the Constitution Must Be Revised: Ideas to Inspire a New Generation* (New York: Walker Publishing Company, 2007).

منصب سياسي قوةً في البلاد، بعيداً من سيطرة «الأقليات المناطقية» (Regional Minorities)، كما يسمونها، حتى تستطيع أن تعدّل وتوائم مواقفها وآراءها، وتكسب دعماً واسعاً بعيد المدى ضمن المجتمع الأمريكي.

٤ ـ المرونة في حال موت المرشح للرئاسة

يتألف المجمّع الانتخابي من أشخاص حقيقيين لا مجرد أرقام، لذلك فهو يسمح بأحكام بشرية ومرونة في صنع القرار، فإذا توفي أحد المرشحين أو أصبح معاقاً أثناء انعقاد الانتخابات، عندها سيكون الناخبون في موقع أفضل لاختيار بديل مناسب مقارنةً بالاقتراع الشعبي المباشر. ففي مثل هذه الحالة، يمكن النّاخبين أن يتخذوا قرارات حاسمة خلال الفاصل الزمني الحرج بعد أن تمّ اختيار المرشح في اقتراع الولاية وبين بداية كانون الأول عندما يقترع الناخبون على الرئيس.

وقد حدث ذلك فعلاً في انتخابات ١٨٧٢، عندما توفي المرشح الخاسر هوراس غريلي، وهو ما سبّب فوضى لدى الديمقراطيين، لكن ناخبي غريلي كانوا قادرين على تقسيم أصواتهم لمرشحين آخرين. ولم يحدث أن توفي المرشح الفائز في تاريخ الانتخابات حتى الآن، ويبقى ذلك محتمل الوقوع. أما في انتخابات ١٩١٢، فقد توفي نائب الرئيس شيرمان قبل الانتخابات بوقت قصير، وكان من الصعب والمتأخر على الولايات أن يزيحوا اسمه من أوراق الاقتراع؛ إلا أن الوفاة سجلت لاحقاً ولم تعلن مباشرةً، وحولت الأصوات الانتخابية الثمانية التي كان سيحصل عليها إلى نيكولاي موري بتلر.

٥ ـ عزل المشاكل الانتخابية

يلاحظ بعض مؤيّدي المجمّع الانتخابي أنّه يعزل تأثير أي تزوير في الانتخابات، أو مشاكل من النوع نفسه عندما تحدث في ولاية ما. فإذا قام حزب سياسي مهيمن في ولاية معينة باستخدم الاحتيال لزيادة عدد الأصوات التي حصل عليها مرشح ما، فإن ذلك لن يؤثر في نتائج الانتخابات على مستوى الولايات المتحدة ككل، وتبقى المشكلة محصورة ضمن الولاية. ويرد المعارضون على ذلك بأنّ النتائج في إحدى الولايات (كما حدث في ولاية فلوريدا عام ٢٠٠٠)، يمكن أن تقرّر الانتخابات على المستوى القومي، ولا يحتفظ بالمشاكل في الولاية نفسها كما يدّعي الفريق الأول.

ثامناً: اتفاقية الاقتراع العام ما بين الولايات

هناك عدة مقترحات لإصلاح طريقة الاقتراع واختيار المرشح الرئاسي، وتأتي اتفاقية الاقتراع العام ما بين الولايات (National Popular Vote Interstate Compact) في مقدمتها من حيث الأهمية.

بحسب هذه الاتفاقية، تلزم الولايات ناخبيها باختيار المرشح الذي يفوز بالاقتراع الشعبي العام على مستوى الولايات التي توقعها. ولن تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى يوافق عليها عدد كاف من الولايات، تؤمن على الأقل ٢٧٠ ناخباً. انضمت إلى الاتفاقية حتى عام ٢٠١٤ عشر ولايات إضافة إلى مقاطعة كولومبيا، أو ما يعادل ١٦٥ صوتاً انتخابياً، أي ٦١ بالمئة من مجموع الناخبين المقدّر بـ ٢٧٠ صوتاً المطلوبة حتى تصبح سارية المفعول.

تقوم الاتفاقية على القاعدة الحالية التي تحدّدها المادة الثانية، الفقرة الأولى، البند الثاني، من الدستور، والتي تعطي الهيئة التشريعية في الولاية كامل الصلاحية في كيفية اختيار ناخبيها. بالرغم من أنّ البعض رأى أنّه من المطلوب أن تتوافق أيضاً مع المادة الأولى، الفقرة العاشرة، البند الثالث، من الدستور، التي تنصّ على شرط موافقة الكونغرس قبل أن تصبح قابلة للتنفيذ.

يبيّن الجدول الرقم (١١ ـ ٢) تعاقب الرؤساء الأمريكيين وحصة كل منهم وكذلك منافسيهم من أصوات المجمّع الانتخابي منذ تصديق الدستور.

الجدول الرقم (١١ ـ ٢)

تعاقب الرؤساء الأمريكيين وحصة كل منهم وكذلك منافسيهم من أصوات المجمع الانتخابي منذ المصادقة على الدستور

١	١٧٨٨ ـ ١٧٨٩	جورج واشنطن (غير حزبي ٦٩)	جون آدامز (غير حزبي ٣٤)، جون جيه (غير حزبي ـ ٩)، روبرت هاريسون (غير حزبي ـ ٦)، جون روتلدج (غير حزبي ـ ٦)
٢	١٧٩٢	جورج واشنطن (غير حزبي ـ ١٣٢)	جون آدامز (اتحادي ـ ٧٧)، جورج كلينتون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٥٠)
٣	١٧٩٦	جون آدامز (اتحادي ـ ٧١)	توماس جفرسون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٦٨)، توماس بينكني (اتحادي ـ ٥٩)، آرون بر («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٣٠)، صمويل آدامز («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ١٥)، أوليفر إلسورت (اتحادي ـ ١١)، جورج كلينتون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٧)
٤	١٨٠٠	توماس جفرسون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٧٣)	آرون بر («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٧٣)، جون آدامز (اتحادي ـ ٦٥)، تشارلز بينكي (اتحادي ـ ٦٤)
٥	١٨٠٤	توماس جفرسون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ١٦٢)	تشارلز بينكي (اتحادي ـ ١٤)
٦	١٨٠٨	جيمس ماديسون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ١٢٢)	تشارلز بينكي (اتحادي ـ ١٤)، جورج كلينتون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٦)، جيمس مونرو بر («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٠)

يتبع

تابع

٧	١٨١٢	جيمس ماديسون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ١٢٨)	دوايت كلينتون (اتحادي ـ ٨٩)
٨	١٨١٦	جيمس مونو جيمس ماديسون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ١٨٣)	روفوس كينغ (اتحادي ٣٤)
٩	١٨٢٠	جيمس مونو جيمس ماديسون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٢٢٨/٢٣١)	جون كوينسي آدامز جيمس («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ١)
١٠	T*١٨٢٤	جون كوينسي آدامز جيمس («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٨٤)	أندرو جاكسون («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٩٩)، ويليام كروفورد («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٤١)، هنري كليه («ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٣٧)
١١	١٨٢٨	أندرو جاكسون (ديمقراطي ـ ١٧٨)	جون كزينسي آدامز (ديمقراطي ـ جمهوري» ـ ٨٣)
١٢	١٨٣٢	أندرو جاكسون (ديمقراطي ـ ٢١٩)	هنري كليه (قومي جمهوري ـ ٤٩)، جون فلويد (نوليفر ـ ١١)، ويليام وبرت (ضد الماسونية ـ ٧)
١٣	١٨٣٦	مارتن فان بورن (ديمقراطي ـ ١٧٠)	ويليام هنري هاريسون (الحزب الثوري ـ ٧٣)، هاف لاوسون وايت (الحزب الثوري ـ ٢٦)، دانيال ويبستر (الحزب الثوري ـ ١٤)، ويلي بيرسون ماغنون (الحزب الثوري ـ ١١)
١٤	١٨٤٠	ويليام هنري هاريسون (الحزب الثوري ـ ٢٣٤)	مارتن فان بورن (ديمقراطي ـ ٦٠)
١٥	*١٨٤٤	جيمس بولك (ديمقراطي ـ ١٧٠)	هنري كليه (الحزب الثوري ـ ١٠٥)، جيمس بيرني (الحرية ـ ٠)
١٦	١٨٤٨	زاشاري تايلور (الحزب الثوري ـ ١٦٣)	لويس كاس (ديمقراطي ـ ١٢٧)، مارتن فان بورن (الأرض الحرة ـ ٠)
١٧	١٨٥٢	فرانكلن بيرس (ديمقراطي ـ ٢٥٤)	وينفيلد سكوت (الحزب الثوري ـ ٤٢)، جون هيل (الأرض الحرة ـ ٠)
١٨	*١٨٥٦	جيمس بوتشنان (ديمقراطي ـ ١٧٤)	جون فريمون (جمهوري ـ ١١٤)، ميلارد فيلمور («الحزب الأمريكي ـ الحزب الثوري» ـ ٨)
١٩	*١٨٦٠	إبراهام لينكولن (جمهوري ـ ١٨٠)	جون بلايكينردج (ديمقراطي جنوبي ـ ٧٢)، جون بيل (الاتحاد الدستوري ـ ٣٩)، ستيفن دوغلاس (ديمقراطي جنوبي ـ ١٢)
٢٠	[٢٢] ١٨٦٤	إبراهام لينكولن (الاتحاد القومي ـ ٢١٢)	جورج ماكليلان (ديمقراطي ـ ٢١)
٢١	١٨٦٨	أوليس غرانت (جمهوري ـ ٢١٤)	هوراتيو سيمور (ديمقراطي ـ ٨٠)

يتبع

تابع

٢٢	١٨٧٢	أوليس غرانت (جمهوري ـ ٢٨٦)	هوراس غريلي («ديمقراطي ـ جمهوري حر» ـ ٠)، توماس هندريكس (ديمقراطي ـ ٤٢)، غراتس براون («ديمقراطي ـ جمهوري حر» ـ ١٨)، تشالز جينكنز (ديمقراطي ـ ٢)
٢٣	*١٨٧٦≠	رنفورد هيز (جمهوري ١٨٥)	صمويل تيلدن (ديمقراطي ـ ١٨٤)
٢٤	*١٨٨٠	جيمس غلرفيلد (جمهوري ـ ١٨٥)	ونفيل سكوت هانكوك (ديمقراطي ـ ١٥٥)، جيمس ويفر (ديمقراطي ـ ٠)
٢٥	*١٨٨٤	كروفر كليفلاند (ديمقراطي ـ ٢١٩)	جيمس بلين (جمهوري ـ ١٨٢)، جون ستريت جون (حظر ـ ٠)، بنيامين فرانكلين بولتر (دولار ـ ٠)
٢٦	†*١٨٨٨	بينيامين هاريسون (جمهوري ـ ٢٣٣)	كروفر كليفلاند (ديمقراطي ـ ١٦٨)، كلينتون فيسك (حظر ـ ٠)، ألسون ستريتر (اتحاد العمال ـ ٠)
٢٧	*١٨٩٢	كروفر كليفلاند (ديمقراطي ـ ٢٧٧)	بنيامين هاريسون (جمهوري ـ ١٤٥)، جيمس ويفر (الشعبي ـ ٢٢)، جون بيدويل (حظر ـ ٠)
٢٨	١٨٩٦	ويليام ماكينلي (جمهوري ـ ٢٧١)	وليام برايان («ديمقراطي ـ شعبي» ـ ١٧٦)
٢٩	١٩٠٠	ويليام ماكينلي (جمهوري ـ ٢٩٢)	وليام برايان («ديمقراطي ـ شعبي» ـ ١٥٥)، جون ويلي (حظر ـ ٠)
٣٠	١٩٠٤	تيودور روزفلت (جمهوري ـ ٣٣٦)	ألتون باركر (ديوقراطي ـ ١٤٠)، أوجين ديبس (اشتراكي ـ ٠)، سيلاس سوالو (حظر ٠)
٣١	١٩٠٨	وليام هوارد تافت (جمهوري ـ ٣٢١)	وليام برايان (ديمقراطي ـ ١٦٢٩ن اوجين ديبس (اشتراكي ـ ٠)، أوجين تشافين (حظر ـ ٠)
٣٢	*١٩١٢	وودرو ويلسون (ديمقراطي ـ ٤٣٥)	تيودور روزفلت (تقدمي ـ ٨٨)، ويليام هاوارد تافت (جمهوري ـ ٨)، أوجين ديبس (إشتراكي ـ ٠)، أوجين تشافين(حظر ـ ٠)
٣٣	*١٩١٦	وودرو ويلسون (ديمقراطي ـ ٢٧٧)	تشارلز هيوز (جمهوري ـ ٢٥٤)، الان بينسون (اشتراكي ـ ٠)، جيمس هينلي (حظر ـ ٠)
٣٤	١٩٢٠	وارن هاردينغ (جمهوري ـ ٤٠٤)	جيمس كوكس (ديمقراطي ـ ١٢٧)، أوجين ديبس (إشتراكي ـ ٠)
٣٥	١٩٢٤	كالفن كوليدج (جمهوري ـ ٣٨٢)	جون ديفيس (ديمقراطي ـ ١٣٦)، روبرت لافوليت (تقدمي ـ ١٣)
٣٦	١٩٢٨	هيربرت هووفر (جمهوري ـ ٤٤٤)	آل سميث (ديمقراطي ـ ٨٧)

يتبع

تابع

٣٧	١٩٣٢	فرانكلين روزفلت (ديمقراطي ـ ٤٧٢)	هيربيرت هووفر (جمهوري ـ ٥٩)، نورمان توماس (اشتراكي ـ ٠)
٣٨	١٩٣٦	فرانكلين روزفلت (ديمقراطي ـ ٥٢٣)	ألف لاندون (جمهوري ـ ٨)، وليمام ليمك (الاتحاد ـ ٠)
٣٩	١٩٤٠	فرانكلين روزفلت (ديمقراطي ـ ٤٤٩)	ويندل ويلكي (جمهوري ـ ٨٢)
٤٠	١٩٤٤	فرانكلين روزفلت (ديمقراطي ـ ٤٣٢)	توماس ديوي (جمهوري ـ ٩٩)
٤١	١٩٤٨*	هاري ترومان (ديمقراطي ـ ٣٠٣)	توماس ديوي (جمهوري ـ ١٨٩)، ستروم تيرموند (حقوق الولايات ـ ٣٩)، هنري والاس (تقدمي ـ عمال ـ ٠)
٤٢	١٩٥٢	دوايت أيزنهاور (جمهوري ـ ٤٤٢)	أدلي ستيفنسون (ديمقراطي ـ ٨٩)
٤٣	١٩٥٦	دوايت أيزنهاور (جمهوري ـ ٤٥٧)	أدلي ستيفنسون (ديمقراطي ـ ٧٣)
٤٤	١٩٦٠*	جون كينيدي (ديمقراطي ـ ٣٠٣)	ريتشارد نيكسون (جمهوري ـ ٢١٩)، هاري بيرد (ديمقراطي ـ ١٥)
٤٥	١٩٦٤	ليندون جونسون (ديمقراطي ـ ٤٨٦)	باري غولد ووتر (جمهوري ـ ٥٢)
٤٦	١٩٦٨*	ريتشارد نيكسون (جمهوري ـ ٣١٠)	هوبرت هومفري (ديمقراطي ـ ١٩١)، جورج والاس (أمريكي مستقل ـ ٤٦)
٤٧	١٩٧٢	ريتشارد نيكسون (جمهوري ـ ٥٢٠)	جورج ماكفرن (ديمقراطي ـ ١٧)، جون شميتز (أمريكي ـ ٠)، جون هوسبرس (تحرري ـ ١)
٤٨	١٩٧٦	جيمي كارتر (ديمقراطي ـ ٢٩٧)	جيرلد فورد (جمهوري ـ ٢٤٠)
٤٩	١٩٨٠	رونالد ريغان (جمهوري ـ ٤٨٩)	جيمي كارتر (ديمقراطي ـ ٤٩)، جون أندرسون (غير حزبي ـ ١)، إيد كلارك (تحرري ـ ٠)
٥٠	١٩٨٤	رونالد ريغان (جمهوري ـ ٥٢٥)	وولتر مونديل (ديمقراطي ـ ١٣)
٥١	١٩٨٨	جورش بوش الأب (جمهوري ـ ٤٢٦)	ميكائيل دوكاكيس (يموقراطي ـ ١١١)
٥٢	١٩٩٢	بيل كلينتون (ديمقراطي ـ ٣٧٠)	جورج بوش الأب (جمهوري ـ ١٦٨)، روس بيروت (غير حزبي ـ ٠)
٥٣	١٩٩٦	بيل كلينتون (ديمقراطي ـ ٣٧٩)	بوب دول (جمهوري ـ ١٥٩)، روس بيروت (إصلاح ـ ٠)
٥٤	٢٠٠٠	جورج بوش الابن (جمهوري ـ ٢٧١)	آل غور (ديمقراطي ـ ٢٦٦)، رالف نادر (الخضر ـ ٠)
٥٥	٢٠٠٤	جورج بوش الابن (جمهوري ـ ٢٨٦)	جون كيري (ديمقراطي ـ ٢٥١)
٥٦	٢٠٠٨	باراك أوباما (ديمقراطي ـ ٣٦٥)	جون ماكين (جمهوري ـ ١٧٣)
٥٧	٢٠١٢	باراك أوباما (ديمقراطي ـ ٣٣٢)	ميت رومني (جمهوري ـ ٢٠٦)، غاري جونسون (تحرري ـ ٠)

الفصل الثاني عشر

الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠١٦

جرت هذه الانتخابات يوم الثلاثاء الواقع في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وهي الانتخابات الرقم ٥٨ لانتخاب الرئيس الـ ٤٥، ونائب الرئيس الـ ٤٨ للولايات المتحدة. وقد سبقتها سلسلة من الانتخابات التمهيدية امتدت من شباط/فبراير ولغاية حزيران/يونيو من العام الانتخابي ٢٠١٦ نفسه. ومن ثم تلاها مؤتمرا التسمية لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وتوقعت إدارة الانتخابات أن يدلي ١٣١,٧ مليوناً من المقترعين بأصواتهم من أصل ٢٣١ مليوناً يحق لهم الانتخاب أو ما نسبته ٥٦,٩ بالمئة.

جرت أحداث مؤتمر التسمية للحزب الديمقراطي في مركز ويلز فارغو في مدينة فيلادلفيا ـ بنسلفانيا ما بين الخامس والعشرين والثامن والعشرين من عام ٢٠١٦. وسميت وزيرة الخارجية السابقة وعضو مجلس الشيوخ السابقة عن ولاية نيويورك هيلاري كلينتون كمرشحة للحزب الديمقراطي بطريقة المناداة بالاسم المعتمدة في المؤتمر (Roll Call)، في السادس والعشرين من تموز/يوليو، وأصبحت أول امرأة يسميها أحد الحزبين الكبيرين لمنصب رئيس الولايات المتحدة، بعد أن حصلت على ٥٩,٦٧ بالمئة من مجموع المندوبين الحاضرين في المؤتمر. وهزمت منافسها في الانتخابات التمهيدية بيرني ساندرز، عضو مجلس الشيوخ عن فيرمونت، الذي حصل على ٣٩,١٦ بالمئة من أصوات المندوبين. وسمي عضو مجلس الشيوخ تيم كين ليكون نائباً للرئيس بالهتاف (Acclamation)، وهو حاكم ولاية فرجينيا السابق وعضو مجلس الشيوخ عنها منذ ٢٠١٢. واعتمد الحزب الديمقراطي في مؤتمره ذاك برنامجاً حزبياً اعتبر الأكثر تقدمية في تاريخه، ركز على القضايا الاقتصادية مثل إصلاح سوق المال في وول ستريت، ودعا إلى تنظيم مالي أقوى، وإلى رفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٥ دولاراً في الساعة. أما على الصعيد الاجتماعي فكان أكثر تحرراً، إذ نادى بإصلاح قوانين العدالة الجنائية وإنهاء السجون الخاصة (Private Prisons)، وهي السجون التي تدار من طرف ثالث متعاقد مع الحكومة. ودعا أيضاً إلى توسيع الضمان الاجتماعي وإلى إلغاء عقوبة الموت.

أما الحزب الجمهوري فقد عقد مؤتمره بين الثامن عشر والحادي والعشرين من شهر تموز/يوليو ٢٠١٦ في كليفلاند ـ أوهايو. وقد صادق المؤتمر على البرنامج الحزبي. وضم المؤتمر ٢٤٧٢ مندوباً. وكان يكفي أغلبية بسيطة تقدر بـ ١٢٣٧ للفوز بالتسمية. فاز المرشح دونالد ترامب بالتسمية لمنصب الرئيس في التاسع عشر من تموز/يوليو بعد أن هزم عضو مجلس الشيوخ عن تكساس تيد كروز، وحاكم أوهايو جون كاسيتش، وعضو مجلس الشيوخ ماركو روبيو عن فلوريدا وغيرهم من المرشحين. وسمي مايك بينس لمنصب نائب الرئيس، وهو النائب السابق عن ولاية إنديانا والحاكم الحالي لها.

وخاض الانتخابات أيضاً عدد من مرشحي الأحزاب الثالثية. ويتميز مرشح الحزب التحرري غاري جونسون حاكم نيومكسيكو السابق، بأن له حق الظهور على بطاقات الاقتراع (Ballot Access)، في الولايات الخمسين. وأما مرشحة حزب الخضر الطبيبة جيل ستين فتظهر على بطاقات الاقتراع لعدد من الولايات تمكنها من الفوز في المجمع الانتخابي.

وركزت الحملات الانتخابية للمرشحين على عدد من الولايات المتأرجحة (Swing States)، وهي فلوريدا وأيوا ونيفادا وكارولينا الشمالية وأوهايو.

وفي بداية الحملة الانتخابية أظهرت الندوات المتلفزة بين المرشحَين الرئاسيين هيلاري كلينتون، ودونالد ترامب ضعف الحملة الانتخابية للأخير، بعد أن ارتكب عدداً من الأخطاء الكبيرة، ووجهت إليه الكثير من الاتهامات، ولا سيَّما هجومه على الأقلية المسلمة، وكذلك على النساء بوجه عام. ونقلت عدة استطلاعات للرأي بين الأمريكيين تقدم منافسته هيلاري كلينتون بهامش كبير من النقاط. فهل كانت هذه هي الحقيقة فعلاً، أم أن الحقيقة هي شيءٌ آخر تماماً؟!



المرشحة الديمقراطية الخاسرة في انتخابات ٢٠١٦ هيلاري كلينتون



المرشح الجمهوري دونالد ترامب في انتخابات ٢٠١٦ والرئيس المنتخب

حملت النتائج، التي بدأت تتسرب بعد ساعات من بدء الانتخابات في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر، مفاجأة من العيار الثقيل، قلبت كل التوقعات وعاكست أكثر التحليلات عمقاً، وعارضت أكثر الاستطلاعات شمولاً وصدقية. فما الذي حدث؟ وكيف دارت الدوائر على المرشحة الديمقراطية الأكثر حظاً هيلاري كلينتون التي أعطتها استطلاعات الرأي ما نسبته ٦٥ إلى ٩٠ بالمئة من أصوات الناخبين قبل إجراء الانتخابات؛ بينما حصلت على ٢٣٢ صوتاً في المجمع الانتخابي مقابل ٣٠٦ أصوات لمنافسها الجمهوري ترامب بعد فرز جميع الأصوات في نهاية العملية الانتخابية؟ ليس هذا فقط، وإنما استطاع الجمهوريون الحصول على أكثرية في الكونغرس بمجلسيه وكذلك على أكثرية حكام الولايات. وبحسب جريدة **نيويورك تايمز** ومراجع إخبارية أخرى، فقد حصل ترامب على ٣٠٦ أصوات في المجمع الانتخابي مقابل ٢٣٢ صوتاً لمنافسته كلينتون، بالرغم من حصولها على ٤٧,٧ بالمئة من مجموع المقترعين على المستوى الوطني، وحصول ترامب على ٤٧,٣ بالمئة فقط. واستطاع ترامب أن ينتزع خمس ولايات صوتت في انتخابات ٢٠١٢ للديمقراطيين هي فلوريدا وأيوا وأوهايو وبنسلفانيا ويسكنسون وميشيغان. وبذلك تكون انتخابات ٢٠١٦ هي الخامسة في تاريخ الولايات المتحدة منذ ١٨٢٠ التي يخسر فيها المرشح الذي حصل على أعلى نسبة من المقترعين على المستوى الشعبي بعد انتخابات: ١٨٢٤، ١٨٧٦، ١٨٨٨، ٢٠٠٠.

هل ملّ الناخب الأمريكي من السياسيين ووعودهم، ولم يعد يثق بهم مطلقاً. وكانت الرغبة عارمة بأنه بحاجة إلى رئيس من خارج دوائر واشنطن ونخبتها الفاسدة؟

وعلى عكس الصورة التي رسمها الإعلام له كمهرّج، فإن ترامب كما اتضح لاحقاً ليس غبياً، وليس سطحياً، وليس رجل المصادفة. وهو الذي كان يعرفه الشارع الأمريكي جيداً بسبب برنامجه الشهير (The Apprentice). وبسبب شهرته وتصريحاته الخارجة عن المألوف، منحه الإعلام تغطية غير مسبوقة وأصبحت القنوات تتسابق لإجراء مقابلات معه، لسببين:

- حضوره سيزيد من عدد المشاهدات وهو ما سيوفر إعلانات أكثر.
- هو مهرّج، وبالنهاية لن ينتخبه الشعب الأمريكي. لذا لا ضرر من حضوره.

ما منحه الإعلام الأمريكي من تغطيات لترامب مجاناً، كانت ستكلف مئات الملايين لو طلبها غيره، وهذا الطمع (بالإعلانات)، واللامبالاة (القراءة الخاطئة) هي كانت بداية بروزه ووصول رسالته إلى الناخب الأمريكي.

ترامب، وعن طريق تلك التغطية الإعلامية الهائلة (وغير المقصودة)، أوصل رسالته الانتخابية بلغة بسيطة، للناخب الأمريكي البسيط. وكانت بلا شك وراء شعبية ترامب وفوزه برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد دأب ترامب بالتركيز على عدة نقاط، واستمر يذكرها بلا تغيير ومن دون توقف أو ملل من البداية إلى ما قبل يوم النتائج، وأبرزها:

أنا غني ومستقل ولست مديناً لأحد، لذا إن حكمتكم سأعمل لأجلكم وليس لأجل أي جهة أخرى. أما غيري وعلى رأسهم هيلاري سيعملون من أجل داعميهم من بنوك ولوبيات كبيرة وفاسدة.

أنا ناجح، انظروا إلى تاريخي، أنشأت العديد من المشاريع العملاقة الناجحة، وهذا ما سأقوم به لأمريكا، على عكس بقية المرشحين. الذين لم يفعلوا شيئاً ذا قيمة بحياتهم ولا يجيدون إلا الحديث.

أنا سأطوّع القوانين من أجل إعادة الوظائف لأمريكا، وهذه نقطة بالغة الحساسية بالنسبة إلى الناخب الأمريكي من الطبقة العمالية (ولاية ميشيغان على الخصوص). فأغلب الشركات أصبحت تغلق مصانعها وتصنّع منتجاتها بالخارج (الصين، والمكسيك) بسبب رخص تكلفة العمالة مقارنةً بأمريكا، وذكر أن أي جهة واستشهد بـ Ford وApple بأنهما لن تقبلا بتصنيع منتجاتها بأمريكا، لكنني سأفرض على منتجاتها القادمة من الخارج ضرائب ضخمة، الأمر الذي يضطرهم في النهاية إلى إعادة التصنيع في أمريكا، وهو ما سيولّد وظائف في الداخل الأمريكي. وصف ترامب نفسه هنا بالتالي: سأكون أكبر رئيس مولّد للوظائف عرفه تاريخ أمريكا! وهو سيلغي أو يغير اتفاقيات التجارة التي أضرت بأصحاب الأعمال الصغيرة في أمريكا، وسيخفف من الضرائب، وسيستبدل نظام Obamacare للرعاية الصحية والذي ثبت أنه فاشل ومكلف ومفيد لشركات التأمين فقط، سيعيد تطوير البنية التحتية التي أشعرت المواطن الأمريكي عندما يزور دبي وقطر (كما ذكر هو نفسه) بأن أمريكا من دول العالم الثالث. وسيعيد تطوير الجيش الأمريكي الذي تعود بعض أسلحته للحرب العالمية الثانية، وسيهزم داعش في عقر دارها!

أنا أفهم كيف يعمل الفساد بأمريكا، لأنني كنت جزءاً منه، اضطراراً بسبب أعمالي ومصالحي. موّلت الكثير من هؤلاء الدمى، وضرب مثالاً بأنه يوم زواجه اتصل بهيلاري وأمرها بالحضور، ولم تستطع الرفض لأنه دعمها مالياً! كان يضرب هذه الأمثلة لإيصال رسالة: أنا أفهم هذا المستنقع جيداً وسأقوم بتنظيفه!

اعتمد ترامب في حملته الانتخابية منذ البداية خطاباً شعبوياً يمينياً يرضي هواجس الإسلاموفوبيا لدى الأمريكيين. فمن روح شعار حملته الانتخابية «أمريكا عظيمة مرة أخرى» صدرت تصريحات مثيرة للجدل، على رأسها حديثه عن «الإسلام الأصولي المتطرف»، حيث اقترح فرض حظر على دخول المسلمين لأمريكا، وخاصة أولئك الذين أتوا من مناطق يسيطر فيها الإرهابيون. كما اتسمت آراؤه بما وُصف بـ «العنصرية» ضد المجموعات العرقية، كالسود أو اللاتينيين. فالشعب الأمريكي يعيش في خوف دائم من المتطرفين ومن اللاجئين والمهاجرين. واستخدام المال السياسي أعطى ترامب منصة قوية، لتصوير الأحداث في المنطقة العربية بطريقة متطرفة ومتوحشة، تخيف الناخب الأمريكي وتجعله يشعر أن ترامب هو المنقذ. ويرى البعض أن تصريحات ترامب داعبت هاجس الرجل الأبيض الذي خشي أن يصبح أقلية عقب ثماني سنوات من حكم أوباما، لذا لاقى قبولا عند الأمريكيين البيض الذين تتعدى نسبتهم الـ٧٠ بالمئة من تعداد سكان الولايات المتحدة. وأن ترامب رجل «على طبيعته» يتحدث بصدق إلى الشعب، لا يملك حجة سياسية قوية لكنه يستخدم العواطف. وترى أن ذلك يناسب طبيعة الشعب الأمريكي العاطفي، الذي ربما لا يعتبر مُحنكاً سياسياً مثل الشعب البريطاني والفرنسي على سبيل المثال.

يوجد في أمريكا ١١ مليون شخص يعملون بصفة مخالفة للنظام، دخل معظمهم البلاد من طريق عبور الحدود من المكسيك (تهريب). ويعرف ترامب والمواطن الأمريكي العادي أن جزءاً كبيراً من هؤلاء هم مجرمون، ومهربو مخدرات، ومغتصبون. عندما ذكر ترامب أنه سيبني جداراً فاصلاً بين المكسيك وأمريكا لإيقاف الهجرة غير الشرعية وسيجبر دولة المكسيك على دفع تكاليفه، بل وسيقبض على المهاجرين غير الشرعيين ويعيدهم إلى المكسيك، انتفض الإعلام ضده، وصوَره على أنه هتلر جديد. لكن يبدو أن هذه الرسالة بالذات كانت المفتاح لقلب الناخب الأمريكي، الذي مل من عدم وجود وظيفه براتب معقول، لأن المكسيكي يقبل بأجر منخفض ومن دون تأمين، وملّ من رؤية نسبة الجرائم ترتفع بسبب تلك العصابات الخارجة عن السيطرة.

وكان تركيز ترامب على الجانب الاقتصادي أمراً بالغ الأهمية مقارنةً بالبرنامج الاقتصادي لهيلاري كلينتون. فقد روّج لإعفاءات ضريبية جديدة لاقت قبولاً حسناً بين طبقة العمال. وقال إن خطته الاقتصادية تتضمن خفضاً على معدلات ضرائب الدخل، والضرائب على الشركات ومخصصات جديدة للآباء والأمهات العاملين الذين يتحملون تكاليف رعاية أطفال. واعتمد ترامب على انتقاد خطة هيلاري الاقتصادية، التي قال إنها ستضر الطبقة العاملة برفع الضرائب عليها. كما قال إن نظام الرعاية الصحية الذي تبنته كلينتون ـ مستأنفة بذلك نهج سلفها باراك أوباما ـ يكلف الأمريكيين أكثر مما ينبغي.

ومجيء ترامب من خارج «مطبخ السياسة الأمريكية»، ربما منحه سبقاً على منافسته الديمقراطية؛ فالتغيير الذي عبّر عنه بأجندة اقتصادية توافق مع هوى الأمريكيين، إذ روّج لخفض الضرائب عن كاهل المواطن، والوقوف مع العامل والمهاجر، وإعطائه مزيداً من الأمان. بينما كانت المرشحة الأخرى هيلاري كلينتون سليلة المؤسسة الأمريكية الرسمية، وآخر منصب رسمي لها هو وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٣. وتولدت قناعة لدى الكثيرين من المواطنين الأمريكيين أنها قدمت كل ما في جعبتها ولم تعد تمتلك أي جديد. وركز ترامب على إصلاح الداخل الأمريكي، وبخاصة على «تقليل التأثير الفاسد للمصالح الخاصة»

ولكن ما هو الدور الذي أدّاه اللوبي الصهيوني واللوبي الروسي في دعم المرشح ترامب؟ من الواضح أن هناك دعماً ما دلت عليه المؤشرات المتعددة التي سلطت وسائل الإعلام الضوء عليها. منها اتهام الإدارة الأمريكية روسيا باختراق نظام الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي. ولا يمكن تجاهل أن اللوبي الصهيوني بكل إعلامه ونفوذه الاقتصادي كان يقف وراء ترامب بعدما حصل على تعهدات صارمة من ترامب مختلفة كلية عن تلك التي التزم بها الديمقراطيون، ومنها على سبيل المثال نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

وعلى النقيض من ذلك ربما ضاق الأمريكيون ذرعاً من سياسة الديمقراطيين خلال السنوات الثماني المنصرمة على الصعيد الخارجي، ولا سيَّما في الشرق الأوسط، وشعروا أن صورة الولايات المتحدة القوية بدأت تهتز وتنهار أمام الدب الروسي العنيد، وهو ما استخدمه ترامب كورقة رابحة

في وجه كلينتون. واستطاع خطاب ترامب من خلاله دغدغة مشاعر الأمريكيين، وإشعارهم بأنهم سيبدؤون عهداً جديداً معه، يعيد لهم الهيبة الأمريكية التي تراجعت أمام الدب الروسي في فترة ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

أولاً: الأخطاء التي ارتكبتها كلينتون

منذ انطلاق حملتها الانتخابية، اعتاد الديمقراطيون التقليل من شأن المرشح الجمهوري ترامب بسبب قلة خبرته السياسية، إلا أن قدرة هذا الأخير على التأثير في المواطن الأمريكي العادي ومداعبة عواطفه ومخاطبة هواجسه، جعل أعضاء المجمع الانتخابي يميلون إليه ويفضلونه على منافسته. وخلافاً للمتوقع ربما أدى دعم النخبة السياسية لها دوراً سلبياً على شعبيتها، ولا سيَّما عندما اجتمعوا في حملة للتقليل من أهمية مؤيدي ترامب في أيلول/سبتمبر الذي سبق الانتخابات. وربما ظن بعض مؤيدي كلينتون أن نصرها المؤكد في الانتخابات كما صورته وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي يعفيهم من الذهاب إلى صناديق الاقتراع، وهو ما يفسر ضعف الإقبال عن المتوقع بالنسبة إلى بعض الشرائح الانتخابية. بينما «تحرّج» أو حتى «خجل» الكثير من المقترعين من إبداء دعمهم للمرشح ترامب عند خضوعهم لاستطلاعات الرأي، فشكلوا شريحة انتخابية صامتة أحدثت فرقاً في النتائج الانتخابية النهائية.

حصلت هيلاري كلينتون منذ بداية حملتها الانتخابية على دعم مالي كبير، وعلى مساندة وسائل الإعلام لها، وكذلك وقوف الرئيس أوباما وزوجته في صفها، وهو ما أعطاها ثقة زائدة، وبدت صورتها وكأنها متفوقة على المرشح الآخر على نحوٍ لا يقهر.

إلا أن صورتها بدت أنها بدأت تهتز جدياً لدى الناخب الأمريكي بعد مغادرتها أحد التجمعات الانتخابية في أيلول السابق للانتخابات الأمريكية، وبعد أن تعرضت للإعياء والسقوط، وكشفت الطبيبة الخاصة بها أنها تعاني التهاباً رئوياً حاداً، لكن كلينتون نفسها لم تكشف عن أي تفاصيل، وهو ما جعل الكثيرين يعتقدون أنها تفتقد المصداقية والشفافية.

ثانياً: فضيحة الرسائل الإلكترونية

ألقت مسألة استخدام كلينتون خوادم بريد إلكتروني خاصة، خلال توليها وزارة الخارجية، بظلال على حملتها الانتخابية، قبل الانتخابات الرئاسية، وأثارت تساؤلات بين الناخبين في شأن مدى صدقيتها، ومنحت منافسها الجمهوري، دونالد ترامب، فرصة للهجوم عليها. وانتقد جيمس كومي مدير مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI) كلينتون بسبب تعاملها مع معلومات سرية، واصفاً إياها بأنها تتسم «بالإهمال الشديد»، لكنه قال: «لا يوجد مدع عاقل سيوجه لها أو لموظفيها اتهامات جنائية».

تضمنت الرسائل معلومات سرية تتعلق بالأمن القومي تدين الولايات المتحدة على الأقل أخلاقياً، مثل حديثها عن ضرب سورية خدمة لإسرائيل وإضعاف روسيا وإيران، وتمويل «داعش» من جانب بعض الدول الخليجية، وكذلك علاقة الإدارة الأمريكية بإخوان مصر وغيرها الكثير.

من الناحية الفنية، وبدلاً من اللجوء إلى خادم إلكتروني آمن للحكومة الاتحادية، نصّبت وزيرة الخارجية خادماً إلكترونياً خاصاً بها في المنزل، يسمح لها باستخدام الإنترنت من دون ترك أيّ أثر في الخادم العائد للدولة الاتحادية. قام الفني الخاص بالسيدة كلينتون بتنظيف الخادم قبل وصول عناصر مكتب التحقيقات الفدرالي، لذلك لم يكن من الممكن معرفة السبب وراء تنصيب هذا الجهاز في منزلها.

في المرحلة **الأولى،** لاحظ مكتب التحقيقات الفدرالي أنّ الخادم الإلكتروني الخاص لم يكن خادماً آمناً لوزارة الخارجية. لهذا لم ترتكب السيدة كلينتون سوى خطأ أمني. وفي مرحلة **ثانية،** قام مكتب التحقيقات الفدرالي بالاستيلاء على الكمبيوتر الخاص بعضو الكونغرس السابق أنطوني وينر، والزوج السابق للسيدة هيوما عابدين مديرة مكتب هيلاري كلينتون ـ بعد اتهامه بتوجيه رسائل جنسية إلى قاصر. وتم العثور في ذلك الكمبيوتر على رسائل واردة من وزيرة الخارجية ذات طابع سري.

عزت المرشحة كلينتون خسارتها في الانتخابات إلى كومي، وتساءلت ما الذي يجعله يعيد التحقيق في موضوع رسائلها الإلكترونية قبل عشرة أيام فقط من بدء الانتخابات وبعد أن أقفل الملف في حزيران/يونيو الفائت، وبعد أن تمّ تبرئة ساحتها.

ثالثاً: دور الإعلام في تضليل الرأي العام

قصة الانتخابات الأخيرة حملت الكثير من المفاجآت، وليس أكبرها فوز ترامب، بل المفاجأة الكبرى هي حقيقة الإعلام الأمريكي.

فهل كان الإعلام مخطئاً؟ وهل يعلّمنا أن بإمكانه أن يجعل مرشحاً يتقدم على مرشح آخر، لكن لا يمكنه أن يوصله إلى الكرسي الرئاسي؟ فبالرغم من ميل استطلاعات الرأي ووسائل الإعلام إلى المرشحة كلينتون، إلا أن ذلك لم يكن له أساس على الأرض.

كنا دائماً نسمع أن الإعلام الأمريكي مُسيطر عليه من مجموعة أشخاص نافذين، يحركونه كما يريدون، لكنها كانت نظرية لم يستطع أحد إثباتها، لأن تلك المؤسسات كانت تعمل بذكاء شديد ومنهجيات خداع قلّ نظيرها. عندما شعر هذا الإعلام بخطئه حين أبرز ترامب، وأنه من الممكن أن يفوز وهو ما لا يمكن قبوله، لأن ترامب ليس دمية كغيره ولا يمكن التكهن بما سيقوم به، تم توجيه هذا الإعلام من قبل مالكيه بالعمل على تخفيف الظهور الإعلامي لترامب إلى أقصى درجة، وتشويه صورته وإبرازه كشخص غبي وسيئ ونشر أي فضائح ممكن اكتشافها عنه، وفي المقابل تحسين

صورة هيلاري وإخفاء أي شيء ممكن أن يضر بسمعتها (تسريبات ويكيليكس مثلاً). ونشر الإعلام إحصاءات واستفتاءات مزيفة باستمرار تظهر تقدم هيلاري، لقتل الحماسة لدى ناخبيه فلا يذهبون للتصويت أصلاً. قام الإعلام الأمريكي بذلك بجدارة، إلا أن شيئاً حدث لم يكن له القدرة على مواجهته، وهو Trump Rallys أو التجمعات الانتخابية لترامب، إضافة إلى Twitter وYoutube. عمل ترامب على نحوٍ شبه أسبوعي على إقامة تجمع انتخابي بأحد الأماكن (أستاد رياضي مثلاً)، يحضره بنفسه في إحدى الولايات، ويعلن عنه عن طريق (تويتر) فيأتي عشرات الآلاف للتجمع، ويتم البث على Youtube. كان هذا بديلاً للإعلام والقنوات التلفزيونية التي توقفت عن تغطيته، والتي وجه ترامب لها الاتهامات بأنها جزء من الحملة الانتخابية لمنافسته كلينتون، ومن طريقها كان ترامب يوصل رسائله (التي تدخل قلب الناخب). ويفنّد كذب الإعلام عنه، نقطةً نقطة، وبلغة بسيطة وواضحة، ويخاطب سكّان كل ولاية بالقضايا التي تهمهم، وتحديداً وكيف سيحل مشاكلهم. في تلك الأثناء، وصل الإعلام الأمريكي إلى أقل درجات المهنية: كذب يومي، إخفاء للحقائق، وتزوير وتأليف استفتاءات لا أساس لها إلى درجة أن CNN قطعت البث عن أحد أعضاء الكونغرس (من دون حرج) عندما تجرأ وذكر تسريبات ويكيليكس عن هيلاري.

المسلسل الكرتوني الشهير «ذا سيمبسونس»

صدق المسلسل الكرتوني الأمريكي الشهير «ذا سيمبسونس» (The Simpsons) إحدى عشرة مرة بالضبط في توقع أحداث مستقبلية على درجات متفاوتة من الأهمية منذ انطلاقته في عام ١٩٨٩، وهو مسلسل من إنتاج شركة فوكس، مثل انتشار وباء «إيبولا» وطبعاً انتخاب ترامب رئيساً. ففي إحدى حلقاته منذ ست عشرة سنة توقع بأن يصبح دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة. ويقول كاتب المسلسل إن الأمر كان تحذيراً للأمريكيين من العوج والزيغ الذي طرأ على الحياة الأمريكية، فهل حقاً كان كذلك!؟

المراجع

١ ـ العربية

كتب

إسماعيل، حسن سيد أحمد. **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧.

التنير، سمير. **أمريكا من الداخل: حروب من أجل النفط.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٠.

الدليمي، حافظ. **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.** عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠١.

زينك، هارولد، هوار دينيمان وجيسي هاثورن. **نظام الحكم والسياسة في الولايات المتحدة.** القاهرة: مطبعة المعرفة، ١٩٥٨.

سليمان، عبد العزيز وعبد المجيد نعنعي. **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث.** بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣.

العكش، منير. **أمريكا والإبادة الجماعية: حق التضحية بالآخر.** بيروت؛ لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢.

كامل، نبيلة عبد الحليم. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر.** القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢

نافعة، حسن. **معجم النظم السياسية الليبرالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.** القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

نوار، عبد العزيز سليمان ومحمود محمد جمال الدين. **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين.** القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩.

٢ ـ الأجنبية

Books

American Heritage Dictionary. 4th ed. Boston, MA: Houghton Mifflin Company, 2000.

Appleby, Joyce. *Thomas Jefferson: The American Presidents Series: The 3rd President, 1801-1809*. New York: Times Books, 2003.

Bel, J. L. *History Analysis and Unabashed Gossip about the Start of the American Revolution in Massachusetts*. Boston, MA: Cambridge University Press, 1775

Bender, Thomas. *A Nation Among Nations: America's Place in World History*. New York: Hill and Wang, 2006.

Black, Earl and Merle Black. *Politics and Society in the South*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

Bowman, Ann. *State and Local Government: The Essentials*. Boston, MA: Wadsworth, 2012.

Buchanan, Paul D. *American Women's Rights Movement: A Chronology of Events and of Opportunities from 1600 to 2008*. Wellesley, MA: Branden Books, 2009.

Bugh, Gary (ed.). *Electoral College Reform: Challenges and Possibilities*. New York: Ashgate Publishing, Ltd., 2010.

Chase, James S. *Emergence of the Presidential Nominating Convention, 1789–1832*. Champaign, IL: University of Illinois Press, 1973.

Dark, Taylor E. *The Unions and the Democrats: An Enduring Alliance*. New York: Cornell University Press, 2001.

Davis, Kenneth C. *Don't Know Much about the Civil War.* New York: William Marrow and Co, 1996.

Edwards (III), George C. *Why the Electoral College is Bad for America*, 2nd ed. (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2011

Farrand's Records. *Records of the Federal Convention: A Century of Lawmaking for a New Nation: U.S. Congressional Documents and Debates, 1774–1875*. Washington, DC: Library of Congress, 1880.

Finn, John E. *Civil Liberties and the Bill of Rights Part I: Lecture 4: The Court and Constitutional Interpretation*. Chantilly, VA: Teaching Company, 2006.

Fried, Joseph. *Democrats and Republicans-Rhetoric and Reality: Comparing the Voters in Statistics and Anecdote*. New York: Algora Pub., 2008.

Furtwangler, Albert. *The Authority of Publius: A Reading of the Federalist Papers*. New York: Cornell University Press, 1984.

Gienapp, William E. *The Origins of the Republican Party, 1852-1856.* New York: Oxford University Press, 1989.

Gierzynski, Anthony. *Saving American Elections: A Diagnosis and Prescription for a Healthier Democracy*. Amherst, NY: Cambria Press, 2011. (Politics, Institutions, and Public Policy in America)

Greene, Jack P. and J. R. Pole. *A Companion to the American Revolution*. New York: John Wiley and Sons 2008.

Griffin, Stephen M. *American Constitutionalism: From Theory to Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Hamilton, Alexander, James Madison and John Jay. *The Federalist Papers*. New York: The New American Library, 1961.

Huddleston, John. *Killing Ground: The Civil War and the Changing American Landscape.* Maryland, MA: John Hopkins University Press, 2002.

Jillson, Cal. *American Government: Political Development and Institutional Change*. New York: Taylor and Francis, 2013.

Karol, David. *Party Position Change in American Politics: Coalition Management*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009.

Kozlowski, Darrell J. *Federalism*. New York: Infobase Publishing, 2010.

Larner, Max. *America as a Civilization*. New York: Simon and Schuster publication, 1957.

Levendusk, Matthew. *The Partisan Sort: How Liberals Became Democrats and Conservatives Became Republican*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009.

Levy, Leonard W. Kenneth L. Karst and Adam Winkler (eds.). *Encyclopedia of the American Constitution*. New York: Macmillan, 1992.

McLaughlin, Andrew C. *A Constitutional History of the United States.* New York; London: D. Appleton-Century Company, 1936.

Moore, Christopher. *The Mediation Process: Practical Strategies for Resolving Conflict*. 2nd ed. San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1996.

The New York Times Guide to Essential Knowledge: A Desk Reference for the Curious Mind. 2nd ed. New York: St. Martin's Press, 2007.

Norton, Mary Beth. *A People and a Nation: A History of the United States, volume I: 1789 to 1877*. New York: Houghton Mifflin, 2007.

Maier, Pauline. *Ratification: The People Debate the Constitution, 1787–1788*. New York: Simon and Schuster, 2010.

Merskin, Debra L. *Media, Minorities, and Meaning: A Critical Introduction*. New York: Peter Lang, 2010.

Micklethwait, Adrian and John Wooldridge. *The Right Nation*: *Why America is Different*. New York; London: Penguin, 2004.

Pritchett, C. Herman. *The American Constitution*. Edited by Joseph P. Harris. New York: McGraw-Hill, 1959. (McGraw-Hill Series in Political Science)

Quirk, Joel. *The Anti-Slavery Project: From the Slave Trade to Human Trafficking*. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2011.

Rutland, Robert A. *The Republicans: From Lincoln to Bush*. Columbia, CO: University of Missouri, 1996.

Sabato, Larry J. *More Perfect Constitution: Why the Constitution Must Be Revised: Ideas to Inspire a New Generation*. New York: Walker Publishing Company, 2007.

Schlesinger, Arthur (Jr.). *Liberalism in America: A Note for Europeans- The Politics of Hope*. Boston, MA: Riverside Press, 1956.

Stevens, Thaddeus. *The Selected Papers of Thaddeus Stevens, 1792–1868*. Pittsburgh: University of Pittsburgh, 1971.

Vinovskis, Maris. *Toward A Social History of the American Civil War*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990.

Wagner, Heather Lehr. *The History of the Republican Party*. New York: Infobase Publishing, 2007.

Wallenstein, Peter and Paul Finkelman. *The Encyclopedia of American Political History*. New York: CQ Press, 2001.

Ware, Alan. *The American Direct Primary: Party Institutionalization and Transformation in the North- A British Perspective*. London; New York: Cambridge University Press, 2002.

Winchester, Simon *The Men Who United the States: America's Explorers, Inventors, Eccentrics and Mavericks, and the Creation of One Nation, Indivisible*. New York: Harper Collins, 2013.

Young, Alfred Fabian, Gary B. Nash, and Ray Raphael. *Revolutionary Founders: Rebels, Radicals, and Reformers in the Making of the Nation*. London: Random House Digital, 2011.

Zelizer, Julian E. *The American Congress: The Building of Democracy*. Washington, DC: Houghton Mifflin Harcourt, 2004.

Periodicals

«A Survey Finds 30 Legislatures Favor Direct Vote for President.» *New York Times*: 8/10/1969.

Altman, Roger C. «The Great Crash, 2008: A Geopolitical Setback for the West.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 1, January-February 2009.

Baker, Peter and Jim VandeHei. «A Voter Rebuke For Bush, the War and the Right.» *Washington Post*: 8/11/2006.

Baron, Kevin. «Republicans Growing Conflicted over Afghanistan, Says Poll.» *Foreign Policy*: 19 October 2012.

«Births: Preliminary Data for 2010.» *National Vital Statistics Reports* (National Center for Health Statistics): vol. 60, no. 2, 2011.

Brownstein, Ronald. «Public Opposes Gay Weddings at Military Facilities.» *National Journal*: 21/5/2012.

«Cartographer Put «America» on the Map 500 Years Ago.» *USA Today*: 24/4/2007.

Cassidy, John. «Is America an Oligarchy?.» *The New Yorker*: 18 April 2014.

Cohen, Jon. «Gay Marriage Support Hits New High in Post-ABC Poll.» *The Washington Post*: 18/3/2013.

Cohen, Micah. «Presidential Geography: Montana: Five Thirty Eight.» *The New York Times*: 21/6/2012.

DeLear, Byron. «Who Coined «United States of America»? Mystery Might Have Intriguing Answer.» *Christian Science Monitor*: 4/7/2013.

DeFalco, Beth. «New Jersey to Take «Idiots» «Insane» out of State Constitution?.» *Delaware News Journal*: 9/1/2007.

Dionne, E. J. «How Huckabee Scares the GOP Real Clear Politics.» *Washington Post*: 21/12/2007.

Edelman, Adam. «Reagan, Nixon Would Never Get Voted in by Today's Republicans, Bob Dole Says.» *New York Daily News*: 26/5/2013.

Eilperin, Juliet. «Watts Walks a Tightrope on Affirmative Action.» *The Washington Post*: 12/5/1998.

«Electoral College Mischief.» *The Wall Street Journal*: 8/9/2004.

Gangale, Thomas. «The California Plan: A 21st Century Method for Nominating Presidential Candidates.» *PS: Political Science and Politics*: vol. 37, no. 1, January 2004.

Judis, John B. and Ruy Teixeira. «Back to the Future.» *The American Prospect*: 19/6/2007.

Herrerra, Richard. «Are «Superdelegates» Super?.» *Political Behavior*: vol. 16, no.1, March 1994.

Kurtz, Howard. «College Faculties A Most Liberal Lot, Study Finds.» *The Washington Post*: 29/3/2005.

Maugh, Thomas H. «Who Was First?: New info on North America’s Earliest.» *Los Angeles Times*: 12/7/2012.

Nagourney, Adam. «Democrats Set Primary Calendar and Penalties.» *New York Times*: 20/8/2006.

________. «Young Americans are Leaning Left, New Poll Finds.» *The New York Times*: 27/6/2007.

Nash, George H. «The Republican Right from Taft to Reagan.» *Reviews in American History*: vol. 12, no. 2, June 1984.

Nicols, John. «Al Gore Wins Nobel Peace Prize.» *USA Today*: 12/10/2007.

Ribuffo, Leo P. «20 Suggestions for Studying the Right Now that Studying the Right is Trendy.» *Historically Speaking*: vol. 12, January 2011.

Roller, Emma. «Elizabeth Warren’s 11 Commandments of Progressivism.» *The Atlantic*: 18/7/2014.

Shea, Christopher. «What Liberal Academia?,» *The Boston Globe*: 12/10/2003.

«Taxing the Wealthy: Diving into the Rich Pool.» *The Economist*: 24/9/2011.

U.S Census Bureau. «Births: Final Data for 2012.» *National Vital Statistics Reports*: vol. 61, no. 1, 2012.

Weiner, Rachel. «Reince Priebus Gives GOP Prescription for Future.» *The Washington Post*: 18/3/2013.

Wilson, Reid. «North Dakota is the Best State in America.» *Washington Post*: 2/1/2012.

Electronic Papers and Studies

Congress U.S. Senate. «Legislation and Records Home -Votes - Roll Call Vote.» Washington, DC, <http://www.senate.gov/committees/committees_home.htm>.

Democratic National Committee. «Delegate Selection Rules for the 2008 Democratic National Convention.» New York, 19 August 2006, <https://s3.amazonaws.com/apache.3cdn.net/3e5b3bfa1c1718d07f_6rm6bhyc4.pdf>.

Democratic Party. «Renewing America’s Promise.» Democratic Party Platform, 25 August 2008, <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=78283>.

Elshinnawi, Mohamed. «Arab-American Voters Say Iraq Top Issue in 2008 Campaign.» Voice of America, 23 July 2007, <http://www.voanews.com/a/a-13-2007-07-23-voa41/343223.html>.

«Encourage Market-Based Solutions to Environmental Problems.» On the Issues (12 August 2000), <http://www.ontheissues.org/default.htm>.

Exit Polls. «Presidential Race - 2012 Election Center - President: Full Results.» CNN, 15 November 2012, <http://edition.cnn.com/election/2012/results/race/president/>.

Federaion Election Commition. <http://www.fec.gov/pages/brochures/pubfund.shtml#6>.

FBI. «Crime in the United States.» Uniform Crime Statistics-Murder (2011), <https://ucr.fbi.gov/crime-in-the-u.s/2011/crime-in-the-u.s.-2011>.

«Frequently Asked Questions about the Libertarian Party.» Libertarian National Committee, <http://www.lp.org/faq>.

Gallup, Party Affiliation. «Gallup Historical Trends.» Gallup, New York, 2014, <http://www.gallup.com/poll/15370/party-affiliation.aspx>.

«Grand Old Party.» <https://en.oxforddictionaries.com/definition/grand_old_party>.

Jones, Jeffrey M. «Democratic Party ID Drops in 2010, Tying 22-Year Low.» Gallup Surveys, 5 January 2011, <http://www.gallup.com/poll/145463/democratic-party-drops-2010-tying-year-low.aspx>.

________. «Record-High 42% of Americans Identify as Independents.» Gallup: 8 January 2014.

International Transparency Organization [ITO]. «Corruption Perceptions Index 2012.» <http://www.transparency.org/cpi2012/results>.

«Iraq- Getting in Was Wrong; Getting Out Was Right, U.S. Voters Tell Quinnipiac University National Poll.» Quinnipiac University Poll, 3 July 2014, <https://poll.qu.edu/images/polling/us/us07032014_ulps31.pdf/>.

Lobe, Jim .«Military More Republican, Conservative than Public-Poll.» 1 January 2004, <http://www.lewrockwell.com>.

Newport, Frank. «Mississippians Go to Church the Most; Vermonters, Least.» Gallup Surveys, 2009, <http://www.gallup.com/poll/125999/Mississippians-Go-Church-Most-Vermonters-Least.aspx>.

________. «Women More Likely to Be Democrats, Regardless of Age.» Gallup, 12 June 2009, <http://www.gallup.com/poll/120839/women-likely-democrats-regardless-age.aspx>.

Pew Research Center. «Beyond Red vs. Blue: Republicans Divided About Role of Government - Democrats by Social and Personal Values.» New York, 10 May 2005, <http://www.people-press.org/2005/05/10/beyond-red-vs-blue/>.

________. «Growing Number of Americans Say Obama is a Muslim.» Pew Research Center, Religion and Politics, 19 August 2010, <http://www.pewforum.org/2010/08/18/growing-number-of-americans-say-obama-is-a-muslim/>.

Poll Center. «American Muslims Support Obama.» Washington, DC, Business Standard, 25 October 2012, <http://edition.cnn.com/election/2012/results/race/president/>.

Polling Reports. «Abortion.» <http://www.pollingreport.com/abortion.htm>.

«President Exit Polls - Election 2012.» *New York Times* (2012), <http://elections.nytimes.com/2012/results/president/exit-polls>.

«Rep. Levin Welcomes Senate Introduction of Presidential Primary Reform Bill.» levin.house.gov, Washington, DC, 6 September 2007, <http://levin.house.gov/press-release/rep-levin-welcomes-senate-introduction-presidential-primary-reform-bill>.

Ring, Michael J. «Reforming Primary Politics.» *The Tech Online*: 4/4/2000, <http://tech.mit.edu/V120/N17/col17ring.17c.html>.

Saad, Lydia. «Republicans, Democrats Agree on Top Foreign Policy Goals: Partisans Disagree Most on Importance of Working to Achieve World Cooperation.» (Gallup, Politics, 20 February 2013), <http://www.gallup.com/poll/160649/republicans-democrats-agree-top-foreign-policy-goals.aspx>.

Skolnick, David. «One Valley State Legislator Tried Unsuccessfully to Move the Ohio Primary to February.» (Youngstown, Ohio: The Vindicator, 30 December 2007), <http://www.vindy.com/news/2007/dec/30/one-valley-state-legislator-tried-unsuccessfully/>.

USA Supreme Court, Opinion of the Court. «Hamdan v. Rumsfeld.» <https://supreme.justia.com/cases/federal/us/548/557/opinion.html>.

U.S Census Bureau. «2010 Census Data.» <https://www.census.gov/2010census/data/>.

________. «Hispanic or Latino Origin by Specific Origin, 2007.» American Community Survey (2008).

________. «Statistical Abstract of the United States.» 2005, <http://www.census.gov/prod/2005pubs/06statab/pop.pdf>.

________. «United States – Urban.» <https://www.census.gov/geo/reference/urban-rural.html>.

US. Gov. «Felony Disenfranchisement in the United States.» section.l.USA, <file:///C:/Users/User/Downloads/Felony-Disenfranchisement-Laws-in-the-US.pdf>.

فهرس

- ح -

- خ -

- د -

ـ ل ـ

- ن -

- هـ -